

Vol. 9, No. 69 - 70, Sep. Oct. Nov. Dec. 1987

السنة التاسعة، العددان ٦٩ - ٧٠، أيلول، ت١، ت٢، ك١ ١٩٨٧

محور خاص
الإسكان ودعم الصمود في الأرض المحتلة

دور الاسكان في تحقيق استراتيجية دعم الصمود

تأثير الاحتلال على تطور الإمتداد العمراني والإسكان

ظروف السكن والحياة في المخيمات الفلسطينية

المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الاسكانية في الوطن المحتل

المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى : دراسة و وثائق

الملف : معرض الثقافة الفلسطينية في نيوزلندة



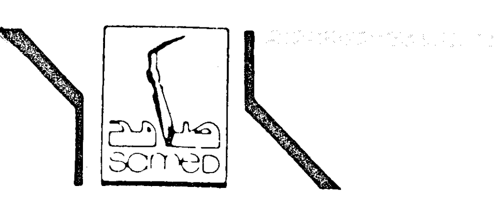
شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين
عن مؤسسة صامد
"جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين"



المراسلات : صامد الإقتصادي ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان / الأردن ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت لبنان

المحتويات

السنة التاسعة. العددان ٦٩ ـ ٧٠. ايلول. ت١. ت٢. ك١ ١٩٨٧



الافتتاحية

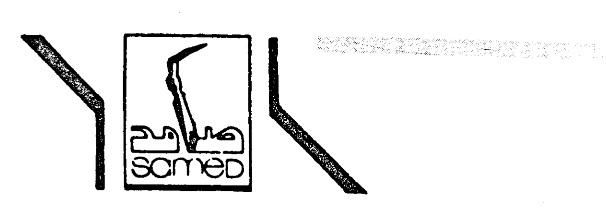
تكتسب مشكلة الاسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خصوصيتها وفرادتها من خصوصية وفرادة المشكلة الفلسطينية ذاتها. ففي حين تعاني غالبية دول العالم من مثل هذه المشكلة، بابعادها الاجتماعية والاقتصادية وما ينجم عنها من انعكاسات سيكولوجية، فان هذه المشكلة، على الصعيد الفلسطيني، تظل تحمل هذه الأبعاد وتتجاوزها لتشمل البعد السياسي، والبعد الانساني المصيري، والبعد الديمغرافي القائم على أرضية الصراع.

فمشكلة الاسكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تنتمي في جوهرها الى صلب عملية الصراع على أرض فلسطين، بقطبها الصهيوني الهادف الى ترسيخ تواجده الكولونيالي من خلال انتهاجه لسياسات مصادرة الأرض وتهويدها و بناء المستوطنات واقتلاع الانسان وتهجيره قسرياً عن أرض وطنه، وقطبها العربي ـ الفلسطيني الهادف الى التصدي للمشروع الصهيوني من خلال النضال المستمر وترسيخ جذور بقائه وصموده على أرض وطنه.

فهي اذن، جزء لا يتجزأ من عملية التحدي السياسي والانساني الحضاري والمصيري الشاملة على هذه الأرض، والتي ترتبط وتتشابك معها عملية الصراع الديمغرافي على أرض فلسطين، بقطبها الصهيوني الهادف الى المزيد من الزحف الاستيطاني والتوسع العمراني واملائه بموجات المهاجرين اليهود الى ارض فلسطين، وقطبها العربي الفلسطيني الذي يناضل ضد سياسات التهجير وافراغ الأرض من أهلها، ومن أجل تعزيز التواجد البشري العربي وزيادته بالتناسل الذي يقض مضجع حكام الكيان الصهيوني.

★ ★ ★

وضمن هذا الاطار العريض، تبدو تفاصيل المشكلة الاسكانية في الوطن المحتل متمايزة عن غيرها في أية بقعة من بقاع العالم، حتى انها ـ وكما لاحظ الاستاذ ابراهيم الدقاق ـ

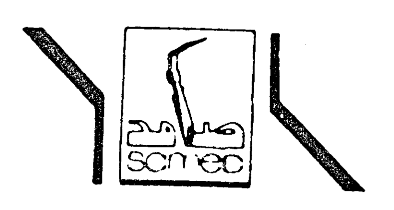


تتمايز عنها في أشد الأنظمة ايغالاً في العنصرية.. «فحتى في الدول التي تحكمها أنظمة عنصرية كروديسيا وجنوب افريقيا، وحتى أيام الغزو الأبيض للأمريكيتين، لم يكن الهدف اخراج الوطنيين من بلادهم وان اتجه الهدف الى الاستيلاء على الأرض كمصدر لزيادة دخل الغزاة على حساب أصحاب الأرض الأصليين».

وتتبدى هذه التفاصيل في العديد من المظاهر، والتي نشير اليها دون الحاجة الى التذكير بأنها جزء من الاستراتيجية الصهيونية في عملية الصراع الأشمل على أرض فلسطين، والهادفة في هذا المجال الى قمع واعاقة التنامي السكاني والاسكاني الفلسطيني، لحساب اقامة المزيد من المستوطنات.. واستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود:

ومن ابرز هذه المظاهر:

- امعان السلطات الاسرائيلية في مصادرة الأرض الصالحة للبناء من اصحابها الشرعيين.
- زحف المستوطنات الاسرائيلية على الأرض الفلسطينية، والتي تستأثر بالخدمات وتحول دون التوسع العمراني العربي الفلسطيني الذي سيفتقر لمثل هذه الامتيازات.
- تشديد الرقابة الاسرائيلية على المشاريع العربية للتوسع الاسكاني والتطوير العمراني، والوقوف في مواجهة كافة المشاريع التي تتناقض مع مشاريعها الاستيطانية.
- وضع العقبات والتعقيدات الادارية المجحفة، أمام الراغبين في الحصول على رخصة للبناء من العرب الفلسطينيين.
- اعادة الروح لقوانين سلطات الانتداب البريطاني التي شرعتها في الثلاثينات، والمتعلقة بتنظيم المدن والابنية، وتطويعها بما يخدم أهداف السلطات الاسرائيلية.
- اتكاء سلطات الاحتلال الاسرائيلي على مجموعة الأوامر العسكرية التي تسعفها حين لا تجد ما يسعفها في كل القوانين الجائرة الأخرى في هذا المجال.
- حرص سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الحد من عمليات البناء العربية بحجة «الدواعي الامنية» غير القابلة للنقاش!



ـ الوقوف في وجه مخططات المجالس البلدية والقروية الهادفة الى توسيع مناطق تنظيمها، وخلق العراقيل التي تحول دون ذلك.

ـ وضع العراقيل، من قبل سلطات الاحتلال، أمام مهمة صيانة الأبنية التي كان أصحابها خارج الوطن في زمن الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

ـ امعان سلطات الاحتلال في أعمال الحفريات، والتي أدت الى تهديم عدد كبير من المنازل. ولعل من أبرز نماذجها تهديم ومسح بيوت حي المغاربة في مدينة القدس المحتلة.

ـ ظهور مشاريع اسرائيلية تستهدف تحقيق المزيد من التوسع. ولعل من أخطرها الآن المشروع المطروح تحت عنوان «المشروع الاسرائيلي لمنطقة المركز»، والذي يعني ضم معظم مدن وقرى محافظة القدس الى سيادة الحكم المباشر لسلطات الاحتلال، وتحقيق المشروع الاسرائيلي للقدس الكبرى. ولأهمية وخطورة هذا المشروع فاننا نوليه عناية خاصة في محور هذا العدد.

ـ وأخيراً، فان الخطر الأكبر يكمن في امعان سلطات الاحتلال في انتهاجها لسياسة هدم وتدمير المنازل العربية، تارة تحت حجج امنية، واخرى تحت حجة مخالفتها للقانون!

★ ★ ★

وتتفاقم المشكلة الاسكانية مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأراضي المحتلة، والناجمة عن شروط الاحتلال. فمثل هذه الأزمة، وتلك الشروط، جعلت تكاليف البناء تتضاعف يوماً عن يوم. وخاصة في ظل تضاؤل المدخرات المحلية المهيأة لهذا الغرض، والنقص الشديد، أو الغياب، للمقومات الأولية لعملية البناء. ونعني بها الطرق، وشبكات الكهرباء والمياه والمجاري والهاتف.

كما تتجلى مظاهر الأزمة الاسكانية في الوطن المحتل في تلك الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في المساكن. حيث ضآلة عدد الوحدات السكنية قياساً الى الحاجة اليها، والتي

سيبلغ العجز فيها عام ١٩٩٠ ـ حسب تقديرات أوردها د. بكر أبو كشك ـ الى ٨٦,٧٠٠ وحدة سكنية، وسيزداد هذا العجز مع التزايد السكاني العربي في الوطن المحتل.

وثمة مظهر آخر من مظاهر الضائقة السكنية، يتبدى في ارتفاع نسبة الكثافة السكانية في البيت الواحد أو الغرفة الواحدة، مما يجعل الوحدة الاسكانية تعاني من الاختناق البشري فيها.

وتتفاقم هذه الأزمة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتدني مستوى الدخول العائلية. وقياساً الى مستويات الدخل في الأرض المحتلة، فان اجرة البيوت تبدو مرتفعة جداً.

أما من حيث توافر الخدمات الاسكانية الأساسية ومستواها، فان الواقع يشير الى التدني الشديد في هذه الخدمات، بكافة أوجهها، وقد تصل في بعض الحالات الى الانعدام المطلق، وخاصة في المخيمات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، والتي نخص أوضاعها الاسكانية بدراسة تفصيلية في هذا العدد، على أمل أن نتمكن من أن نفرد في المستقبل القريب محوراً خاصاً لدراسة أوضاع المخيمات الفلسطينية في الوطن والشتات.

★ ★ ★

وأمام مثل هذه الأوضاع، تبدو عملية التصدي للمشكلة السكنية في الأرض المحتلة مهمة وطنية وثورية، حيث أنها تحقق، وفي آن معاً، الجدوى الاقتصادية والجدوى السياسية الوطنية. فهي تسهم في توفير فرص العمل للمواطن الفلسطيني تحت ظل الاحتلال من خلال عمله في الانشطة الاسكانية، كما أنها تلعب دوراً ايجابياً ومؤثراً في النواحي الاقتصادية الأخرى، الصناعية والتجارية، وخاصة تلك المتعلقة منها بقطاع الاسكان. ومن جهة اخرى، فان توفير السكن للمواطن الرازح تحت ظل الاحتلال سيسهم في تحقيق استراتيجية الصمود الوطني وتعزيز شروط تواجده الفعّال على أرضه وفي وطنه.

ورغم يقيننا بأن الحل الجذري للمشكلة الاسكانية التي يعاني منها أهلنا في وطننا

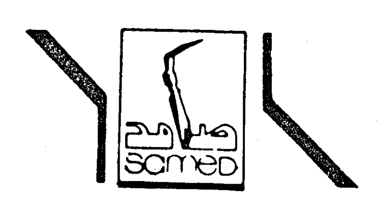
المحتل لن يتاتى الا من خلال الحل الجذري لقضية الوطن الأساسية. والقائم على حقنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. إلا أن المسارعة والمساهمة في حل المشاكل الآنية تظل مطلبا وطنيا يصب في مجرى أهدافنا الاستراتيجية التي نسعى الى تحقيقها.

***

ومن هذا المنطلق فان مشكلة السكن التي تحظى بمحور خاص في عددنا هذا تبقى مشكلة ضاغطة من جملة المشاكل والمصاعب الكثيرة التي يعاني منها شعبنا الصامد الصابر فوق أرض وطنه. والتي من أبرزها الاحتلال الصهيوني وممارساته وسياساته القائمة على تدمير كل الهياكل وسد سبل العيش جميعها أمام شعبنا كطريق لتهجيرهم وتفريغ الأرض من ابنائها.

ذلك كله يقتضي التنبه واليقظة التامة من أجل اعداد برامج دعم الصمود وتطبيقها بأهداف نضالية ثابتة وواضحة وملزمة تقضي بتصعيد الكفاح بكافة اشكاله للتأكيد على ان مشكلة الاحتلال هي أهم المشكلات التي تستدعي الصمود والمقاومة. وتقضي في جانبها الآخر بتطوير وانشاء المؤسسات والمشاريع الانتاجية التي توفر العمالة وتطور المهارة وتحقق الاكتفاء الذاتي كلما كان ذلك ممكناً لجماهيرنا «الصامدة» في المأكل. والملبس. والمسكن.

إننا ندرك ان مثل هذا البرنامج الطموح لن يكون سهل التحقيق في ظل الاحتلال وسياساته. وفي ظل التراجع والانهيارات واللامبالاة العربية القائمة. الا اننا نثق كل الثقة أن وضوح الرؤيا والهدف والسياسات في برنامج يزاوج بين الواقع والطموح بموضوعية والاصرار على المضي به قدما وطرحه في كل المحافل العربية والدولية وتكتيل شعبنا حوله في كافة أماكن تواجده سيؤدي حتما الى تحقيق ما نصبو إليه مهما كان الطريق صعباً شاقاً ومليئا بالألغام.



إن مشكلة السكن التي نفرد لها هذا المحور الهام من عدد «صامد الاقتصادي» الذي بين أيدينا ليست إلا مشكلة من مشاكل الاحتلال وممارساته. والتغلب عليها جذرياً لن يتم إلا بجلاء الاحتلال ووحدة وتصعيد كفاحنا. لتمكين شعبنا من ممارسة حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق تراب وطننا فلسطين. فلا المبالغة في تضخيم هذه المشكلة يحسمها ولا التقليل من حجمها يسهل علينا عملية الكفاح والتحرير.

***

إذن. فالعدد الذي بين أيدينا من «صامد الاقتصادي» حول موضوع الاسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن هو إلا واحد من توجهات «صامد الاقتصادي» بالتركيز في محاورها على معالجة القضايا المركزية التي تمثل الشرايين الرئيسية التي تصب في قلب جسد الصمود الفلسطيني في الأرض المحتلة. وقد بذل فيه الأخ د. فؤاد بسيسو الاقتصادي الفلسطيني المعروف والأمين العام للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة جهداً مشكوراً في الاشراف والتحرير والتبويب والتوجيه. راجين أن يؤدي هذا الجهد المركز في هذا العدد إلى شرح صورة من صور المعاناة لشعبنا وتشخيص حالة من حالات هذه المعاناة وصولاً الى امكانية وضع الحلول المناسبة لها في اطار برنامج شامل لدعم الصمود يعطي لكل القطاعات حقها ونصيبها في حدود الامكانيات وسقف طموحها بموضوعية لا مبالغة فيها ولا هروب من مسؤولياتها.

مرة أخرى وباسم «صامد الاقتصادي». نشكر الأخ د. فؤاد بسيسو ونرجو من كافة الاقتصاديين الفلسطينيين والعرب ان يضموا جهدهم الى جهدنا لنستطيع سوية أن نضع أمام القيادة السياسية ما يساهم في توضيح الصورة وتحديد أهداف البرنامج.

احمد أبو علاء

محـــــــور

دور الإسكان في تحقيق استراتيجية دعم الصّمود الوطني في الأرض المحتلّة

"حصـاد الممارسـة العمليّـة"

د . فؤاد بسيسو

مقدمـــة:

يتمتـع قطـاع الاسكـان في فلسطـين المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفـة الغربية وقطاع غزة) بثقل نسبي مرتفـع وذلـك فيمـا يتعلق بانجـاز استراتيجية الصمود الوطني، ويرتبط ذلك بالدور الذي يلعبه والأهمية التي يستحوذ عليها ضمن انشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما ينبثق عنها من تأثيرات متشابكة، كما يتفوق دور قطاع الاسكان في المنطقة المحتلة على ذلك الدور الذي يؤديه نفس القطاع في اقتصاديات الدول والمناطق الاخرى.

فقـد لوحـظ وقـوع النشاط الاسكاني العربي في الأرض المحتلة في موقع القلب من الكيان الوطني في الارض المحتلة، فاذا ما انتظم تدفق الـدم وبـالمعـدلات المتوازنة في شرايين هذا القلب، فقد انتظمت دورة عمل هذا القلب، ودبت اسباب الحياة والصمود في بقية اجزاء الجسد، وعندما تضطرب عملية ضخ الدم في شرايين هذا القلب، ارتبكت اعماله وازدادت معاناة الجسد الاقتصادي والاجتماعي بأسره.

ويلعب التمويل الاسكاني في الارض المحتلة، كأحد محددات تنمية النشاط الاسكاني، دور الدم في شرايين القلب (النشاط الاسكاني) الذي تتمحور حوله الصحة العامة لكامل الجسد الوطني في الارض المحتلة.

لقد انبثقت ملامح هذه الحقيقة العلمية الواقعية عن معايشة تجربة العمل في انشطة دعم الصمود الـوطني في الارض المحتلة من خلال جهـود اللجنـة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة التي تتابعت على اثر قمـة بغـداد في تشـرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٨ وحتى (نهاية عام ١٩٨٦) خاصة وان تلك الجهود ساهمت بنصيب الأسـد من مجمـل المسـاهمـات التمـويليـة المختلفـة في انشطـة الاسكـان الفردي والجماعي (التعاوني) خلال هذه الفترة.

وتشير خلاصة التجربة السابقة الى عمق الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية

التي يخلقها النشاط الاسكاني العربي في الارض المحتلة على مجمل قضية الصمود الوطني فيها، خاصة فيما يتعلق بمواجهة عمليات اقتلاع عروبتها واحلال الوجود اليهودي فيها.

لكـل ذلـك، فقـد جاء هذا البحث ليبلور خلاصة الموقف المتعلق بمساهمة قطاع الاسكان الوطني في الارض المحتلة في تعـزيـز الصمود الوطني (باعتباره الهدف الاساسي في مرحلة الانتقال من الاحتلال الى التحـريـر) مع تحليـل للابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الدور، وتحديد للمساهمة التي يمارسها التمويل كأحد محددات النشاط الاسكاني في تدعيم اداء هذا القطاع لمهماته.

ولتحقيق هذا الهـدف سيجـري التعـرف على ملامح المشكلة الاسكانية، ثم تحديد اهم السياسات والبرامج التي تطبقها سلطات الاحتلال، مما له الأثر المباشر على امكانات مواجهة المشكلة الاسكانية او تعميقها، وسيجري بعد ذلك تحليل موجز لمصادر التمويل المختلفة للانشطة الاسكانية، وتنتهي الدراسة الى تحـديـد ملامـح البرنامج المقترح لدعم انشطة هذا القطاع وتعزيز دوره الوطني وذلك كنتيجة لمجمل التحليلات التي تتضمنها الدراسة.

وتنبغي الاشـارة الى ان نتـائـج ودروس تجـربة اللجنة المشتركة ستلعب دورا مهما في بلورة الافكار والأسس والاقتراحات التي تطرحها هذه الدراسة[١].

دور قطاع الاسكان في تعزيز الصمود الوطني في الارض المحتلة:

التقت نتائج التجربة المتعلقة بممارسة انشطة الصمود الوطني في الارض المحتلة بمختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية مع كل من نتائج التحليل العلمي المبدئي والحقائق المتعلقة بالمشكلة الاسكانية على النطـاق العـالمي[٢] في تتـويـج قطـاع الاسكان على رأس كافة القطاعات التي تمس انشطة الصمود الـوطني، من حيث قدرة هذا القطـاع الكبـرى والحـاسمـة على المسـاهمة في تحقيق الصمود الوطني في الارض المحتلة، وذلـك من خلال الاثـار السيـاسيـة والاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها انشطة هذا القطاع. كما اظهرت تلك التجربة تميز المشكلة الاسكانية في الارض المحتلة باضافة ثقل الاحتلال الوافد الى فلسطين، وفق منطقة الاستعمار الاستيطاني الاحلالي، الى مجموعة الاعتبارات التي دفعت بمستوى تصنيف هذه المشكلة الى التـرتيب الثـاني ضمن مشـاكـل العالم الكبرى وذلك بعد مشكلة الجوع، تلك المشكلة التي خلفت ثلث سكان العالم يعيشون في اكواخ او مساكن غير لائقة[٣].

وبـالنسبـة لتأثيراتـه السيـاسية، يقف قطاع الاسكان على رأس الأنشطة التي تشكل بممارستها الفعـالـة حاجـزاً وعـائقـاً، يصعب اختـراقـه امـام الـزحف الصهيوني للاستيلاء على الارض العربية واستيطـانهـا وتهـويـدهـا. وقد ترجمت هذه الحقيقة جمعيات الاسكان التعاونية التي اقيمت في الضفة الغـربيـة وسـاهمت في احتواء مساحات شاسعة من الأرض العربية، وكانت احياناً محاذية اوقريبة من الأرض التي **أثقلت** بالمستوطنات الصهيونية (كما سيرد في البند رابعاً/ أ من هذه الدراسة).

كمـا ينجم عن تتـابع عمليات توليد فرص العمالة التي توفرها الانشطة الاسكانية وما يرتبط بها من

استثمارات سابقة على عمليات البناء واخرى لاحقة لها، ينجم عن كل ذلك خلق قوى جذب جديدة للعمالة العربية على الارض العربية في الضفة والقطاع، وتحرير للعمالة العربية من الاعتماد على الفرص المتاحة وغير المستقرة في الاقتصاد الاسرائيلي. ان لذلك أثره الواضح فيما يتعلق باستقلالية اقتصاديات الأرض المحتلة عن الاقتصاد الاسرائيلي والحد من فرص التشابك الاقتصادي بينهما.

يضاف الى ذلك المساهمة التي يحققها الانتشار الاسكاني، فيما يتعلق بانغراس المواطن العربي في ارضه، وذلك في مواجهة زحف التواجد البشري الصهيوني، ومن ثم يبرز دور الاسكان كمدخل اساسي ضمن المداخل المؤدية لكسب جولة الصراع الديمغرافي الجاري في الارض المحتلة وحسمها لصالح الوجود العربي، وذلك لمساهمته في الحد من الهجرة والرغبة في هجران الوطن.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي للأنشطة الاسكانية، فانه يرتبط بما لها من تأثيرات امامية وخلفية على مختلف الانشطة الاقتصادية، وما لذلك من آثار يُولدها مضاعف الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، الذي تستلزمه الانشطة التي تسبق اقامة المساكن، بالاضافة لما تستلزمه الانشطة اللاحقة لاقامة السكن، وتتسرب تلك التدفقات الانفاقية الى شرايين الاقتصاد المختلفة، مما ينعكس على إحداث آثار ايجابية متتابعة على مجمل مستوى النشاط الاقتصادي وفرص نموه[٣].

ان مرافقة انشطة دعم الصمود الوطني في جانبها الاسكاني ومتابعة نتائجها اظهرت بأنه حيثما أنفق على هذا القطاع بكثافة، فقد نشطت مختلف فرص العمالة وتضاعفت نتيجة تشابك العديد من الانشطة بالنشاط الاسكاني، كما تحقق الرواج للعديد من الانشطة التجارية والصناعية في الارض المحتلة.

أما الأثر الاجتماعي فيرتبط بتأمين حاجة اساسية من حاجات المواطن، هذه الحاجة التي تتعمق في ظل ظروف الاحتلال، وتتعلق بجعل الحياة اكثر احتمالا وتنقذ الآلاف من المواطنين من العيش في ظل ظروف اسكانية مسحوقة، تساهم ومن خلال تأثيرات الضائقة الاسكانية في التأثير سلباً على تكوين شخصية الفرد من الناحيتين النفسية والصحية، مما ينعكس في النهاية على مستوى الصحة العامة للمجتمع بأسره.

يضاف الى ذلك ما تخلقه الانشطة الاسكانية من فرص عمل متتابعة لا تنحصر في العمالة المطلوبة للقيام بعمليات البناء، وانما بفرص العمل التي تخلقها الانشطة والخدمات التي تستلزمها عمليات البناء، بالاضافة الى الفرص التي تخلقها الانشطة اللاحقة لانجاز عمليات البناء. وتقدر نسبة فرص العمل التي تخلقها انشطة الاسكان بما نسبته ١٥٠٪ من فرص العمل التي تستلزمها وبشكل مباشر عمليات اقامة المباني سواء للسكن او للاغراض الاخرى. مع ملاحظة ما يترتب على خلق فرص العمل من زيادة الدخل ومستوى الانفاق وتحسن مستوى المعيشة.

ملامح المشكلة الاسكانية في الارض المحتلة:

يستهدف هذا الجزء تشخيص أهم مؤشرات المشكلة الاسكانية في الارض المحتلة والتي بمجملها تخلق عنصر الطلب العام على الاسكان. وسيستفيد هذا الجزء من بعض الدراسات التي اجريت في

الارض المحتلة حولها، خاصة دراسة العينة التي نفذت لدراسة السكان والهجرة في فلسطين المحتلة (١٩١٤ ـ ١٩٨٢) خلال عام ١٩٨٤ للجنة المشتركة[٤].

وينبغي ملاحظة ان للمشكلة الاسكانية في الارض المحتلة مواصفات خاصة ومتميزة ومرتبطة بجوهر الصراع الجاري بين التوجه الصهيوني الذي يسعى الى تهويد الارض المحتلة واقتلاع الوجود العربي منها، والتوجه الوطني العربي الذي يرمي الى ترسيخ وصمود الوجود العربي. وضمن هذا الاطار ينبغي فهم ومعاملة المشكلة الاسكانية، وبصورة تتعدى نطاق الاحتياجات العادية للمواطنين الذين يتمتعون بممارستهم سيادتهم الوطنية على ترابهم الوطني.

ولا يلغي ذلك أهمية توفر المؤشرات العامة على حجم احتياجات مواطني الارض المحتلة للسكن المناسب ومقارنة الطلب العام بالعرض العام للمساكن، لما لذلك من اهمية في تقدير الاحتياجات المالية المطلوبة لسد الفجوة الاسكانية، مع التأكيد على اختلاف مكونات وهيكلية هذه الفجوة من ناحية واستلزام مواجهة هذه الفجوة بالسرعة التي تتعدى سرعة الاطار الزمني المتاح لأي شعب آخر، وذلك على ضوء الحقائق السياسية والوطنية السابقة ذكرها، من ناحية ثانية.

ونشير فيما يلي الى بعض مظاهر المشكلة الاسكانية مستفيدين من التقديرات التي اجرتها بعض الدراسات[٥] الخاصة في الموضوع ودون خوض تفصيلي في هذه التقديرات:

١ ـ يقدر ان يبلغ العجز بين الطلب العام والعرض العام للمساكن في الضفة والقطاع حتى نهاية عام ١٩٨٦ حوالي ٢٤,٦٥١ وحدة سكنية (عدد الوحدات المطلوبة ٢٢٢,٨١٧ وعدد الوحدات المعروضة ١٩٨,١٦٦ وحدة) ويفترض في الظروف العادية برمجة عملية مواجهة هذا العجز خلال فترة زمنية متوسطة الأجل. وتستند التقديرات اعلاه الى الطلب الناشيء عن كل البنود التالية:

٢٠٦,٦٢٠ وحدة سكنية نتيجة متوسط حجم الأسرة المقدر بـ٧,١ فردا.

١٠,٢٦٩ وحدة سكنية نتيجة تكون الأسر الحديثة بنسبة ٠,٧٪ من عدد السكان في كل سنة.

٢٧٠٥ وحدة سكنية نتيجة لنقص التجهيزات الصحية بمعدل استبدال يقدر بـ٢٪ سنويا من الوحدات السكنية المقامة.

٢٢٢٣ وحدة سكنية نتيجة التالف الذي يراد استبداله بوحدات سكنية جديدة بنسبة مقدره بـ١,٢٪ من مجموع الوحدات المقامة.

٢ ـ يمكن ايراد المؤشرات التالية حول عمق المشكلة الاسكانية:

ـ الارتفاع النسبي لمعدل نمو السكان، والذي يصل الى ٣,٥٪ سنوياً، اذا ما استبعدنا الهجرة، كما يرتفع متوسط عدد افراد الأسرة حيث يصل الى ٧,١ نفرا، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا وفق المعدلات العربية والدولية. ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات الخصوبة وتفضيل الأسر الكبيرة على الأسر الصغيرة (يسكن العديد من الأبناء المتزوجين مع اسرهم الكبيرة).

كما بلغ عدد الأسر في الضفة والقطاع خلال عام ١٩٨٥، ٢٠٦,٦٢٠ أسرة (١,٤٦٧,٠٠٠ السكان). ٧,١ معدل الاسرة

ـ ترتفع كثافة اشغال الغرف في المساكن العربية في الضفة والقطاع . فقد لوحظ بان ما نسبته ٤٦،٢٪ من المساكن تشتمل على غرفتين للنوم وما نسبته ٣٢،٢٪ من المساكن تحتوي على غرفة نوم واحدة وما نسبته ١٧،٣٪ تحتوي على ثلاث غرف للنوم ويحتوي ما نسبته ٤،٢٪ فقط من مجموع المساكن على اربع غرف للنوم.

ـ يتخلف مستوى وفرة الخدمات الأساسية تخلفاً كبيراً، فهناك على سبيل المثال ما نسبته ٧٨٪ من مجموع المساكن يتم تصريف مياهها العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية. مع ملاحظة ان معظم شبكات المجاري الموجودة اصبحت مستهلكة وفي حاجة لتطوير واستبدال.

٣ ـ السياسات الاسرائيلية المؤثرة على قطاع الاسكان: يمكن تقسيم السياسات الاسرائيلية ذات الأثر المباشر وبعيد المدى على انشطة الاسكان العربي والفرص المتاحة لنموها الى ثلاثة عناصر رئيسية: يتعلق العنصر الاول بتوجه سلطات الاحتلال الرامي الى تفسيخ حدود التواجد الديمغرافي العربي والحد من انتشاره من خلال ما سمي بمشروع التنظيم الاقليمي . اما العنصر الثاني والمرتبط الى حد كبير بالتوجه الاول فيتعلق بالمشروع الذي اصطلحت الادارة الصهيونية على تسميته بمشروع التنظيم الاقليمي للطرق. ويتضمن العنصر الثالث مجموعة الاجراءات الاخرى التي استهدفت الضغط على المواطن العربي وحرمانه من السكن المناسب. والضغط عليه في اتجاه هجران الوطن، وذلك نتيجة لممارسة هذا المواطن لحقه في مقاومة سلطات الاحتلال.

أ ـ مشروع التنظيم الاقليمي[٦] :

يجري في هذه الفترة نشاط واسع في اعداد مشاريع تنظيم هيكلية لعدد كبير من المدن والقرى العربية وذلك في ضوء مشروع الادارة المدنية لسنة ١٩٨٢ المتعلق بالتنظيم الاقليمي لمدن وقرى الضفة الغربية. ومع ان التنظيم ضروري لتحسين اوضاع السكان والمناطق التي يتم تنظيمها من حيث توفير احتياجاتها من الاراضي والخدمات والصناعة وغيره، إلا ان التنظيم في بعض الحالات قد يحقق اهدافا تتعارض مع مصالح السكان في المستقبل، ويثبت واقعاً سياسياً غير مقبول، ولذلك ففيما يتعلق بتشجيع المدن والقرى العربية على اعداد مشاريع تنظيم هيكلية وتفصيلية، يجب التنبيه باستمرار الى ضرورة دراسة هذه المشاريع دراسة واعية ومتكاملة لتقييم كافة أبعادها الحالية والمستقبلية على الاراضي والسكان وامكانيات التطور والتنمية. ومن بين الجوانب التي تؤثر عليها مشاريع التنظيم بشكل أساسي النشاط الاسكاني في مناطق التنظيم وخارجها.

تعريف بالمشروع وتأثيراته العامة:

لقد بدأت الادارة المدنية عام ١٩٨٢ باعداد مشروع تنظيم اقليمي لمدن وقرى الضفة الغربية، وكلفت بذلك المهندس هشمشوني من تل ابيب. وقد تم تحديد اهداف المشروع كما يلي:

١ ـ تعيين حدود المناطق المخصصة للبناء في المدن والقرى العربية.

٢ ـ تحديد الاراضي التي سيتم الاحتفاظ بها للتطوير في المستقبل.

٣ ـ تحديد الاراضي المخصصة للساحات العامة والخصوصية.

٤ ـ تحديد الاراضي الخضراء والاراضي العسكرية والمغلقة.

٥ ـ تحديد مواقع وتوسيع طرق قائمة وجديدة.

ويؤدي هذا المخطط في حال تنفيذه الى الحد من تطوير المدن والقرى وخنق دائرة منح رخص البناء مما يؤدي الى اضعاف نشاط الاسكان العربي، الأمر الذي ينتهي بخلق المناخ الموافق لهجرة المواطن العربي لفلسطين المحتلة.

وقد انتهى التخطيط فعلا لمنطقة المركز (انظر الخريطة ضمن دراسة مشروع القدس الكبرى المنشورة في هذا العدد من صامد الاقتصادي) التي تشمل الوية رام الله وبيت لحم وتحيط بالقدس من الشمال والشرق والجنوب.

وقد تم تحديد استعمالات الاراضي الواقعة ضمن هذا المشروع كما يلي:

الاستعمال	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
منطقة مخصصة للاسكان العربي	٥٨،٩٤١	١٣،٢
منطقة مخصصة للاسكان اليهودي	٧٦،٦٠٨	١٧،٢
مناطق خضراء لا يسمح البناء فيها	٢٨،٨٢٠	٦،٥
اراضي زراعية	٢٦٣،٥٧٠	٥٩،١
مناطق مخصصة للطرق والمطارات	١٨،٢٤٠	٤،ـ
المجموع	**٤٤٦،٢٧٩**	١٠٠٪

ويتضح من هذه الارقام ان نسبة الاراضي المخصصة للاسكان العربي قليلة جدا وتقل عن خُمس دونم للشخص. وتدل المخططات التي وضعت لقرى منطقة القدس بالذات ان المساحات المخصصة للاسكان العربي فقط تلك المكتظة الآن بالمباني بحيث لا يمكن توسيعها او تطويرها، ففي العيزرية وأبوديس مثلا خصص المشروع حوالي ٦٥٠ دونم في كل قرية للبناء وفي المناطق المكتظة اصلا، علماً بأن مساحة الاولى حوالي ١٢ ألف دونم والثانية حوالي ١٧ الف دونم، كما ان مساحات اخرى واسعة تقع خارج منطقة البناء المخصصة شهدت خلال السنوات الماضية نشاطا عمرانيا ملحوظا.

ان دراسة المخططات تبين ان المناطق المخصصة للاسكان اليهودي تتداخل بشكل ملحوظ في المناطق المخصصة للاراضي الزراعية بشكل يجعل استغلال هذه الاراضي من قبل اصحابها امر صعب وفيه خطورة.

كذلك فان المخطط يقترح فتح شوارع جديدة وتوسيع شوارع قائمة بشكل يؤثر مباشرة على امكانيات التوسع والتطوير للقرى العربية التي تمر هذه الشوارع من اراضيها.

ويحدد المشروع مناطق تنظيم! مستقبل مع العلم بأن البناء العربي منتشر في هذه المناطق منذ مدة طويلة.

من هذه الملاحظات يمكن تلخيص الآثار السلبية لمشاريع التنظيم المحلية على نشاط الاسكان العربي كما يلي:

١ ـ تحديد منطقة الاسكان العربي في تلك المناطق المكتظة حاليا بالمباني يمنع امكانية توسع وتطوير القرى العربية.

٢ ـ نظرا لعدم امكانية التوسع العمودي في المناطق المخصصة للاسكان العربي بسبب قدم المباني وعدم صلاحيتها في اغلب الاحيان، فان سعر الارض يرتفع بشكل يحرم عددا كبيرا من الاهالي من امكانية اقامة بيوت لهم في تلك المناطق.

٣ ـ تحديد وتثبيت حدود المناطق المخصصة للسكن يحرم المجالس المحلية من صلاحية منح رخص البناء في اراضي القرية الواقعة خارج المنطقة المخصصة، وبذلك يصبح البناء في تلك المناطق خاضعا لسلطة دائرة التنظيم.

٤ ـ ان فتح وتوسيع الطرق وتحديد حرمتها بالشكل المقترح يستهلك مساحات واسعة من اراضي السكان ويحرمهم من امكانية استغلالها للسكن او الزراعة، كما ينتج عنه هدم اعداد كبيرة من المنازل العربية، وهوما سنلقي الضوء عليه في الجزء اللاحق (ب).

٥ ـ ان حصر المناطق السكنية في تلك المناطق المكتظة حاليا يجعل من الصعب اقامة مشاريع اسكان جماعية لذوي الدخل المحدود، لأن مثل هذه المساحات يحتاج عادة الى مساحات واسعة نسبيا.

ب ـ المشروع الهيكلي الاقليمي للطرق(٧):

تقوم السلطات الاسرائيلية بتبني مجموعة من الأنظمة التي تستهدف خنق المساحات المتاحة للاسكان العربي، وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى ما يسمى (بالمشروع الهيكلي الجزئي الاقليمي للطرق رقم ٥٠). وقد صدر هذا المشروع عن مجلس التنظيم الأعلى في قيادة الجيش الاسرائيلي الخاص بقانون تنظيم المدن والقرى والابنية. وما يهمنا هو ما يختص بالضفة الغربية المحتلة (مستثنى منها منطقة القدس). وتضمن هذا المشروع ما يلي (الجدولين رقم ١ و٢).

أ ـ ان العرض الكلي للطريق السريع ٤٢٠ مترا والرئيسي ٣٤٠م والاقليمي ٢٦٠م والمحلي ١٨٠م.

ب ـ بلغ مجموع اطوال الطرق القائمة والمقترحة في الضفة الغربية المحتلة ١٩١٠كم، منها ١٢٨٤كم قائمة او مصدقة و٦٢٦ كم مقترحة.

جـ ـ سيؤدي هذا المشروع الى منع السكان من استغلال أراض شاسعة في الضفة الغربية تبلغ مساحتها الاجمالية نحو ٤٩٣.٨٠٠ دونما (عدا عن المساحة التي سيشغلها الطريق السريع)، منها ١٢٦.٤٤٠ دونما هي مساحة الطرق نفسها، و٣٦٧.٣٢٠ دونما هي مساحة حرم الطرق.

ان ظاهر هذا المشروع الرحمة وباطنه العذاب، اذ يبدو أنه يهدف الى تحسين شبكة الطرق في الضفة الغربية وتسهيل حركة الاتصال بين المراكز العمرانية. الا انه في الحقيقة يهدف الى مصادرة

اراض واسعة في الضفة الغربية بطريقة تبدو لصالح السكان العرب، واضافة الى أهمية هذه الطرق للنواحي الامنية الاستراتيجية لسلطات الاحتلال فانه سيمنع السكان العرب من استغلال اراضيهم في السكن او الزراعة وغيرها كما سيؤدي الى هدم وتدمير الكثير من المباني.

واوضح دليل على ان هدف هذا المشروع هو مصادرة الاراضي العربية والتضييق على المواطنين العرب، يتبدى في آن اهم الطرق السريعة بل وأهم طريق في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ واكثرها استخداما وازدحاما وحيوية، وهي طريق حيفا ـ يافا ـ تل ابيب، يبلغ عرضها نصف عرض الطريق السريع في الضفة الغربية حسب هذا المشروع، بالرغم من تضرس الضفة الغربية الشديد ووجود معظم طريق حيفا ـ يافا ـ تل ابيب في منطقة سهلية.

ولا يقتصر ضرر هذا المشروع على ما سيخلفه من دمار ومصادرة الاراضي وازالة العديد من المحاجر ومصانع مواد البناء، بل سيكون تأثيره كبيراً على المدن العربية وخيمات اللاجئين، فالطرق تخترق المدن والقرى العربية بدلا من المرور بجانبها مما يؤدي الى هدم المساكن وتشريد قاطنيها العرب، وسيكون تأثير المشروع كبيراً على مخيمات اللاجئين بالذات، نتيجة لكونها من أشد المناطق ازدحاما بالسكان، وسيتأثر بذلك كامل سكان الضفة الغربية.

جدول رقم ١

انواع الطرق وعرضها وحرمها (بالامتار)

نوع الطريق	عرض الطريق نفسها	عرض حرم الطريق لكل جانب	العرض الكلي
السريع	١٢٠	١٥٠	٤٢٠
الرئيسي	١٠٠	١٢٠	٣٤٠
الاقليمي	٠٦٠	١٠٠	٢٦٠
المحلي	٠٤٠	٠٧٠	١٨٠

واما اطوال الطرق (كم) حسب النوع فيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم ٢

اطوال الطرق في الضفة الغربية

نوع الطريق	قائم/ مصدق	مقترح	المجموع	مجموع المساحة/ دونم
الرئيسي	٢٩٨	٣٢٩	٦٢٧	٢١٣.١٨٠
الاقليمي	٣٢٤	٢٩٧	٦٢١	١٦١.٤٦٠
المحلي	٦٦٢	-	٦٦٢	١١٩.١٦٠
المجموع	**١٢٨٤**	**٦٢٦**	**١٩١٠**	**٤٩٣,٨٠٠**

جـ ـ الاجراءات الاخرى:

تتعدد الاجراءات الاسرائيلية الموجهة صوب تكثيف التواجد الاسكاني الصهيوني واعاقة فرص نمو الأنشطة الاسكانية العربية. وتتراوح هذه الاجراءات بين تخصيص مبالغ كبيرة للزحف الاستيطاني الصهيوني والاستيلاء على الاراضي العربية، حيث قدر متوسط مخصصاتها السنوية بحوالي ١٥٠ مليون دولار، ومروراً بتعقيد اجراءات حصول المواطن على رخصة البناء الصادرة عن التنظيم، ومتابعة رفع رسوم هذه الرخص واخلاء سلطات الاحتلال للكثير من المنازل ومحاولة هدمها، وتهديد كثير من المساكن بالهدم بحجة عدم حصول أصحابها على تراخيص نظامية بالبناء، رغم مرور سنوات طويلة على بناء هذه المساكن، بالاضافة الى تدمير المنازل القائمة والعقارات بحجج أمنية او بادعاء وجود آثار اسرائيلية، كما حدث في حي المغاربة بالقدس القديمة.

كما استحدثت سلطات الاحتلال مؤخراً نظام الاقراض الاسكاني للمواطنين العرب في القدس، وهو من أخطر النظم التي سنشير اليها عند الحديث اللاحق حول مصادر التمويل المختلفة (البند رابعا/ج).

الاجراءات الاسرائيلية للحد من عملية الاسكان في الاراضي العربية المحتلة:

أما المبادىء التي اعتمدتها سلطات الاحتلال في سياستها للحد من عملية البناء فكانت كما يلي:

١ ـ الاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للبناء، سواء عن طريق المصادرة تحت شعار الأمن والمصلحة العامة او عن طريق الشراء بالاحتيال والتزوير، بالاضافة الى اعتبار جميع الاراضي غير المسجلة في دائرة الاراضي والخارجة عن التنظيم اراض حكومية وضعت سلطات الاحتلال اليد عليها.

٢ ـ منع البناء في مناطق شاسعة بحجة ان هذه المناطق هي مناطق زراعية او بدوافع امنية وعسكرية.

٣ ـ استخدام عملية الترخيص للحد من حركة البناء وخاصة في المناطق القروية. وقد ازدادت مضايقات الاحتلال امام حركة البناء في القرى مع تطبيق نظام ما سمي بالادارة المدنية، حيث استخدمت عملية الترخيص كأداة ضغط على بعض الاشخاص للقبول بهذه السياسة بل ان عملية الترخيص استخدمت كسلاح للضغط على السلطات البلدية.

٤ ـ وضع العديد من الشروط على الراغبين في عملية البناء في القرى وخارج المدن اهمها:

أ ـ منع البناء في الاراضي الزراعية (الارض الخارجة عن مسطح القرية) لبيت تزيد مساحته عن (١٥٠) متراً مربعاً بالاضافة الى ٥٠ متراً مربعاً تسوية على ان لا تقل مساحة الأرض عن دونم.

ب ـ منع البناء على ارض تقل مساحتها عن ٣٥٠ متراً مربعاً داخل مسطح القرية.

جـ ـ في حالة وجود قطعة ارض مساحتها فوق الـ ٦٠٠م^2 داخل حدود القرية، وتخص اخوة او اقارب ويريدون اقامة بناء مشترك عليها، تصبح الارتدادات الجانبية ٦ امتار بدلا من ٣ أمتار، مما يؤدي إلى تليص مساحة البناء، أو صرف النظر عن اقامته في غالب الأحيان.

د ـ اذا كان البناء بجانب شارع رئيسي يربط بين مدينتين فيجب الابتعاد ١٥٠م عن منتصف الشارع، واذا كان البناء بجانب الشارع الذي يؤدي الى قرية واحدة فيجب الابتعاد ٢٥م عن منتصف الشارع، واذا كان البناء بجانب شارع يؤدي الى عدة قرى فيجب الابتعاد ٤٠ متراً عن منتصف الشارع.

هـ ـ لا يجوز بناء أكثر من ثلاثة طوابق شريطة ان تكون مبنية من الحجر النظيف في الاراضي المحاذية للشوارع الرئيسية.

٥ ـ اتخاذ سلطات الاحتلال اجراءات جديدة تتعلق بالبناء على اراضي المخيمات، حيث منعت البناء إلا بعد الحصول على اذن من السلطات العسكرية.

٦ ـ اتخاذ سلطات الحكم العسكري اجراءات جديدة من شأنها جعل مسألة الحصول على رخصة بناء في معظم انحاء الضفة الغربية شبه مستحيلة، فقد اوعزت الى البلديات بما يلي:

أ ـ لا يحق للجنة المحلية في اية بلدية اصدار رخص ابنية في المناطق التي لم تنظم بعد، ولا مانع من رفعها الى اللجنة اللوائية بتوجيه من اللجنة المحلية.

ب ـ يجب على كل بلدية يوجد لديها مشروع تنظيم هيكلي ان تقوم بعمل مشروع تنظيم تفصيلي حتى تستطيع اصدار رخص الأبنية بطريقة سليمة. ويجب على البلدية التي لا يوجد لديها مشروع تنظيم هيكلي مصدق ان تباشر بعمل مشروع تنظيم هيكلي ومشروع تنظيم تفصيلي في نفس الوقت وهذا يعني ان معظم البلديات عاجزة عن منح رخص البناء.

هذا بالاضافة الى رفع رسوم الترخيص الى حد كبير بحيث يتعذر على المواطن تحمل هذه الرسوم.

٧ ـ منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بلديات قطاع غزة من اصدار تراخيص للابنية العامة التي تقام بغرض تقديم الخدمات.

٨ ـ ممارسة سلطات الاحتلال الاسلوب الجديد للاستيلاء على العقارات العربية خاصة في مدينة القدس وذلك عن طريق الاغراء ومنح المواطنين قروضا طويلة الأمد بحجة تحسين اوضاعهم السكنية، مع فرض شروط تؤدي بالتالي الى عجز المقترض عن السداد، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى الاستيلاء على عقاره.

٩ ـ فرض القيود على ادخال الأموال من الخارج لاغلاق باب الاستعانة بمصادر تمويل خارجية من اجل اقامة المساكن.

١٠ ـ اخضاع الأراضي المحتلة لتخطيط اقليمي يلحقها عمليا باسرائيل واتخاذ مجموعة من الاوامر والتشريعات العسكرية التي تبيح للحاكم العسكري التصرف كيفياً في قضايا الأراضي والاسكان والتنظيم.

١١ ـ الارتفاع المستمر في اسعار مواد البناء وبخاصة مادة الاسمنت.

١٢ ـ تدمير المنازل القائمة تارة بحجج امنية وتارة اخرى بأسباب مخالفة للانظمة، وقد بلغ عدد ما قامت سلطات الاحتلال بهدمه ونسفه من منازل المواطنين في الضفة والقطاع خلال الفترة ما بين عام ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦ (١٢,٢٠٠) منزل[٨].

دور التمويل في دعم قطاع الاسكان العربي

يمكن تحديد ثلاثة مصادر أساسية ساهمت في تمويل قطاع الاسكان العربي في الأرض المحتلة، وتختلف هذه المصادر في حجم الموارد المالية التي اتيحت لها وقامت بتخصيصها، كما اختلفت اهدافها من وراء انشطتها التمويلية.

يمثل المصدر الاول، وهو عربي، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل. ويمثل المصدر الثاني، وهو اجنبي، بعض مساهمات قدمت من خلال المؤسسات الاجنبية العاملة في الارض المحتلة. بينما يمثل المصدر الثالث، نظام التمويل الذي احدثته الادارة الصهيونية في منطقة القدس، وذلك للاسكان العربي. ونشير الى هذه المصادر ومساهمتها وانعكاسات انشطتها التمويلية فيما يلي:

أ ـ انشطة اللجنة المشتركة في دعم قطاع الاسكان:

ـ كان قطاع الاسكان في مقدمة القطاعات التي احتلت مركزاً هاماً ضمن ممارسة اللجنة المشتركة لأنشطتها المتعلقة بدعم الصمود، وذلك نظراً للأهمية البالغة التي يمثلها دعم هذا القطاع في مجمل عملية دعم صمود المواطن وتثبيته في الارض المحتلة. فمنذ قيام اللجنة المشتركة في اواسط عام ١٩٧٩، شرعت في وضع برنامج لدعم المشاريع الاسكانية التعاونية في الاراضي المحتلة، وبدأت في تنفيذه في عام ١٩٨٠. وما ان تنبهت سلطات الاحتلال لذلك حتى اخذت تفرض القيود الشديدة في وجه قيام جمعيات اسكان جديدة للحيلولة دون حصولها على دعم اللجنة المشتركة، وقد تم مواجهة هذا الموقف بلجوء اللجنة الى تقييم الدعم للاسكان الفردي، وذلك بالاضافة الى دعم الجمعيات التعاونية التي تتمكن من ممارسة انشطتها بشكل او بأخر. وقامت اللجنة المشتركة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ بتخصيص ما قيمته مبلغ ٢٨،٤٨٦،٣٥٠ مليون دينار اردني لدعم قطاع الاسكان او ما نسبته ١٨،٢٪ من اجمالي تخصيصات اللجنة المشتركة لجميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الكشف، الملحق رقم ١) استفادت منه ٤١٧٧ أسرة شملت حوالي ٢٨،٢٠٠ مواطن سواء كأعضاء في جمعيات الاسكان او على شكل اسكان فردي مباشر (يلاحظ الكشف الملحق رقم ٢ أ + ب + ج + د).

ومع الأخذ في الاعتبار الاولوية التي تحتلها مدينة القدس وضرورة دعم الوجود العربي فيها ومقاومة كافة الاجراءات الاسرائيلية الترغيبية مثل منح مكافآت لمن يغادر القدس، ومنح قروض اسكانية استدراجية، والترهيبية مثل الضرائب المضاعفة، نسف البيوت، والتضييق الاقتصادي. نتيجة لذلك، فقد أولت اللجنة المشتركة طلبات الاسكان المقدمة من المواطنين في القدس المحتلة اهتماماً خاصاً. فتم تخصيص ما قيمته ٨،٣٤١،٨٦٣ ديناراً اردنياً أي ما نسبته ٢٩،٣٪ من اجمالي المبالغ التي قدمت لجميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، علماً بأن محافظة القدس لا تسهم سوى بحوالي ما نسبته ٨٪ من اجمالي عدد السكان في الضفة الغربية.

وتجدر ملاحظة أن قروض اللجنة المشتركة تمنح وفق شروط تجعلها اقرب الى المساعدة منها الى القرض. وذلك لمنحها بدون فوائد، بالاضافة الى فترة سماح لمدة سنتين حيث يتم تسديد القرض بعدها

على اقساط خلال مدة خمسة عشر عاما (للتفاصيل المتعلقة بشروط الاقراض لدى اللجنة المشتركة انظر الملحق رقم ٥).

الوضع الحالي لأنشطة دعم اسكان مواطني الأرض المحتلة:

تشير طلبات دعم مشاريع الاسكان المقدمة الى اللجنة المشتركة الى وجود اعداد كبيرة من طلبات الاسكان الفردي والجماعي، وتتطلب عملية تمويلها تخصيصاً تبلغ قيمته حوالي ثمانية وسبعون مليون دينار، ونشير اليها فيما يلي لاعطاء فكرة واضحة عن احتياجات دعم هذا القطاع:

١ ـ بلغ عدد طلبات الاسكان الفردية المتراكمة لدى المكتب الفني حتى تاريخه حوالي (٨٥٤٣) طلباً، وتقدر المبالغ المطلوبة للوفاء بها حوالي ٥٨،٣ مليون دينار (بافتراض تخصيص حوالي ٧٠٠٠ دينار لكل طلب).

٢ ـ بلغ عدد طلبات جمعيات الاسكان التعاونية الموجودة لدى المكتب الفني حتى تاريخه حوالي ٣٤ طلبا (جمعية) يبلغ عدد اعضائها (٩٧ عضوا وتقدر المبالغ المطلوبة للوفاء بهذه الطلبات بما قيمته ٧،٦ مليون دينار اردني (بافتراض قيمة القرض لكل عضو ٧٠٠٠ دينار).

٣ ـ يوجد لدى المكتب الفني بعض الطلبات المقدمة من جمعيات الاسكان التعاونية التي حصلت على قروض لاسكان اعضائها بما مقداره ٧٠٠٠ دينار لكل عضو. وذلك لغايات استكمال مبانيها وخدماتها العامة وفق ما يلي:

(انظر الكشف الملحق رقم ٣ / أ + ب + ج).

ـ بناء وحدات جديدة لأعضاء جدد وتقدر تكاليفها بمبلغ ٧٩١،٠٠٠ دينار.

ـ انجاز عمليات التشطيبات الداخلية وتقدر تكاليفها بمبلغ ٢،٤٧٠،٠٠٠ دينار.

ـ مرافق عامة تقدر تكاليفها بمبلغ ٢،٢٧٢،٩٠٠ دينار.

ب ـ انشطة المؤسسات الأجنبية:

بينما ساهمت المؤسسات الأجنبية في تمويل بعض المشاريع خاصة في ميادين الخدمات والهياكل الارتكازية، فقد لوحظ وحسب البيانات المتوفرة تواضع مساهماتها المتعلقة بتمويل قطاع الاسكان، والتي تركزت في الأوجه التالية:

١ ـ تمويل جزئي لاحتياجات اقامة المرافق العامة لبعض جمعيات الاسكان التعاونية بنسبة ٥٠٪ من تكاليف اقامة تلك المرافق، وقدم هذا التمويل على شكل هبات، كما حدث بالنسبة الى مؤسسة التنمية الاجتماعية الامريكية (C.D.F).

٢ ـ ظهر مؤخراً نشاط تمويلي متواضع من قبل بعض المؤسسات الامريكية والاوروبية وذلك بتقديم القروض للمواطنين في الضفة الغربية للقيام بعمليات ترميم بيوتهم، وتتراوح قيمة القرض من ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دينار.

جـ ـ انشطة سلطات الاحتلال التمويلية:

قامت اسرائيـل بانشـاء مؤسسـات خاصـة للاسكـان، والايعـاز للبنوك الاسرائيلية بتقديم قروض اسكان للمواطنين العرب بشروط بدت في ظاهرها ميسرة ولكنها في جوهرها مقيدة بشروط قانونية تؤول في الغالب الى تحويل ملكية البيت الى البنك الاسرائيلي الذي قدم القرض، وبالتالي تتم عملية المصادرة بغطاء قانـوني. وقـد طبق هذا الاجـراء على سكـان مدينة القدس العربية، ولا يستبعد تعميمه على بقية المناطق المحتلة في مرحلة لاحقة.

وتقوم هذه البنوك الاسرائيلية الموجودة في القدس بمنح العرب قروض اسكان طويلة الأجل (لمدة ٢٥ سنـة). ويبلغ الحـد الاقصى لهـذه القـروض عشـرة آلاف دينـار، ويتم انجاز المعاملات بسرعة، حيث يستطيع المقترض سحب المبلغ المخصص خلال ثلاثة ايام. وتشير الاحصائية التالية الى جدول تسلسل الاقسـاط الشهـرية خلال مدة القرض المحددة بـ٢٥ سنة للحد الاقصى للقرض البالغ ١٠,٠٠٠ دينار، وتبعا لاحتساب الفائدة على اساس جدول غلاء المعيشة، فقد تبين بأن مجموع المبالغ التي سيترتب على المقترض دفعها حتى نهاية مدة السداد ما مجموعه ٩٢,١٤٧ دينار. وهذا المبلغ يتجاوز تسعة اضعاف القيمـة الأصليـة للقـرض، ونظـراً لاضطرار المواطنين العرب للحفاظ على ابنيتهم وخاصة الآيلة للسقوط والمُنـذَرة من قبـل بلديـة القـدس الاسرائيليـة، ولعـدم وجـود مؤسسـة تمويلية عربية تستطيع ان تلبي احتيـاجـات المـواطنـين، وعـدم وفـرة المـوارد المالية المتاحة لصندوق دعم الصمود في عمان، فان بعض المـواطنـين العـرب يضطرون للجوء للاقتراض من البنوك الاسرائيلية، وتفيد المعلومات المتوفرة الى تزايد اقبال المواطنين العرب على الاقتراض من البنوك الاسرائيلية في المرحلة الأخيرة، وتتابع البنوك الاسرائيلية في القدس تقديم القروض للمواطنين العرب لغايات البناء ولغايات الترميم.

وفيما يلي شروط هذه القروض:

- توقيع الزوجين على عقد القرض.
- رهن العقار.
- تقديم كفالة شخصية.
- احتساب الفائدة على اساس جدول غلاء المعيشة.

وتقوم بتقديم هذه القروض المؤسسات المالية التالية:

- بنك طفا حوت.
- بنك بر ازوت.
- بنك ليئومي.
- بنك القدس.

جدول تسلسل الاقساط الشهرية خلال مدة القرض البالغ (١٠,٠٠٠) دينار

الرقم	كانون٢، شباط آذار	نيسان، ايار حزيران	تموز، آب ايلول	تشرين١، ت٢ كانون اول
١	٢٤.٨٩٠	٢٥.٨٩٠	٢٦.٩٣٠	٢٨.٠١٠
٢	٢٩.١٣٠	٣٠.٢٩٠	٣١.٥٠٠	٣٢.٧٦٠
٣	٣٤.٠٧٠	٣٥.٤٣٠	٣٦.٨٤٠	٣٨.٣١٠
٤	٣٩.٨٤٠	٤١.٤٣٠	٤٣.٠٨٠	٤٤.٨٠٠
٥	٤٦.٥٩٠	٤٨.٤٥٠	٥٠.٣٨٠	٥٢.٣٩٠
٦	٥٤.٤٨٠	٥٦.٦٥٠	٥٨.٩١٠	٦١.٢٦٠
٧	٦٣.٧١٠	٦٦.٢٥٠	٦٨.٩٠٠	٧١.٦٥٠
٨	٧٤.٥١٠	٧٧.٤٩١	٨٠.٥٨٠	٨٣.٨٠٠
٩	٨٧.١٥٠	٩٠.٦٣٠	٩٤.٢٥٠	٩٨.٠٢٠
١٠	١٠١,٩٤٠	١٠٦.٠١٠	١١٠.٢٥٠	١١٤.٦٦٠
١١	١١٩.٢٤٠	١٢٤.٠٠٠	١٢٨.٩٦٠	١٣٤.١١٠
١٢	١٣٩.٤٧٠	١٤٥.٠٤٠	١٥٠.٨٤٠	١٥٦.٨٧٠
١٣	١٦٣.١٤٠	١٦٩.٦٦٠	١٧٦.٤٤٠	١٨٣.٤٩٠
١٤	١٩٠.٨٢٠	١٩٨.٤٥٠	٢٠٦.٣٨٠	٢١٤.٦٣٠
١٥	٢٢٣.٢١٠	٢٣٢.١٣٠	٢٤١.٤١٠	٢٥١.٠٠٦
١٦	٢٦١.١٠٠	٢٧١.٥٤٠	٢٨٢.٤٠٠	٢٩٣.٦٩٠
١٧	٣٠٥.٤٣٠	٣٧١.٦٤٠	٣٣٠.٣٤٠	٣٤٣.٥٥٠
١٨	٣٥٧.٢٩٠	٣٧١.٥٨٠	٣٨٦.٤٤٠	٤٠١.٨٩٠
١٩	٤١٧.٩٦٠	٤٣٤.٦٧٠	٤٥٢.٠٥٠	٤٧٠.١٣٠
٢٠	٤٨٨.٩٣٠	٥٠٨.٤٨٠	٥٢٨.٨١٠	٥٤٩.٩٦٠
٢١	٥٧١.٩٥٠	٥٩٤.٨٢٠	٦١٨.٦١٠	٦٤٣.٣٥٠
٢٢	٦٦٩.٠٨٠	٦٩٥.٨٤٠	٧٢٣.٦٧٠	٧٥٢.٦١٠
٢٣	٧٨٢.٧١٠	٨١٤.٠١٠	٨٤٦.٥٧٠	٨٨٠.٤٣٠
٢٤	٩١٥.٦٤٠	٩٥٢.٢٦٠	٩٩٠.٣٥٠	١٠٢٩,٩٦٠
٢٥	١٠٧١.١٥٠	١١١٣.٩٩٠	١١٥٨.٥٤٠	١٢٠٤.٨٨٠

مجموع المبالغ المدفوعة خلال مدة القرض = ٩٢.١٤٧.٤٣٠

تشير المعلومات السابقة حول هيكلية النشاط التمويلي لقطاع الاسكان في الارض المحتلة الى ثقل الدور الذي تقوم به اللجنة المشتركة، والذي يعوض والى حد كبير، الغياب القسري لمؤسسات التمويل العربية المتخصصة.

ويواجه هذا المصدر، في المرحلة الجارية، خطر نقص المصادر التمويلية المتاحة له، نتيجة تراجع درجة وفاء الدول العربية الملتزمة تجاه صندوق الدعم بالتزاماتها كما يظهرها الجدول الملحق رقم (٤).

وتتعمق خطورة هذا الوضع نتيجة محاولة المؤسسات الاسرائيلية لاشغال الفراغ المتحقق في التمويل العربي، وما يترتب على ذلك من آثار سبقت الاشارة اليها.

ملامح البرنامج التمويلي الثلاثي المقترح لدعم قطاع الاسكان:

أبرز الاستعراض التحليلي السابق مجموعة من الأسس والمفاهيم التي كرستها دروس التجربة المتعلقة بدعم الصمود الوطني في الارض المحتلة بصورة عامة وانشطة دعم قطاع الاسكان بشكل خاص.

ويترتب على اي برنامج لدعم قطاع الاسكان في الارض المحتلة ان يلتزم بتلك الأسس والمفاهيم لكي يكون مؤهلاً وبالكفاءة المطلوبة لانجاز الاهداف المتوخاة.

فأولاً: هناك فراغ متحقق في ميدان التمويل الانمائي العام وتمويل قطاع الاسكان في الارض المحتلة، نجم عن الغياب القسري لمؤسسات التمويل العربية، وفي الوقت الذي تواجدت فيه بعض المؤسسات الاجنبية، فقد لوحظ بأن دورها كان ضئيلاً للغاية، ولا يتناسب مع متطلبات مواجهة المشكلة الاسكانية، وعندما تواجدت بعض مؤسسات التمويل الاسكاني الصهيونية، فقد عملت في ظل سياسات استدراجية توقع المقترض العربي في شرك المصادرة لكافة ممتلكاته نتيجة عجزه المؤكد عن الوفاء بالقروض الاسرائيلية حسب الشروط الموضوعة له.

تلقي هذه الحقائق بثقلها على أهمية دور اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة كاطار مؤسسي فعال لتنفيذ برامج دعم الاسكان، على ضوء المنجزات التي سبق ذكرها، خاصة وان فكرة احداث مؤسسات للتمويل الانمائي في الارض المحتلة تفتقر الى مقومات الجدوى العملية والوطنية وذلك في ظل ظروف الاحتلال وشروطه الموضوعة. وضمن هذا السياق نشير الى تقييم الدكتور يوسف صايغ التالي:

«نبدأ باستنتاج عام يتوجب تسجيله هو ان اللجنة المشتركة هي مؤسسة فاعلة سجلت خدمات وآثاراً ايجابية متعددة، خاصة لأنها تتخصص بالتصدي لمهمة دعم الصمود بين كل المؤسسات الاخرى ذات الصلة. فلقد خدمت القطاعات الأساسية التي من شأن سلامتها وتحسنها ان يدعما الصمود، ووضعت موارد مالية في الاقتصاد الفلسطيني حركت هذا الاقتصاد، مع تواضع حجمها، وخلقت او نشطت عدداً من المشاريع والجمعيات التعاونية والشركات، مضيفة بذلك الى التدفقات الداخلية والعمالة، وعاملة على رفع المعنويات»[٩].

كما تشير تلك الحقائق الى اهمية المصادر العربية والاسلامية لتأمين الموارد المالية اللازمة لذلك، ولا يتعارض ذلك مع اسناد بعض الأدوار للمؤسسات الاجنبية والمنظمات الاقليمية والدولية.

وثانياً: اثبتت التجربة ان قطاع الاسكان ينبغي ان يحتل اعلى مراتب الاولوية ضمن كافة انشطة دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة، وذلك على ضوء ما يساهم به من استمرارية الزحف العربي لاشغال الارض العربية المتاحة، وفي ظل زحف استيطاني صهيوني ومشاريع التخطيط الاقليمي وغيرها المستهدفة ابتلاع الارض العربية من ناحية، وتضييق فرص التوسع المكاني امام التواجد الاسكاني والديمغرافي العربي من ناحية ثانية.

وثالثاً: ينبغي لأي برنامج لدعم الاسكان ان يتضمن توجيها مزدوجا، بمعنى انه في الوقت الذي يجري التركيز فيه على مشاريع الاسكان التعاوني والجماعي لاحتلال اكبر مساحة متاحة من الارض العربية، فان باب الدعم ينبغي ان يستمر مفتوحاً امام مشروعات الاسكان الفردي وعلى اي ارض متاحة. وذلك وفق الاعتبارات التي تفرضها السياسات والمشاريع الاسرائيلية سابق الاشارة اليها.

ورابعاً: ينبغي برمجة اولويات تنفيذ برنامج دعم قطاع الاسكان وفق التسلسل التالي:

أ ـ دعم مشاريع الاسكان لمنطقة القدس باعتبارها تقع في قلب الجسد الوطني العربي المحتل، كما تقع في مركز كثافة الجهد الصهيوني الموجه لالغاء الوجود العربي في فلسطين كلها. كما يجب اعطاء اهتمام خاص لاقامة وترميم المساكن العربية في القدس الشرقية.

ب ـ غرس الوجود العربي على الارض الواقعة ضمن المناطق الخاضعة للتوسع الاستيطاني الصهيوني، وتلك التي تخضع لسلطات تنظيم المدن خارج حدود البلديات والقرى، وذلك لصعوبة الحصول على الترخيص في هذه المواقع من قبل سلطات الاحتلال، بالاضافة الى صعوبة التجديد السنوي لتلك الرخص، لدى الحصول عليها.

جـ ـ الاسكان النضالي، ويقصد به مشاريع الاسكان المتعلقة بالعائلات التي نسفت بيوتها لأسباب نضالية، او عائلات الشهداء والاسرى الذين يدفعون بدمائهم ضريبة الدم المتعلقة بالصمود العربي ومقاومة الاحتلال.

د ـ شراء الاراضي العربية المهددة بالتسرب الى سلطات الاحتلال واقامة المشاريع الاسكانية والانشائية ومشاريع الخدمات العامة عليها، ولدائرة الاوقاف الاسلامية دور مركزي في تنفيذ ذلك.

هـ ـ صيانة وترميم مختلف المساكن والانشاءات والآثار الاسلامية والمسيحية خاصة في مدينتي القدس والخليل.

وأخيرا فان كل ما سبق من استعراض تحليلي يشير، في رأينا، الى جدوى اقامة مؤسسة مالية متخصصة في دعم انشطة الاسكان الوطني في الارض المحتلة، تقام برأسمال عربي وادارة وطنية عربية، ويكون مقرها خارج الارض المحتلة. في عمان. بعيدا عن ثقل السيطرة الصهيونية على مسار الامور في الارض المحتلة[١٠] وذلك وفق منهاجية العمل واولياته السابق ذكرها.

وخامساً: ينبغي تأييد فكرة تصميم السكن النموذجي المناسب في ظل ظروف الاحتلال الذي يتناسب وضيق الموارد المالية من ناحية ويعتمد على المواد الاولية المتاحة في المنطقة المحتلة[11].

وسادساً: ينبغي ان لا يغفل اي برنامج يجري وضعه الاطار الزمني الذي ينطلق منه (التوقيت) وما يترتب على ذلك من انطلاقه من المرحلة التي وصلت اليها جهود دعم الصمود المتعلقة بهذا القطاع وفي شقيها الفردي والتعاوني.

وسابعاً: تنبغي الاشارة الى ان غياب مؤسسات وقنوات دعم الانسان في الارض المحتلة، ورغم وجود اللجنة المشتركة، استلزمت اعتماد مؤسسات التمويل الاسكاني الاردنية لتنظيم ومتابعة تنفيذ توجهات اللجنة المشتركة، وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً بالغ الأهمية في ذلك، خاصة ما يتعلق ببنك الاسكان.

وعليه، ففيما يتعلق بميكانكية تنفيذ البرنامج، يقترح استمرارية اعتماد هذه المؤسسات ومتابعة تطوير علاقتها العضوية باللجنة المشتركة، الى ان تتمكن هذه اللجنة من اقامة جهازها المستقل للتمويل الانمائي فيما لو اصبح ذلك ممكناً.

ومع الأخذ في الاعتبار الأسس والمفاهيم التي سبقت الاشارة اليها يمكن اقتراح برنامج الدعم الثلاثي التالي:

خلاصة البرنامج المقترح لدعم قطاع الاسكان في الارض المحتلة

تقدر احتياجات دعم قطاع الاسكان حسب الطلبات الموجودة حاليا لدى اجهزة اللجنة المشتركة بحوالي اثنان وسبعون مليون دينار اردني مفصلة كما يلي:

اوجه الدعم	البيانات	الاحتياجات بالدينار
اولا: الاسكان الفردي	٨٥٤٣ طلب	٥٨,٣٠٠,٠٠٠
ثانيا: الاسكان التعاوني		
أ ـ جمعيات جديدة	٣٤جمعية تشمل ٩٧١عضوا	٧,٦٢٨,٠٠٠
ب ـ بناء وحدات جديدة لجمعيات قديمة	١١٣٠ وحدة ٤٣ جمعية	٧٩١,٠٠٠
جـ ـ انجاز عمليات التشطيبات	١٢٣٥ وحدة تشتمل على	٢,٤٧٠,٠٠٠
د ـ المرافق العامة	١٢٣٧ وحدة ١٤٦٧عضوا	٢,٢٧٢,٠٠٠

ونظرا لعدم توفر مصادر تمويلية تفي بالاحتياجات المطلوبة، وذلك وفق الطلبات المقدمة الى اللجنة المشتركة، فاننا نقترح حلا جزئيا لهذه المشكلة الاسكانية المتراكمة خلال المرحلة المقبلة المحددة بثلاث

سنوات من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ بتخصيص مبلغ خمسين مليون دينار يتم توزيعها ضمن البرنامج الثلاثي التالي:

اوجه الدعم	الاحتياجات	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
١ ـ الاسكان الفردي	٥٩.٠٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	١١.٠٠٠.٠٠٠
٢ ـ الاسكان التعاوني				
أ ـ جمعيات جديدة	٧.٠٠٠.٠٠٠	٣.٥٠٠.٠٠٠	٣.٥٠٠.٠٠٠	
ب ـ بناء وحدات جديدة لجمعيات قديمة	٧٩١.٠٠٠	٧٩١.٠٠٠		
جـ ـ انجازات التشطيبات	٢.٤٧٠.٠٠٠	١.٢٣٥.٠٠٠	١.٢٣٥.٠٠٠	
د ـ المرافق العامة	٢.٢٧٢.٠٠٠	١.١٣٦.٠٠٠	١.١٣٦.٠٠٠	
٣ ـ الترميم والاثار	١.٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
٤ ـ الاسكان النضالي	٢.٠٠٠.٠٠٠	٨٠٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠
٥ ـ الاسكان الريفي	١.٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
٦ ـ شراء الاراضي المهددة المصادرة	١.٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
المجموع	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٩٦٢,٠٠٠	١٧,٩٧١,٠٠٠	١٣,١٠٠,٠٠٠

(راجع ملاحق الدراسة على الصفحات التالية)

الملحق رقم (١)

اجمالي التخصيصات للاراضي المحتلة حسب القطاعات المختلفة للسنوات (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦) كما هو في ١٩٨٦/١٢/٣١ بالدينار الاردني

	تخصيصات ١٩٧٩ دينار	تخصيصات ١٩٨٠ دينار	تخصيصات ١٩٨١ دينار	تخصيصات ١٩٨٢ دينار	تخصيصات ١٩٨٣ دينار	تخصيصات ١٩٨٤ دينار	تخصيصات ١٩٨٥ دينار	تخصيصات ١٩٨٦ دينار	مجموع التخصيصات دينار
الزراعة	١.٧٧٠.٠٠٠	١.١١٠.٠٠٠	٤.١٩٣.٠٠٠	٣.٤٨١.٣٠٠	١.٣٠٣.٥٤٨	١.١٧١.٧١٠	٢٣٧.٥٢٥		١٢.١٥٧.٠٣٢
الصناعة	١٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	٢.٠٥٦.٠٠٠	٣.٩٨٤.٧٠٠	٥٩٣.٠٠٠	٢١.٦٥٠	٤٢١.٠٠٠		٧.١١٦.٣٥٠
المياه	٧٨٤.٠٠٠	٤٤٣.١٥٠	٤٨١.٨٠٠	٤٨٩.٢٥٠	١١٥.٥٠٠	-	٣٧٨.٥٠٠		٢.٦٩٢.٣٠٠
الكهرباء	١.١٥٠.٠٠٠	١.٧٣٠.٥٦٠	٨٠٢.٩٤٨	١.٨٠٠.٨٢٢	١.٢١٤.٠٠٠	١.٠٠٨.٠٠٠	١.٦٧٢.٠٠٠		٩.٣٧٨.٣٣٠
النقل والمواصلات	٣٠٠.٠٠٠	١.٣٥٧.٣٠٠	١.٣٢٣.٠٠٠	١.٧٣٥.٧٠٠	٨٥.٠٠٠	٢٩.٥٠٠	١١٠.٠٠٠		٤.٩٤٠.٥٠٠
الاسكان	-	٥.٢١٧.٧٢٠	٣.٨٠٦.٣٣٣	١٣.٣٧٨.٦١٢	٩٥٥.٠٠٠	٤٨٢.٠٠٠	٤.٥٣١.٣٨٥	١١٥.٣٠٠	٢٨.٤٨٦.٣٥٠
التربية والتعليم	١.٧٩٦.٤٥٣	٤.٠٠٦.٩٥٥	٦.١٢٧.٣٠٠	٦.٠٢٨.٠٩٨	٦.٠٤٥.٠٠٠	٥.٢٥٢.٢٥٠	٥.٥١٢.١٥٠		٣٥.٢٧٨.٢٠٦
الصحة العامة	٣١٠.٠٠٠	٧٩٣.٣٠٠	٥٠٢.٠٠٠	٨٤٩.٣٠٠	١٧٠.٢٠٠	١٠٠.٠٠٠	٢٧٠.٠٠٠		٢.٩٩٤.٨٠٠
المجالس البلدية	٦.٢٧٤.٠٠٠	٧.٢٢١.٠٠٠	٨.٥٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٨٠٠.٠٠٠	١٠٥.٠٠٠			٢٣.٩٥٠.٠٠٠
التنمية الاجتماعية	١.٢٥٣.٨٠٠	٢.٢٦٦.٥٠٠	٣.١١٦.٨٠٠	١.٩٥٨.٤٠٠	١.٩١٦.٦٠٥	١.٨٥٦.٨٧٥	٢٠.٠٠٠.٠٢٠		١٤.٣٦٩.٠٠٠
الاوقاف	٤٧٦.٠٠٠	١٠٥.٠٠٠	١١٠.٠٠٠	٣٤.٠٠٠	١٠.٠٠٠	٥٠٠	١٩٥.٠٠٠		٩٣٠.٥٠٠
الادارة	٣٩.٩٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠		١.٢٢٩.٩٠٠
الدراسات	-	١٤٩.٠٠٠	-	١٠٠.٠٠٠	٥٤.٥٠٠	١٧.١٠٠	١٠.٠٠٠		٣٣٠.٦٠٠
صندوق الطوارىء	-	٦٠٠.٠٠٠	-	٤٦٣.٩٥١	١٢١.٨٤٨	١٠٣.٩٦٢	٢٢٤.٠٩٢		١.٠١٣.٨٥٣
البيوت المنسوفة	-	١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	٤٣١.٥٥٠	١٠٣.١٠٠	٩٥.٧٠٠	١١١.٩٥٠		٢.٧٤٢.٣٠٠
صندوق الرعاية الوطنية	-	-	-	١.٠٣٢.٢٨٢	١.٥١١.٩٣٦	٢.٥٢٥.٣٠٠	٣.٢٤٢.٠٤٢		٨.٤١١.٥٦٠
المجموع	١٤.١٦٤.١٥٣	٢٦.١٨٠.٤٨٥	٣٢.١٦٩.١٨١	٣٥.٠٢٨.٠٦٥	١٥.٦٩٩.٢٣٧	١٣.٠١٩.٥٤٧	٢٠.٣٥٥.٦٦٤	١١.٢٠٠	١٥٦.٧٣١.٦٣٢

الملحق رقم (٢/أ)

كشف يتعلق بتخصيصات الاسكان الفردي والجماعي وشراء الاراضي والبيوت للفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٦/١٢/٣١

السنة	الفردي		الجماعي		متفرقة		الاجمالي	
	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص
١٩٨٠	-	-	٥٧٦	٣.٦١٩.٧٢٠	-	١.٥٩٨.٠٠٠	٥٧٦	٥.٢١٧.٧٢٠
١٩٨١	٣١٤	٢.٢٥٩.٣٣٣	١٣٨	٩٨٧.٠٠٠	-	٥٦٠.٠٠٠	٤٥٢	٣.٨٠٦.٣٣٣
١٩٨٢	١٦١٤	١٠.٠١٨.٧٠٠	٤٩١	٣.٢٣٩.٩١٢	-	١٢٠.٠٠٠	٢.١٠٥	١٣.٣٧٨.٦١٢
١٩٨٣	١٤٥	٨٨٠.٠٠٠	-	٢٠.٠٠٠	-	٥٥.٠٠٠	١٤٥	٩٥٥.٠٠٠
١٩٨٤	٧٧	١١٣.٠٠٠	٥٠	٣٦٤.٠٠٠	-	٥.٠٠٠	١٢٧	٤٨٢.٠٠٠
١٩٨٥	٥٩٢	٣.٢٢٦.٣٨٥	١٦٠	١.٣٠٥.٠٠٠	-	-	٧٥٢	٤.٥٣١.٣٨٥
١٩٨٦	٢٠	١١٥.٣٠٠	-	-	-	-	٢٠	١١٥.٣٠٠
المجموع	٢٧٦٢	١٦.٦١٢.٧١٨	١٤١٥	٩.٠٣٥.٦٣٢	-	٢.٣٣٨.٠٠٠	٤١٧٧	٢٨.٤٨٦.٣٥٠

الملحق رقم (٢/ب)

كشف بتخصيصات الاسكان الفردي حتى ١٩٨٦/١٢/٣١

المنطقة	١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		المجموع	
	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص	عدد المستفيدين	التخصيص
القدس وضواحيها	٢١٢	١,٥٥٩,٦٦٦	٣٨٥	٢,١٦٧,٢٠٠	٤	١٢,٠٠٠	٧٥	١٠٧,٠٠٠	٢٢٢	١,٤٦٧,٨٨٥	١٤	٨٦,٢٠٠	١٠١٢	٥,٣٩٩,٩٥١
رام الله والبيرة	٤٦	٣١٢,٦٦٧	٢٧٧	١,٧١٤,٠٠٠	٢١	١٠١,٠٠٠	-	-	٢٢	١٤٣,٥٠٠	-	-	٣٦٦	٢,٢٧٨,١٦٧
بيت لحم	١٩	١٣٣,٠٠٠	١٨٥	١,١٦٧,٠٠٠	١٥	٨٠,٥٠٠	-	-	٢٢	١٤٦,٠٠٠	-	-	٢٤١	١,٥٢٦,٥٠٠
بيت ساحور، بيت جالا														
اريحا	٥	٣٥,٠٠٠	١٠١	٦٢٠,٠٠٠	٢	١٤,٠٠٠	-	-	٤	٢٨,٠٠٠	١	٢,٥٠٠	١١٣	٦٩٩,٥٠٠
الخليل	١٢	٧٢,٠٠٠	٣٧٧	٢,٤٢٥,٠٠٠	٢	١٠,٥٠٠	٢	٦,٠٠٠	٢٩	٣٥٧,٥٠٠	٣	١٢,٦٠٠	٤٣٥٠	٢,٧٨٣,٦٠٠
نابلس	١١	٧٧,٠٠٠	١٣٣	٨٨٧,٥٠٠	٤١	٢٦٦,٠٠٠	-	-	٢١	١٢٧,٥٠٠	-	-	٢٠٦	١,٣٥٨,٠٠٠
طولكرم	٥	٣٥,٠٠٠	٢٨	١٧٢,٠٠٠	٢٣	١٥٠,٥٠٠	-	-	١٥	١٠٥,٠٠٠	-	-	٧١	٤٦٣,٠٠٠
جنين	٢	١٤,٠٠٠	٢٩	١٨٢,٠٠٠	٢١	١٢٧,٠٠٠	-	-	٤	٢٨,٠٠٠	-	-	٥٦	٣٦١,٠٠٠
غزة	٢	١٤,٠٠٠	٩٩	٦٨٣,٥٠٠	١٦	١٠٨,٥٠٠	-	-	١٤٣	٩٢٣,٠٠٠	٢	١٤,٠٠٠	٢٦٢	١,٧٤٣,٠٠٠
المجموع	٣١٤	٢,٢٥٩,٣٣٣	١٦١٤	١٠,٠١٨,٧٠	١٤٥	٨٨٠,٠٠٠	٧٧	١١٣,٠٠٠	٥٩٢	٣,٢٢٦,٣٨٥	٢٠	١١٥,٢٠٠	٢٧٦٢	٦,٦١٢,٧١٨

الملحق رقم (٢/جـ)

كشف بتخصيصات الاسكان الجماعي حتى ١٩٨٦/١٢/٣١

المنطقة	١٩٨٠		١٩٨١				١٩٨٣		١٩٨٤			١٩٨٥		المجموع
	عدد الاعضاء	التخصيص	عدد الاعضاء	التخصيص	عدد الاعضاء	الخصيص	عدد الاعضاء	التخصيص	عدد الاعضاء	التخصيص	عدد الاعضاء	التخصيص	عدد الاعضاء	التخصيص
القدس	١٥٦	٩٣٤,٠٠٠	-	٨,٠٠٠	٨٧	٣٩٢,٩١٢	-	-	-	-	٥٦	٤٩٧,٠٠٠	٢٩٩	١,٨٣٨,٩١٢
رام الله والبيرة	١٣٩	٧٦٣,٠٠٠	٦٤	٤٤٨,٠٠٠	٢٠٩	١,٣٥٨,٠٠٠	-	٧,٠٠٠	٢٢	١٥٤,٠٠٠	٣	٢١,٠٠٠	٤٣٧	٢,٧٥١,٠٠٠
بيت ساحور بيت لحم،بيت جالا	٢٥	٣٨٥,٠٠٠	-	-	-	٩٨,٠٠٠	-	-	٢٨	٢٠٠,٠٠٠	١٠	٧٠,٠٠٠	٦٣	٧٥٣,٠٠٠
الخليل	٩٢	٥٥٧,٧٢٠	٢٦	٣٧,٠٠٠	-	٢٦,٠٠٠	-	١٣,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠	-	٨٠,٠٠٠	١١٨	٧٢٣,٧٢٠
نابلس	٦٠	٢٥٢,٠٠٠	٣٠	٣٦٨,٠٠٠	١٩٥	١,٣٦٥,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٢٨٥	١,٩٨٥,٠٠٠
طولكرم	٣٥	٢٤٥,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٥	٢٤٥,٠٠٠
جنين	٦٩	٤٨٣,٠٠٠	١٨	١٢٦,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٩١	٦٣٧,٠٠٠	١٧٨	١,٢٤٦,٠٠٠
المجموع	٥٧٦	٣,٦١٩,٧٢٠	١٣٨	٩٨٧,٠٠٠	٤٩١	٣,٢٣٩,٩١٢	-	٢٠,٠٠٠	٥٠	٣٦٤,٠٠٠	١٦٠	١,٣٠٥,٠٠٠	١٤١٥	٩,٥٣٥,٦٣٢

الملحق رقم (٢/د)
حالات قروض الاسكان الفردي حتى ١٩٨٦/١٢/٣١

الحالة	١٩٨١ عدد المقترضين	١٩٨١ المبلغ المخصص	١٩٨٢ عدد المقترضين	١٩٨٢ المبلغ المخصص	١٩٨٣ عدد المقترضين	١٩٨٣ المبلغ المخصص	١٩٨٤ عدد المقترضين	١٩٨٤ المبلغ المخصص	١٩٨٥ عدد المقترضين	١٩٨٦ عدد المقترضين	١٩٨٦ المبلغ المخصص	المجموع المبلغ المخصص
حالات عادية	٣١٤	٢,٢٥٩,٣٣٣	١٦١٤	١٠,٠١٨,٧٠٠	-	-	-	-	١٦٠	٢٠	١١٥,٣٠٠	١٣,٣٥٢,٢١٨
حالات ترميم	-	-	-	-	-	-	٧٧	١١٣,٠٠٠	١٥٥	-	-	٣٩٩,٢٥٠
حالات نضالية	-	-	-	-	١٤٥	٨٨٠,٠٠٠	-	-	٢٧٧	-	-	٢,٨٦١,٢٥٠
المجموع	٣١٤	٢,٢٥٩,٣٣٣	١٦١٤	١٠,٠١٨,٧٠٠	١٤٥	٨٨٠,٠٠٠	٧٧	١١٣,٠٠٠	٥٩٢	٢٠	١١٥,٣٠٠	١٦,٦١٢,٧١٨

الملحق رقم (٣/أ)
كشف بالجمعيات التي حصلت على قروض اسكان لغاية ١٩٨٦/١٢/٣١ والمبالغ المقدرة للاكمال

المنطقة	عدد الجمعيات	القروض المخصصة والمصروفة بالدينار: عدد الاعضاء المشتركون	المستفيدون	القــــروض المخصصة بالدينار	المصروفة بالدينار	المبالغ المقدرة بالدينار للاكمـــال: بناء وحدات جديدة عدد الوحدات	المبلغ	تشطيبات داخلية عدد الوحدات	المبلغ	مرافق عامة عدد الوحدات	المبلغ	حالات اخرى	المجموع المبالغ الاكمال
القدس	١(١)	٢٩٩	٢٢٩	١,٨٣٨,٩١٢	(٢)١,٨٣٨,٩١٢	٢١	١٤٧,٠٠٠	١٥٤	٣٠٨,٠٠٠	١٨٠	٣٠٦,٠٠٠		٧٦١,٠٠٠
رام الله	٢٠	٤٧٤	٤٣٧	٢,٧٥١,٠٠٠	٢,٧٥١,٠٠٠	٥٠	٣٥٠,٠٠٠	٤٤٣	٨٨٦,٠٠٠	٤٧٢	٨٠٢,٤٠٠	-	٢,٠٣٨,٤٠٠
بيت لحم	٢	٦٥	٦٣	٧٥٣,٠٠٠	(٣)٧٥٣,٠٠٠	-	-	٥٢	١٠٤,٠٠٠	٦٥	١١٠,٥٠٠	-	٢١٤,٥٠٠
نابلس	٤(٤)	٣١٢	٢٨٥	١,٩٨٥,٠٠٠	١,٩٨٥,٠٠٠	١٠	٧٠,٠٠٠	٣٠٦	٦١٢,٠٠٠	٣٠٦	٥٢٠,٢٠٠	-	١,٢٠٢,٢٠٠
جنين	٤	١٩٩	١٧٨	١,٢٤٦,٠٠٠	١,٠٠٤,٠٠٠	٢١	١٤٧,٠٠٠	١٧٥	٣٥٠,٠٠٠	١٩٩	٣٣٨,٣٠٠	-	٨٣٥,٣٠٠
طولكرم	١	٣٥	٣٥	٢٤٥,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	-	-	٣٤	٦٨,٠٠٠	٣٥	٥٩,٥٠٠	-	١٢٧,٥٠٠
الخليل	٣	١٢٠	١١٨	٧٢٣,٧٢٠	(٥)٧٢٣,٧٢٠	١١	٧٧,٠٠٠	٧١	١٤٢,٠٠٠	٨٠	١٣٦,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠
المجموع	٤٣	١,٥٠٤	١,٤١٥	٩,٥٤٢,٦٣٢	٩,٣٠٠,٦٣٢	١١٣	٧٩١,٠٠٠	١٢٣٥	٢,٤٧٠,٠٠٠	١٣٣٧	٢,٢٧٢,٩٠٠	٢٥,٠٠٠	٥,٥٥٨,٩٠٠

ملاحظة: قدرت تكاليف التشطيبات الداخلية للابنية غير المستكملة بمبلغ الفي دينار لكل وحدة كما قدرت تكاليف المرافق العامة بمبلغ ١٧٠٠ دينار لكل وحدة.

هوامش الجدول ٣/أ:

(١) عدد الجمعيات المستفيدة من قروض كاملة ٧ جمعيات اما جمعية ضاحية البريد فقد طلبت تحسين الخدمات، وجمعية العيزرية فقد طلبت استكمال الوحدات.

(٢) يشمل هذا المبلغ تخصيص وصرف ما يلي:

أ ـ تخصيص وصرف مبلغ ٢٣٥.٨٢٤ دينار لجمعية المعلمين منها

١ ـ تسديد فوائد بمبلغ ٣١.٠٧٤ دينار

٢ ـ تسديد قرض البنك بمبلغ ٨٤.٧٥٠ دينار

٣ ـ شراء ارض بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ دينار

ب ـ تخصيص وصرف ١٠٥.٠٠٠ دينار لاعضاء جمعية العيزرية البالغ عددهم ثلاثين عضوا

ج ـ تخصيص وصرف مبلغ ٢٤.٨٢١ دينار الى جمعية نادي الموظفين للمرافق العامة.

(٣) يشمل هذا المبلغ (١٠٠٠) الف دينار بدل اتعاب محاماة لجمعية الانعاش.

(٤) يشمل هذا العدد مشروع اسكان اطباء نابلس

(٥) يشمل هذا المبلغ تخصيص وصرف ١٤٧.٧٣٣ دينار لتسديد فوائد قرض جمعية الاسكان التعاونية في الخليل الى بنك الاسكان.

الملحق رقم (٣/ب)

كشف بالجمعيات ومشاريع الاسكان التي تقدمت بطلبات ولم تحصل على قروض

المنطقة	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	القروض المطلوبة بالدينار	الغاية من القرض
القدس	٦[1]	١٢١	٩٥٧,٠٠٠[2]	بناء ١٢١شقة سكنية في عمارات لذوي الدخل المحدود وشراءأرض
رام الله	٧[3]	١٥١	١,٢٨٩,٠٠٠	بناء ضواحي سكنية في مختلف مناطق رام الله
بيت لحم	٣[4]	٦٦	٤٦٢,٠٠٠	بناء ضاحية سكنية و٤٢شقة في عمارتين لذوي الدخل المحدود
اريحا	٤	٢٤٧	١,٤٤٩,٠٠٠[5]	بناء ثلاث ضواحي سكنية في منطقة اريحا واصلاح ٧٤ وحدة سكنيةوتسوية ارض واعدادها للبناء
نابلس	٣	١٧٣	١,٢١١,٠٠٠	بناء ثلاث ضواحي سكنية مؤلفة من ١٧٣ وحدة في مناطق مختلفة من محافظة نابلس
جنين	١	١٩	١٣٣,٠٠٠	بناء ضاحية سكنية على ارض للاوقاف بموجب موافقة مبدئية على تحكير الارض
طولكرم	٢	٥٢	٣٦٤,٠٠٠	بناء ضاحية للسكن تتألف من ٥٢ وحدة في منطقة طولكرم وبرج الزيتونات في قلقيلية
الخليل	٦	١٤٢	١,٢٩٤,٠٠٠	بناء ثلاث ضواحي سكنية تتألف من ٩٢ وحدة في دورا ويطا وبناء مساكن ريفية وعمالية وسكن للجامعيين في مناطق مختلفة من محافظة الخليل بالاضافة الى مشروع فردي لبناء عمارات للسكن
غزة	٢	ـ	٤٦٩,٠٠٠	المشروعان فرديان وهما بناء مجمع تجاري وسكني
المجموع	٣٤	٩٧١	٧,٦٢٨,٠٠٠	

هوامش الجدول ٣/ب:

(١) يشمل العدد على ثلاث جمعيات وثلاثة مشاريع فردية

(٢) لا يشمل هذا المبلغ طلب جمعية اسكان موظفي جريدة القدس لانها لم تذكر القرض اللازم لها وعدد الاعضاء والاوراق الثبوتية

(٣) موقع البناء لجمعية المنشية في منطقة استراتيجية مهددة، من قبل سلطات الاحتلال بشهادة بلدية رام الله.

(٤) موقع بناء جمعية السيدات لرعاية الطفل هام ومهدد بالخطر لقربه من مستوطنة هارجيلو الاخذة بالتوسع

(٥) يشمل هذا المبلغ طلب جمعية ضاحية اريحا التعاونية بمساعدتها بمبلغ ٢١٠,٠٠٠ دينار لاصلاح الاضرار الناجمة عن عدوان عام ١٩٦٧ وحرب رمضان كما يشمل مبلغ ٢٨ الف دينار لتسوية ارض جمعية اسكان اريحا واعدادها للبناء.

- لا يشمل هذا المبلغ التكاليف المقدرة للتشطيبات الداخلية ومقدارها ١,٩٤٢,٠٠٠ دينار والمرافق العامة والبالغة ٦٥٠,٧٠٠ دينار، أي بمبلغ اجمالي قدره ٢,٥٩٢,٧٠٠ دينار.

الملحق رقم (٣/ج)

طلبات قروض الاسكان الفردية الموجودة لدى المكتب الفني والتي لم يتخذ فيها قرارات لغاية ١٩٨٦/١٢/٣٠

المنطقة	عدد الطلبات العادية	المبالغ المطلوبة	عدد طلبات المناضلين	المبالغ المطلوبة	عدد طلبات الترميم والاصلاح	المبالغ المطلوبة	عدد طلبات اعادة العرض	المبالغ المطلوبة	اجمالي الطلبات	اجمالي المبالغ المطلوبة
القدس	١٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٢	١٤,٠٠٠	٤٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢١	١٤١,٠٠٠	٥٢٣	١,٦٥٥,٠٠٠
ضواحي القدس	٦٢٠	٤,٣٤٠,٠٠٠	٤	٢٨,٠٠٠	٣	٦,٠٠٠	١٨	١٥٦,٠٠٠	٦٤٥	٤,٥٣٠,٠٠٠
رام الله	١٠٦٨	٧,٩٤٦,٠٠٠	٢٣	١٦١,٠٠٠	٣	٦,٠٠٠	١٩	١٣٣,٠٠٠	١١١٣	٨,٢٤٦,٠٠٠
بيت لحم	٧٩٤	٥,٥٥٨,٠٠٠	٣٤	٢٣٨,٠٠٠	٣	٦,٠٠٠	٣٤	٢٣٨,٠٠٠	٨٦٥	٦,٠٤٠,٠٠٠
اريحا	٤٤٤	٣,١٠٨,٠٠٠	٤	٢٨,٠٠٠	١	٢,٠٠٠	٤	٢٨,٠٠٠	٤٥٣	٣,١٦٦,٠٠٠
جنين	٢٣٦	١,٦٥٢,٠٠٠	١٣	٩١,٠٠٠	١	٢,٠٠٠	٦	٤٢,٠٠٠	٢٥٦	١,٧٨٧,٠٠٠
طولكرم	٣٣٩	٢,٣٧٣,٠٠٠	٢٣	١٦١,٠٠٠	١	٢,٠٠٠	-	-	٣٦٣	٢,٥٣٦,٠٠٠
نابلس	٦٠٩	٤,٣٣٣,٠٠٠	٢٧	١٨٩,٠٠٠	٢	٤,٠٠٠	٨	٥٦,٠٠٠	٦٤٦	٤,٥٨٢,٠٠٠
الخليل	٢١٠٥	١٤,٨٠٥	٣٠	٢١٠,٠٠٠	٥	١٠,٠٠٠	١٥	١٠٥,٠٠٠	٢١٦٠	١٥,١٣٠,٠٠٠
غزة	١٤٠٠	٩,٨٠٠,٠٠٠	١١٦	٨١٢,٠٠٠	١	٢,٠٠٠	٢	١٤,٠٠٠	١٥١٩	١٠,٦٢٨,٠٠٠
المجموع	٧٧١٥	٥٤,٦١٥,٠٠٠	٢٦٨	١,٩٣٢,٠٠٠	٤٢٠	٨٤٠,٠٠٠	١٢٧	٩١٣,٠٠٠	٨٥٤٣	٥٨,٣٠٠,٠٠٠

الملحق رقم (٤)

كشف يتعلق بوفاء الدول العربية المساهمة في صندوق دعم الصمود لالتزاماتها والمبالغ المتخلفة عليها للفترة الواقعة ما بين عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦

السنة	المبالغ المحولة بالدولار	المبالغ مقومة بالدينار
١٩٧٩	٧٧,١١٥,٢٤٧	٢٣,٠٨٠,٥٩٣
١٩٨٠	٨٤,١١٥,٢٤٧	٢٤,٩٧٣,٨١٦
١٩٨١	٨٤,٩٧٧,٨١٥	٢٧,٩٩١,٦٩٢
١٩٨٢	٦٣,٦٩١,٤٤١	٢١,٠٣٠,٥٦٩
١٩٨٣	٣٣,٨٠٩,٥٠٢	١٣,٦٢٧,٨١١
١٩٨٤	٢٩,٥٧١,٤٠٦	١١,٣٤٦,١٨٢
١٩٨٥	١٩,٠٤٧,٦٠٤	٧,٧٠٤,٧٥٥
١٩٨٦	٩,٥٢٣,٨٠٢	٣,٢٦٤,٧٥٩
المجموع	٤٠١,٨٥٢,٠٦٤	١٣٣,٠٢٠,١٧٧
مقدار التخلف	٣٩٦,٩٠٩,٩١٢	١٣٤,٩٤٩,٣٧١

الملحق رقم (٥)

اسس الاقراض لدى اللجنة المشتركة

١ ـ تعطي اللجنة المشتركة ثلاثة انواع من القروض للاسكان في الاراضي المحتلة:

النــــوع	القرض بالدينار
أ ـ بناء جديد	٧,٠٠٠
ب ـ تكملة البناء	٢,٥٠٠ ـ ٦,٠٠٠
ج ـ اصلاح وصيانة البناء (الترميمه)	١,٠٠٠ ـ ٣,٠٠٠

علما أن قروض الترميم لا تمنح الا لسكان مدينة القدس.

٢ ـ تعطى القروض من اللجنة المشتركة معفاة من الفوائد ويتم تسديدها على اقساط مريحة ويدفع المبلغ الأعلى ٧٠٠٠ دينار على ثلاثة اقساط بين القسط والآخر مدة شهرين للتأكد من انجاز المرحلة المطلوبة من البناء بعد ان يقدم بالانجاز تقريرا من المهندس المعتمد كل حسب منطقته ومدة القرض خمس عشرة سنة. يُبدأ بتسديد الأقساط بعد فترة راحة لمدة سنتين من تسلم الدفعة الأولى، وتدفع أقساط السداد شهريا بالتساوي وتبلغ قيمة القسط الشهري ٣٨.٩٠٠ دينار.

أما القروض التي تقل قيمتها عن الحد الاقصى الوارد ذكره أعلاه فانها تعامل حسب نظرية النسبة والتناسب. كما هو في البرنامج المرفق.

أما بالنسبة لقروض الترميم التي تبلغ من ١٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ دينار والتي تمنح لمدينة القدس فقط، فليست متضمنة في البرنامج المرفق حيث تمتاز بشروط أسهل من حيث مدة الاقراض البالغة عشرون عاما ويُبدأ التسديد بعد سنة من تسلم الدفعة الاولى ولا يتجاوز القسط الشهري ١٠.٤٠٠ دينار.

٣ ـ يتم منح جمعيات الاسكان التعاونية على اساس قيمة القرض ٧٠٠٠ دينار للعضو الواحد في حال الاعمار الجديد، وتتساوى شروط الاسكان الجماعي بشروط الاسكان الفردي في حالة تساوي القروض الممنوحة للطرفين.

٤ ـ ويشترط فيمن يريد الحصول على قرض اسكان مهما بلغت قيمته توفير ما يلي:

أ ـ اثبات ملكية لأرض او سطح.

ب ـ رخصة بناء سارية المفعول.

ج ـ مخطط بناء.

د ـ شهادة مهندس معتمد بتكلفة البناء.

هـ ـ ان يكون مقيما اقامة دائمة في الارض المحتلة.

و ـ ان يكون متزوجا او المعيل الوحيد لاسرته.

ز ـ أن يثبت عدم ملكيته لبيت صالح للسكن.

ح ـ تقديم ترخيص يثبت تأسيس الجمعية.

ومنذ عام ١٩٨٤ وضعت اللجنة المشتركة من ضمن توجهاتها نحو ترشيد امثل لدعم الصمود سياسة الاولويات، فقد أخذت بعين الاعتبار الحالات التالية على رأس قائمة المستفيدين من القروض: عائلات الاسرى والشهداء والمبعدين واصحاب البيوت المنسوفة. وسكان مدينة القدس.

ونتيجة لشح الموارد المالية لصندوق دعم الصمود اقتصر دعم قطاع الاسكان لعامي ١٩٨٤ - ١٩٨٦ فقط على هذه الأولويات المذكورة.

٥ - يتم تقديم نماذج طلبات الحصول على قروض اسكان بواسطة وزارة شؤون الارض المحتلة اودائرة شؤون الوطن المحتل (م.ت.ف) ويتم تدقيقها من قبل هاتين الدائرتين، وبعد اكتمال شروطها تحال الى الأمانة العامة للجنة المشتركة من أجل دراسة الطلبات من قبل الدوائر المختصة.

وترفع الطلبات المدروسة والمستحقة لاجتماع اللجنة الثلاثية المكونة من كبار المسؤولين في كل من وزارة شؤون الارض المحتلة ودائرة شؤون الوطن المحتل والمكتب الفني، وترفع اللجنة الثلاثية توصياتها المتعلقة بمن ينطبق عليهم شروط الاستفادة من المساعدات الى اللجنة المشتركة التي تقوم باتخاذ القرارات النهائية.

٦ - لا بد لأصحاب القروض ان يوفروا كفيلاً لقروضهم ومقيماً في الضفة الشرقية على ان تتوفر فيه شروط الكفالة المعتمدة لدى اللجنة المشتركة.

٧ - اعتمدت اللجنة المشتركة عددا من المهندسين المعماريين يغطون جميع المناطق في الارض المحتلة من اجل متابعة تنفيذ العمل واعداد التقارير المطلوبة عن مراحل الانجاز لدى المقترضين.

الملحق رقم (٦)

نظام تسديد قروض الاسكان

رقم	قيمة القرض بالدينار	عدد الدفعات	فترة الراحة	مدة السداد	مدة السداد بالاشهر او بالاقساط	قيمة القسط الشهري دينار
١	٧٠٠٠	ثلاث دفعات	سنتين	١٥ سنة	١٨٠	٣٨,٩٠٠
٢	٦٥٠٠	ثلاث دفعات	سنتين	١٤ سنة	١٦٨	٣٨,٧٠٠
٣	٦٠٠٠	ثلاث دفعات	سنتين	١٣ سنة	١٥٦	٣٨,٥٠٠
٤	٥٥٠٠	ثلاث دفعات	سنتين	١٢ سنة	١٤٤	٣٨,٢٠٠
٥	٥٠٠٠	دفعتين	سنتين	١١ سنة	١٣٢	٣٧,٩٠٠
٦	٤٥٠٠	دفعتين	سنتين	١٠ سنوات	١٢٠	٣٧,٥٠٠
٧	٤٠٠٠	دفعتين	سنتين	٩ سنوات	١٠٨	٣٧,٠٠٠
٨	٣٥٠٠	دفعتين	سنة	٨ سنوات	٩٦	٣٦,٥٠٠
٩	٣٠٠٠	دفعتين	سنة	٧ سنوات	٨٤	٣٥,٨٠٠
١٠	٢٥٠٠	دفعة واحدة	سنة	٦ سنوات	٧٢	٣٤,٨٠٠
١١	٢٠٠٠	دفعة واحدة	سنة	٥ سنوات	٦٠	٣٣,٤٠٠
١٢	١٥٠٠	دفعة واحدة	سنة	٤ سنوات	٤٨	٣١,٢٥٠
١٣	١٠٠٠	دفعة واحدة	سنة	٣ سنوات	٣٦	٢٧,٨٠٠

المصادر الاساسية للبحث

١ ـ استند الجزء الاكبر من التحليلات والاحصاءات المتعلقة بالدراسة الى ارشيف المعلومات المتوفر لدى المكتب الفني التابع للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود.

٢ ـ د. بكر ابو كشك. **الضائقة السكنية في الارض المحتلة**. مطبعة الامل التجارية (القدس ـ العيزرية)، ١٩٨٠.

٣ ـ د. بكر ابو كشك. نفس المصدر السابق.

ابراهيم الدقاق. **مشكلة السكن في الارض المحتلة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨١.

٤ ـ اعداد: الدكتور موسى سمحه واخرون واشراف الدكتور فؤاد بسيسو ومصطفى الكسواني. **الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة** ١٩١٤ ـ ١٩٨٣/ اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة. ١٩٨٦.

٥ ـ د. بكر ابو كشك. نفس المصدر سابق الاشارة اليه.

ابراهيم الدقاق. المصدر سابق الاشارة اليه. (العينة) دراسة الصراع الديمغرافي المشار اليها سابقا.

٦ ـ ملفات دائرة الابحاث/ المكتب الفني للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة. تقارير بعض الباحثين من الارض المحتلة.

٧ ـ المصدر نفسه

٨ ـ دائرة شؤون الوطن المحتل. منظمة التحرير الفلسطينية/ عمان ١٩٨٦

٩ ـ د. يوسف صايغ. دراسة. **نحو ترشيد امثل للمساعدات العربية للضفة الغربية وقطاع غزة**. معدة للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي / الكويت ١٩٨٤ ص٨٢.

١٠ ـ البروفسور لورانس هاريس. دراسة. **المؤسسات والوسائل والادوات اللازمة لتمويل وتنفيذ برنامج اسكاني في الاراضي الفلسطينية المحتلة**. الامم المتحدة. لجنة المستوطنات البشرية. وثيقة رقم HS/C/10/3/Add بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٨٧.

١١ ـ ابراهيم الدقاق. **ادارة عملية الاسكان في الارض المحتلة «مقترحات تنفيذية»**. مقدمة لمؤتمر التنمية من اجل الصمود الملتقى الفكري العربي ـ القدس ١٩٨١.

المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى

دراسة تحليلية للمشروع الإسرائيلي لمنطقة المركز

حسن أبو شلبك / علي شقيرات

نص نتائج الدراسة التحليلية القيمة لاخواننا في نقابة المهن الهندسية وفريق من الأخوة القانونيين في القدس، حول المشروع الخطير الذي يستهدف ضم معظم مدن وقرى محافظة القدس الى سيادة الحكم المباشر لسلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي.

كما نشرت على صفحات كتاب «القدس والمدن الفلسطينية تحت الحكم العسكري الاسرائيلي» الذي صدر عن امانة القدس/١٩٦٨ والذي اشرف على اعداده السيد روحي الخطيب، أمين القدس.

وننشر في زاوية «وثائق» من هذا العدد نص نظام المشروع الاسرائيلي لمنطقة المركز، أي المشروع الاسرائيلي للقدس الكبرى.

دراسة تحليلية للمشروع الاسرائيلي لمنطقة المركز

موقع المركز:

تعتبر مدينة القدس المركز المتوسط لفلسطين بشكل عام، ونظراً لأهميتها التاريخية وموقعها الاستراتيجي من فلسطين كان التفكير بتخطيط منطقة المركز.

تحد منطقة المركز الحدود الشمالية والجنوبية والشرقية لمدينة القدس بحيث يشمل ذلك جميع القرى على الحدود الشمالية لمدينة القدس حتى قرى بيت عور ورافات ومدن رام الله والبيرة وتمتد شمالاً بحيث تصل الى حدود قرية سنجل.

المصادر الاساسية للبحث

١ ـ استند الجزء الاكبر من التحليلات والاحصاءات المتعلقة بالدراسة الى ارشيف المعلومات المتوفر لدى المكتب الفني التابع للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود.

٢ ـ د. بكر ابو كشك، **الضائقة السكنية في الارض المحتلة**، مطبعة الأمل التجارية (القدس ـ العيزرية)، ١٩٨٠.

٣ ـ د. بكر ابو كشك، نفس المصدر السابق.

ابراهيم الدقاق، **مشكلة السكن في الارض المحتلة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨١.

٤ ـ اعداد الدكتور موسى سمحه واخرون واشراف الدكتور فؤاد بسيسو ومصطفى الكسواني، **الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة** ١٩١٤ ـ ١٩٨٣/ اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٦.

٥ ـ د. بكر ابو كشك، نفس المصدر سابق الاشارة اليه.

ابراهيم الدقاق، المصدر سابق الاشارة اليه، (العينة) دراسة الصراع الديمغرافي المشار اليها سابقا.

٦ ـ ملفات دائرة الابحاث/ المكتب الفني للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، تقارير بعض الباحثين من الارض المحتلة.

٧ ـ المصدر نفسه

٨ ـ دائرة شؤون الوطن المحتل، منظمة التحرير الفلسطينية/ عمان ١٩٨٦

٩ ـ د. يوسف صايغ، دراسة، **نحو ترشيد امثل للمساعدات العربية للضفة الغربية وقطاع غزة**، معدة للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي / الكويت ١٩٨٤ ص٨٢.

١٠ ـ البروفسور لورانس هاريس، دراسة، **المؤسسات والوسائل والادوات اللازمة لتمويل وتنفيذ برنامج اسكاني في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، الأمم المتحدة، لجنة المستوطنات البشرية، وثيقة رقم HS/C/10/3/Add بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٨٧.

١١ ـ ابراهيم الدقاق، **ادارة عملية الاسكان في الارض المحتلة «مقترحات تنفيذية»**، مقدمة لمؤتمر التنمية من اجل الصمود الملتقى الفكري العربي ـ القدس ١٩٨١.

المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى

دراسة تحليلية للمشروع الإسرائيلي لمنطقة المركز

حسن أبو شلبك / علي شقيرات

نص نتائج الدراسة التحليلية القيمة لاخواننا في نقابة المهن الهندسية وفريق من الأخوة القانونيين في القدس، حول المشروع الخطير الذي يستهدف ضم معظم مدن وقرى محافظة القدس الى سيادة الحكم المباشر لسلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي.

كما نشرت على صفحات كتاب «القدس والمدن الفلسطينية تحت الحكم العسكري الاسرائيلي» الذي صدر عن امانة القدس/١٩٦٨ والذي اشرف على اعداده السيد روحي الخطيب، أمين القدس.

وننشر في زاوية «وثائق» من هذا العدد نص نظام المشروع الاسرائيلي لمنطقة المركز، أي المشروع الاسرائيلي للقدس الكبرى.

دراسة تحليلية للمشروع الاسرائيلي لمنطقة المركز

موقع المركز:

تعتبر مدينة القدس المركز المتوسط لفلسطين بشكل عام، ونظراً لأهميتها التاريخية وموقعها الاستراتيجي من فلسطين كان التفكير بتخطيط منطقة المركز.

تحد منطقة المركز الحدود الشمالية والجنوبية والشرقية لمدينة القدس بحيث يشمل ذلك جميع القرى على الحدود الشمالية لمدينة القدس حتى قرى بيت عور ورافات ومدن رام الله والبيرة وتمتد شمالاً بحيث تصل الى حدود قرية سنجل.

الحدود الشرقية تشمل كل القرى من كفر عقب والرام الى عرب السواحرة والعبيدية.

والحدود الجنوبية تمتد من بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ونحالين وحوسان والخضر وبتير وارطاس وبيت فجار وتقوع.

ومن الغرب قرى ابو غوش وبيت تقوبا وبيت صفافا وتمتد هذه المنطقة حوالي (٤٥) كيلومترا في الاتجاهين الشمالي والجنوبي و (١٥) كيلومترا شرق غرب.

أ ـ المقدمة

ملحمة الأرض والانسان

يأتي التخطيط الاسرائيلي في الأرض المحتلة ليتكامل مع التخطيط الاقليمي داخل اسرائيل، بمعنى ان امتداد شبكة الطرق الاسرائيلية عبر الخط الاخضر واستباحتها حرمة الضفة الغربية وقطاع غزة يهدف في الأساس زيادة احكام السيطرة الاسرائيلية على الأرض وتمزيق اوصال الوجود الفلسطيني فوقها ومنع الشعب الفلسطيني من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية الى انشاء الدولة الفلسطينية.. ويأتي هذا ايضاً استكمالاً لما سبق من أحكام للسيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه ومصادر الطاقة.

ويفعل مشروع التنظيم لمنطقة المركز بشكل اوضح والمبين في هذه الدراسة معنى هذه السيطرة عندما ينتقل التخطيط الاسرائيلي من هدف نهب الأرض ومحاصرة المدينة والقرية الى هدف نهب الانسان الفلسطيني ومحاصرته هو نفسه وتدمير البنية التحتية لانتاجه توطئة لاقتلاعه من أرضه وتهجيره.

هذا على المستوى التخطيطي. أما على المستوى السياسي فقد انتقلت المبادىء التي اقرتها اتفاقيتا كامب ديفيد (١٩٧٨) الى التطبيق العملي عبر مبادرة الرئيس ريغان (١/٩/١٩٨٢) ومن خلال اضفاء الشرعية، من قبل الولايات المتحدة الامريكية، على سياسة الاستيطان الاسرائيلية بكل ما تحمله هذه السياسة من اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد أكدت تصريحات اهارون ياريف (هآرتس ٢٣/٤/١٩٨٠) رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب ورئيس الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي سابقاً، وجود خطة اسرائيلية لطرد ٧٠٠,٠٠٠ الى ٨٠٠,٠٠٠ عربي خارج البلاد. وقد عبر نائب رئيس الكنيست الاسرائيلي ذات مرة عن ضيقه من تفويت حكومة ليفي اشكول فرصة اخراج ٢٠٠,٠٠٠ الى ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني خارج الضفة والقطاع في حزيران ١٩٦٧ كما فعلت حكومة بن غوريون في العام ١٩٤٨.

ان رصد تصريحات وافعال القيادة الاسرائيلية منذ انشائها للدولة وعودتها للتلويح بخطر التزايد السكاني الفلسطيني، وكذلك فان مراقبة مواقف التأييد الامريكية للسياسة الاسرائيلية هذه يؤكد انسجام هاتين السياستين والتقاءهما على انكار حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة. ويتضح هذا من تفسير الولايات المتحدة لاستعمالها حق الفيتو ضد قرار لمجلس الأمن الدولي في الثامن من آب ١٩٨٣

والذي يعتبر اضفاء للشرعية على اعمال الاستيطان الاسرائيلية من قبل الولايات المتحدة الاميركية، وكانت الولايات المتحدة قد اعلنت في مجلس الامن الدولي في ذلك اليوم، على لسان سفيرها في الأمم المتحدة، ان تفكيك المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة أمر غير عملي وغير مناسب.

لقد حاولنا ان نقدم في هذه الدراسة جزءاً من صورة تعمل اسرائيل على رسمها على مجمل الأرض المحتلة. واننا نذكر بأن التاريخ لا يرحم اولئك الذين يحاولون، عن وعي، التغافل عن المؤامرة الواقعة على الشعب الفلسطيني باصرار على تنسيق خطواتهم لتنسجم مع ضبط ايقاع السياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط ومع دعم مشاريعها العدوانية في العالم.

رئيس لجنة الفرع

المهندس/ ابراهيم الدقاق

ب ـ دراسة هندسية للمشروع الاسرائيلي: لمنطقة المركز

اعداد المهندس: حسن ابو شلبك

ان الهدف الأساسي من تخطيط منطقة المركز هو ربطها مع الجزء المحتل من فلسطين سنة ١٩٤٨ دون الأخذ في الاعتبار أياً من العوامل الاجتماعية والظروف المعيشية لسكان هذه المنطقة، فمن الملاحظ أن عدد اليهود الذين سوف يسكنون هذه المنطقة سيكون اضعاف اضعاف العرب بعد تزايدهم.

ان اهمية المركز، كما اطلق عليه هي كونه المنطقة الوسط في الضفة الغربية وحلقة الاتصال بين الشمال والجنوب وكذلك حلقة الاتصال بين فلسطين المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ ومنطقة الأغوار على نهر الأردن.

هذا بالاضافة الى توسيع حدود منطقة القدس بحيث تشمل معظم قرى ومدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور بالاضافة الى قرى منطقة رام الله والبيرة.

بعد دراسة هذا المشروع تبين ان المساحات موزعة كالتالي:

١ ـ مساحة المناطق الحمراء (المناطق المخصصة للاسكان العربي) حوالي ٥٨٩٤١ دونم ويشمل ذلك مدن رام الله، بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور.

٢ ـ مساحة المناطق الصفراء (المناطق المخصصة للاسكان اليهودي) حوالي ٧٦٦٠٨ دونم.

٣ ـ مساحة المناطق الخضراء (حدائق عامة لا يسمح البناء بها) حوالي ٢٨٨٢٠ دونم.

٤ ـ مساحة الطرق (تشمل منطقة المطار) حوالي ١٨٣٤٠ دونم.

٥ ـ مساحة الاراضي الزراعية ٢٦٣٥٧٠ دونم.

مجموع مساحة المشروع حوالي ٤٤٦٢٧٩ دونم.

من هذه الاحصائيات يمكن عمل النسب التالية:

١ ـ نسبة المناطق الحمراء (المناطق المخصصة للاسكان العربي) ١٣٪.

٢ ـ نسبة المناطق الصفراء (المناطق المخصصة للاسكان اليهودي) ١٧٪.

٣ ـ نسبة الطرق وتشمل المطار ٤٪.

٤ ـ نسبة المناطق الخضراء (حدائق عامة) ٦.٥٪.

٥ ـ نسبة الأراضي الزراعية ٥٩.٥٪.

من هذه النسب وكذلك المساحات يمكن تحليل التالي:

١ ـ عدد السكان المتوقع للعرب سنة (٢٠٠٢) ٣٥٣٦٤٦ نسمة.

٢ ـ عدد السكان المتوقع لليهود سنة (٢٠٠٢) ٩١٩٢٩٦ نسمة.

وفيما يلي جدول بأسماء القرى والمدن العربية التي يشملها المشروع محدد عليه عدد السكان حسب تعداد سنة ١٩٦١ الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة بالاردن وكذلك عدد السكان المفروض ان يكون سنة ١٩٨٢ وعدد السكان المفروض ان يكون سنة ٢٠٠٢ دون الأخذ في الاعتبار عوامل النزوح من الضفة الغربية.

اسم المدينة أو القرية	عدد السكان سنة ١٩٦١	عدد السكان سنة ١٩٨٢	عدد السكان سنة ٢٠٠٢
رام الله والبيرة	٢٨٦٦٩	٥٦٦٨٨	١٠٨٥٢٢
دورا القرع	٥٦٧	١١٢١	٢١٤٦
عين يبرود	١٥٠١	٢٩٦٨	٥٦٨٢
بتين	١٠١٧	٢٠١١	٣٨٥٠
برقا	٥٨٢	١١٥١	٢٢٠٣
كفر عقب	٤١٠	٨١١	١٥٥٢
مخماس	٧٧٤	١٥٣١	٢٩٣١
جبع	٤١٥	٨٢١	١٥٧٢
(١) الرام	٧٦٩	١٥٢١	٢٩١٢
حزما	١١٣٤	٢٢٤٢	٤٢٩٢
عناتا	٨٥٢	١٦٨٥	٣٢٢٦
رافات	٥٠٤	٩٩٧	١٩٠٩

اسم المدينة او القرية	عدد السكان سنة ١٩٦١	عدد السكان سنة ١٩٨٢	عدد السكان سنة ٢٠٠٢
الجديرة	٢٢٨	٦٤٩	١٤٤٢
بير نبالا	٨٠٥	١٥٩٢	٣٠٤٨
(٢) بيت حنينا	٣٠٦٧	٦٠٦٥	١١٦١٠
النبي صموئيل	١٦٨	٣٣٢	٦٣٦
بيت اكسا	١١٧٧	٢٣٢٧	٤٤٥٥
بيت سوريك	٩٥٤	١٨٨٦	٣٦١٠
بدو	١٤٤٤	٢٨٥٥	٥٤٦٥
القبية	٧٠١	١٣٨٦	٢٦٥٣
بيت عنان	١٢٥٥	٢٤٨٢	٤٧٥١
بيت اجزا	١٩٢	٣٨٠	٧٢٧
الجيب	١١٢٣	٢٢٢١	٤٢٥٢
الطيرة	٥٣٤	١٠٥٦	٢٠٢١
بيت عور الفوقا	٣٦٢	٧١٦	٢٠٢١
بيت عور التحا	١١٩٨	٢٣٦٩	٤٥٣٥
(٣) الطور	٤٢٨٩	٨٤٨١	١٦٢٣٥
العيزرية	٣٣٠٨	٦٥٤١	١٢٥٢١
أبو ديس	١٠٨٩	٢١٥٣	٤١٢١
عرب السواحرة	١١٣٤	٢٢٤٢	٤٢٩٢
جلجليا	٤٩٠	٩٦٩	١٨٥٥
العبيدية	٨٣٨	١٦٥٧	٣١٧٢
أم الطلع	٤٧٥	٩٣٩	١٧٩٨
البيضاء	٢٥٦	٥٠٦	٩٦٩
عيله علي	١٧٧	٣٥٠	٦٧٠
حرمله	٢٢٨	٤٥١	٨٦٣
تقوع	٥٥٥	١٠٩٧	٢١٠٠
مزاح رباح	١٩٨	٣٩٢	٧٥٠
بيت فجار	٢١٨٢	٤٣١٥	٨٢٧٠

اسم المدينة او القرية	عدد السكان سنة ١٩٦١	عدد السكان سنة ١٩٨٢	عدد السكان سنة ٢٠٠٢
جورة الشمعة	٢٨٠	٥٥٤	١٠٦١
معصرة	٢٤٢	٤٧٨	٩١٥
ارطاس	١٠١٦	٢٠٠٩	٣٨٤٦
الخضر	١٧٩٨	٣٥٥٥	٦٨٠٥
بتير	١٣٢١	٢٦٢٨	٥٠٣١
حوسان	١٠٧٣	٢١٢٢	٤٠٦٢
نحالين	١٠١٥	٢٠٠٧	٣٨٤٢
بيت جالا	٧٩٦٦	١٥٧٥٢	٣٠١٥٤
بيت ساحور	٥٣١٦	١٠٥١٢	٢٠١٢٣
بيت لحم	٢٢٤٥٣	٤٤٤٠٠	٨٥٩٩٤
المجموع	١٠٨٢١٠	٢١٣٩٣٧	٤١٠٨١٢

ملاحظات : ـ

(١) الرام اصبح عدد سكانها اضعاف هذا الرقم بسبب الهجرة اليها من مدينة القدس.
(٢) بيت حنينا الجزء الأكبر من اراضيها يقع ضمن حدود بلدية القدس.
(٣) الطور الجزء الأكبر من اراضيها يقع ضمن حدود بلدية القدس.

من الجدول السابق والذي يبين عدد السكان في الظروف الطبيعية وبدون النزوح سنة ١٩٦٧، وعلى فرض ان أهل الأرض سوف يعودون اليها، نجد ان عدد السكان في سنة ١٩٨٢ هو حوالي ٢١٣٩٣٧ نسمة وذلك بنسبة زيادة ٠.٠٣٣ من هذا نجد ان المساحة المطلوبة لهذا العدد من السكان هي المساحة الموضوعة لسنة الهدف تقريباً أي سنة ٢٠٠٢ وبذلك نحن بحاجة الى حوالي ١٥,٠٠٠ دونم اضافة وذلك لسنة الهدف.

ان هذه الارقام تعتمد على الزيادة الطبيعية لعدد السكان ولم يؤخذ أي اعتبار لأي استثمار للدول العربية في أراضي فلسطين كما هو حاصل من استغلال واستثمار الاراضي في هذه المنطقة من قبل السلطات المحتلة، حيث انه لو سمح للعرب بانشاء وتعمير وتسكين الفلسطينيين الموزعين في دول العالم فان اضعاف هذه البقعة لا تكفي لذلك.

وفيما يلي جدول بأسماء القرى والمدن العربية التي يشملها المشروع محدد عليه عدد سكانها حسب تعداد سنة ١٩٦٧ الصادر عن سلطات الاحتلال الاسرائيلية وذلك بعد النزوح من الضفة الغربية وكذلك عدد السكان المتوقع سنة ١٩٨٢ وعدد السكان المتوقع لسنة الهدف ٢٠٠٢ والذي بني المشروع على أساسه..

اسم المدينة او القرية	عدد السكان سنة ١٩٦٧	عدد السكان سنة ١٩٨٢	عدد السكان سنة ٢٠٠٢
رام الله والبيرة	٢١٨٠٨	٣٥٤٩١	٦٧٩٣٩
دورا القرع	٥٩٠	٩٦٠	١٨٢٨
عين يبرود	١٤١٨	٢٣٠٨	٤٤١٨
بتين	٩٥٨	١٥٥٩	٢٩٨٤
برقا	٦٠٩	٩٩١	١٨٩٧
كفر عقب	٢٨١	٤٥٧	٨٧٥
مخماس	٨٤٥	١٣٧٥	٢٦٣٢
جبع	٥٦٤	٩١٨	١٧٢٥
الرام	٨٦٠	١٣٤٠	٢٢٦٥
حزما	١١٠٩	١٨١٥	٣٤٥٥
عناتا	١٢٦٠	٢٠٥١	٢٩٢٦
رافات	٤٩٩	٨١٢	١٥٥٤
الجديرة	٦٨٨	١١٢٠	٢١٤٤
بير نبالا	٩٣٥	١٥٢٢	٢٩١٤
بيت حنينا	١١٧٧	١٩١٥	٣٦٦٦
النبي صموئيل	٦٦	١٠٧	٢٠٥
بيت إكسا	٦٣٣	١٠٣٣	١٩٧٧
بيت سوريك	٦٥٨	١٠٧١	٢٠٥٠
بدو	١٢٥٩	٢٠٤٩	٣٩٢٢
القبيبة	٦٨٨	١١٢٠	٢١٤٤
بيت عنان	١٢٦١	٢٠٥٢	٣٩٢٨
بيت اجزا	١١٤	١٨٦	٣٥٦
الجيب	١١٧٣	١٩٠٩	٣٦٥٢
الطيره	٤٩٥	٨٠٦	١٥٤٣
بيت عور الفوقا	٢٩٨	٤٨٥	٩٢٨
بيت عور التحتا	٩٢٠	١٤٩٧	٢٨٦٦
ابو ديس	٢٦٤٠	٤٢٩٦	٨٢٢٤
جلجليا	٤٤١	٧١٨	١٣٧٤

اسم المدينة او القرية	عدد السكان سنة ١٩٦٧	عدد السكان سنة ١٩٨٢	عدد السكان سنة ٢٠٠٢
العبيدية	١٢٧٧	٢٢٤١	٤٢٩٠
أم الطلع	٤٧٧	٧٧٦	١٤٨٥
البيضاء	٢١٢	ـ ـ ـ	٦٦٠
رحمة	١٩١	٣١١	٥٩٥
رفيديا	٢٢٠	٥٢٨	٦٨٥
حرمله	٢٤٤	٣٩٧	٧٦٠
تقوع	١٣٦٢	٢٢١٧	٤٢٤٤
مراح رباح	٩٩	١٦١	٣٠٨
بيت فجار	٢٤٧٤	٤٠٢٦	٧٧٠٧
جورة الشمعة	٢٧٣	٤٢٨	٨١٩
معصرة	١٥٩	٢٥٩	٤٩٦
أرطاس	١٠٩٧	١٧٨٥	٣٤١٧
الدهيشة	٤١٤٩	٦٧٥٢	١٢٩٢٥
الخضر	٢٠٥١	٣٣٣٨	٦٣٩٠
بتير	١٤٤٥	٢٣٥٢	٤٥١٢
حوسان	١١٤٩	١٨٧٠	٣٥٨٠
نحالين	١١٠٩	١٨٠٥	٣٤٥٥
بيت لحم	١٨٠٠٠	٢٦٩١٠	٤٤٦٧٠
بت جالا	٦٠٤١	٩٨٣١	١٨٨١٩
بيت ساحور	٥٣٨٠	٨٧٥٦	١٦٦٧١
المجموع	٩١٨٤٦	١٤٧٠٦١	٢٧٢٢٥٣

من الجدول السابق والذي تعتمد فيه الاحصائيات على تعداد سنة ١٩٦٧ وذلك بعد الحرب مباشرة، يتبين ان التخطيط لاسكان العرب في هذه المنطقة حدد لعددهم فقط دون الأخذ في الاعتبار أهل الارض الذين نزحوا سنة ١٩٦٧، ودون الأخذ في الاعتبار أياً من السكان الذين عادوا بعد سنة ١٩٦٧، ويمكن القول ان حوالي ١٠٪ من تعداد سنة ١٩٦٧ عادوا الى هذه المنطقة، بعد الاحصاء.

هذا بالاضافة الى ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ نسمة من حملة الجنسيات الاجنبية من العرب والذين لهم املاك في هذه المنطقة، ولم يؤخذوا في الاعتبار كمواطنين.

بناء على هذا التحليل نجد انه يجب اضافة ما لا يقل عن عشرين ألف دونم لاستيعاب فقط حملة الهويات والجنسيات الملاك في منطقة المركز.

من الملاحظ ان هنالك خطأ في تحديد مساحة المشروع حيث حدد المصمم مساحة المشروع بحوالي ٢٧٥٠٠٠ دونم بينما هي في الواقع حوالي ٤٤٦٠٠٠ دونم.

وقد يكون هذا خطأ مقصوداً في التقليل من المساحة الصورية للأرض من أجل تقليل المساحات وعدم اثارة الاعلام العربي والفلسطيني.

يمكن تحديد الأهداف من هذا التخطيط بالتالي:

١ ـ زيادة عدد السكان اليهود بحيث يصبحون ثلاثة اضعاف السكان العرب.

٢ ـ تحديد مناطق زراعية بمساحات كبيرة وذلك من أجل التخطيط للمستقبل.

٣ ـ عمل شبكة طرق رئيسية تصل الجزء المحتل من فلسطين بالأغوار على نهر الأردن وكذلك تصل الشمال بالجنوب.

٤ ـ ان التخطيط لم يأخذ في الاعتبار أية عوامل اجتماعية بالنسبة للعرب أو أية ظروف معيشية أو أية ملكيات خاصة.

٥ ـ التخطيط لتوسيع حدود مدينة القدس (القدس الكبرى).

جـ ـ دراسة قانونية

تحليل الأوامر العسكرية بعد سنة ١٩٦٧ والانظمة الأردنية بشأن التنظيم في عهد الاحتلال

اعداد المحامي: علي شقيرا

التنظيم في عهد الاحتلال

مواضيع البحث:

دراسة القوانين والأنظمة المطبقة في دائرة التنظيم منذ عام ١٩٦٧ ومقارنتها بما كان مطبقاً قبل ١٩٦٧ وما يترتب على ذلك..

أولاً: قانون التنظيم المطبق «المعمول به».

ثانياً: اتساعات الشوارع ـ قطرية ـ مدنية ـ قروية ـ وارتداداتها.

ثالثاً: انظمة التنظيم المعمول بها.

أ ـ مساحة الأرض المخصصة للبناء داخل وخارج القرية.

ب ـ افراز الأراضي المخصصة للبناء داخل وخارج القرية.

جـ ـ الارتدادات القانونية للبناء داخل وخارج القرية.

د ـ النسبة المئوية للبناء ومساحته داخل وخارج القرية.

هـ ـ عدد الطبقات المسموح بها داخل وخارج القرية.

و ـ حدود القرية ـ الحد الفاصل بين داخلها وخارجها.

رابعاً: الأوامر والقرارات العسكرية الخاصة بالتنظيم والبناء.

خامساً: ما يترتب على هذه الانظمة (المعمول بها) والقوانين من حيث:

١ ـ سهولة الاستيلاء على الاراضي.

٢ ـ حصر اعمال البناء في القرى العربية والتضييق عليها.

سادساً: التخطيط الموازي/ تخطيط المستعمرات.

سابعاً: الرؤيا المستقبلية لتنظيم الاراضي المحتلة في عهد الاحتلال.

ثامناً: الجانب القانوني.

أولاً: قانون التنظيم المعمول به:

قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وقد تم ادخال بعض الأوامر العسكرية لتعديل بعض المواد ضمن هذا القانون.

ثانياً: اتساعات الشوارع وارتداداتها:

نوع الطرق	قبل١٩٦٧	٦٧ ـ ٧٩	حاليا
١ـ الطرق القطرية	٣٠ مترا	٥٠ مترا	٣٠٠ مترا
٢ـ الطرق المدنية	٢٠ مترا	٤٠ مترا	٢٠٠ مترا
٣ـ الطرق القروية	١٥ مترا	٣٠ مترا	١٥٠ مترا

وهذا خارج حدود القرى والمدن اما داخل القرى فانه يتبع ما كان سائراً حتى عام ١٩٧٩ وداخل المدن حسب مشاريع تنظيم تلك المدن المصدق.

ثالثاً: أنظمة التنظيم المعمول بها:

النظام الوحيد الموجود منذ عام ١٩٤٢ وحتى الآن هو نظام كاندل، ولم يصدر بعده أي نظام منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧، وقد صدر هذا النظام زمن الانتداب تحت رقم «ج» وطبق هذا النظام حتى منتصف ١٩٦٧ مع تجاوزات كثيرة وكذلك في الفترة بين عام ٦٧ وحتى ٧٩. وقد بدىء بتطبيق هذا النظام بصورة فعلية بعد عام ١٩٧٩ مع بعض التجاوزات في عام ١٩٨٢ حيث بدأت دائرة التنظيم بتطبيقه حرفياً، أي

بعد اربعين عاما من اصداره. واذا علمنا أن أي مشروع تنظيم يصدر يعمل به عادة لمدة تتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ سنة نستطيع عندها ان نستنبط مدى ملاءمة هذا النظام للظروف الحالية (وهذا ما دفع السلطات الى المبادرة لعمل تنظيم هيكلي جديد لجميع الأرض المحتلة بدءاً بمنطقة المركز ولكنها كلمة حق قد أريد بها باطل).

أ ـ مساحة الأرض المخصصة للبناء داخل وخارج القرية.

★ قبل عام ١٩٦٧ لم يطبق نظام كاندل حيث لم يكن هناك حد لمساحة قطعة الارض داخل او خارج حدود القرية.

★ حتى عام ١٩٧٩ كان يسري نفس النظام (التسهيلات) المعمول بها قبل ١٩٦٧.

★ بعد عام ٧٩ طبق نظام كاندل حتى عام ١٩٨٢ حيث صدر قرار من مجلس التنظيم الأعلى بتحديد اقل مساحة لقطعة الارض داخل حدود القرية بثلاثمائة متر (٣٠٠) وخارج القرية بـ(١٠٠٠) الف متر.

ب ـ افراز الأراضي المخصصة داخل وخارج القرية.

★ قبل عام ٦٧ وحتى عام ٧٩ كانت مساحة القطعة الصغرى المسموح افرازها داخل القرية بدون حدود. وخارج القرية لا تقل عن ٧٠٠ متر مربع.

★ بعد عام ٧٩ حتى ٨٢ طبق نظام كاندل بحيث لا تقل مساحة القطعة المفرزة عن ١٠٠٠ متر خارج القرية و٥٠٠ متر داخل حدود القرية.

★ بعد عام ٨٢ صدر قرار مجلس التنظيم الأعلى بخصوص الافراز بحيث لا تقل مساحة القطعة المفرزة عن ٣٠٠ متر داخل حدود القرية وعن ١٠٠٠ متر خارج حدود القرية.

جـ ـ الارتدادات القانونية للبناء.

★ قبل عام ٦٧ وحتى عام ٧٩ كانت الارتدادات المسموح بها ٣ أمتار من جميع الجوانب وخمسة امتار عن الشوارع ان وجدت.

★ بعد عام ٧٩ وحتى الآن يطبق نظام كاندل والذي ينص على:

المكـان	ارتداد أمامي	جانبي	خلفي
داخل حدود القرية	٥ أمتار	٢	٥
خارج حدود القرية	١٠	١٠	١٠

د ـ النسبة المئوية للبناء ومساحته:

★ قبل عام ٦٧ وحتى عام ٧٩ كانت تطبق انظمة البلديات المجاورة للقرى المطلوب الترخيص فيها.

★ بعد ٧٩ وحتى ٨٢ طبق نظام كاندل (يرجع للنظام).

★ بعد عام ٨٢ وحتى الآن طبق قرار مجلس التنظيم الأعلى الذي ينص على ان البناء داخل حدود القرية يكون:

اما ٥٠ مترمربع	طابق تسوية
١٥٠ مترمربع	طابق ارضي
١٥٠ مترمربع	طابق اول
أو ٥٠ مترمربع	طابق تسوية
١٢٠ مترمربع	طابق ارضي
١٨٠ مترمربع	طابق اول

أما اذا استوت طبيعة الارض يفقد بناء التسوية.

★ أما خارج حدود القرية فإنه يسمح ببناء ١٥٠ متراً مربعاً كحد أعلى (طابق ارضي فقط بناء واحد من اجل مباشرة الاعمال الزراعية ـ سكن فلاح) وذلك بدون طابق تسوية.

هـ ـ عدد الطبقات المسموح بها داخل وخارج القرية.

★ قبل عام ٦٧ وحتى عام ٧٩ كان يسمح ببناء طابق تسوية وثلاث طبقات عليها: ارضي ـ اول ـ وثاني.

★ بعد عام ٧٩ وحتى ٨٢ النسبة المئوية حسب نظام كاندل وهي ١٥٪ للدور الواحد فقط (يرجع للنظام).

★ بعد عام ٨٢ وحتى الآن فانه يسمح ببناء دور تسوية وارضي وأول داخل حدود القرية وطابق ارضي دور واحد خارجها.

و ـ حدود القرية المعتبرة في دائرة التنظيم:

★ قبل عام ٦٧ وحتى ٧٩ لم تحدد حدود واضحة للقرية.

★ بعد عام ٧٩ وحتى عام ٨١ طبق نظام كاندل.

★ بعد عام ٨١ اعلن عن مشروع تنظيم اقليمي لمنطقة المركز ومن ثم تحديد حدود القرى الواقعة ضمن هذا المشروع.. أما القرى التي لم يشملها هذا المشروع فما زالت حسب نظام كاندل الذي يحدد مسطح القرية بمنطقة تجمع المباني القديمة لأصل هذه القرى ويستثنى من ذلك جميع التوسع العمراني الذي تم بعد سنة ١٩٤٢.

خامساً: ما يترتب على هذه الانظمة (المعمول بها) والقوانين من حيث سهولة الاستيلاء على الاراضي وحصر اعمال البناء في القرى العربية: ما من شك في أن هذه القوانين بمفردها ومجموعها تخدم اغراض السلطات في ابقاء المنازل العربية بعيدة عن الشوارع الرئيسية من قطرية ومدنية وقروية، مما يتيح لهذه

السلطات التنقل بأمان دون الانزعاج من ما يدعونه الاخلال بالأمن.. كذلك فإن ترك المساحات الشاسعة من الأراضي خارج حدود المدن والقرى دون البناء فيها يتيح لهم اخذ هذه الاراضي في الوقت الذي يشاؤون، وعلى ذلك امثلة كثيرة منها:

١ ـ مصادرة ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية البالغ مساحتها ٥,٥ مليون دونم حيث تم مصادرة ٤٥٪ منها واغلاق ١٥٪.

٢ ـ كان بدو النقب يتمتعون بسبعة ملايين دونم والآن حوصروا في بقعة لا تزيد على مائة الف دونم ويبلغ عددهم حوالي خمسين الف نسمة.

٣ ـ الى جانب مئات آلاف الدونمات المصادرة من قبل في الجليل فقد تم مصادرة مائة وخمسين الف دونم في اول شهر اذار ١٩٨٣ من اراضي العرب في القرى والمدن.

هذا الى جانب الشعور بالضيق وعدم الراحة الذي سببه حصار المباني كما هو الآن مقروء لدينا من مشاهدة القرى والمدن العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وبالتالي فان هذا من شأنه ان يتسبب في الهجرة وترك الأرض.

تخطيط المستعمرات:

بنيت حتى الآن في الضفة الغربية ١١٥ مستوطنة بها ١٠٥,٠٠٠ نسمة وفي القطاع ١١ مستوطنة بها ٨٠٠٠ نسمة وفي الجولان ٣٥ مستوطنة بها ٧٠٠٠ نسمة. هذا ومن المخطط له انشاء ٦٠ مستوطنة جديدة حتى عام ١٩٨٥ حيث يصبح عدد السكان لجميع هذه المستوطنات ٢٠٠,٠٠٠ نسمة.

هذه المستعمرات يختار لها اماكن يتوفر فيها الشروط التالية كلها او بعضها:

١ ـ عادة ما تكون على قمم الجبال المشرفة على المنطقة الموجودة بها كي تسيطر هذه المستعمرات على المنطقة من ناحية عسكرية.

٢ ـ تكون ضمن منطقة واسعة جدا من الاراضي الخالية التي تسمح لها بالتوسع مع الزمن على حساب اراضي القرى المجاورة.

٣ ـ احيانا تكون ملاصقة لاحدى المدن في منطقة التوسع لهذه المدن كي تسد عليها منطقة الامتداد الرئيسية كما هو حاصل في المستعمرات حول مدينة القدس.

٤ ـ كثيراً ما تقع هذه المستعمرات على الشوارع القطرية حيث تستطيع التحكم من الناحية الأمنية بهذه الطرق.

٥ ـ في المناطق الزراعية المصادرة.

٦ ـ يشكل شريط المستعمرات على الضفة الغربية لنهر الاردن من الشمال الى الجنوب حزاماً امنياً هاماً في التخطيط العسكري للكيان الصهيوني.

الرؤيا المستقبلية لتنظيم الاراضي المحتلة في عهد الاحتلال:

يحفزنا هذا، كي نستقرىء مستقبل الأراضي المحتلة من ناحية تنظيمية، ان نذكر خطة شارون بهذا الصدد التي نشرت عام ١٩٨١ وهي مؤلفة من خمسة عناصر اساسية كما يلي:

١ ـ تنظيم شوارع طولية وعرضية في الضفة الغربية تقسمها الى مربعات يسكن كلا منها حوالي ١٠٠ ألف نسمة تكون محاصرة من جميع الجهات بالشوارع الرئيسية الجديدة التي تبنى عليها المستعمرات.

٢ ـ بناء مستوطنات بجانب الكثافات السكانية العربية لمحاصرتها والحد من امتدادها.

٣ ـ انشاء شريط استيطاني على طول نهر الاردن يشكل مع الكيان الصهيوني فكي كماشة يطبق على الارض المحتلة.

٤ ـ انشاء ثلاثة شوارع عرضية في قطاع غزة يقسمها الى اربعة اقسام لاحكام السيطرة عليها واعتبار جميع الشاطىء اراضي دولة ممنوع البناء فيها.

٥ ـ تكثيف الاستيطان في الجولان بانشاء عدة مستعمرات جديدة لاسكان ٥٠٠٠٠ نسمة حتى عام ١٩٨٥.

الجوانب القانونية لمشروع التنظيم الهيكلي المعد من قبل سلطات الحكم العسكري لمنطقة المركز (اجزاء الوية ـ بيت لحم ـ ورام الله)

قبل البحث أو الدراسة حول اي موضوع او عمل تمارسه او تقوم به سلطات الاحتلال في ظل نظام الاحكام العسكرية التي تفرضها على المنطقة من الناحية القانونية سواء في ظل التشريعات المحلية او بالمقارنة والاستناد الى القوانين والمواثيق والاعراف والاتفاقات الدولية. علينا ان نبحث ونتطرق في أول ما نبحث ونتطرق اليه هو الاحتلال نفسه وعدم شرعيته. وبالتالي عدم قانونية وشرعية ممارساته وتصرفاته سواء الصادرة عن سلطاته السياسية مباشرة او الممارسات اللاشرعية وغير القانونية الصادرة عن ادارات الحكم العسكري المنبثقة عن سلطات الاحتلال كاجهزة منفذة لسياسات واهداف الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية.

وعليه فإن المدخل القانوني للاحتلال وسلطاته العسكرية في ظل القوانين يتناول في تقديرنا النواحي التالية وفقاً لمعطيات وطبيعة هذا المشروع:

أولاً: المفهوم القانوني للاحتلال وسلطاته العسكرية في ظل القوانين والمواثيق والاعراف والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ثانياً: ممارسات السلطات العسكرية التعسفية والمتمثلة في:

أ ـ تحريف والغاء وتعديل واستبدال القواعد والأسس القانونية التي كانت سائدة ومعمولاً بها للمؤسسات والهيئات المحلية والوطنية وافراغها من محتواها وجعلها شكلاً بلا مضمون من الجهة القانونية الفنية البحتة.

ب ـ سلطة التشريع هي من اعمال السيادة، وصاحب السيادة هو صاحب حق التشريع سواء بسن القوانين أو الغائها او تعديلها او استبدالها وفق المعايير الدستورية الصحيحة، والاحتلال من وجهة القانون الدولي لا يتمتع بالسيادة على البلاد وانما بسلطات ادارية فقط وابقاء القديم على قدمه.

ثالثاً: مجموعة الأوامر العسكرية الصادرة عن سلطات الاحتلال التي شلت وألغت قانون التنظيم الاردني رقم ٧٩/٩٦٦ الذي كان سائداً أو مطبقاً قبل الاحتلال وافرغته من محتواه وأبقت على التسمية شكلاً بحيث ينسجم مع مصالح الاحتلال وسلطاته العسكرية لتكريس المستوطنات وفرض واقع الاستيطان والاستيلاء على الارض من اصحابها الشرعيين وسلبهم اياها بطرق ملتوية وغير مشروعة تحت ستار الباسها ثوباً من الشكلية القانونية.

رابعاً: تطبيقات السلطة لقانون كاندل في الحالات والأماكن التي سكت عنها النص القانوني، أو في المناطق غير المشمولة بقانون التنظيم المشار اليه رقم ٧٩/٩٦٦ كل ذلك في سبيل خدمة وتحقيق غايات واهداف الاحتلال لتسهيل العمل لاعوانه للاستيلاء على الارض والتضييق على المواطنين العرب من اجل ان يهجروا ارضهم ويتركوا مواقعهم، كما هو الحال عند لجوء السلطات الى تطبيق قوانين الطوارىء التي كانت سائدة زمن الانتداب وتبدل السلطة الحاكمة.

خامساً: جدوى اللجوء الى القضاء للعمل على الحد أو الغاء هذا الأمر العسكري أو الأوامر العسكرية المشابهة، والبعدان الوطني والسياسي المحلي والعربي والدولي لهذا الأمر، والنتائج المترتبة على مثل هذا السلوك القانوني.

بعد هذا التحديد لأهم نقاط وموضوع البحث لا بد من عجالة قصيرة لمعالجة كل نقطة فيها على حدة للتعرف على، وبيان وتوضيح، هذه الجوانب الحساسة كأساس قانوني لمعالجة وبحث قانون التنظيم المشار اليه وفقاً للمعيارين الشكلي والموضوعي سواء من زاوية القانون الاردني الذي كان سائداً قبل الاحتلال أو بالمقارنة مع ما تفرضه عليه القوانين والمواثيق والاعراف والاتفاقات والمعاهدات الدولية والتي تحكم العلاقات وتنظمها بين الدولة المحتلة والاقليم المحتل. ومن هنا تأتي أهمية وضرورة بحث البند الأول وبيان أهم القواعد القانونية التي تحكمه في ظل القانون الدولي والمعاهدات الدولية:

المفهوم القانوني للاحتلال:

تأسيساً على الوضع الذي كان سائداً عشية الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧، فان القوانين والتشريعات الأردنية هي التي كانت سائدة ومطبقة في تاريخه ومن ضمنها قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المؤقت رقم ٧٩/٩٦٦ وكذلك القوانين والأنظمة المتعلقة بالبلديات والمجالس القروية وتطبيقاتها على المدن في الضفة الغربية والقرى. وبالرجوع الى الأحكام الدولية وقواعد القانون الدولي ومن ضمنها اتفاقية لاهاي ١٩٠٧م ومعاهدة جنيف سنة ١٩٤٩ وهما من المصادر الهامة والأساسية لقواعد القانون الدولي وتحكمان العلاقات الدولية فيما اشتملتا عليه وتضمنتاه من أحكام قانونية بهذا الصدد فإنهما تقتضيان في مجملها ما يلي:

١ ـ ان الدولة المحتلة تتخذ كل التدابير التي تراها ضرورية لحماية نفسها وحماية جيشها المحتل، كل ذلك ضمن المبادىء المعلنة لحقوق الانسان، وضمان بقائه على ارضه وما أقره ميثاق الأمم المتحدة والتي فيها حفاظ على كرامة وحرية الفرد الفردية.

٢ ـ يبقى التنظيم الاداري على ما هو عليه في الاقليم المحتل، وتتدخل السلطة المحتلة، استثناءً، في مصير الموظفين السياسيين.

٣ ـ يبقى التنظيم القضائي ايضاً على ما هو عليه في الاقليم المحتل، وتبقى القوانين والأنظمة التي كانت سائدة ومطبقة ونافذة قبل الاحتلال كما هي دون تعديل أو تغيير أو تحريف أو الغاء منها.

٤ ـ وأما التشريع فإنه من اختصاص سلطة البلاد الاصلية، اذ انها هي صاحبة السيادة ولا يجوز بأي حال من الاحوال ان تمارس سلطات الاحتلال، تحت ظل اي ظرف أو مبرر أو سبب، دور المشرع أو ان تسند هذا الدور الى اية ادارة او جهة او شخص تابع لسلطات الحكم العسكري او مخول او مفوض صلاحيات من الحاكم العسكري.

وتضمنت المادة (٥٥) من اتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩ على ان الدولة المحتلة توفر المؤن الغذائية والطبية لأهالي الاقليم المحتل بأقصى ما تسمح به الوسائل الموجودة بحوزتها، كما أوجبت ايضاً احترام سكان الاقليم المحتل وشرفهم العائلي وحقوقهم واملاكهم ومعتقداتهم، وحظرت تكليفهم بحلف يمين الولاء للدولة المحتلة، وعلى الدولة المحتلة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ النظام العام واحترام التشريع المعمول به في انحاء الاقليم المحتل بقدر المستطاع..

«على السلطة المحتلة ان تُبقي على النظام القضائي وعلى التشريعات والقوانين والأنظمة التي كانت سائدة ومعمولاً بها قبل الاحتلال في المناطق المحتلة» وانه ليس للحاكم العسكري أو من ينتدبه أو يفوضه نيابة عنه بأمر منه، أية صلاحيات تشريعية في هذه المناطق إلا ما تعلق منها بالنواحي الأمنية والعسكرية لحماية وضمان أمن وسلامة القوات المسلحة التابعة لسلطات الاحتلال.

من هنا يتضح المعنى والمفهوم القانوني الذي تعكسه وتفرضه المعاهدات والاتفاقات الدولية على الدولة وسلطاتها العسكرية المحتلة تجاه الاقليم المحتل وادارته وقوانينه وأنظمته التي كانت سارية ونافذة ومطبقة قبل الاحتلال، وان القواعد المقررة في معاهدة لاهاي واتفاقية جنيف هي قواعد عامة مرعية التطبيق، وواجب الدول التقيد والالتزام بها، وهي سارية المفعول ونافذة بحق أشخاص الحقوق الدولية وهي الدول، سواء الموقعة عليها او التي هي اعضاء في هيئة الأمم المتحدة. وسلطات الحكم العسكري الاسرائيلية هي ملزمة بحكم المواثيق الدولية على التقيد والالتزام بهذه المعاهدات، على اعتبار ان اسرائيل هي عضو في الأمم المتحدة ومن الدول التي انضمت الى الدول الموقعة على المعاهدتين المذكورتين اعلاه. سيما وانه قد تزامن مع صك قيام دولة اسرائيل اعلان موافقة وقبول للمعاهدات الدولية ومن ضمنها هاتان المعاهدتان.

وأهم ما قررته معاهدة لاهاي من قواعد ثابتة بخصوص الاحتلال:

أ ـ التأكيد على ان الاحتلال ذو صفة عسكرية.

ب ـ ان الاحتلال العسكري في جوهره مؤقت.

جـ ـ ان الاحتلال العسكري لا ينقل السيادة الى الدولة المحتلة.

وينتج عن الصفة العسكرية للاحتلال النتائج التالية:

من كل ما تقدم نستخلص مدى الالتزام القانوني الذي تفرضه وتحدده القوانين الدولية على سلطات الحكم العسكري للدولة المحتلة وتحديداً يتضح المفهوم القانوني للاحتلال في ظل العرف الدولي ومسؤولياته.

الممارسات التعسفية لسلطات الاحتلال والحكم العسكري:

أ ـ في الغاء وتحريف وتعديل القوانين والأنظمة السائدة.

ب ـ ممارسته لسلطة التشريع.

سنداً لما تحدد في الفقرة السابقة تأسيساً على ما تقرره الحقوق الدولية، فان القوانين والأنظمة الأردنية التي كانت سائدة ونافذة قبل ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ هي الواجبة التطبيق وهي المرعية والتي جب ان يعمل بها في الضفة الغربية بعد الاحتلال، وان على سلطات الاحتلال ان تعمل على تطبيق هذه القوانين ومن ضمنها ما تعلق بالتنظيم والابنية والمدن والقرى

عالج القانون الاردني هذه الناحية وغطاها في مجموعة قوانين خاصة، اهمها «قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المؤقت رقم ٧٩/٩٦٦ وقانونان خاصان آخران هما:

أ ـ قانون البلديات رقم ٢٩ سنة ١٩٥٥.

ب ـ قانون اضافي لقانون البلديات رقم (٣١) سنة ١٩٦٠ وقانون الاستملاك رقم (٢) سنة ١٩٥٣.

وقد نصت المادة الرابعة من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩/٩٦٦: يكون من واجبات الوزير تأمين سير الامور التالية:

أ ـ ان يكون استعمال تنظيم جميع الاراضي منسجماً مع مخطط التنظيم الاقتصادي.

ب ـ ان يكون تنظيم كافة المدن والقرى متمشياً مع السياسة العامة الاجتماعية والتطور في المجتمع والنهوض به.

جـ ـ مراقبة لجنة تنظيم المدن المحلية واللوائية ولجان تنظيم المدن المشتركة وتوجيهها وتقديم النسخ لها والتأكد من ان اعمالها وقراراتها متفقة مع القانون.

د ـ اعلان مناطق تنظيم المدن والقرى وتوسيعها والغاؤها بتوصية من مجلس التنظيم الأعلى.

وجاءت المادة الخامسة من نفس القانون لتبين تشكيل مجلس التنظيم الأعلى على النحو التالي:

١ ـ الوزير ويكون رئيساً للمجلس

٢ ـ أمين العاصمة ممثلاً عن البلديات

٣ ـ وكيل وزارة الاشغال العامة

٤ ـ الأمين العام لمجلس الاعمار الاردني.

٥ ـ مدير مؤسسة الاسكان

٦ ـ مدير تنظيم المدن والقرى

٧ ـ رئيس النيابة العامة

٨ ـ نقيب المهندسين

٩ ـ وكيل وزارة الصحة

ونصت المادة السادسة من نفس القانون على ما يلي:

يكون من واجبات مجلس التنظيم الاعلى:

١ ـ اعلان مناطق تنظيم المدن وتوسيعها وتعديلها.

٢ ـ اقرار مخططات التنظيم الاقليمية ومخططات التنظيم الهيكلية.

٣ ـ النظر في اي استئناف ضد قرار لجنة اللواء بتحقيق هذا القانون.

٤ ـ اقرار مشاريع الانظمة والقوانين التي تضمها دائرة التنظيم والمتعلقة بشؤون التنظيم.

٥ ـ اصدار الأمر بالغاء او تعديل اي رخصة صدرت لتعمير ارض الى المدى الذي يراه مناسبا وذلك في حالات محددة منصوص عليها.

ونصت المادة (١٣) من نفس القانون على ما يلي:

١ ـ يجوز للوزير بناء على توصية مجلس التنظيم الأعلى وتنسيب المدير ان يأمر باعتبار اية منطقة انها منطقة تنظيم، وينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ويعلن في مكتب لجنة التنظيم اللوائية. واذا كانت المنطقة تشتمل على منطقة بلدية او قسم من منطقة بلدية او منطقة مجلس محلي او قسم من منطقة مجلس محلي، يعلن هذا الأمر كذلك في دائرة المجلس البلدي او المحلي.

٢ ـ يظهر المدير حدود منطقة التنظيم على المخطط، وتذكر هذه الحدود في الأمر الصادر بمقتضى الفقرة الأولى من هذه المادة ويعلق المخطط مع هذا الأمر.

٣ ـ يجوز للوزير بتوصية من مجلس التنظيم الأعلى وتنسيب المدير ان يعدل او يلغي اي امر من الأوامر الواردة في الجدول المذكور. كما يجوز له ان يوسع او يعدل او يلغي اية منطقة تنظيم اعلنت بموجب هذا الفصل من القانون.

اشتملت المادتان (١٤، ١٥) من نفس القانون على أهم الشروط والمواصفات والأسس التي يجب ان يتضمنها ويشتمل عليها مخطط التنظيم والمسمى بالمسح التنظيمي، وبينت هاتان المادتان جميع الأمور الواجب توفرها في المخطط التنظيمي بحيث يعتبر صحيحاً وانه مقدم حسب الاصول المعتمدة.

وجاءت المادة (١٦) من نفس القانون المذكور لتبين ما يلي:

يترتب على المدير ـ بعد صدور الأمر باعتبار اية منطقة، منطقة تنظيم اقليمية، وبعد التشاور مع لجان التنظيم المحلية واللوائية وخلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ هذا الأمر ـ أن يقدم الى لجنة

التنظيم اللوائية المعينة مخططات التنظيم الاقليمي. ويودع هذا المخطط مع التعليمات الخاصة به في مكتب اللجنة اللوائية ويباح بالاطلاع عليه مجاناً للجميع ومن يهمه الأمر، وينشر اعلان ايداع مخطط التنظيم المذكور في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويعرض هذا الاعلان لمدة شهرين في مكتب لجنة التنظيم اللوائية وفي كافة مكاتب لجان التنظيم المحلية.

ونصت المادة (١٧) من القانون المذكور على ما يلي:

١ ـ يجوز لأي شخص ولأية سلطة أو مؤسسة رسمية أو أهلية ممن لهم مصلحة في ذلك تقديم اعتراضاتهم على مخطط التنظيم الاقليمي معنونة الى رئيس لجنة تنظيم المدن اللوائية خلال شهرين من ايداع مخطط التنظيم، الاقليمي المذكور أو خلال اية مدة اخرى تذكر في اعلان الايداع وتدعم الاعتراضات المقدمة حيثما امكن بمخططات ايضاحية ووثائق رسمية ثبوتية.

٢ ـ تنظر لجنة تنظيم المدن باللواء في كل اعتراض قدم اليها ولها بمحض ارادتها دعوة من ترى من مقدمي الاعتراض لبيان وجهة نظرهم وترفع لجنة تنظيم المدن باللواء تواصيها بشأن هذه الاعتراضات الى مجلس التنظيم الأعلى.

وفي ظل كل ما تقدم تتضح الصورة كاملة بالنسبة للقانون والنظام الذي كان سائداً، وما هي الأسس والضوابط التي كان يعمل فيها بخصوص موضوع التنظيم. وبملاحظتنا للاعراف والمواثيق الدولية نرى ان لا سلطة للاحتلال في التشريع اوسن القوانين. بل عليه ابقاء القديم على قدمه. الا ان الاوامر العسكرية التي صدرت عن ادارة الحكم العسكري بخصوص موضوع التنظيم جاءت كلها مخالفة وخارقة لهذه لقواعد وهذه الاعراف، ومن هذه الأوامر (الأمر العسكري رقم ٨٦٠، ورقم ٩٢٥، ورقم ٤١٨، ورقم ٨١٤، ورقم ٧٧٨).

وكلها اوامر انصبت على اضفاء صفات واوصاف وتعديل وتحديد اسس جديدة تخالف وتغاير وتلغي وتعدل في القانون رقم ٧٩/ ٦٦ الذي كان سائداً وقت الاحتلال، وكان آخرها التعديل رقم ١/ ٨٢ لمشروع التنظيم الهيكلي الاقليمي والمسمى (آر ـ جي ـ ٥)، بما اشتمل عليه من مخالفات قانونية وخروج عن الأهداف التي ينبغي أن تتوفر في اي مشروع مماثل وشبيه له. فهذا التعديل بما اشتمل من بنود ومواد فيه اضرار بالمواطنين من النواحي الوطنية والقومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية وبالتراث ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وغني عن البيان ما المعنى المقصود بهذه الاضرار، فان منطوق فقرات ومشتملات التعديل تدل على نفسها بنفسها، واهم النواحي واخطرها هو سلخ الارض وسلبها، والعمل على تهجير المواطنين من وطنهم وارضهم تحت ظل وشعار واسم التنظيم الهيكلي والادارة، هنا تبرز القيمة الحقيقية وجدوى الاوامر العسكرية التي اصدرتها سلطات الاحتلال بغايات تشريعية وذلك لاضفاء صفة قانونية شرعية على اعمالها تحت اسم وستار تطبيق القانون الاداري الذي كان سائداً عشية الاحتلال برقم ٧٩/ ٦٦.

تطبيقات قانون كاندل:

حيث ان القانون الاردني الذي كان سائداً قبل الاحتلال الاسرائيلي بوصفه قانون تنظيم المدن

والقرى رقم ٦٦/٧٩ قد ألغي وسحب من التداول والاستعمال، قانون كاندل الانجليزي الذي كان ساري المفعول ابان الانتداب البريطاني، فان سلطات الاحتلال جاءت واعادت العمل بهذا القانون في كل الحالات والمرات التي ترى ان في ذلك مصلحة لها وخدمة لاهداف الاحتلال وفي كل ما يكرس بقاء ووجود واستمرارية الاحتلال، مخالفة بذلك جميع الاعراف والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تفترض بقاء القديم على قدمه دون اضافة او تعديل او تحريف او تغيير، وذلك تسهيلاً وخدمة للمواطنين المحتل اقليمهم وارضهم.

وسلطات الاحتلال تلجأ الى تطبيق قانون كاندل في كل الحالات التي لم يرد عليها نص قانوني اولم تستصدر لها امراً عسكرياً خاصاً يتمشى مع مصالحها، وترى في قانون كاندل خدمة أكبر وافضل لأهدافها ومصالحها وغاياتها البعيدة، في الاستيلاء على الارض وطرد اهلها منها تحت ستار التشريعات والقوانين والتطبيقات التعسفية لقوانين بالية عفى عليها الزمن والغيت ولم يعد لها وجود، كقانون كاندل وقوانين الطوارىء لسنة ١٩٤٥ التي كانت سارية وقت الانتداب. من هنا يتضح حجم وضخامة الهجمة الشرسة التي شنتها سلطات الاحتلال لوضع يدها سواء لمصالحها الادارية او الاستيطانية على اكبر قدر ممكن من الاراضي العربية وسلبها من اصحابها وملاكها الشرعيين دون وجه حق متذرعين باسباب واهية.

اللجوء الى القضاء والمحاكم وجدوى ذلك

في ضوء الأوضاع غير القانونية والممارسات التعسفية في التعدي على القوانين من قبل سلطات الاحتلال خلافاً لما تقضي به الاعراف والمواثيق الدولية، تبرز أهمية التساؤل في امكانية اللجوء الى القضاء لوقف أو الغاء مثل هذه الأوامر العسكرية والعمل على الحد منها من اجل ابقاء ما كان سارياً على حاله دون مساس به وهذا التساؤل بدوره يقودنا الى تحديد أي قضاء يمكن اللجوء اليه:

أ ـ الوضع الطبيعي:

ان تكون الصلاحيات والسلطة المختصة قضائياً هي سلطات القضاء المحلي في ظل اوضاع قانونية طبيعية وسليمة، الا ان الامر في وضعنا الحالي في ظل الاحتلال الاسرائيلي مختلف كلياً ومغاير لما رسمته الاعراف والمواثيق الدولية لما يلي:

١ ـ لا يمكن لأي جهة او شخص مهما كان له من شخصية اعتبارية اوقانونية من مقاضاة ادارات الحكم العسكري اوسلطات او اي فرد من أفراد الضابطة الاسرائيلية اوجيشها امام المحاكم المدنية المحلية بأي حال من الأحوال وذلك بموجب امر عسكري صادر لهذه الغاية وخاص بها.

٢ ـ على فرض جواز مقاضاة بعض الادارات فان الأمر مرهون باذن وموافقة الحكم العسكري، أي انه الخصم والحكم، وفي ذلك استحالة رفع الأمر الى سلطات القضاء المدني المحلي.

٣ ـ ولو افترضنا جوازاً أن امكانية المقاضاة قد حصلت ورفعت الدعوى لدى محكمة القضاء الاداري المحلية، فان صدور الأمر العسكري المتعلق بإعطاء صلاحية كاملة ومطلقة للمستشار القضائي في الحكم العسكري بسحب اي ملف لأي قضية من امام اي مرجع اوجهة قضائية مدنية مهما كان نوع القضية

المنظورة وفي أي مرحلة من مراحلها اذا كان في ذلك مصلحة او غاية واهداف يحققها سحب هذه القضية. وتقدير ذلك كله يعود للمستشار القضائي حسبما يرى فيه مصلحة ادارة الحكم العسكري وسلطات الاحتلال.

وفي ظل هذه المعطيات القانونية الهزيلة والتي تضعف وتهز المركز القانوني للمؤسسات الوطنية والمحلية والمواطنين، فان اللجوء الى القضاء في اية حالة من الحالات الممكن والواجب فيها مراجعة القضاء الاداري اصبح امراً ميئوساً منه وغير ذي جدوى وفائدة.

ب ـ الوجه الثاني للجوء الى القضاء:

١ ـ الوجه الثاني للجوء للقضاء الاسرائيلي، وهي محكمة العدل العليا، غير المختصة، ولا يمكنها النظر في مثل هذه القضايا، وعليه فان الاختصاص منعدم بالنسبة لها من وجهة نظر القانون المحلي والدولي ولا اعتراف بوجود صلاحية لهذه المحكمة لرؤية ادعاءات متعلقة بقضايا تخص مواطنين عرب في الاراضي المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ مما يرتب البطلان في كل قراراتها المتعلقة بهذه الناحية وما بني على باطل فهو باطل.

٢ ـ ان اللجوء الى محكمة العدل الاسرائيلية فيه معنى الاعتراف الضمني بالاحتلال وسلطاته القضائية وانها صاحبة الحق في فصل الخلافات الادارية مع ادارات الحكم العسكري.

٣ ـ ان صدور قرار اداري عن محكمة العدل الاسرائيلية لصالح ادارات الحكم العسكري، وهو ما يحصل دائماً وباستمرار، فيه اضفاء لصفة الشرعية على اعمال وممارسات الحكم العسكري وسلطات الاحتلال غير الشرعية بحيث يمكنها التعلل بذلك وتبريره لدى العالم دوليا بأنها تستند في تصرفها واعمالها وممارستها على قرارات صادرة عن المحكمة، الأمر الذي يجب ان يلتزم به جميع الاطراف والخصوم.

٤ ـ ان عدم اللجوء الى القضاء الاسرائيلي يترك سلطات الاحتلال في ممارستها مكشوفة من الوجهة القانونية دولياً، اذ انها تبقى ادارات احتلال ليس لها الا ما نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حين حددت المفهوم القانوني للاحتلال، وبالتالي يبقى للمؤسسات الوطنية والمحلية الحق الكامل في التنديد والاحتجاج والمعارضة والوقوف دائما وابداً أمام جميع المحافل وفي كل الاوقات ضد هذه الممارسات وهذه التصرفات، لما تنطوي عليه من مخالفات وخرق لحقوق الانسان وسيادة القانون وتعد على المواثيق والاعراف الدولية.

من هذا كله تتضح اهمية عدم اللجوء الى القضاء الاسرائيلي.. ولو انه الوسيلة الوحيدة المتاحة، اذ ان اللجوء الى القضاء غير مجد ولا يحقق الغايات القومية والوطنية ولا يخدم القضية الوطنية بأي شكل من الاشكال، بل انه قد يكون في حالات كثيرة من الاسباب والمبررات التي قد تضفي الشرعية على عمل وممارسات سلطات الاحتلال.

بهذا القدر من التوضيح والبيان نكون قد اوفينا اهم الجوانب القانونية المتعلقة والمتشعبة عن التعديل الجديد رقم ٨٢/١ لقانون التنظيم الهيكلي الاقليمي الذي صدر عن سلطات الحكم العسكري.

مشروع تنظيم اقليمي جزئي رقم ١ / ٨٢ لمنطقة المركز

تعديل لمشروع إقليمي

المنطقة

الأولوية: رام الله (جزئ) وبيت لحم (جزئ)

مقدم المشروع: الإدارة المدنية الضفة الغربية

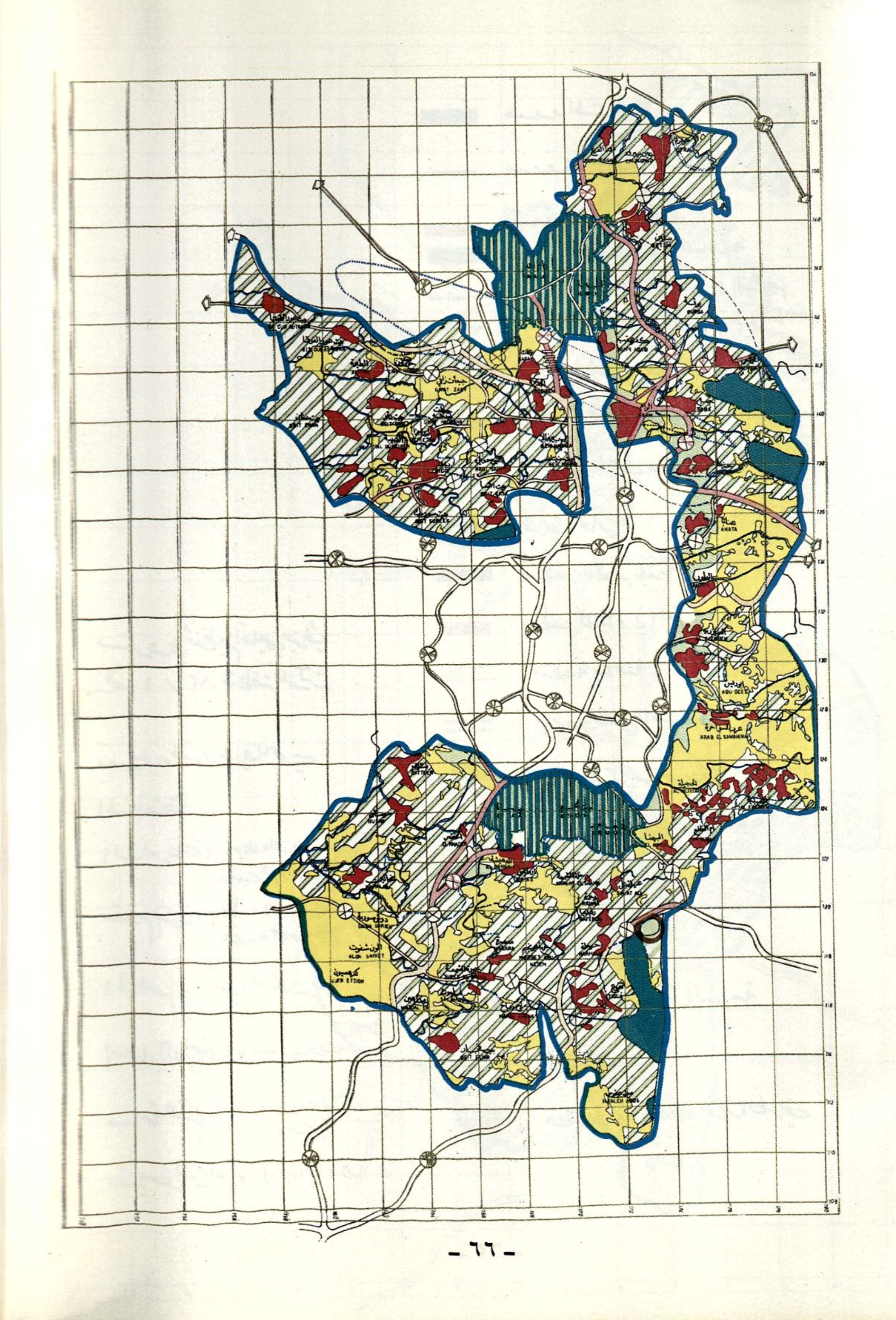
المصمم: ص. هشموني

أصحاب الأراضي: متعددون

مساحة المشروع: ٢٧٥,٠٠٠ دونم

مقياس الرسم: ١ / ٥٠,٠٠٠

- حدود المشروع
- حدود اراضي القرية
- حدود المنطقة للبناء
- حدود منطقة تنظيم للبلدية
- حدود المنطقة لإعداد مشروع التنظيم
- حدود منطقة ذات قيود للامتداد الراسي
- حدود منطقة الضوضاء
- طريق قطري مصدق / مقترح
- طريق اقليمي مصدق / مقترح
- طريق محلي
- منطقة تنظيم بلدية
- منطقة للبناء في القرية
- منطقة خاصة
- منطقة تنظيم للمستقبل
- منطقة مركز مواصلات
- منطقة الحفاظ على الطبيعة
- نفق
- منطقة زراعية
- منطقة للترفيه والسياحة
- رقم الطريق
- خط الامتداد من مركز الطريق



مشروع تنظيم اقليمي جزئي

رقم ١ / ٨٢ لمنطقة المركز

تعديل لمشروع إقليمي

المنطقة

الألوية : رام الله (جزء) وبيت لحم (جزء)

مقدم المشروع : الإدارة المدنية الضفة الغربية

المصمم : ص. هشمشوني

أصحاب الأراضي : متعددون

مساحة المشروع : ٢٧٥و٠٠٠ دونم

مقياس الرسم : ١ / ٥٠و٠٠٠

حدود المشروع

حدود اراضي القرية

حدود المنطقة للبناء

حدود منطقة تنظيم للبلدية

حدود المنطقة لإعداد مشروع التنظيم

حدود منطقة ذات قيود للإمتداد الراسي

حدود منطقة الضوضاء

طريق قطري مصدق / مقترح

طريق إقليمي مصدق / مقترح

طريق محلي

منطقة تنظيم بلدية

منطقة للبناء في القرية

منطقة خاصة

منطقة تنظيم للمستقبل

منطقة مركز مواصلات

منطقة الحفاظ على الطبيعة

نفق

منطقة زراعية

منطقة للترفيه والسياحة

رقم الطريق

خط الإرتداد من مركز الطريق

حدود المشروع

حدود اراضي القرية

حدود المنطقة للبناء

حدود منطقة تنظيم للبلدية

حدود المنطقة للإعداد مشروع التنظيم

حدود منطقة ذات قيود للامتداد الرأسي

حدود منطقة الضوضاء

طريق قطري مصدق / مقترح

طريق إقليمي مصدق / مقترح

طريق محلي

منطقة تنظيم بلدية

منطقة للبناء في القرية

منطقة خاصة

منطقة تنظيم للمستقبل

منطقة مركز مواصلات

منطقة الحفاظ على الطبيعة

نفق

منطقة زراعية

منطقة للترفيه والسياحة

رقم الطريق

خط الارتداد من مركز الطريق

مشروع تنظيم اقليمي جزئي
رقم ١ / ٨٢ لمنطقة المركز

تعديل لمشروع إقليمي

المنطقة

الألوية : رام الله (جزء) وبيت لحم (جزء)

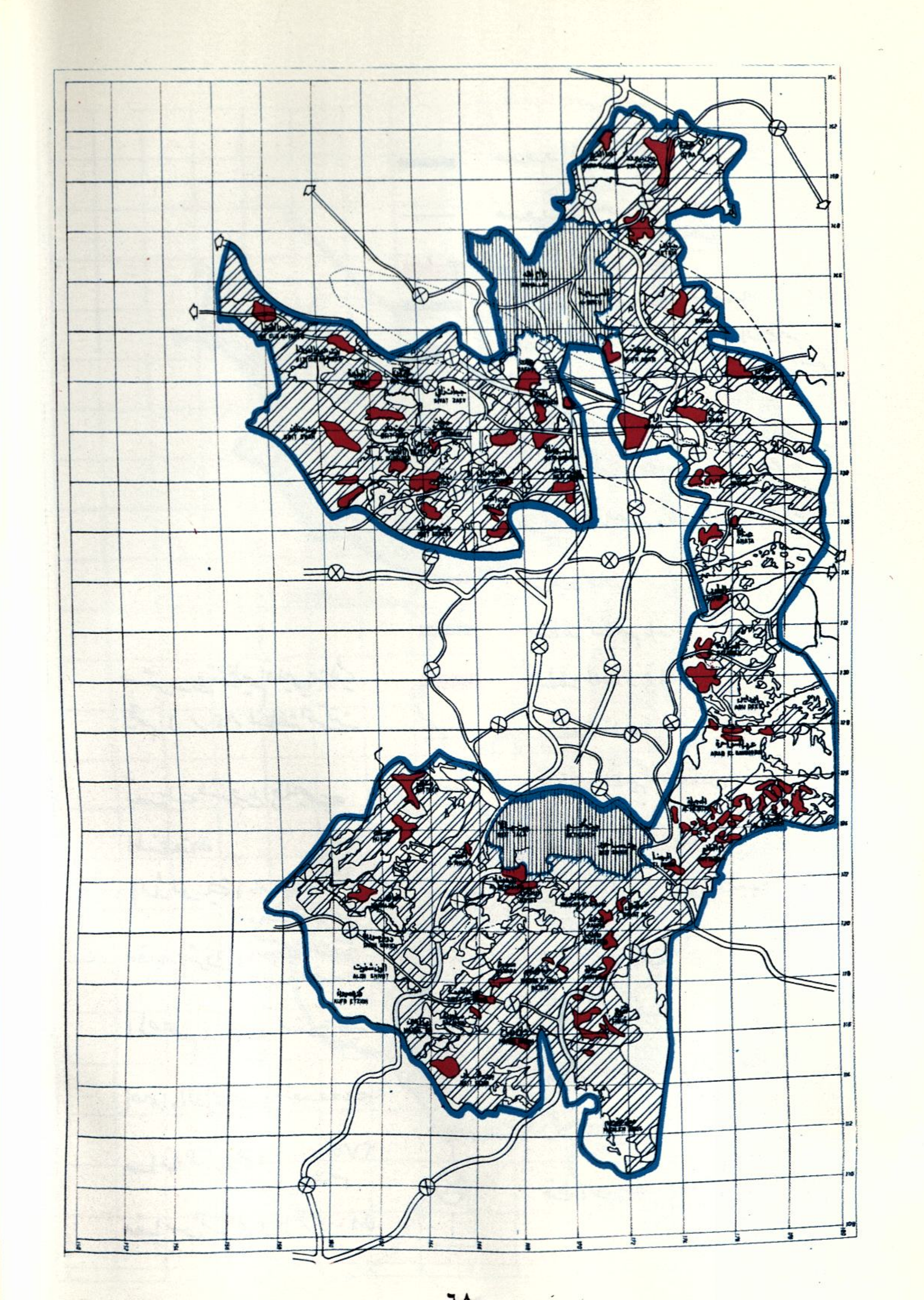
مقدم المشروع : الادارة المدنية الضفة الغربية

المصمم : ص. هشموني

أصحاب الأراضي : متعددون

مساحة المشروع : ٢٧٥,٠٠٠ دونم

مقياس الرسم : ١ / ٥٠,٠٠٠



مشروع تنظيم اقليمي جزئي رقم ١ / ٨٢ لمنطقة المركز

تعديل لمشروع اقليمي

المنطقة الألوية: رام الله "جزء" بيت لحم "جزء"

مقدم المشروع: الادارة المدنية ،الضفة الغربية

المصمم: ص. هشمشوني.

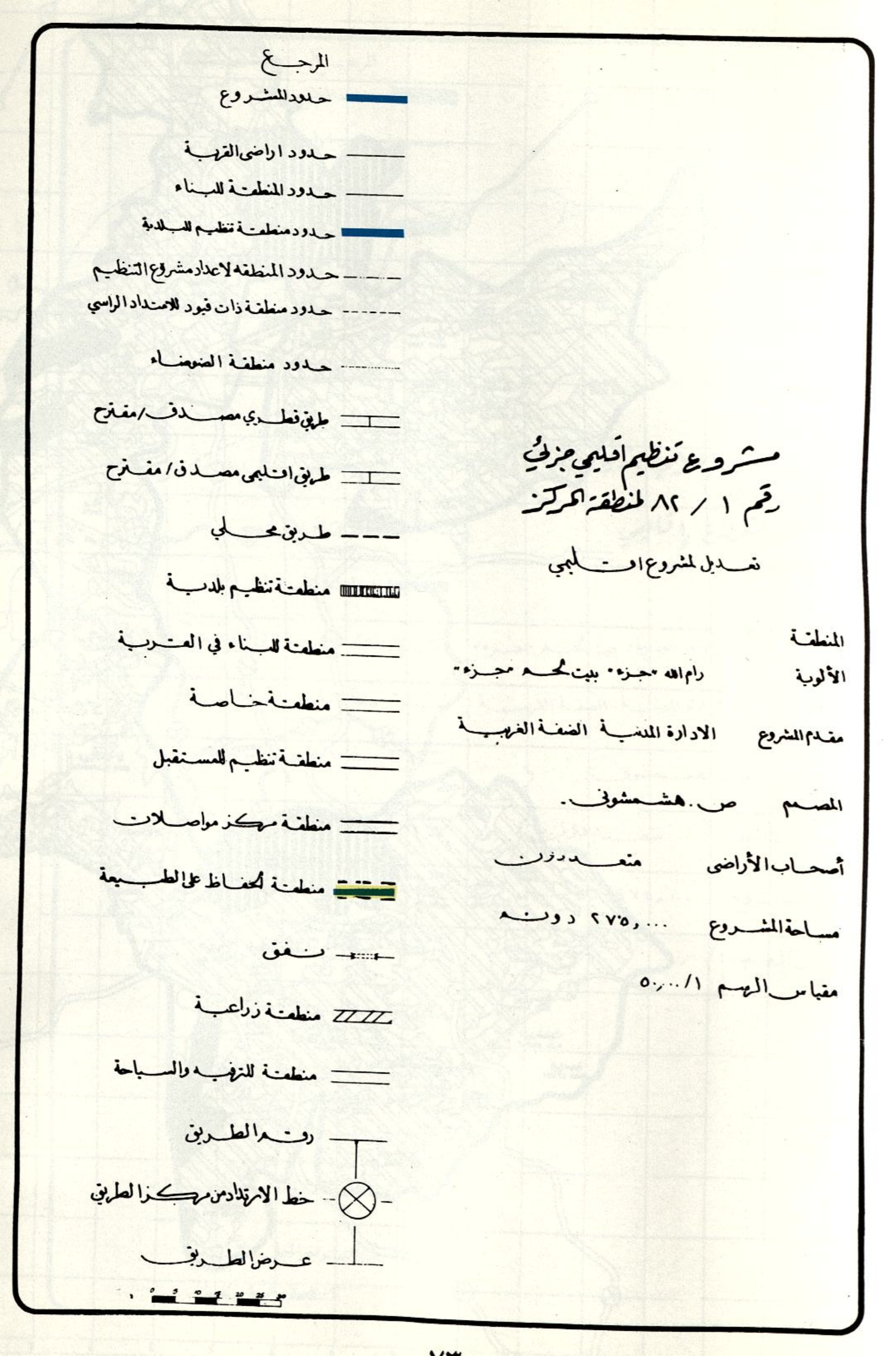
أصحاب الأراضى: متعددون

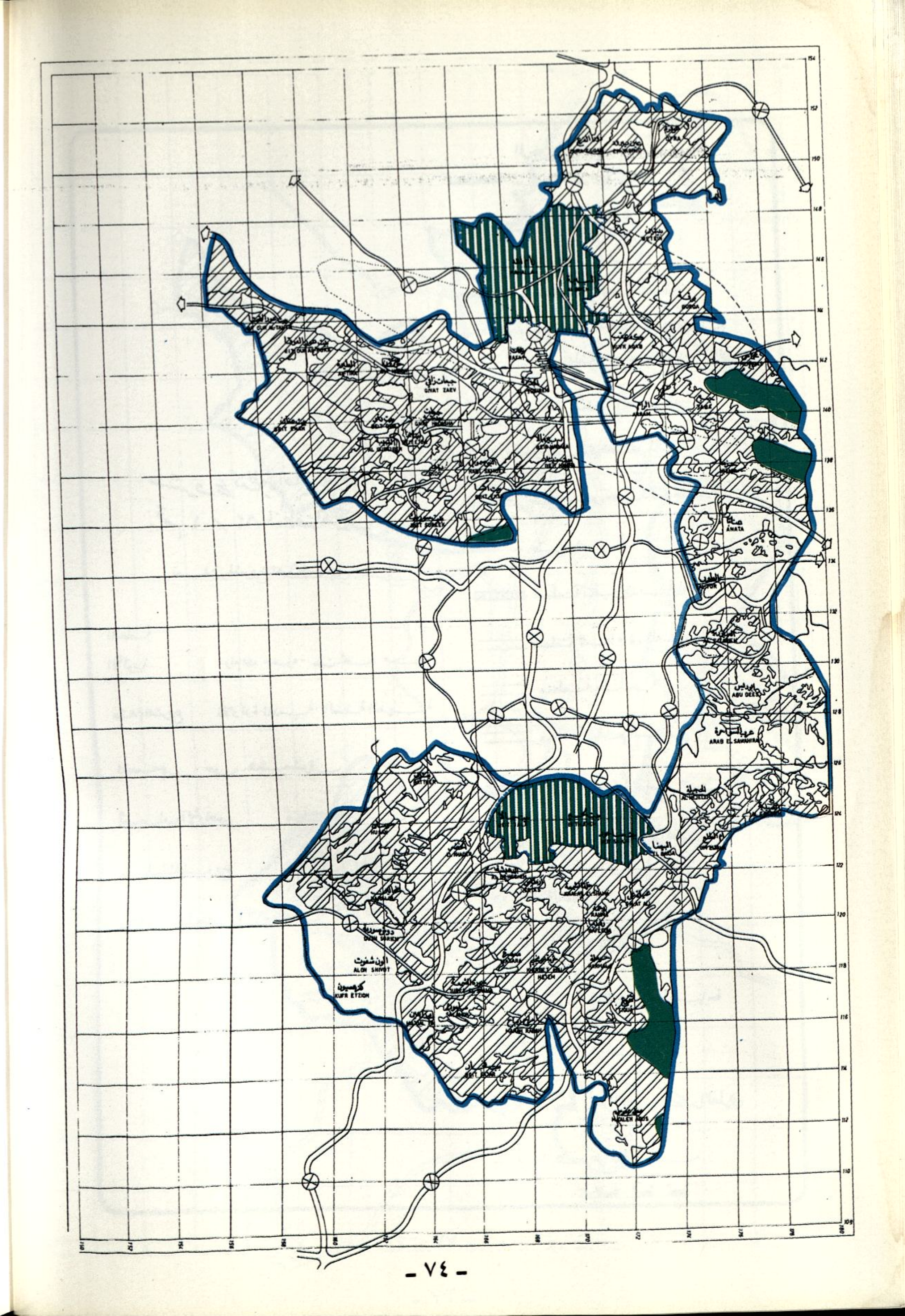
مساحة المشروع: ٢٧٥,٠٠٠ دونم

مقياس الرسم: ١/ ٥٠,٠٠٠

المرجع

- حدود المشروع
- حدود اراضى القرية
- حدود المنطقة للبناء
- حدود منطقة تنظيم البلدية
- حدود المنطقه لاعداد مشروع التنظيم
- حدود منطقة ذات قيود للامتداد الراسي
- حدود منطقة الضوضاء
- طريق قطري مصدق/ مقترح
- طريق اقليمي مصدق/ مقترح
- طريق محلي
- منطقة تنظيم بلدية
- منطقة للبناء في القرية
- منطقة خاصة
- منطقة تنظيم للمستقبل
- منطقة مركز مواصلات
- منطقة الحفاظ على الطبيعة
- نفق
- منطقة زراعية
- منطقة للترفيه والسياحة
- رقم الطريق
- خط الارتداد من مركز الطريق
- عرض الطريق


المرجع
حدود المشروع
حدود اراضي القرية
حدود المنطقة للبناء
حدود منطقة تنظيم البلدية
حدود المنطقة لاعداد مشروع التنظيم
حدود منطقة ذات قيود الامتداد الراسي
حدود منطقة الضوضاء
طريق قطري مصدق/مفترح
طريق اقليمي مصدق/مفترح
طريق محلي
منطقة تنظيم بلدبة
منطقة للبناء في القرية
منطقة خاصة
منطقة تنظيم للمستقبل
منطقة مهكز مواصلات
منطقة لحفاظ على الطبيعة
نفق
منطقة زراعية
منطقة للترفيه والسياحة
رقم الطريق
خط الارتداد من مركز الطريق
عرض الطريق
مشروع تنظيم اقليمي جزئي
رقم ١ / ٨٢ لمنطقة المركز
تعديل لمشروع اقليمي
المنطقة
الأولوية رام الله "جزء" بيت لحم "جزء"
مقدم المشروع الادارة المدنية الضفة الغربية
المصمم ص. هشمشوني.
أصحاب الأراضي متعددون
مساحة المشروع ٢٧٥,٠٠٠ دونم
مقياس الرسم ١/٥٠,٠٠٠



المرجـع

حدود المشروع

حدود اراضى القرية

حدود المنطقة للبناء

حدود منطقة تنظيم للبلدية

حدود المنطقه لاعداد مشروع التنظيم

حدود منطقة ذات قيود للامتداد الراسي

حدود منطقة الضوضاء

طريق قطري مصدق/مقترح

طريق اقليمي مصدق/مقترح

طريق محلي

منطقة تنظيم بلدية

منطقة للبناء في القرية

منطقة خاصة

منطقة تنظيم للمستقبل

منطقة مركز مواصلات

منطقة لحفاظ على الطبيعة

نفق

منطقة زراعية

منطقة للترفيه والسياحة

رقم الطريق

خط الارتداد من مركز الطريق

عرض الطريق

مشروع تنظيم إقليمي جزئي رقم ١/٨٢
لمنطقة المركز
تعديل لمشروع إقليمي

المنطقة

الألوية رام الله "جزء" بيت لحم "جزء"

مقدم المشروع الادارة المدنية الضفة الغربية

المصمم ص. هشمشوني.

أصحاب الأراضى متعددون

مساحة المشروع ٢٧٥,٠٠٠ دونم

مقياس الرسم ١/٥٠,٠٠٠

تأثير الإحتلال على تطوّر الإمتداد العمراني والإسكان الفلسطيني

د . سمير عبدالله

كان للاحتلال تأثير كبير على حجم واتجاهات الامتداد العمراني والاسكان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الممكن تصنيف العوامل التي أثرت في التطور العمراني الفلسطيني بعد الاحتلال الى عوامل مباشرة مرتبطة بالاجراءات الادارية المباشرة لسلطات الاحتلال، وعوامل غير مباشرة مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية الجديدة الناجمة عن الاحتلال وسنتناول كل من هذه العوامل بصورة تفصيلية:

أولاً: عوامل التأثير المباشر على الامتداد العمراني والاسكان في الضفة وغزة:

وضعت السلطات الاسرائيلية رقابتها المباشرة على التوسع العمراني والاسكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ وطأت اقدامها هذه المناطق، وقد استهدفت هذه السلطات حصر هذا التوسع ما امكنها ذلك. وتوجيهه بما لا يتعارض مع خططها الاستيطانية. وقد حققت ذلك بواسطة سلسلة من الاجراءات المباشرة التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١ - وضع مخططات تنظيم اقليمية شاملة لتحديد استخدام الارض، وحصر رقعة الارض المخصصة للاسكان العربي في حدود ضيقة جداً. وقد استندت في تحديدها هذا الى قانون كندل الذي يعود لسنوات الانتداب البريطاني. وبموجب هذا القانون، جرى اعتبار مسطحات القرى فقط، التي كانت مخصصة للاسكان في سنوات الاربعينات، مناطق مخصصة للاسكان، ومسموح فيها البناء بشروط ميسرة. أما

* فصل من دراسة أعدها الدكتور سمير عبد الله تحت عنوان: تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني. (القدس: ١٩٨٧).

الاراضي خارج هذه المسطحات فقد حددت اما اراضي زراعية يسمح باقامة بناء لا تتجاوز مساحته ١٥٠ متر مربع لخدمة الاغراض الزراعية او اعتبرت اراض خاصة لا يسمح فيها البناء بتاتاً، وهي عملياً مخصصة للاستيطان الاسرائيلي. هذا بالاضافة الى وضع مساحات شاسعة تحت رقابة مجلس حماية الطبيعة الاسرائيلي، وهذه لا يسمح فيها البناء أيضاً. وفي نطاق الاراضي الزراعية والخاصة اغلقت مساحات شاسعة منها للاغراض العسكرية. ومنع استغلالها والوصول اليها. وعلى الرغم من التكتم الشديد الذي تحيط به السلطات الاسرائيلية مخططاتها الاقليمية لاستخدامات الاراضي، خصوصاً بعد الاحتجاجات الواسعة التي نشأت بعد تسرب مخطط تنظيم منطقة المركز (القدس - رام الله) فهي تنفذ هذه المخططات على الارض، دون اكتمال الاجراءات القانونية الواجب اتباعها في مثل هذه الحالة.

وعلى سبيل المثال نسوق بعض المعطيات عن تنظيم منطقة المركز الذي يعكس بصورة واضحة المخططات الاسرائيلية نحو التوسع العمراني والاسكان الفلسطيني. هذه المنطقة، التي تعتبر من أكثر مناطق الضفة الغربية اكتظاظا بالسكان، حيث تحتوي على مدن القدس الشرقية، بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، رام الله، البيرة، اضافة الى اكثر من اربعين بلدة وقرية فلسطينية، وقد بلغ عدد سكان هذه المنطقة في عام ١٩٦١ نحو ١٠٨,٤ ألف نسمة، ومن المقدر ان يكون هذا الرقم قد تضاعف منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، خصص من اجمالي مساحتها البالغة ٤٤٦ ألف دونم ٥٨,٩ الف دونم فقط للاسكان العربي، أي ١٣٪ فقط من اجمالي مساحة هذه المنطقة. بينما خصص المخطط ٧٦,٦ ألف دونم للاستيطان اليهودي (اي ١٧٪ من اجمالي المساحة). وخصص ٢٨,٨ الف دونم (٦,٥٪) كأراض خضراء لا يسمح فيها البناء اطلاقاً، و١٨,٣ ألف دونم للطرق. أما باقي المساحة والبالغ ٢٦٣,٦ ألف دونم فقط خصصت كأراض زراعية[1].

تتضح من هذا المخطط النوايا الاسرائيلية التي تسعى الى تحويل الوجود الفلسطيني الى جزر ضيقة ومحصورة بالمقارنة مع الوجود الاسرائيلي.

٢ - وفي ضوء التخطيط الاقليمي الاسرائيلي، يجري التصدي لمساعي البلديات من أجل توسيع مناطق تنظيمها. وتتم هذه العملية بواسطة السلطة المباشرة لادارة الاحتلال التي ترفض مطالب البلديات، ولا تقوم بالمصادقة على مخططاتها الهيكلية الا بعد مساومات مريرة تمتد لسنوات طويلة، وغالباً ما تضطر البلديات الى تعديل مخططاتها والتنازل عن جزء كبير من مطالبها للحصول على الموافقة الاسرائيلية.

٣ - اشراف سلطات الاحتلال على كافة دوائر التنظيم بواسطة ضباط التنظيم التي تمنح رخص البناء في المناطق خارج حدود البلديات. وهذا الاشراف يسعى لتطبيق مخططات التنظيم الاقليمية، المستندة الى قانون كاندل الانتدابي الذي يحدد مسطحات القرى في جزء ضئيل من الامتداد العمراني القائم. كما ادى الاشراف الاسرائيلي الى تعقيد عملية الحصول على رخصة بناء بصورة مصطنعة، وتصل مدة انتظار رخصة البناء في القرية الفلسطينية ما بين سنة وثلاث سنوات من المراجعات والمساومات المريرة. كما لجأت سلطات الاحتلال الى تعقيد العمليات البيروقراطية للحصول على رخصة البناء، حيث تحتاج

الرخصة الى تصديق العديد من الدوائر المنفصلة. اضافة الى الارتفاع الكبير الذي جرى على رسوم الرخص.

٤ ـ منـع سلطـات الاحتلال البناء في مساحات واسعة من الاراضي بحجة الامن، وعلى سبيل المثال يمنع البنـاء بمحـاذاة الشـاطىء في قطـاع غزة بارتداد ٥٠٠ متر عن حدود البحر، وهي من افضل أراضي غزة القـابلة للبنـاء، والتي لا يمكن استغـلالها لأي استخدامات اخرى. كما تمنع سلطات الاحتلال البناء في الاغـوار بصـورة تعسفيـة. ونتيجـة لذلك تواجه قرى الاغوار خطر الانقراض بسبب ذلك ـ ويمنع البناء بارتدادات متفاوتة حول المعسكرات والمنشآت العسكرية المقامة في المناطق المحتلة وغيرها.

٥ ـ كمـا تمنـع سلطـات الاحتـلال من صيـانة الابنية او توسيعها واستغلالها التي كان اصحابها اثناء عدوان حزيران خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. ووضعت هذه الابنية تحت اشراف ما يسمى بحارس املاك الغائبين، الذي يتولى تأجيرها. وبصدد ذلك، وبسبب وجود أسر أو افراد منها خارج المناطق المحتلة بشكل واسع، يتعثر اجراء افراز في الاراضي وتتعذر البيوعات للاراضي والاملاك، مما يلعب دوراً في عرقلة تطـورهـا وتحسـين الاستفـادة منهـا. هذا اضافة الى رفع رسوم الافراز بشكل كبير، الامر الذي يحد من تقسيمها بين الورثة، او اعادة تقسيمها لتحسين الاستفادة منها من قبل اصحابها.

٦ ـ كمـا تلعب انشـاءات الطـرق وشبكات المياه والكهرباء المتخصصة لخدمة المستوطنات والانشاءات العسكريـة في الحـد من التـوسع العمراني الفلسطيني. حيث تفرض بموجب أوامر عسكرية ارتدادات متفاوتة عن هذه الانشاءات تصل في بعض الاحيان ٣٠٠ متر كما هو الحال بالنسبة للطرق السريعة.

ثانياً: عوامل التأثير غير المباشر على التوسع العمراني الفلسطيني في الضفة وغزة:

ونعني بالعـوامـل غير المبـاشرة، تلك العـوامـل النـاجمـة عن التطـورات الاقتصادية التي اقترنت بالاحتـلال، وكـان لهـا تأثـير على قطـاع البناء، أي اثرت على قطاع البناء من خلال القوانين الاقتصادية وليس بالاجراءات الادارية. وهذا بالطبع لا يقلل من اهميتها، ولا يضعها في مرتبة ثانية من حيث تأثيرها، اذ على العكس من ذلك، فان تأثيرها السلبي على التوسع العمراني يساوي أو يفوق تأثير العوامل الادارية المباشرة. ويمكن تلخيص هذه العوامل في ثلاثة عوامل رئيسية:

١ ـ ارتفاع تكاليف البناء بشكل كبير.
٢ ـ ضعف المدخرات المحلية.
٣ ـ النقص الشديد في البنية الارتكازية.

وسنتناول هذه العوامل بايجاز.

١ ـ ارتفاع تكاليف البناء:

أدى دمج المناطق المحتلة بالسوق الاسرائيلي، الى التأثير على الاسعار في هذه السوق، ومن المعروف ان العرض والطلب وظروف الانتاج الاسرائيلية باتت تشكل العنصر الحاسم في تكوين الاسعار في المناطق المحتلة، بسبب التفوق الكمي والنوعي للاقتصاد الاسرائيلي على اقتصاد المناطق المحتلة.

وفيما يتعلق بمداخلات قطاع البناء، كانت النتائج أكثر وضوحاً بسبب ارتفاع الطلب عليها بصورة جوهـريـة نتيجة الهجمة الاستيطانية. الأمر الذي ضاعف من تكاليف البناء عدة مرات خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً. فتكلفة المتر المربع للبناء السكني ارتفع من ١٢ دينار اردني عام ١٩٦٥ الى ٤٥ دينار عام ١٩٧٦[٢]، ثم وصل الى ١٠٠ دينار في اواخر السبعينات وخلال الثمانينات. وهذا يعني ان تكلفة شقة صغيرة مساحتها ١٠٠ متر مربع ارتفع من ١٢٠٠ دينار قبل الاحتلال الى ٤٥٠٠ دينار في عام ١٩٧٦ ثم الى ١٢ ألف دينـار في أواخـر السبعينـات واوائـل الثمانينات، واذا اضفنا ثمن الارض الذي تضاعف هو الآخر عدة مرات، خصـوصـاً في الاراضي المسمـوح فيهـا البناء، نستطيع تلمس حجم الصعوبات التي وضعت أمام التوسع العمراني العربي في المناطق المحتلة. خصوصاً وان هذا الارتفاع لم ينجم عن عوامل محلية، وانما نجم عن زيادة الطلب الاسرائيلي على مدخلات الابنية من مواد خام ووسيلة وعمل. كما ان المـواد الاسـاسيـة لعمليـة البنـاء كالاسمنت والحديد والخشب تقع تحت سيطرة الشركات الاحتكارية الاسرائيلية، وهي بالذات التي ارتفع ثمنها بشكل هائل، بينما المواد الاخرى كالحجر والعمل فقد ارتفعت اسعـارهـا بصـورة معتـدلة. وبالتالي لم يكن حجم افادة المواطن الفلسطيني من ارتفاع اسعار مدخلات البنـاء بقـدر الخسـارة النـاجمة عن هذا الارتفاع. على العكس من ذلك، اذ تردت شروط التبادل بالنسبة لذلـك الجـزء من مدخـلات البنـاء التي يمتلكهـا، وبـالتالي، فان ارتفاع اسعار مدخلات البناء لم يواكبه تحسن مسـاو في دخـل المـواطن الفلسطيني. وبـالتالي فقد أدى ذلك الى وضع عقبات جدية امام تحسين ظروفه السكنية.

٢ ـ ضعف المدخرات المحلية:

من المعلوم ان البناء عملية استثمارية، تمول عادة من المدخرات القومية التي تحتوي على المدخرات المحليـة والمـدخـرات التي يكـونها ابناء امة معينة في الخارج. وكان تأثير الاحتلال على المدخرات القومية لمواطني الضفة وقطاع غزة مدمراً من عدة اوجه.

أولاً: ان عملية تهميش الاقتصاد في الضفة وغزة حد من تزايد المدخرات المحلية لمواطنيها. اذ ان مصدر هذه المدخرات هو ما يفيض عن انفاق المواطنين الاستهلاكي. ولو قارنا الانفاق الاستهلاكي بالناتج المحلي الاجمالي نجد ان هذا الناتج عاجز عن الوفاء بحاجات المواطنين الاستهلاكية.

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي بالاسعار الجارية ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ وبآلاف الشواقل الجديدة[٣]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غــــزة	
	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستهلاكي	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستهلاكي
١٩٧٧	٤٩٥.١	٥٦٦.٣	٢٢٨.٨	٢٧٢.١
١٩٧٨	٩٠١.١	٨٨٠	٣٥٠.٨	٣٩٠.٩
١٩٧٩	١٤٧٥	١٦٦٦.١	٦٤٨.٢	٦٧٥.٦
١٩٨٠	٣٩٩٧.١	٤٠٩٨.٧	١٤٩١.٩	١٦٧٥.٣
١٩٨١	٧٧٩٩.١	٩٠٣١.٨	٣٣٩٩.٣	٣٧٤٤.٩
١٩٨٢	١٨١٦٨.٦	١٩٠٧٥.٨	٧١٧٨.٨	٨١٨٢.٦
١٩٨٣	٤٥٤٥٨.٦	٤٩٨١٠	١٧١٧٣	٢١٩٠.١

وكما يظهر من الجدول رقم (١)، فان حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص كان اعلى من الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة طيلة الفترة بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ فيما عدا سنة ١٩٧٨ بالنسبة للضفة الغربية. وعلى الارجح ان الفجوة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي تزايدت بعد عام ١٩٨٣، بسبب الهبوط الاقتصادي الذي تأثر به اقتصاد المناطق المحتلة.

ان هذه المعطيات تبين ان تمويل الاستثمار في الابنية بواسطة المدخرات المحلية مسألة في غاية الصعوبة.

ثانياً: كما ادى الاحتلال الى حرمان الضفة الغربية وقطاع غزة من جزء هام من مدخراتها القومية المتكونة من مصادر خارجية. حيث حرمت المناطق المحتلة من مدخرات الأسر والافراد الذين لا يسمح لهم بالعودة الى مدنهم وقراهم. وتحولت هذه المدخرات الى استثمارات أو أرصدة جامدة في اقتصادات الدول العربية كما ان عقبات كبيرة تحول دون تحويل ذلك الجزء من المدخرات الذي يمتلكه الافراد والأسر الفلسطينية، الذين تسمح لهم بالعودة والاقامة في المناطق المحتلة. وذلك بسبب تردي ظروف الاستثمار وارتفاع تكاليف البناء، وظروف عدم الاطمئنان على المستقبل وغيرها. ومع ذلك فان هذا الجزء من المدخرات ما زال يلعب دوراً هاماً كمصدر لتمويل الاستثمار في الابنية.

٣ ـ النقص الشديد في البنية الارتكازية:

ونعني بها شبكة الطرق الرئيسية والطرق الداخلية وشبكة الكهرباء والمياه والهاتف. ومن المعروف ان عملية البناء تحتاج الى بعض هذه الخدمات قبل الشروع في عملية البناء.

ان الوضع الشاذ في المناطق المحتلة هي ان المواطن يتكبد تكاليف باهظة لتأمين هذه البنية على حسابه الخاص قبل الشروع في عملية البناء. وعادة ما تؤثر هذه التكاليف على اختيار موقع البناء بغض النظر عن العوامل الاخرى. فتجري اقامة الابنية السكنية احياناً في افضل الأراضي الزراعية بسبب قربها من خدمات المياه والكهرباء والطرق، بينما تبقى الاراضي الصخرية وغير القابلة للزراعة بدون استغلال. وبذا فان نقص البنية الارتكازية يلعب دوراً هاماً في عرقلة التوسع العمراني بسبب اضطرار المواطنين لتحمل تكاليف اقامتها على حسابهم الخاص كما يشوه هذا التوسع الذي يكون احياناً على حساب الزراعة.

تفاقم الضائقة السكنية في الارض المحتلة:

أدى الاحتلال الى مفاقمة الضائقة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبخصوص حجم الضائقة السكنية فيقدر العجز السنوي في الوحدات السكنية ما يربو على خمسة آلاف وحدة عام ١٩٨٤، ومن المتوقع في ظل وتائر النمو التي سادت خلال اواخر السبعينات واوائل الثمانينات ان يصل العجز السنوي في عام ١٩٩٠ الى ما يقرب من ٨ آلاف حدة[٤].

ويتراكم هذا العجز من سنة لاخرى، فوفق حسابات د. بكر ابو كشك بلغ العجز المتراكم في الوحدات السكنية في عام ١٩٨٠ قرابة ٢٦٨٠٠ وحدة وفي عام ١٩٨٥ ارتفع الى ٥١٦٠٠ وحدة سكنية، ووفق تقديراته سيصل هذا العجز الى ٨٦,٧٠٠ وحدة في عام ١٩٩٠[٥].

وتطل الضائقة السكنية برأسها من خلال الارتفاع الكبير في ايجارات المنازل بما لا يتناسب مع ارتفاع مستوى الدخل، وفي التردي النسبي في ظروف السكن الناجمة عن ارتفاع نسبة الاكتظاظ في المنازل، واستخدام منازل غير صالحة للسكن وتردي الشروط الصحية وزيادة التلوث واختناق المواصلات في المدن وغيرها من الظواهر المقلقة.

الهوامش:

(١) دراسة نقابة المهندسين في الضفة الغربية حول مشروع تنظيم منطقة المركز من عمل المهندس ابراهيم الدقاق، اديب عبد الله، حسن ابو شلبك والمحامي علي شقيرات، القدس ١٩٨٥

(٢) صدى، نضال، مشكلة الاسكان في الضفة الغربية، نقابة المهندس، القدس.

(٣) النشرة الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة، مجلد ١٥، عدد ٢٠١، لعام ١٩٨٥ مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ـ القدس ١٩٨٥.

(٤) وفقا لحسابات المؤلف في بحثه حول اتجاهات ومشاكل تطور قطاع الماء والسد في الضفة الغربية وقطاع غزة

(٥) د. أبو كشف، سكر، الضائقة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤتمر النسب من اجل الصمود، الملقى الفكر العربي ١٩٨٤.

ظروف السكن والحياة في المخيمات الفلسطينية

نمر سرحان

مدخل:

يمثل «المخيّم» الوجه السياسي والقومي لقضية الشعب الفلسطيني: فهو الرمز الحي القائم والشاهد على جريمة الصهيونية ومن ورائها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، في طرد الشعب الفلسطيني من أرضه. ويمثل المخيم ايضاً الدَّليل المتجدِّد على أن الصهيونية، وبعد ٤٠ عاما، من جريمتها لا زالت ترفض إعادة اللاجئين إلى قراهم وأراضيهم رغم قرارات الأمم المتحدة المتكرِّرة بشأن عودة اللاجئين إلى أراضيهم، خاصة وأن بعض المخيمات تقع فوق الارض الفلسطينية، وضمن الاراضي التي تحتلها اسرائيل حاليا، وبعضها يقع على مسافة قريبة من القرى والمدن التي طرد منها الفلسطينيون عام ٤٨

كما يمثِّل المخيم ايضاً رمزاً للمأساة الفلسطينية، حيث يعيش فيه الفلسطينيون في مستوى متدن من المستوى المعاشي وفي ظروف حياة يومية قاسية، وفي جو من التوتر والحرب النفسية والتهديد بالنقل والطرد والسجن والقهر وحتى احتمالات الابعاد الجماعي خارج الوطن المحتل. وتدور كل المحاولات حول التوصل الى صيغة ينتهي فيها وجود «المخيم» بصورته الراهنة.

وربما كانت صورة الحياة في «مخيم الدهيشة» ـ مثلاً، والواقع في منطقة بيت لحم ـ نموذجاً حياً لأسلوب القهر الصهيوني والتحدي الفلسطيني. ومن خلال روايات القادمين من المخيم، ومن أقوال الصحف، والبيانات الاسرائيلية يظهر المخيم وكأنه سجن كبير. فالى الغرب منه تقع ثكنة اسرائيلية دائمة، وعلى حافته المجاورة للشارع العام (بيت لحم ـ الخليل) بُني سور عال ليمنع ابناء المخيم من رشق سيارات وقوات الاحتلال بالحجارة. وأما الداخل فقد سُدت بالبراميل الاسمنتية. وبعد كل حادث يفرض منع التجول، ويراقب المخيم بواسطة جنود يعتلون المباني السكنية الخاصة، وهم يشهرون أسلحتهم، ويطلقون النار عند أول حركة. وفي كل لحظة يتوقع تدفق المستوطنين الى داخل المخيم في النهار أو الليل، يشتمون السكان ويحطمون سياراتهم ونوافذ بيوتهم.

إن المستوطنين «يتهمون الجيش بأنه أفلس نهائيا ولم يعد في مقدوره القيام بالدور الامني المطلوب

منه. وكأن هذا الجيش يتعامل مع المواطنين العرب، بقفازات من حرير. فهل هناك وسيلة لم يمارسها هذا الجيش ضد المواطنين العرب.. لكن المستوطنين الفاشيين الحاقدين يريدون المزيد. يقول شموئيل بن يشاي عضو مجلس كريات اربع ان الهجوم على مخيم الدهيشة ليس كافيا لأن كل من اطلق النار على مستوى العينين لم يعمل بصورة صحيحة، بل كان عليه التصويب باتجاه العيون والقلوب.. ان لنا حساباً طويلاً مع «مخيم الدهيشة»، ولذلك على سكانه أن يدفعوا الثمن»[1]

ويذكر الجميع أحداث شهر تشرين أول ١٩٨٤ في المخيم، عندما جاءه موشيه ليفنغر وخاطب سكانه قائلا:

«أنتم قذرون، وقد حضرت الى هذا المكان لأنظف المكان منكم».

لماذا؟ لأن سكان المخيم يقاومون الاحتلال، يرشقونه بالحجارة والقنابل، ولأن المخيم الفلسطيني في الوطن المحتل «لا يرفع يده للاستسلام، بل لرشق الحجارة والقنابل»[2].

إن صورة مخيم الدهيشة ليست الاستثناء في مخيمات فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ «الضفة والقطاع»، بل هو النموذج لحياة القهر والتحدي التي تعيشها مخيمات كثيرة من ابرزها تلك التي اشتهرت بالمواجهة: الجلزون، بلاطة، العروب، جنين وغيرها.

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع بالنسبة لتعداد السكان العرب هناك كما يلي:

٢٨٠ ألف لاجيء في الضفة من أصل ٧٥٠ ألفاً

٢٣٠ ألف لاجيء في القطاع من أصل ٤٥٠ ألفاً

المجموع ٥١٠ الف لاجيء في الضفة والقطاع من اصل ١,٢٠٠ (مليون ومئتي ألف فلسطيني)، أي بنسبة ٤٣,٢٥٪ من مجموع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع[3].

وتشمل هذه النسبة اللاجئين الذين يقيمون في المخيمات وقرى ومدن الضفة والقطاع.

أما تعداد القاطنين من اللاجئين في المخيمات فهو:

٩٠ ألف لاجيء في ٢٠ مخيما في الضفة

١٧٠ ألف لاجيء في ٨ مخيمات في القطاع

المجموع ٢٦٠ ألف لاجيء في ٢٨ مخيما في الضفة والقطاع وهم بنسبة ١٢,٦٪ تقريبا من مجموع سكان الضفة والقطاع.

وتدل الاحصائيات الاسرائيلية أنه كان قد نزح من المخيمات الى المدن والقرى داخل الضفة ٢٦٠ ألف لاجيء. وحسب نفس المصدر فقد تمت الموافقة على اعادة الفلسطينيين الى داخل الارض المحتلة حسب التالي:

١ ـ بين عامي ٤٨ ـ ٦٧:

عاد ٤٠ ألف فلسطيني ضمن نظام جمع الشمل.

٢ ـ بين عامي ٦٧ ـ ٨٤:

عاد ٦٠ ألف للضفة

وعاد ١٠ آلاف للقدس

المجموع ١١٠٠٠٠ فلسطينيا[٤].

ويوجد في فلسطين المحتلة حوالي ثلاثين مخيما منهـا (٢٠) في الضفة الغربية و(٨) في قطاع غزة. ولكن قسماً من هذه المخيمات عبارة عن تجمعات لجوء غير رسمية، لا تعترف بها الوكالة كمخيم، وان كانت تقدّم لبعض سكانها بعضاً من الخدمات[٥]. ومن الامثلة على هذه المخيمات: مخيم قدورة قرب البيرة، ومخيم السقايف ـ بيرزيت.

وبما أن المخيم مكان مفتوح (أشبه بالقرية او المدينة) ويمكن الدخول إليه والخروج منه بحرية فإن أعداداً من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين من غير المسجلين في سجلات وكالة الغوث تقيم في هذه المخيمات. وهناك بعض الاغراءات لعدد من الفقراء لسكنى المخيم، منها توفر الحاجيات بسعر زهيد وامكانية الحصول على مسكن رخيص وخدمات صحية وتعليمية مجانية.

إن الحقيقة الصارخة والمذهلة التي تمثلها المخيمات الفلسطينية هي ان الفلسطينيين فيها هم «لاجئون في وطنهم». نعم، لاجئون على أرض الوطن الفلسطيني الذي تستولي عليه الآن اسرائيل، دون أن يحق لهم ان يعودوا إلى مدنهم، وقراهم، وبيوتهم، واراضيهم. إن ممتلكات فلسطينيي المخيمات تلك، هي حسب القانون الاسرائيلي «أملاك غائبين» ويديرها القيِّم على أملاك الغائبين. وأهلها في الحقيقة ليسوا غائبين. انهم يسكنون في نفس القطر الذي نسميه نحن «فلسطين» ويسميه العدو الصهيوني «أرض اسرائيل». ويستطيعون السفر عبر كل انحاء البلاد ومشاهدة اراضيهم وبيوتهم القائمة، أو قراهم المدمرة دون ان يستطيعوا امتلاكها أو السكن فيها. ولا يستطيع اللاجىء الفلسطيني المقيم في مخيم نورشمس ـ على سبيل المثال ـ ان يعود الى قريته السنديانة ـ مثلا ـ والتي تبعد مسافة ساعة بالسيارة. كما لا يستطيع ان ينصب خيمة في منطقة القرية المدمرة، والتي لا يسكنها او يستغلها أحد.

القهر ودوافع التحدي في المخيم:

تلعب المخيمات الفلسطينية دوراً هاماً في صناعة الفعل النضالي الفلسطيني، وتشكل حلقة صدامية، إلى جانب المدن والقرى الفلسطينية الاخرى، في وجه سلطات الاحتلال الصهيوني. وهي مصدر المقاومة لوجود الاحتلال. فمن هذه المخيمات انطلق الثوار. ولذلك بدأ الاسرائيليون يفكرون بشتى الوسائل لتصفية المخيمات ضمن الممكن والمتاح من اجل القضاء على المقاومة. وفوق ذلك فإن وجود الفلسطينيين معاً في مخيم واحد يعطيهم سمة الجماعة التي تعاني من الاقتلاع واللجوء، ويظل وجود الفلسطينيين في المخيم يذكرهم بأنهم يقيمون في مكان تجمع مؤقت هو المخيم، وأن هناك قرى ومدن حرموا منها ويصر المحتل المستوطن على رفض عودتهم الى تلك القرى والمدن. فضلاً عن انه أسكن فيها اعداءهم. ان سلطات الاحتلال ترغب في القضاء على العلاقة بين الشعب وقضيته المتمثلة في الوجود معاً في «الجيتو» الفلسطيني. ولذلك فهي تسعى من أجل الغاء ذلك الوضع عن طريق الغاء المخيمات أو الحد من تاثيرها..

شيء آخر يدفع العدو إلى التخلص من المخيمات أو تغيير طابعها على الأقل وهو أن هذه المخيمات في غالبيتها تقع على الشوارع العامة، ومنها تتعرض قوات العدو ومواكب مستوطنيه لأعمال المقاومة برشقها بالحجارة والقنابل وقنابل المولوتوف. ولذلك فإن بعض مشاريع التصفية لهذه المخيمات تهدف، على الأقل، إلى إبعاد هذه المخيمات عن الطرق الرئيسية.

وتأمل سلطات الاحتلال من خلال بعثرة سكان المخيمات في مساكن متباعدة في القرى والمدن وأماكن الاستيطان الجديدة إلى الغاء التماسك بين أهل المخيم، والشعور بوحدة المصير ووحدة الهدف، والعمل على تخفيف حدة عدائهم للدولة الصهيونية. وبهذا المعنى يقول الوزير الصهيوني موشيه كرمل:

«إن حل مشكلة اللاجئين هو مصلحة اسرائيلية خالصة، إذ أن استمرار مخيمات اللاجئين على وضعها الراهن من شأنه أن يحافظ على العداء الشديد لدولة اسرائيل وينمي كراهية كبيرة لها»[٦]. أما شلومو إليَّا، الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية فيقول، كاشفاً النوايا الاسرائيلية المبيتة ضد المخيمات وسكانها:

«هناك مصلحة في المحافظة على المخيمات الفلسطينية لاستخدامها كشاهد على وجود مشكلة فلسطينية، وان هذا يشجع الاضطراب والفوضى». وقد طالب إليَّا بمغادرة فرق الانروا العاملة في الضفة الغربية والقطاع بحجة انهم يشكلون عائقاً سياسياً[٧].

إن المخيمات تعني ما يلي:

١ ـ ان هناك قضية شعب مشرد من بلاده وهذا ما تحاول اسرائيل طمسه.

٢ ـ هناك مصلحة وموقف موحد لسكان المخيمات: العودة، تحسين اوضاعهم والثأر لما جرى لهم.

٣ ـ سكان المخيمات ينتمون للوسط الشعبي الفقير الذي لا يزال يحافظ على الهوية الوطنية، والتراث والمميزات الأساسية للشعب.

هذا ويمكننا ان نلخص أهداف أسرائيل من ازالة المخيمات بما يلي:

١ ـ هدف سياسي تسعى بواسطته اسرائيل الى ازالة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من الخريطة السياسية للشرق الاوسط، والعمل على استيعاب المخيمات في المجتمع الاسرائيلي، وبذلك تعتقد بأنها قد ألغت المشكلة الفلسطينية، خاصة وان ذلك يترافق مع مناداتها باستيعاب اللاجئين في الدول العربية التي يعيشون فيها. وبذلك يسدل الستار على اغتصاب اسرائيل لاراضي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حقهم في تقرير المصير واقامة دولتهم.

٢ ـ والهدف التالي أمني. إن معظم المخيمات قائمة قرب الطرق الرئيسية التي تربط مدن الضفة، ومنها تنطلق شرارة مقاومة الاحتلال ومستوطنيه، ورشقها بالحجارة والقنابل.

٣ ـ تحسين صورة اسرائيل في العالم بتعاملها مع اللاجئين وباعتبار أنها تسعى لتحسين احوالهم المعيشية، في حين ان الهدف الحقيقي هو: «إلغاء الوجه السياسي والقومي لقضية الشعب الفلسطيني»، وتحويل المسألة الى قضية معيشية.

وفي ضوء هذه الأهداف فطن الاسرائيليون لضرورة «أن يخرج سكان المخيمات من وضعهم

الصعب الذين يعيشون فيه ليتم تحويلهم الى مواطنين عاديين يعيشون بين إخوانهم في مراكز سكنية في المدن والقرى».. هذا ما كشفته التايمز عن مخطط العدو لترحيل اللاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم وتغيير معالم بعض المخيمات الأخرى واخفائها من الوجود.

وفي العادة يتعرض سكان المخيم للاعتقالات ولموجات الارهاب والتخريب. وياتي ذلك كرد على قيام السكان بأعمال المقاومة، او رشق قوات الجيش ووسائط النقل الاسرائيلية بالحجارة والقنابل.

كما تلجأ السلطات الاسرائيلية إلى اسلوب العقوبات الجماعية، مثل: منع التجول، منع السفر الى خارج الضفة، إطلاق الرصاص على خزانات المياه في محاولة لتعطيش جماعي للسكان. وتقوم السلطات باغلاق ابواب المخيم بالبراميل المعباة بالاسمنت والأبواب الحديدية. وقد راينا كيف لجأت سلطات الاحتلال إلى بناء الاسوار حول اطراف المخيم المحاذية للشوارع العامة بهدف وقف حرب الحجارة والقنابل (كما حصل بالنسبة لمخيم الدهيشة). إن اساليب الاغلاق والتسوير تجعل الحياة في المخيم أمراً لا يطاق، فالحياة اصلاً في المخيم وبدون الحواجز هي حياة صعبة نظراً للاكتظاظ الهائل داخل المخيمات. والمعروف أن الكثافة السكانية داخل المخيمات تصل الى (٣٠٧٠٠) شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. وأحياناً تعيش عائلتان او ثلاث عائلات في مسكن واحد.

ورغم شدة المعاناة يصر اللاجئون على سكن المخيم، ويعتبرون بقاءهم في المخيم عنوان قضيتهم، رغم الظروف البائسة، ويتمسكون ببقاء التموين (كرت الاعاشة) لأنه من وجهة نظر اللاجيء الفلسطيني بمثابة اعتراف عالمي بحقه في العودة الى أرضه ووطنه.

المحاولات الاسرائيلية لتصفية المخيمات:

في عام ١٩٥٤ حاولت وكالة الغوث توطين اللاجئين عن طريق المشاريع الفردية، حيث كانت تصرف للفرد الواحد مبلغ (١٥٠) دينارا وبعض الاغنام وحصانا وقطعة من الارض، وبيتاً، في محاولة لاغرائه لازالة المخيمات. ومثال ذلك مشروع الحبيلة الذي شرد أهله في عام ١٩٦٧، ويقع الى الجنوب من بيت لحم. ولم ينجح المشروع في ازالة سمة اللجوء عن الفلسطينيين، حتى عن اولئك الذين استفادوا من المشروع.

وفي عام ١٩٥٥ رفضت جموع اللاجئين في قطاع غزة التوطين في صحراء سيناء. لقد رفضوا كل الاغراءات رغم الوضع المأساوي الذي يعيشونه، ورغم حقيقة أن اسوأ أحياء الفقر الاسرائيلية بمثابة جنة عدن بالنسبة لأكثر المخيمات تطوراً.

وفي عام ١٩٧٠ بدأت السلطات الاسرائيلية في تنفيذ مخطط هدفه تصفية المخيمات وتحويلها الى احياء سكنية تابعة للبلديات في المدن والريف. من أجل ذلك أنشأت السلطات الاسرائيلية «صندوق الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين» تحت رئاسة الوزير الاسرائيلي شمعون بيريز.

واهتمت مؤسسات امبريالية مثل مؤسسة «فورد» بتمويل مشروع دراسي عن المخيمات في الضفة الغربية قام باعداده أساتذة اسرائيليون ونشرته مؤسسة «راند» ذات العلاقة الوثيقة بوزارة الخارجية

الامريكية. وقد اوصت الدراسة بضرورة تغيير اوضاع المخيمات والغاء طابعها اللجوئي السياسي عن طريق دمج سكانها ادارياً ومعيشياً ببقية المناطق السكنية[٨].

وأخذ بعض المعلقين الاسرائيليين يصف المخيمات بالمستنقعات الفتاكة التي يتوجب الخلاص منها.

وبدأت الدعوات المتلاحقة لافراغ المخيمات تدريجياً عن طريق تقديم حوافز اقتصادية مثل تقديم المساكن الزهيدة الثمن بالقرب من مشاريع عمل للاجئين، ومنع اسكان سكان جدد في مساكن المخيمات التي يخليها اولئك الذين ينتقلون منها. ودعا آخرون لاقامة مشاريع التأهيل ومشاريع صناعية تستوعب الحرفيين والعمال اليدويين والتي لا تحتاج الى وسائل انتاجية متطورة ولا تؤدي الى تطوير الطاقات البشرية، وتكرس تبعية اقتصاد الضفة والقطاع للاقتصاد الاسرائيلي.

لقد وضعت «وثيقة غاليلي» من جانب الاحتلال الاسرائيلي في حينها كبرنامج عمل للسنوات المقبلة من اجل سرعة تصفية مخيمات اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية، ودعت الى ضرورة الاسراع في اسكان اللاجئين وبعثرتهم خارج المخيمات.

وقد خصص لهذا الغرض مبلغ ١,٢ مليار ليرة اسرائيلية يتم انفاقها خلال السنوات الأربع ما بين (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨).

وفي عام ١٩٨٢ حاولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في لبنان إعادة بناء مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان، على الرغم من أن قواتها نفسها هي التي دمرتها أثناء غزوها لبنان، وكان الاحتلال يهدف من ذلك الى توطين الفلسطينيين حيث هم في الدول العربية، وغسل اليد من جريمة تشريدهم وانهاء المطالبة باعادتهم الى فلسطين.

أما السلطات اللبنانية فقد رفضت اعادة بناء المخيم، لأنها هي أيضاً لا تريدهم على أرض لبنان، ورفضت الوكالة ايضاً الأمر لأنها ملتزمة بعدم المس بأوضاع اللاجئين.

حتى في داخل اسرائيل، فقد عمدت سلطات الاحتلال من وقت إلى آخر على تقديم عروض للعرب الذين يعيشون مع اليهود في نفس المدن أو القرى الى الانتقال الى امكنة اخرى، والتخلي عن بيوتهم الأصلية لليهود. وقد ذكر أحد ابناء عكا أن السلطات الاسرائيلية عرضت على السكان العرب الانتقال الى حي آخر يدعى المكر، وتقديم بيوت لهم هناك في مقابل ترك منازلهم في عكا. وأن السكان يرفضون التهجير. وتمارس اسرائيل ضدهم مختلف الضغوط.

ومن المشروعات التي هدفت لتصفية مخيمات اللاجئين «مشروع لجنة برونو»، و«مشروع رحوبوت» و«برنامج رعنان فايتس»، و«مشروع دايان» الذي جرى تطبيقه في قطاع غزة. وتهدف جميع هذه المشاريع الى تذويب الشعب الفلسطيني واستيعابه في المناطق التي أجبر على اللجوء اليها في محاولة لطمس الهوية الفلسطينية والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، واضفاء الشرعية على الوجود الصهيوني في فلسطين.

مشروع بن بورات للتوطين وتصفية المخيمات:

يسمى المشروع بمشروع «إصلاح مخيمات اللاجئين»، وقد قدم المشروع وزير الدولة الاسرائيلي

مردخاي بن بورات. والذي تراس لجنة أعدت مخطط التوطين ضمت خبراء من مختلف دوائر الحكومة الاسرائيلية مثل: وزارة الخارجية، الدفاع، العلوم، العدل والحكم العسكري.

وتألفت اللجنة الوزارية المذكورة من:

١ ـ اسحق شامير: وزير الخارجية

٢ ـ موشيه أرنس: وزير دولة

٣ ـ موشيه نسيم: وزير الاديان

٤ ـ يوفال نئمان: وزير العلوم

وسيشمل مشروع «بن بورات» (٢٥٠) الف لاجىء يقيمون في مخيمات الضفة والقطاع[٩]، وبكلفة مالية مقدارها ١،٥ مليار دولار تحتاج لمدة زمنية من ٥ ـ ٦ سنوات. لقد رفض بن بورات في مقابلته مع «التايمز» اعطاء مزيد من التفاصيل عن مشروعه، وما اذا كان سيعلن على الملأ، حتى بعد موافقة مجلس الوزراء، تفاصيل خطته.

لكنه قال ان الهدف من الخطة «تحسين وضع وحياة اصحاب هذه المخيمات، وسنري العرب كيف يمكن استيعاب مشكلتهم. ولا نعتزم سلب أي أحد حقوقه او ترحيله من المنطقة التي تديرها اسرائيل. ان تحركنا هذا دوافعه انسانية وليست سياسية»[١٠].

ولم يتم الاعلان الرسمي عن تفاصيل خطة بن بورات، وكل ما هو متوفر لدينا قد تم الحصول عليه من أقوال الصحف والتصريحات الجزئية الصادرة عن صاحب الخطة وبعض المسؤولين الاسرائيليين.

لقد تحدثت الخطة عن اجراءات ستتعرض لها المخيمات أشارت اليها جريدة القدس[١١] والتي قالت ان «اللجنة الوزارية لشؤون اللاجئين» قد رفعت توصياتها الى حكومة بيغن واوصت بتقسيم المخيمات الى ثلاثة انواع:

١ ـ إبقاء بعض المخيمات في أماكنها الحالية دون حاجة لترحيل سكانها. وتشمل هذه المخيمات الصغيرة، والبعيدة عن الشوارع الرئيسية.

٢ ـ إبقاء بعض المخيمات في اماكنها الحالية، لكن بعد هدم مبانيها الموجودة الآن، وإقامة مساكن جديدة بدلا منها لتغيير طابعها.

٣ ـ المخيمات الكبيرة الواقعة على الشوارع الرئيسية يتم هدمها وترحيل سكانها إلى أماكن جديدة. واتبعت اللجنة واتبعت اللجنة ثلاث مراحل ازاء هدم هذه المخيمات.

الاولى: هدم المخيمات في ضواحي القدس ورام الله، ونقل سكانها الى الاغوار.

الثانية: هدم مخيمات الجلزون والدهيشة والعزة وعايدة ونقل سكانها الى الاغوار

الثالثة: هدم مخيمات بلاطة والفوار والعروب ونقل سكانها الى اماكن جديدة بعيدة عن الشارع الرئيسي.

وفي خطوات، يعتقد أنها ستكون أولية، سيجري هدم المنازل على طرق الشارع الرئيسي في مخيمي

الدهيشة وبلاطة، بحيث تكون هناك مسافة ٣٠٠ متر بين المخيم والشارع، وكذلك سيجري شق طرق فسيحة داخل المخيمات لتسهيل الرقابة العسكرية وقمع المظاهرات ومراقبة اعمال رشق الآليات بالحجارة والقنابل.

ويريد الاسرائيليون اجراء اتصالات مع الدول العربية بهذا الشأن كي تقوم هذه الدول بتنفيذ ما تنوي اسرائيل القيام به، وذلك ـ كما يقول هؤلاء ـ في اطار حل مشكلة اللاجئين[١٢].

ان احتمالات الخطة تشير الى ان هذه المخيمات ستهدم، ويتم اسكان المواطنين في المناطق المجاورة، فقد قال بن بورات: «ان الحكومة الاسرائيلية لا تنوي تحريك المخيمات الى مسافات بعيدة، وسيتم نقل اللاجئين الى مناطق قريبة من المخيمات». و«ان لجنة وزارية خاصة برئاسته قامت باعداد خطة لتوطين سكان مخيمات اللاجئين في المناطق المحتلة قرب أماكن سكناهم وبظروف معيشية جيدة!».

وقد أقر مجلس الوزراء الصهيوني رسمياً مخطط بن بورات في ٢٦/٧/٨٣، وكانت صحيفة التايمز قد سبقت في كشف النقاب عنه في ايار عام ٨٣.

ووعد بن بورات اللاجئين الذين سينضمون الى خطته بشروط مالية مغرية.

ومن المتوقع أن يتم ضم المخيمات إلى مناطق اختصاص بلديات المدن التي تقع المخيمات بالقرب منها. وبذلك يتم دمج آلاف العائلات بسكان المدن.

وينص المشروع على السماح لكل عائلة تسكن في المخيم ببناء بيت لها في مكان مجاور، وذلك عندما تأتي المساعدات المالية من صناديق المساعدة الدولية ومن الحكومة الاميركية والحكومات الاوروبية.

وتشمل الخطة إدماج اللاجئين تدريجياً بالسكان الفلسطينيين في المدن، وذلك بإقامة أحياء جديدة في مدن قائمة، أو إقامة مدن مجددة بهدف إلغاء المخيمات، وأن المساكن التي سيجلو عنها اللاجئين سيجري تدميرها فوراً[١٣].

وقال التلفزيون الاسرائيلي ان الحكومة الاسرائيلية ستقوم ببناء تجمعات سكانية قرب المخيمات الفلسطينية، وسيكون مخيم الدهيشة أول مخيم يتم فيه تنفيذ المشروع المذكور[١٤].

وسيكون من أهداف الخطة البنبوراتية ابعاد مدارس المخيمات عن الشوارع الرئيسية لمنع ابناء المخيمات من إلقاء الحجارة والقنابل على السيارات الاسرائيلية.

ويصف بن بورات بأن مخططه التوطيني طوعي وإنساني.

وقال انه يريد أن يبرهن للعرب من خلال خطته كيف يمكن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وادعى الوزير الاسرائيلي بأن اسرائيل لن تنزع من اللاجئين حقوقهم، كما انها لن تبعدهم عن المناطق الخاضعة لسيطرتها[١٥].

وبالطبع فإن كلام «بن بورات» يتناقض مع كلام مماثل صدر في نيسان ١٩٨٦ عن الجنرال شلومو إليّا الحاكم العسكري في الضفة الذي طالب بمغادرة فرق الوكالة بحجة انهم يشكون عائقاً سياسياً، وان هناك مصلحة حقيقية للعرب في المحافظة على المخيمات لاستخدامها كشاهد على وجود مشكلة فلسطينية، وان هذا يشجع الاضطراب والفوضى.

وتتحدث الخطوط العريضة للمشروع عن محاولة اعادة تسكين حوالي ثلاثين الف عائلة فلسطينية في الضفة الغربية خلال مدة من ٥ ـ ٦ سنوات.

ولا يكتفي بن بورات ببرنامجه للتوطين داخل اسرائيل بل انه «يطالب الدول العربية اتخاذ نفس الاسلوب الانساني الذي عاملت اسرائيل به اللاجئين!!» ويقصد بذلك توطين اللاجئين في اماكن تواجدهم واستيعابهم لايقاف مطالبتهم بالعودة الى فلسطين[١٦].

وقد صرح بن بورات للتايمز بان «اللجنة الوزارية الخاصة بشؤون اللاجئين» التي شكلت بعد الغزو الاسرائيلي للبنان قد وافقت على خطة تقضي بترحيل آلاف من اللاجئين الى مساكن خاصة تقام على قسائم ارضية مدعومة وتجديد عدد من المخيمات الموجودة، التي وجد ١٩ منها في الضفة الغربية. كما تتضمن الخطة نقل عدد من المخيمات الى مواقع جديدة[١٧].

وتضم اللجنة الوزارية الاسرائيلية وزراء كبار مثل وزير الخارجية اسحق شامير ووزير الدفاع موشيه ارينز.

وقد كشفت صحيفة التايمز البريطانية[١٨] عن أن المنازل التي ستبنيها اسرائيل بموجب خطة بن بورات ستقام فوق اراض عربية مصادرة في انحاء متفرقة من الضفة والقطاع، ويعقب ذلك تغيير معالم مخيمات اللاجئين البالغ عددها ١٩ مخيماً بهدف الغاء الصفة السياسية للاجيء الفلسطيني الذي يبحث عن وطن له.

وقد زار بن بورات ١٥ مخيماً والتقى بالعديد من سكانها و«حاول فيها اقناع اللاجئين باسلوب الترغيب والترهيب بترك المخيمات والسكن خارجها ولكنه جوبه بالرفض الشديد، وبموقف صلب من قبل ابناء المخيمات»[١٩].

وادعى بن بورات ان ٥٪ من الذين تكلم معهم من اهالي مخيم الدهيشة (قرب بيت لحم) قالوا انهم يفضلون السكن في فيلات، غير ان اهالي المخيم عقدوا مؤتمراً صحفيا على اثر بدء الحديث عن المشروع الاسرائيلي حضره عدد من المراسلين الاسرائيليين والاجانب، وتحدث باسمهم رئيس مركز الشبيبة الاجتماعي في المخيم «حسن عبد الجواد» الذي أكد رفض سكان مخيم الدهيشة للخطة الاسرائيلية لاعادة اسكان اللاجئين ووصف الخطة بأنها استيطانية وقال:

«نحن لا نسعى إلى تحسين اوضاعنا المعيشية والسكنية بل إلى حل سياسي دائم قائم على قرارات الامم المتحدة التي تضمن حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه وحقه السياسي في تقرير مصيره»[٢٠].

ومن الواضح ان اسرائيل لا تملك المخصصات المالية (حوالي ١,٥ مليار دولار) لتنفيذ مخطط بن بورات، وان نجاح المشروع يتوقف على تجمع مثل تلك المبالغ من المساعدات الخارجية[٢١].

ويقترح المشروع عدة مصادر لجمع التمويل منها:

الوكالة، الولايات المتحدة، ودول السوق الاوروبية المشتركة.

وكانت اسرائيل قد بدات بكشف نواياها بشأن تغيير وضع سكان المخيمات عندما نشر المكتب

الصحفي لمجلس الوزراء[٢٢] نص مقابلة مع رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية، البريغادير شلومو إليّا قال فيها:

«يهمنا جداً ان ترحل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، لأنها تشكل عقبة سياسية لنا. إن هناك اهتماماً جلياً بالمحافظة على بقاء المخيمات كدليل على وجود واستمرار المشكلة الفلسطينية، وهو أحد العوامل المشجعة للاضطراب. ونحن الآن نناقش مع السيد بن بورات بعض الأفكار الخاصة بترحيل أصحاب المخيمات لأسباب اقتصادية».

تزايد المعارضة للخطة البنبوراتية:

لقد جوبهت خطة بن بورات بمعارضة فلسطينية عارمة داخل المخيمات وخارجها. ووصفت الصحف المحلية، داخل الارض المحتلة الخطة بما يلي:

«مردخاي بن بورات وضع خطة خماسية لازالة مخيمات الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، استكمالا لخطة مطاردة المخيم الفلسطيني خارج الارض المحتلة بالطائرات والقذائف».

ونشرت الصحف الفلسطينية اخباراً عن محاولات يقوم بها الحكام العسكريون لاقناع لاجئي المخيمات بقبول خطة بن بورات ولعرض مشاريع «تطوير!» المخيمات. وقد قوبلت كل تلك المحاولات بالرفض[٢٣].

وتزايدت المعارضة لمشروع بن بورات داخل الاوساط الفلسطينية. واعترفت بذلك الاذاعة الاسرائيلية، التي قالت إن «عدة لجان محلية داخل المخيمات شكلت من أجل محاربة المشروع». ومن اجل ذلك تتنازل السلطات الاسرائيلية لدرجة الاكتفاء بتوطين ٥٪ من اللاجئين في المرحلة الاولى من أجل اقناع الباقين بالانضمام للمشروع.

وفي مؤتمر صحفي عقد في «بيت أغرون» عقب المشتركون من سكان مخيم الدهيشة على مشروع وزير الدولة الاسرائيلي بن بورات وأكدوا رفضهم المتكرر للمشروع وقالوا انهم يريدون حلاً سياسياً للقضية الفلسطينية، وليس حلاً للقضية الاجتماعية التي تعيشها المخيمات[٢٤].

وجرت اتصالات بين نوادي الشبيبة في مخيمات الضفة الغربية من اجل بلورة جبهة مشتركة لاحباط المخطط الذي يقضي بتوطين سكان هذه المخيمات بعيداً عن مخيماتهم[٢٥].

ويستشف من لقاء التايمز مع عدد من أهالي مخيمات الضفة الغربية ردة فعل غاضبة ورافضة للمشروع الاسرائيلي. لقد قال السيد أسامة عودة وهو محام من سكان مخيم الدهيشة القريب من بيت لحم:

«نحن نعارض أي تغيير في هذا المخيم أو أي مخيم آخر يأتينا من الخارج؛ فالوضع القانوني الراهن للمخيمات هو وضع مؤقت حسب القانون الدولي، ونية اسرائيل هي الغاء وجودنا كلاجئين في المخيمات للتدليل على عدم وجود مشكلة اسمها القضية الفلسطينية[٢٦]».

وقد عارضت الحكومة الاردنية خطة بن بورات واعمال التوطين وتصفية المخيمات وطالبت «المجتمع الدولي بايقاف هذه المخططات الخطيرة التي تستهدف تهويد الارض وتهجير السكان، وانهاء وجود

اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق انهاء الوضع الحالي للمخيمات، واعادة توزيع الكثافة السكانية العربية في المناطق المحتلة، بما يتلاءم مع مخططات الاحتلال لتهويد الارض العربية وضمها للكيان الصهيوني»[٢٧].

وأعربت الادارة الاميركية يوم ٢٧ / ٤ / ٨٣ عن معارضتها الشديدة لتنفيذ مثل هذه المخططات الهادفة للترحيل. وقال النطق بلسان الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة تعارض توطين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة خارج مخيماتهم. وأضاف الناطق:

«مع ذلك فالولايات المتحدة لن تعارض اخراج اللاجئين من المخيمات اذا تم ذلك برغبتهم، من اجل تحسين ظروف معيشتهم»[٢٨].

والتصريح الاميركي ليس بعيداً عن موقف وكالة الغوث، فقد قال المفوض العام لوكالة الغوث اولوف ريدبيك «ان السلطات الاسرائيلية تدرس مشروعاً أعدته لجنة اسرائيلية يرأسها الوزير بن بورات بشأن اعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون حاليا في مخيمات الضفة الغربية» وقال بأن الوكالة «ليست مرتبطة بتطورات الخطة الاسرائيلية ولا تتصور أنها ستشترك بتنفيذها بأية طريقة ما. ولكنها لا تعارض الاجراءات الاختيارية التي يقبلها اللاجئون أنفسهم، وتهدف لتحسين احوالهم المعيشية، وستعارض وبشدة أي محاولة لاجبار اللاجئين على الاستجابة لأي مشروع معين»[٢٩].

وعند تحليل موقف كل من الولايات المتحدة الامريكية، ووكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يتضح أن الجهتين لا تمانعان في تصفية المخيمات الفلسطينية، وأن الخلاف هو على الاسلوب، ففي حين يرى غلاة المتطرفين الصهاينة أن الأسلوب الأمثل هو النقل والطرد بالقوة، فإن أفضل المواقف الاسرائيلية تلتقي مع موقف الولايات المتحدة ووكالة الغوث، بأن اسلوب التصفية الأمثل هو بايجاد فرص مناسبة لانهاء المخيمات برضى السكان وعبر موافقتهم على الانتقال إلى أماكن سكن جديدة أفضل.

مشاريع التوطين في قطاع غزة:

قامت القوات الاسرائيلية بحملة امنية في قطاع غزة، في أوائل السبعينات تهدف الى اختراق المخيمات ووضعها تحت سيطرة المراقبة السهلة للجيش. وهكذا بدأت الجرافات العسكرية بشق طرق عريضة في وسط المخيمات. وبذلك تشرد آلاف الفلسطينيين وأصبحوا بدون مأوى. وقد أطلق الاسرائيليون على تلك العملية اسم: «مشروع اصلاح معيشة اللاجئين».

ومنذ بداية أعمال «الاصلاح» لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة، أي في حدود عام ١٩٧٠، فإن اسرائيل «أصلحت» أوضاع ٩٠٠٠ عائلة ـ حوالي ٥٠,٠٠٠ شخص. وقد نقل اللاجئون إلى أحياء جديدة اقيمت من اجلهم على ارض خلوية في بيت لاهيا، والشيخ رضوان، ـ مدينة غزة ـ الأمل ـ وفي خان يونس ـ تل السلطان، وفي رفح.

وقد عملت اسرائيل على اقامة ما اصبح يسمى باسم حي كندا ـ او مخيم كندا في مدينة رفح. ولكن

نصف هذ الحي بقي في الجانب المصري، وبقي سبعة الاف من سكان هذا الحي ـ المخيم في الجانب المصري، دون ان يسمح لهم بالعودة الى الجانب الفلسطيني»[٣٠].

كانت خطط التوطين في قطاع غزة قد بدأت عندما أراد ارئيل شارون تقليص المخيمات اثناء محاولته كبت حركة المقاومة في أوائل السبعينات، وكان يهدف الى اسكان اللاجئين في مساكن دائمة ضمن مناطق محصورة تقع تحت سلطة خدمات السلطة الاسرائيلية.

بدأت مشاريع إعادة التوطين في غزة عام ١٩٧٥، وهناك اليوم ثمانية مشاريع اسكان تهدف لامتصاص اللاجئين من المخيمات الرئيسية. ويزاوج البرنامج بين المخيمات والمشاريع، فمخيم جباليا، شمال مدينة غزة واكبر المخيمات في القطاع، سيتم استيعابه إذا قدر لأسرائيل المضي في هذا السبيل في مشروعين: بيت لاهيا، وجباليا النزلة[٣١].

وتخطط اسرائيل لاعادة توطين سكان مخيمات اللاجئين في المنطقة الوسطى، البريج والمغازي والنصيرات، في نفس الموقع[٣٢].

وقد خصصت السلطات العسكرية حي الشيخ رضوان، وهو أحد مشاريع الاسكان الثلاثة لاستيعاب اللاجئين من مخيم الشاطىء المزدحم بالسكان. ومع وجود ألفي نسمة تقطن فيه الآن يعتبر المشروع ثاني أكبر موقع لاعادة التوطين في قطاع غزة، بعد تل السلطان بالقرب من رفح[٣٣].

ويقسم حي الشيخ رضوان الى ثلاثة برامج يمكن تمييز كل منها من خلال المباني فيها: فالبيوت الجاهزة، (القسم أ)، والقسم ب غير كامل. والجزء الثالث قسم جـ فلا يزال في طور الانشاء.

وخلافاً لما هو الحال في المخيمات فهناك شوارع عريضة ذات مسلكين في المشروع بينها وحدات سكنية صغيرة تسهل على دوريات الجيش، كما يقول الشبان، السيطرة على المخيم أثناء المظاهرات. والمعروف أن في بعض المخيمات، مثل مخيم قدورة ـ البيرة ازقة ملتوية، واكتظاظ أكواخ تجعل من الصعوبة بمكان ملاحقة الثوار، بل على العكس يمكن ان تكون الأزقة المعوجة تلك خير مناخ لحرب شوارع تتحول الى مصايد لقوات الاحتلال.

ويعتبر مشروع التوطين من الناحية الرسمية حياً يقع داخل حدود بلدية غزة. ونظراً لبعد مدارس مخيم الشاطىء عن الحي فقد أخذ السكان يرسلون اولادهم للمدارس الحكومية.

وقد تم تطوير حي الشيخ رضوان، الواقع على الطرف الشمالي لمخيم الشاطىء على ثلاث مراحل[٣٤]:

١ ـ في عام ١٩٧٦ بدأت المرحلة الاولى بعد استعدادات طويلة شملت اقامة شبكات المجاري، ومد خطوط الماء والكهرباء. تم بناء عشرين شقة من ثلاث غرف وسط ضجة اعلامية واغراءات للاجئين. ثم بنيت بيوت مؤلفة من غرفتين. وعرضت البيوت بالأجرة لمدة ٩٩ عاما وبرسوم مقدارها ٣٥ الف ليرة اسرائيلية. وقد بيعت جميع البيوت على الرغم من ارتفاع الرسوم، وذلك لحاجة الأسر الماسة للتوسع.

٢ ـ في عام ١٩٧٨ وزعت قطع ارض خالية مساحتها ١٢٥م^2. ويتم البناء على نفقة اللاجئين.

٣ ـ في عام ١٩٨٢ بدأت السلطات العسكرية توزع قطع اراض مساحة كل منها ١٠٠م^2، مع اعطاء الاولوية لمن يسكن قرب البحر حيث تصف السلطات المواقع بأنها آمنة.

ومـع الاعـلان عن «مشـروع بن بورات» يتـوقـع الـلاجئـون في قطـاع غزة، أن تحـاول السلطات الاسرائيليـة الاسراع في عمليـة اعـادة التوطين. وهم يتوقعون موجة من ممارسة الضغط عليهم لاجبارهم على هجر المخيمات.

ويتهم الفلسطينيون وكالة الغوث بالتواطؤ مع الاحتلال، وهم يرونها تقلص خدماتها بصورة منتظمة في مجـالات توزيـع المخصصـات الغذائية والأدوات المدرسية معززة الشعور بأنها تعد العدة للتخلي عن مسـؤولياتهـا، وتسلم المخيمـات للاسرائيليين الذين سيعملون بشكل حثيث لانهاء وجود تلك المخيمات، وبالتالي انهاء قضية الشعب الفلسطيني، كما يتوهمون.

وقـد كشفت مصـادر حكومية اسرائيلية النقاب عن ان اسرائيل وضعت خطة لتوطين آلاف اللاجئين الفلسطينيـين في غور الأردن ضمن مشـروع شامـل يستهدف تصفية مشكلة اللاجئين، وأن المهندسين المختصين بتصميم المدن بدأوا في إعداد مشروع لاقامة «مدينة لاجئين كبيرة في الغور»[٣٥].

وستقع المدينة المقترحة على بعد ٣٢ كيلومترا الى الجنوب الشرقي من نابلس، بالقرب من مستوطنة فصايل.

وقد رأى «أمنون لين» عضو الكنيست في المشروع إمكانية لتغيير الوضع الأمني لمنطقة الاغوار حيث يعيش ٣ الاف مستوطن و٢٠ الف عربي.

المساكن في المخيمات:

يكاد يكون تطور ظروف السكن والبناء واحداً في كل المخيمات الفلسطينية. وتتمثل نقطة البدء في أن السكـان الفلسطينيـين هربـوا من وجـه الارهـاب والمذابح الصهيونية في حرب عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ إلى الاحراج والقرى والمناطق البعيدة عن العمليات العسكرية. وأقاموا إقامة مؤقتة إما في الخلاء أو في كنف أهلهم وأصدقائهم في أماكن اكثر أمنا بانتظار أن تحرر الجيوش العربية فلسطين. ولكن الذي حصل هو أن التحرير لم يحصل وطال الزمن، واضطر كل لاجيء الى البحث عن سكن يحمي نفسه وعائلته من الحر والبـرد. وعنـدما بدأت نشاطات «اللجنة الدولية للصليب الاحمر»، ثم «وكالة الغوث»[٣٦] حصل اللاجئون على خيـام بنيت فوق التـراب.. وبعـد ذلـك بنت الوكالة بيوتاً من غرفة واحدة. واضطر الناس إلى توسيع البيوت بجهدهم الخاص أو بمساعدة الوكلة الجزئية. لنأخذ هذه الشهادة النموذجية[٣٧]:

«هاجرنا من مُغلّس في منطقة الخليل الى الأحراج القريبة من عجور.. كنت يومها تلميذا في الصف الرابع الابتدائي.. وكانت النكبة زاحفة. فسقطت عجور بيد الصهاينة، وهاجرنا معهم ـ مع اهل عجور ـ بعـد عيـد الاضحى. في تلك السنـة كان المـوسم جيـدا. عملنـا في الحصـاد. ثم تجمعنـا في خربة «بيت الجمال».. سكنا في بساتين الخليل. وفي ١/١١/٤٨ صار البرد. وبدأنا نبحث عن أماكن دافئة، فهاجرنا الى اريحـا. حيث سكنـا في مخيم العـوجا الذي تكون في البدء بحدود عشرين ألف نسمة. قضينا الشتاء هناك. ولم نستطع الاستمرار عندما بدأ موسم صيف عام ١٩٤٩. وتفرق سكان مخيم العوجا: قسم إلى مخيم العروب ـ الخليل، وقسم الى مخيم عين سينيا (بين الجلزون وبيرزيت بقضاء رام الله)، وقسم توزع باتجاه مخيمات نابلس. تفرق السكان..

وفي عام ١٩٥٠ عدنا لمخيم النويعمة. وبقينا فيه حتى عام ١٩٦٧. وبعد خرب حزيران عام ١٩٦٧ انتقلنـا الى الشـرق من النهـر الى مخيم طواريء في الشونة الجنوبية. كان إخوتي في مخيم دامية (مخيم طواريء). صهـري كان في وادي السـير. وأخي وصـل الفحيص. كنا اربعة إخوة. وما واحد علم بالثاني وبـدأنـا نبحث عن بعض. كانت لي أخت في النـزهـة. وبعد ١٥ يوم تجمعنا في بيت خال لي في جبل النزهة وعـدنـا لمخيم الشـونـة. تجمعنـا هنـاك. ثم بدأت احداث الصراع بين الفدائيين والعدو في منطقة مخيم الكرامة.. وبعد قصف الثلاث ساعات في مخيم الكرامة، والذي شمل الغور حتى مخيم دير علا ذهبنا الى عمان ثم الى مخيم البقعة. أخذنا خيمة. أنا واخوتي كل وحد أخذ خيمة. سكنا من سنة ٦٨ للآن هنا في مخيم البقعة. يعني تقريبا «عاد لنا اربعين سنة في حياة المخيمات والتشريد.. نعم أربعين سنة. في سنة ٦٨ كان لنـا خيمـة. وحـواليهـا حوش من الشـوادر.. وبدينا نبني بالتدريج.. عملت حمّام.. وبنيت غرف وسقف خشب. هذه الأمـور. هكـذا صارت. في النويعمة الخيام كانت حارة. صرنا ندق لبن (آجر ترابي) وبدأنا نبني الغرف.. معانا مساحة أرض ١٠٠م² من الارض..

«عمر ما طلعت من المخيم.

طول حياتي فيه».

لم تقم الوكالة ببناء كل المساكن في المخيم، ولم تراع حجوم الأسر.. كان تعطي غرفة واحدة و١٠٠م² من الأرض..

في مخيم شعفاط اكتفت الوكالة ببناء ٥٠٠ وحدة سكنية متلاصقة، تتألف من غرفة واحدة فقط. ثم قام اهالي المخيم ببناء المساكن على نفقتهم الخاصة. وقد بلغ عدد هذه المساكن ٣٧٢ مسكناً ويشكل هذا العـدد نسبـة ٤٢,٦٦٪ من مسـاكن المخيم التي بلغت حتى عام ١٩٦٧ حوالي ٨٧٢ مسكناً. ويبلغ عدد المساكن حاليا (١٩٨٥) ٢١٠٠ مسكناً منها ١٦٠٠ مسكناً بناها الاهالي، وتشكل نسبتها ٧٦,١٩٪ من مجموع سكان المخيم. أما بقية المساكن فيقيم فيها فلسطينيون دمر العدو بيوتهم بالنسف، أو دمر قراهم وصادر ارضها، اذ توجد ٢٥٠ عائلة من الخليل اضافة الى ١٨ عائلة من ضواحيها، ومن منطقة القدس ورام الله والغـور وغـزة. وهنـاك ٢٩ عائلة تسكن في اطـراف المخيم. وقـد بنى السكان بيوتهم من الطوب والاسمنت، وقليـل جدا منهم بنـوهـا من الحجـر ولا تشكـل نسبتهـا سوى اقـل من «نصف» في المـائـة (٤٢,٪)[٣٨]. إن ٩٩٪ من المسـاكن هي للنـوم والاستقبـال معـاً، وهي ايضاً مطبخ وأما الحمامات فهي خارجية (٨٠,٢٠٪) وهناك ٤٨ مسكنا يحتوي على حمام داخلي، و(٥١) مسكنا لا يوجد لها حمام داخلي ولا خارجي ولا حتى دورات مياه.

وفي مخيم ديـر عمـار تطـورت المساكن من الخيام (١٩٥١) الى الاكواخ. حيث استبدلت آخر خيمة بكـوخ في عام ١٩٥٧. ولا يوجـد في المخيم سوى ٧ حمـامات داخلية مقابل ٢٠ حماماً خارجياً[٣٩]، وذلك لمجموعة سكانية تزيد عن ٢٠٢ أسرة، حوالي ٣٠٠٠ نسمة.

وفي مخيم قلنديا بدأ السكن بالخيام، ومع بداية عام ١٩٥١ استبدلت الخيام بالأخواخ. وحتى عام

١٩٥٧ كان الاستبدال قد تم بالكامل.. وقد قامت بعض الأسر بتوسيع بيوتها على حسابها الخاص حيث تمت اضافة ١٢٣ بيتا مكونة من ٢٦٨ غرفة.

وفي مخيم العروب، وعند تأسيسه بنى سكان المخيم «السقايف» من الحجر الخام وسقفوها بصفائح الزينكو وثبتوها بأكوام الحجارة. وبين عامي ٥٥-٥٨ بنت الوكالة ١٢٨٣ وحدة سكنية (غرفة) اسمنتية وأضاف اليها السكان ٢٠٠ وحدة على حسابهم الخاص.

وفي مخيم الدهيشة قامت الوكالة في الفترة ما بين ١٩٥٦ - ١٩٦٢ ببناء ١١١٢ وحدة سكنية، وأضافت عائلات المخيم ٤٥٦ وحدة سكنية على حسابها الخاص. ويعاني المخيم من صعوبة التوسع في البناء حيث أن المخيم غير مؤهل بمساحته وموقعه الحالي لاستيعاب الاعداد المتزايدة من سكانه[٤٠]

وكما استخلصنا من السياسة الاسرائيلية الثابتة في محاولة توطين اللاجئين وتصفية مخيماتها، فان الاسرائيليين يحرصون تماما على عدم توسيع البناء في المخيم أو فيما حواليه.. ويبذلون كل جهد في سبيل أن يظل المخيم صغيرا وهشاً، وفي سبيل دفع اللاجئين الفلسطينيين لمغادرته إما بالارهاب أو الضغط او تحت ظروف الحصار او بدافع الهرب من الاكتظاظ السكاني. وتدل الاحصائيات أن ٥٠ عائلة من مخيم بلاطه قد هجرت المخيم بسبب الاكتظاظ.

وفيما يلي بعض الاجراءات التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية والوكالة والتي تؤدي الى نفس النتيجة: تحجيم المخيم!!

تمنع سلطات الاحتلال المواطنين من بناء غرف إضافية في مساكنهم في المخيمات. وفي كثير من الحالات يكون ذلك ضرورياً بسبب ازدياد حجم الأسرة أو زواج ابن مثلاً. ومن يضطر للبناء تكون الجرافات الصهيونية له بالمرصاد. والهدف من ذلك هو عدم السماح بالتوسع والامتداد أو النمو للمخيم في اطار السياسة الاسرائيلية العامة التي تقضي بتصفية المخيمات وبعثرة سكانها.

وقد طالب مركز الدهيشة الاجتماعي[٤١] وكالة الغوث بوقف اجراءاتها لمنع أهالي المخيمات في الضفة الغربية من بناء الطابق الثاني فوق منازلهم وزيادة التعاون ومتابعة قضايا المخيم. قالت ادارة المركز انها لا تجد حجة لمنع طوابق اضافية في المخيم، خاصة انه يوجد طاقم فني متخصص لهذه الغاية. ورأت ادارة المركز أن في اجراءات الوكالة، ما يدفع العائلات الشابة وغيرها الى الهجرة من المخيم في حالة عدم وجود مساحة ارض لها تمكنها من البناء عليها. وان ذلك يؤدي في النهاية الى تشتيت شمل السكان، وتحجيم المخيم ودوره في منازلة الاحتلال. ولا تسمح أنظمة الوكالة بالبناء إلا من مواد من الطوب والاسمنت، وتمنع البناء بالحجر، ولا تسمح ببناء طوابق اضافية والهدف من ذلك هو تذويب المخيم وعدم توسعه.

وبسبب الاكتظاظ واضطرار الناس لبناء غرف اضافية ضاقت الأزقة التي تتخللها مجار مكشوفة.

واستمرت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي ترفض منح رخص بناء تمشياً مع سياستها الرامية لتقليص المخيمات وتهجير السكان..

خدمات الماء، الكهرباء، والهاتف والمجاري والشوارع:

في كثير من الحالات يعتمد سكان المخيم على انفسهم في تدبير الخدمات اليومية، باعتبار أنه لا توجد «ادارة بلدية» في المخيم. وقد نشأت بدلاً عن ذلك لجان أو اعمال طوعية تعتمد بالدرجة الأساسية على مساهمات الناس المالية.

وحيث ترتبط خدمات المخيم بخدمة بلدية مدينة مجاورة يكون بالامكان امتداد تلك الخدمات الى المخيم، ولكن بصورة هامشية وغير جادة.

وكما سنوضح من الامثلة الواردة أدناه يظل جهد سكان المخيم وقدرتهم على التمويل هي المعيار الاساسي في تحقيق الخدمات:

في مخيم شعفاط تقوم شركة كهرباء القدس العربية، وضمن «امكانيتها» بتغذية مخيم شعفاط بالكهرباء. ويبلغ عدد البيوت المزودة بالكهرباء ولاغراض الاضاءة فقط (٥٥) بيتاً (نسبة ٣٦,٢٤٪) من مجموع بيوت المخيم. وهناك ١٥٤٩ بيتاً غير مزودة بالكهرباء، وتعتمد على قناديل الكاز[٤٢].

وفي مخيم الدهيشة ظل السكان حتى عام ١٩٧٤ يضيئون «السقايف» بالمصابيح النفطية. ثم قامت شركة كهرباء محافظة القدس بايصال التيار الكهربائي إلى المخيم. ولا يزال ٤٦,٨٥٪ من مجموع السكان عاجزين عن الاستفادة من خدمات الكهرباء لفقرهم[٤٣].

وفي أوائل السبعينات استطاع لاجئو مخيم الفوار جمع مبلغ كاف من المال لبناء شبكة مياه تصل الى كل بيت في المخيم، كما وصلت الكهرباء الى المخيم في ذلك الموعد. بدأ الأمر بواسطة مولد يكلف مبالغ باهظة، ثم شكل سكان المخيم جمعية تعاونية للكهرباء ليحرروا انفسهم من سيطرة مالك المولد[٤٤]. ولأن كلفة التوليد لدى الجمعية عالية فإنها لا توصل الكهرباء الا في ساعات محدودة من الليل، وهذا يحرم الناس من الخدمات المتصلة بالكهرباء خلال النهار.

وفي مخيم العروب استفاد ٥٨,٢١٪ من العائلات من خدمات كهرباء شركة محافظة القدس. وأما العائلات الاخرى فلا زالت تضيىء البيوت بلمبة الكاز، ما عدا عدد قليل منها تستفيد من خدمات المولدات الخاصة.

ويعتمد سكان مخيم دير عمار في انارة بيوتهم على مولدات كهرباء خاصة، ويدفعون سعراً باهظاً للكيلواط (٦٠ قرشا) أي ١.٥ دولار او مبلغاً مقطوعاً مقداره ديناران شهريا عن كل لمبة. ولا يستمر وقت الاضاءة الا من السادسة وحتى العاشرة مساء. وهناك ٧٠٪ من بيوت المخيم تضاء بالكهرباء للانارة فقط. ولا تسمح قوة الماتورات باستخدام أية اجهزة كهربائية باستثناء التلفزيون. وما زالت ٣٠٪ من بيوت المخيم تعتمد على وسائل الاضاءة البدائية القديمة.

وفي مخيم قلنديه استفاد ٧٩,٤٥٪ من العائلات من خدمات شركة الكهرباء، فقط، ولا تزال الأسر الباقية تضيىء بلمبة الكاز.

في مخيم شعفاط كانت حنفيات الوكالة تزود الناس بالماء على شكل محطة في وسط المخيم. وكان على السكان نقل الماء الى بيوتهم بالأوعية. وفي عام ١٩٧٦ قام أهالي المخيم بحملة لجمع التبرعات،

واستطاعوا جمع حوالي عشرة آلاف دينار أردني لانشاء شبكة المياه التي توصل الماء الى المساكن مباشرة. وقد استفاد من هذه الشبكة ٤٤٥ مسكناً في المخيم (٢١٪ من مجموع المساكن). وما زال هناك ١٦٥٥ مسكناً يعتمد اصحابها على خزان المياه الجماعي والحنفيات القديمة[٤٥].

وكان مخيم قلندية، عند تأسيسه، يتزود من مياه عين سامية عن طريق سلطة المياه وعبر مجمعات الحنفيات في المخيم. ثم قام عدد من الناس بمد شبكات المياه الى بيوتهم. ولا يزيد عدد الأسر التي تملك مثل تلك الشبكات عن ٧٦,٨٥٪ من عائلات المخيم.

ومع بداية الحياة في مخيم العروب، كانت الوكالة تزود المخيم بواسطة الصهاريج، ويزود المخيم الآن بمياه من منطقة تفوح، وتوزع المياه على سكان المخيم من خلال ٦ اماكن تجمع. وقام ٣٤,٤٦٪ من مجموع العائلات بايصال المياه الى البيوت[٤٦].

ولا يزال مخيم دير عمار، بعد ٣٦ سنة من تأسيسه، دون شبكة داخلية للمياه. ويضخ الماء الى خزان خاص يغذي اربع محطات تعمل كل واحدة لمدة ساعة في اليوم. ومن هذه المحطات تنقل النساء الماء في الصفائح. ويضطر السكان في كثير من الأحيان الى جلب الماء من عيون الماء القريبة من المخيم. وفي المخيم ٢٥ أسرة تمتلك آباراً لجمع مياه الشتاء[٤٧].

وفي أوائل السبعينات استطاع اللاجئون في مخيم الفوار جمع مبلغ كاف من المال لبناء شبكة مياه تصل الى كل بيت في المخيم.

كان أهالي مخيم الدهيشة يتزودون بالماء من عين في قرية ارطاس، حيث كانت النسوة تجلب الماء بالجرار على الطريقة البدائية وتغسل الملابس (على العين). وبعد ذلك أقامت الوكالة خزانين من الماء واقامت ست عيون تتغذى من المركزين الرئيسيين. وفي عام ١٩٧٣ حصل ٣٤.٤٠ من العائلات على مياه من بلدية بيت لحم وظل الباقون يعتمدون على الأساليب السابقة في الحصول على الماء.

ومنذ عام ١٩٨١ تفاقمت ازمة المياه في المخيم بسبب شح الماء وضعف الشبكة ومحاولة أطراف عديدة الاتجار السياسي بالازمة. وحصلت بلدية بيت لحم على دعم مقداره مليون دولار من البنك الاسلامي في جدة ومبلغ ٤١ الف دينار من اللجنة المشتركة الفلسطينية الاردنية.

وبرغم كل ذلك ما زالت الأزمة المائية قائمة[٤٨].

لا توجد في مخيم الفوار شبكة مجاري، وتقوم صهاريج الوكالة بنضح الحفر الامتصاصية الواقعة اسفل التل، أما مجاري البيوت التي على التل فتسيل بين البيوت لتتجمع في حفر عند الطريق الرئيسي الذي تصله السيارات.

ونتيجة لذلك، ولالقاء الزبالة في العراء، يمتلىء المخيم بالبعوض صيفاً. وأما في الشتاء فالبرد قارس لأن الأكواخ لا تقي ساكنيها من برد الشتاء[٤٩].

واذا نظرنا بصورة اجمالية لمستوى الخدمات وظروف السكن في المخيمات الفلسطينية (في الضفة والقطاع) نجد أن ذلك المستوى هو دون الحد الأدنى. وقد وصف أحد الصحفيين العرب هذا المستوى

بأنه أقل كثيراً جداً من مستوى أفقر القرى الاسرائيلية، والتي يمكن وصف الخدمات فيها وكأنها جنة عدن في مقابل الحياة في المخيم الفلسطيني. وقد تطورت ظروف السكان في كل المخيمات تقريبا بنفس الخطى. ثم الانتقال من الخيمة الى البيوت المصنعة ثم الى السقائف. وتأخر وصول الكهرباء وخطوط الماء الى البيوت حتى اواسط السبعينات، أما المجاري فهي تكاد تكون معدومة. ومن الطبيعي جداً أن ترى قنوات المياه العادمة تسيل في أزقة المخيم، وفي بعض الحالات تقوم صهاريج الوكالة بنضح الحفر الامتصاصية. ويمكن لزائر المخيم أن يلاحظ من الوهلة الاولى وجود حفر مستنقعية للمياه العادمة.

إن الوضع المأساوي لمستوى الخدمات في المخيم يتمثل بالدرجة الاولى في مسألة تصريف المياه العادمة الناتجة عن الاستعمال اليومي وعن مياه الحفر الامتصاصية. ومن المناظر المألوفة في المخيم تلك القنوات السوداء الداكنة التي تحمل تلك المياه، والتي تتوالد فيها الحشرات والديدان وتتحرك منها الى البيوت في المخيمات. وتتحول هذه القنوات الى نهيرات دائمة. وفي بعض المخيمات التي لا تقوم فيه الوكالة بنضح الحفر الامتصاصية، ولا يستطيع السكان القيام بذلك، تتحول تلك القنوات الى مكاره صحية تبث الروائح الكريهة وتنشر شتى صنوف الحشرات، وبالتالي الأمراض الفتاكة.

أما أكوام الزبالة فهي أكبر من قدرة عمال الوكالة على حملها.. وبالتالي تتحول هي الأخرى إلى مزابل ومكاره صحية، وقد ذكر لي شاب من مخيم خانيونس بأن لجنة شبابية في المخيم قد حاولت تحسين وضع هذه المزابل، وذلك من خلال عمل ميان على شكل مكعبات مفتوحة - حاويات - تضم تلك الاكوام من النفايات. وقد أمكن تنفيذ تلك الفكرة، ولكن سلطات الاحتلال سارعت الى حل اللجنة التي قامت بجمع المال وتنفيذ المشروع. وهذا يؤكد كذب سلطات الاحتلال عندما تدعي أنها تريد «تحسين» و«إصلاح» اوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ان سلطات الاحتلال، على العكس، تقاوم اعمال التحسين والبناء في المخيم، والاصلاح الذي تنشده هو شيء يأتي بعد الاجهاز على المخيم بصفته كيانا قائما وتحويل السكان الى الاقامة على هامش المدن أو في مجمعات سكنية ينتهي فيها الى الأبد طابع التجمع الفلسطيني. انها لا تريد مخيمات تشهد على اغتصابها بيوت وأراضي الفلسطينيين، واذا تمسك الفلسطينيون بهذه المخيمات وقالوا انها رمز قضيتهم فان سياسة الاحتلال في هذه الحالة هي اغراق المخيم في المزيد من التخلف وفي وضع تتدنى فيه الخدمات الى الحضيض.

هدم المساكن في المخيمات:

أبلغت سلطات اسرائيل ثلاثة مواطنين من مخيم الدهيشة بضرورة التوقف عن إكمال بناء منازلهم تمهيداً لهدمها، وبحجة عدم حصولهم على تراخيص بناء، على الرغم من أن البناء في المخيمات لا يحتاج الى ترخيص بناء على الاتفاق الذي تم بين الحكومة الاردنية ووكالة الغوث في الخمسينات، وباعتبار ان المخيمات أماكن سكن مؤقتة تقع خارج التنظيم.

محمد احمد غريب احد سكان مخيم الدهيشة قال للفجر[٥٠] انه بدأ ببناء اربع غرف ليوفر سكناً لولده الذي تزوج حديثاً ولولده الذي هو على وشك الزواج. ولم يستطع «غريب» أن يكمل البناء بسبب

أوامر الحكم العسكري الاسرائيلي. وقام بتوكيل المحامي محمد شاهين ليتولى الدفاع عن الأمر امام «لجنة التفتيش على البناء». ولم تبت محكمة رام الله بالقضية حتى ١٦/٢/٨٧ رغم ان الرجل قد تكلف بانفاق حوالي خمسة الاف دينار اردني ولا يزال يسكن في غرفة واحدة. ولم تستطع وكالة الغوث ان تفعل شيئاً.

• وأما حالة عبد الكريم خميس، من نفس المخيم، فهي حالة مشابهة. وكذلك قضية توفيق عبد ابراهيم، الذي يقول بأنه لم يسبق أن قامت الوكالة او الحكومة الاردنية بتبيان حدود المخيم. كما لا يستطيع السكان الاطلاع على خارطة الحدود.

ويقول الحاج اسماعيل محمد عوض (٧٥سنة) من سكان المخيم ان الارض التي أقيمت عليها البيوت الثلاثة هي جزء من ارض المخيم، لأن حدود مخيم الدهيشة تمتد من الشارع الرئيسي الممتد الى مدينة الخليل حتى شارع ارطاس جنوب المخيم. والذي نعرفه هو أن جميع بيوت المخيم اقيمت بدون إذن من الوكالة او التنظيم، لأن هذه هي العادة المتبعة في جميع المخيمات.

وتقول مصادر الوكالة ان البيت الأول يقع ثلاثة أرباعه في المخيم وأما الثاني والثالث فهما خارجه. «ان سكان المخيم لا يعرفون حدود المخيم بالضبط، وعندما انشئت المخيمات، لم يكونوا طرفا في الاتفاقية الخاصة التي عقدت بين الوكالة والحكومة الاردنية بهذا الشأن، واستقرت الأمور على ان يبني اللاجئون دون ترخيص. وقد تزايد السكان واصبحت هناك حاجة ماسة للبناء، وذلك حق مشروع. وبما أنه لا توجد للمخيم خارطة تنظيمية هيكلية، فلا يجوز اعتبار الناس مخالفين للبناء اذا بنوا. ويتوجب على الوكالة أن تبرز خارطة حدود المخيم ليتقيد الناس بها. أما أن يجري هدم البيوت بعد كل ذلك فهو ظلم ما بعده ظلم..» تلك كانت مرافعة المحامي محمد شاهين[51] عن اللاجئين المهددين بهدم بيوتهم بالجرافات في مخيم الدهيشة.

ان حكومة اسرائيل لا تكتفي بمطاردة المخيمات خارج فلسطين بالطائرات والصواريخ وفرق الكوماندوز.. بل تريد الآن هدم البيوت التي بناها فقراء اللاجئين داخل فلسطين من حصيلة «عرق العمر».. وذلك تمشياً مع سياستها: «وراء الفلسطينيين في كل مكان»..

النشاط الديموغرافي:

ترتفع نسبة الاطفال والشباب عموماً في المخيمات الفلسطينية وهذا دليل على الخصوبة والحيوية والقدرة مستقبلاً على التحدي، بعكس الحال في المجتمع الاسرائيلي. وقد قمنا بدراسة التزايد السكاني في عدد من المخيمات، ولاحظنا ما يلي:

١ ـ ارتفع عدد سكان مخيم شعفاط من ٣٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٦ الى ٥٠١٩ نسمة عام ١٩٨٣ على الرغم من نزوح ٦٠ اسرة بسبب حرب حزيران ١٩٦٧.

٢ ـ وارتفع عدد سكان مخيم قلنديا من ٣٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٩ الى ٤٥٢٨ نسمة على الرغم من نزوح ٥٠٪ من اللاجئين بعد حرب حزيران. أي أن سكان المخيم تضاعفوا مرة ونصف على الرغم من نزوح نصف العدد الاصلي.

٣ ـ لقد تضاعف (تقريباً) سكان مخيم الدهيشة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٨٤، رغم نزوح ٤٩٦ عائلة من المخيم بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧.

٤ ـ تزايد سكان مخيم العروب من ٤٧٨٥ نسمة عام ١٩٤٩ الى ٨٢٦٧ نسمة قبيل حرب حزيران وهي نسبة تكاد تصل الى الضعف. وبسبب حرب حزيران تركت مخيم العروب ٧١٦ أسرة عدد أفرادها حوالي ٤٥٦٠ شخصاً أي تقريباً العدد المساوي للعدد الاصلي الذي بدأ به المخيم عام ١٩٤٩. وفي عام ٨٤ لم يرتفع العدد كثيراً، بل وصل فقط الى ٤٦٠٩ نسمة.

وبصورة عامة وفيما يتعلق بمدى الخصوبة في الاوساط الفلسطينية، فإن سكان المخيمات، على الرغم من المذابح والتشريد وسوء الاوضاع الصحية والاقتصادية ووجود كل الظروف المعاكسة للتزايد السكاني قد ارتفعوا من ٩١٤،٢٢١ نسمة الى ٢،٠٣٤،٣١٤ نسمة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٤ أي بنسبة ٢٢٢،٥٪[52].

وهنا تكمن أسرار الحرب الديموغرافية (السكانية) المعلنة بين شعبنا وبين المحتلين الصهاينة. ففي حدود عام ٢٠٠٠م أي بعد ١٣ سنة سيكون سكان المخيمات وغيرهم من الفلسطينيين سكان الضفة والقطاع والموجودون داخل حدود الارض المحتلة عام ٤٨، قد وصل الى نسبة تساوي ٤٥،٥٪ من العدد الكلي لليهود والفلسطينيين في كل فلسطين التاريخية المحتلة، أي أقل من النصف بقليل..

ومعنى ذلك ببساطة ان اسرائيل ستصبح دولة ثنائية القومية، يهودية وعربية فلسطينية. هذا باستثناء تعداد الفلسطينيين خارج فلسطين المحتلة.

ان اسرائيل في هذه الحالة ستكون أمام الخيارات التالية:

١ ـ ضم كافة الاراضي الفلسطينية لتصبح خاضعة للقوانين الاسرائيلية، وليصبح كل الفلسطينيين (١،٥ السكان) مواطنين اسرائيليين، يحق لهم الاشتراك في التمثيل في الكنيست ـ البرلمان الاسرائيلي، وبالتالي الحصول على نصف مقاعد ذلك البرلمان تقريباً. واذا أضفنا إليهم القوى التقدمية في اسرائيل فمعنى ذلك أن «حقوق شعب فلسطين» ستكون محمية بأغلبية برلمانية.

٢ ـ التخلي عن الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يعبّد الطريق لقيام دولة فلسطينية تقدمية، يعتبرها الاسرائيليون تهديداً حقيقياً لأمنهم، وتهديداً لوجودهم أصلاً في الشرق الاوسط.

٣ ـ وأما الخيار الثالث فهو الخيار العنصري الشوفيني الذي يتحدث عنه عنصريون ورجعيون مثل كاهانا وليفنغر الذين يفكرون بطرد الفلسطينيين ـ كل الفلسطينيين ـ وليس فقط سكان المخيمات ـ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي تموز ٨٧ قال كل من رحبعام زئيفي، وميخائيل دنكل (نائب وزير الدفاع الاسرائيلي) بأن على اسرائيل أن تطرد الفلسطينيين خارج اسرائيل..

وقد وصف نواب عرب في الكنيست وممثلين عن حركة راتس وراكاح والمابام وحتى الليكود المقترحات بأنها ليست عملية، فضلا عن انها عنصرية. وقال النائب محمد وتد من المابام: «انهم لن يستطيعوا أن يزحزحوا الشعب الفلسطيني من أرضه»[53].

المشكلات التي تعاني منها المخيمات:

لا يمكن لأحد أن يصور مدى المعاناة التي يعانيها شعبنا في المخيمات، إلّا اذا عاش فعلاً ظروف تلك الحياة، ومارس الاقامة في المخيم. وان أية محاولة لتصوير هذه المعاناة ستظل عاجزة عن نقل الواقع بسبب مرارته الفظيعة، وقسوته، وبؤس الحياة. ان المعاناة لا تقتصر على حالة فقدان الحد الأدنى من ظروف الحياة السليمة، بل تتمثل في أن الاقامة في المخيم ايضاً تحمِّل الساكن قلقاً يومياً: متى سينقلون المخيم؟ ومتى سيقومون باجتياحه وتصفيته؟ وهل سيمضي يومه في العمل أو البيت أو في مركز الشرطة أو السجن؟ في كل لحظة هناك احتمال بأن يلقي مناضل حجراً أو قنبلة على قوات الاحتلال. وفي كل لحظة يظل احتمال اجتياح المخيم وتفتيشه قائماً بناء على إخبارية. نعم في كل لحظة من لحظات الليل أو النهار. ولا تدري متى يدق الاحتلال على الباب أو يركله الجندي بقدمه أو بندقيته. وليس من الضروري أن تكون مشتركاً في الصراع لتحصل على نصيب من العقاب.. فالنضال يقوم به الثوار، والعقوبة يتلقاها الجميع، وليس بالضرورة أن يتلقاها الثوار الذين يعرفون كيف يختبئون ومتى يخرجون من تحت الأرض.

وسنحاول أن نلخص مناحي المعاناة في الأمور التالية:

١ ـ **الاكتظاظ السكاني**: يعاني السكان من أزمة خانقة في السكن. ونظراً لأن الوكالة وسلطة الاحتلال تمنع بناء الطوابق الاضافية، ولأن سكان المخيم فقراء ـ بطبيعة الحال ـ لا يقدرون على شراء أرض جديدة خارج المخيم، فهم مضطرون للبناء والتوسع في المساحة الضيقة التي خصصتها لهم الوكالة.

لقد دفعت مشكلة الاكتظاظ السكاني ٥٠ عائلة من مخيم بلاطة لترك المخيم في عام ١٩٨٦[٥٤].

ومما يزيد الأمر سوءاً، ويعقد مشكلة الاكتظاظ السكاني هو أن اسرائيل تقوم بعرقلة برنامج القيام «بإصلاحات مهمة في منازل اللاجئين الفلسطينيين»[٥٥]. تقول السيدة انجيلا وليامز نائبة مدير وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين لشؤون قطاع غزة ان البرنامج الذي يتكلف ١٥٠,٠٠٠ دولار وتموِّل هولندا معظمه، ويرمي الى تجديد منازل متداعية في مخيم البريج لحوالي ٢٥٠ من أفقر الأسر في قطاع غزة.. هذا البرنامج لا تريده اسرائيل. وبدلاً من ذلك تريد اسرائيل «انفاق المال على لاجئين باستطاعتهم مغادرة المخيم المزدحم. وبناء منازل على نفقتهم الخاصة في إطار برنامج إسكان جديد للحكومة الاسرائيلية». وقالت السيدة وليامز لرويتر في عام ٨٦:

«بدأ الاسرائيليون لأول مرة يصرون على أن ننسق معهم (أي الوكالة) كل الاصلاحات. وقد قدمنا لهم قائمة في شباط. وبعد انتظار لمدة ثلاثة اشهر تم ابلاغنا في أيار أننا لم نحظ بالموفقة ولن يسمح لنا بالمضي قدماً في أي اصلاحات على الاطلاق».

ومن المنازل المدرجة على القائمة منزل محمد عيادة كوسا ـ وهو مقعد في مخيم البريج للاجئين في جنوب غزة ـ واسرته المؤلفة من ١٩ فرداً من بينه ثلاث زوجات، يعيشون في ثلاث غرف مجردة من الأثاث ذات أرضية ترابية. وقد غمرت المياه منزل الأسرة خلال الامطار.

ان السياسة الاسرائيلية تشجع اللاجئين على مغادرة المخيم وبناء منازل في عدة مناطق حيث تقدم

لهم الأرض بعقد ايجار مدته ٩٩ سنة، مع بنية اساسية تشمل الصرف الصحي والكهرباء ومياه الشرب. ويأتي ذلك ضمن سياسة اسرائيل في التوطين وتذويب المخيمات التي تحدثنا عنها سابقاً.

٢ ـ **أفراد العالم السفلي**: يعاني عدد من المخيمات من مجموعة من الأفراد المدسوسين على حياة المخيم والذين يتاجرون بالمخدرات وينشرون الرُّعب والفساد بين أهالي المخيم، وهم في الحقيقة غرباء عنه. ويجوز لنا الاعتقاد أن الاحتلال يشجع هذه الظواهر من اجل ضرب الروح المعنوية والنفسية العامة للناس وصرفهم عن همومهم الحقيقية، وخلق جيل رث بالٍ لا يصلح للنضال والمقاومة[٥٦]، يقول موَّال الغول[٥٧]: «ففي مرات عديدة اشار سكان مخيم شعفاط الى دخول بعض السيارات الاسرائيلية المشبوهة، إلى المخيم، وقيامها علناً، وأمام أعينهم بتداول المخدرات والقيام بعملية البيع والشراء مع بعض الشبان المشبوهين، والمعروفين لديهم، وتصدَّى الناس لهؤلاء السفلة اكثر من مرة عند مداخل المخيم ورشقوهم بالحجارة، وحطموا زجاج سياراتهم.. وبذلت مجهودات اخرى لتوعية الناس بذلك الخطر».

٣ ـ **تهدُّم الشوارع**: يرتفع الغبار في الصيف في سماء المخيم، وفي الشتاء يغوص الناس في الوحل. إن مخيم عايدة يقع في منطقة لا تعترف[٥٨] بها أي من بلدية بيت جالا أو وكالة الغوث. ولذلك فإن صيانة الشوارع فيه ليست واردة على جدول أعمال الجهتين.

ولم تعبد شوارع مخيم بلاطة منذ عشر سنوات، رغم مطالب السكان الملحة[٥٩].

٤ ـ **تراجع خدمات الوكالة**: تفجرت أزمة خدمات الوكالة مع إطلالة عام ١٩٨٤ بإجراءات فعلية من الوكالة في تقليص خدمات التموين والصحة والرعاية الاجتماعية. وقد أوقفت الوكالة توزيع التموين وقصرته على الحالات الخاصة الصعبة، بحيث يشترط أن يكون لدى العائلة المستفيدة:

١ ـ ربة عائلة أرملة أو مطلقة أو عانس.

٢ ـ رب عائلة يتيم.

٣ ـ رب عائلة يزيد عمره على ٦٠ عاماً.

٤ ـ رب عائلة ضرير أو مصاب بعجز جسدي دائم.

٥ ـ رب عائلة مصاب بإعاقة عقلية مستديمة أو يعاني مرضاً أو حالة صحية يجعلانه غير قادر على كسب عيشه بصورة مستديمة.

٦ ـ رب عائلة مسجون لمدة تزيد على شهرين.

٧ ـ رب عائلة يؤدي الخدمة العسكرية الالزامية لمدة تزيد على شهر.

٨ ـ رب عائلة منتظم في دورة دراسية لكامل الوقت في مؤسسة تربوية معترف بها.

٩ ـ رب عائلة يعاني بصورة مؤقتة من عجز جسدي أو عقلي أو من مرض يمنعه من مزاولة عمله العادي لمدة تزيد على الشهرين[٦٠].

وهكذا وعلى سبيل المثال تقلصت الحصص التموينية المقدمة إلى سكان مخيم الأمعري على النحو التالي:

عام ١٩٨٣	٢٢٢٨ حصة
نهاية عام ١٩٨٥	٠٩٠٣ حصة
أواسط عام ١٩٨٧	٠١٤٠ حصة فقط

وفي حين تصـرف الـوكـالة بسخاء على الموظفين الدوليين وسواهم، وعلى "النفقات البيروقراطية، فإنها تقتـر في التمـوين. والسبب واضـح في ذلـك فالـوكالة تدفع الرواتب لموظفيها لتخلق طبقة من البرجوازية الصغيرة التي لا علاقة لها ـ ولو مؤقتاً ـ بقضية اللجوء، وتكون في نفس الوقت قد انهت صفة لاجيء عن هؤلاء النـاس. إن وكـالة الغوث تهتم بالمراكز المهنية والتشغيل لايقاف البطاقات والتسجيل وتقليص عدد اللاجئـين. وفي نفس الـوقت تقـوم الـوكـالة بتقليص الانفاق على المدارس ولوازم الطلبة، هذا إلى جانب الازدحام في الصفوف.

ويمكن إعطاء صورة اجمالية عن تقليصات عمل الوكالة وتراجع خدماتها في النقاط التالية:

١ ـ الغـاء الغـالبيـة العظمى من بطاقات التموين في كافة المخيمات، وصل بعضها الى القطع الكلي، مثل مخيم شعفاط.

٢ ـ إغلاق مستشفى الأمراض الصدرية في معسكر (مخيم) البريج في غزة عام ١٩٨٥.

٣ ـ إغلاق مركز تموين مخيم جباليا وصرف مخصصات المؤن من مخيم الشاطيء عام ١٩٨٥.

٤ ـ تقليص عدة وظائف أساسية في معهد معلمي رام الله ١٩٨٥.

٥ ـ قامت الوكالة في كانون الاول ١٩٨٤ بتخفيض نسبة ١٠٪ من عدد الموظفين وتجميد التوظيف، والغاء تمديد الخدمة بعد سن التقاعد.

٦ ـ أوقفت الوكالة زيادة الرواتب المقررة للموظفين.

٧ ـ تم إغلاق مكتب الوكالة في اريحا، ونقل مدير المكتب الى وظيفة اخرى عام ١٩٨٥.

٨ ـ منعت الـوكـالـة «ولادة النسـاء على حسـاب بطـاقـة التموين» في المستشفى الفرنسي في بيت لحم، والمستشفى النسائي في نابلس، وذلك عام ١٩٨٥.

٩ ـ قامت الـوكـالـة بتجميـد علاوة العـائلات للموظفين التي كان من المقرر صرفها في بداية عام ١٩٨٥، واتخـذت قراراً بعـدم صرف أيـة علاوة غلاء معيشـة وتجميـد علاوة العائلة للسيدات العاملات وتجميد دراسة الضمان الاجتماعي.

١٠ ـ اتخذت الوكالة قراراً بتوسيع زيادة عدد الطلاب في الصفوف التابعة للوكالة حتى يتم تلافي زيادة عدد الموظفين وبناء أبنية جديدة اخرى لعام ١٩٨٥.

١١ ـ تخفيض نسبة ٥٠٪ للميزانية المخصصة للنقليات والسفريات والمعدات واللوازم التعليمية وتأجيل اعمال الصيانة للبنايات والمعدات والغاء بناء المدارس والعيادات.

١٢ ـ قامت الوكالة بإلغاء بعض الوظائف في مناطق عملياتها شملت إلغاء ٣٨ وظيفة من وظائف الرئاسة في الوكالة ١٩٨٥.

١٣ ـ اتخذت الوكالة قرارا بتخفيض ٤٠ مليون دولار من خدماتها لعام ١٩٨٥.

١٤ ـ حسمت الـوكـالـة ما قيمتـه نصف ساعـة من الموظفين بسبب توقفهم عن العمل لمدة نصف ساعة احتجاجا على قرارات المفوض العام بالتقليصات.

١٥ ـ اوقفت الوكالة زيادة رواتب موظفيها في قطاع غزة.

١٦ ـ اوقفت الـوكـالـة سيـارة الاسعـاف الـوحيدة في قطاع غزة عام ١٩٨٤ وزادت حصص المعلمين في القطاع بدون أجر.

١٧ ـ اغلقت الوكالة مركز شباب مخيم الفارعة الاجتماعي.

١٨ ـ اتخذت الوكالة اجراءات للحد من تطور البناء في مخيمات اللاجئين لعام ١٩٨٣[٦١].

١٩ ـ طالبت الوكالة اللاجئين في قطاع غزة بالاشتراك في شركة المياه الاسرائيلية (ميكروت) موضحة بأنها ستوقف ضخ المياه من الآبار التي تديرها الوكالة[٦٢].

ويأتي كل ذلـك في ضوء حقيقـة تفشي البطـالـة وسـوء الوضع الاقتصادي في المخيمات عموماً فقد ذكرت لجان المخيمات في الضفة الغربية أن نسبة البطالة في صفوف الأيدي العاملة العربية تصل من ٤٠ ـ ٤٢٪، كمـا أن حوالي ١٨٠٠٠ خريـج من المعـاهـد والجـامعات عاطلين عن العمل، ولا تتاح لهم فرص العمل في الخارج[٦٣].

لقـد أكـدت لجـان المخيمـات[٦٤] «استغـرابهـا لاستمـرار سياسة التقليصات المتبعة في الخدمات والاعانات المقدمة من الوكالة» بحيث اصبحت لا تستفيد من الخدمات سوى نسبة ٥٪ من اللاجئين في الاراضي المحتلة.

٥ ـ مطـالبـة الاحتلال أهالي المخيمات بدفع الضرائب: على الرغم من أن قانون الضرائب الاسرائيلي يسري على المدن والقرى العربية، فإنه بالمقابل لا يطبق على المخيمات الفلسطينية لأنها تقع تحت اشراف وسلطة وكالة الغوث الدولية. ومع ذلك بدأت السلطات الاسرائيلية مع بداية عام ١٩٨٥ بإرسال إشعارات الى اصحـاب المحـلات التجـاريـة في العـديـد من المخيمات الواقعة في منطقة رام الله تطالبهم فيها بدفع الضـرائب. حصـل ذلـك في مخيم قلنـديا. وداهمت مجموعات رجال الضرائب المعززة بالشرطة المحلات التجارية، وقامت باعمال التقدير وفرض الضريبة. وقد رفض «التجار الصغار» دفع الضرائب باعتبارهم لاجئين لا يسري عليهم تقدير الضريبة، ولأن التقديرات كانت خيالية. (عشرة ملايين شيكل على كل محل للفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥).

وعنـدمـا راجـع السكـان الحـاكم العسكري لرام الله وعدهم بإلغاء الضريبة اذا ما ضمن السكان الهـدوء داخـل المخيم ومنـع الشبان من «حرب الحجارة». ولما رفض السكان الطلب باعتباره مهمة قوات الأمن وليس مهمتهم، أرسـل الحكم العسكـري ثانيـة لأصحـاب المحلات التجارية يخبرهم أن القانون يسري على الضفة الغربية، وليس هناك فرق بين لاجيء وغير لاجيء، طالما انه يملك محلاً تجارياً[٦٥].

وقد صعّد الحكم العسكري الامور، وتلقى العديد من اصحاب المحلات أوامر تأمرهم المثول أمام المحكمة العسكرية لاقتناعم عن دفع الضريبة. وجرت عمليات اغلاق محلات وحجز هويات، واستمر موظفو الضريبة بأعمال التخمين تحت حماية الشرطة.

وقد شملت الاجراءات مخيمات الامعري، قلندية، الجلزون، عقبة جبر وغيرها من المخيمات[٦٦].

وتقول وكالة الغوث بأنها احتجت على الاجراءات ولكن السلطات ماضية في خطط جمع الضرائب، لانها تعتبر ذلك حقاً من حقوقها.

٦ ـ **المجاري، الماء، الكهرباء والنظافة** : بالنظر لعدم وجود إدارة بلدية في المخيمات، ولأن الخدمات اليومية موزعة بين الوكالة واللجان المحلية والناس أنفسهم، فقد انخفض مستوى هذه الخدمات الى الحضيض، كما أن جزءاً منها يتم بنفقة السكان أنفسهم واحياناً بمبالغ باهظة (مثل الاستفادة من مولدات الكهرباء). وليس من الغريب أن تجد بركة المياه العادمة في وسط المخيم. اما القنوات المكشوفة التي تحمل المياه العادمة فهي ظاهرة شائعة. ولا تزال العديد من عائلات المخيمات تعتمد على نفسها في جلب الماء بالصفائح، كما انها تضيىء المنازل بلوكسات أو قناديل الكاز.

لقد عانى سكان مخيم العروب من استمرار انقطاع المياه عنهم منذ حوالي أشهر حيث لم تصل المياه إلا مرة واحدة في الأسبوع، والتي لا تكفي لسد الحاجة[٦٧].

وتذمّر سكان المخيم نفسه من وجود محرقة النفايات داخل المخيم، مما يسبب لهم الازعاج الشديد والأذى من جراء حرق النفايات، وما يتطاير عن عملية الحرق من دخان ورماد[٦٨].

إن الطريق للتغلب على مشكلات الفلسطينيين في المخيمات تتمثل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهم والتي تجعل من هؤلاء اللاجئين مواطنين فلسطينيين في دولة فلسطينية.

٧ ـ **حصار المخيمات واقتحامها**: تقوم سلطات الاحتلال بحصار المخيم وتفتيشه، واعتقال السكان عشوائياً، وتفتيش بيوتهم وتدمير محتوياتها عند اول حادث مقاومة. ويؤدي ذلك إلى حالة من الاستنفار والتحدي والخوف من المجهول.

لقد سأل الصحفي أوري نير أحد الطلاب في مخيم بلاطة قائلاً:

ـ ماذا سيكون الوضع في المستقبل؟

فأجاب الطالب:

ـ والله لا أحد يعرف. اذا كنت لا تعرف هل ستنام في البيت أو في معتقل الفارعة. فكيف ستعرف ماذا سيحدث بعد سنتين؟[٦٩].

ويتوقع الشباب الذهاب للتحقيق والسجن في أية لحظة.

مستقبل المخيمات داخل فلسطين المحتلة (الضفة والقطاع):

أن اسرائيل ماضية في تطبيق ما يمكن تطبيقه من خطة بن بورات لتصفية مخيمات الفلسطينيين وذلك في ضوء العوامل التالية:

١ ـ توفر الاموال اللازمة لشق الطرق العريضة، ونقل اللاجئين.

٢ ـ توفر الظروف المناسبة للقيام بعمليات نقل كبيرة الى الاغوار، إلى مخيمات اللاجئين شبه الفارغة هناك، أو الى مدينة اللاجئين قرب فصايل الى الجنوب الشرقي من نابلس على مسافة ٣٢ كيلومترا.

٣ ـ احتمالات الحل السلمي. فإذا كانت هذه الاحتمالات بعيدة، فإن الحاجة لتصفية المخيمات تظل قائمة، وإلا فإنه في حالة اعادة الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن مشكلة المخيمات ستصبح مشكلة الآخرين، ولا داعي للاستمرار في مخطط تصفية المخيمات.

٤ ـ الوضع الأمني، وتأثير ذلك على اسرائيل. فإن تصاعد اعمال المقاومة من داخل المخيمات في فلسطين المحتلة يجعل الحاجة ملحة اكثر للمضي قدما في المخطط.

٥ ـ العامل الديموغرافي في المخيمات، ومسألة الاكتظاظ السكاني والتي سيكون لها دور في جعل المخيمات اكثر ميلاً لتحدي الاحتلال. وفوق ذلك الوضع الاقتصادي وظروف البطالة في المخيمات والتي سوف تدفع باتجاه المزيد من العنف، وبالتالي لا بد أن تكون هناك ردة فعل اسرائيلية تصفوية.

إن الاحتمال الأقوى، هو أن اسرائيل ستستمر في مخطط تصفية المخيمات خطوة خطوة لتحقق من وراء ذلك بالدرجة الاولى شلّ دور تلك المخيمات في مقاومة الاحتلال. وليس من المستبعد أن تتخذ الخطوات التالية:

أ ـ عمل فاصل بين مخيمات الدهيشة، العروب، الجلزون، بلاطة والشارع العام. في حدود ٢٠٠م، بحيث يتم ايجاد هامش على الشارع لا يسمح برشق المركبات الاسرائيلية بالحجارة والقنابل.

ب ـ شق شوارع عريضة داخل المخيمات لتسهيل مراقبة الجيش.

جـ ـ نقل بعض المخيمات «المشاكسة» إلى مخيمات الغور شبه الخالية: عقبة جبر، عين السلطان، النويعمة. وهذه الخطوة في نظرة بعض الاسرائيليين عبارة عن ابعاد اللاجئين عن التجمع البشري الاسرائيلي، وفي نظرة البعض الآخر مقدمة للقذف باللاجئين خارج نهر الاردن.

وبالمناسبة، يجب عدم الاستخفاف بالتصريحات التي تصدر عن كاهانا، ليفنجر، رحبعام زئيفي، وأخيراً ميخائيل دنكل (نائب وزير الدفاع الاسرائيلي) والتي تبشر بمحاولات اسرائيلية لطرد كل الفلسطينيين في الضفة خارج فلسطين المحتلة، ذلك لأن المطامع الاسرائيلية بذلك قديمة منذ عام ٤٧ ـ ٤٨. وهناك كتابات لاسرائيليين تظهر الندم لأن اسرائيل لم تفعل ذلك في حرب عام ١٩٦٧ (توم سجيف وغيره).

د ـ الاستمرار في قهر المخيم وكبته وقمعه واجتياحه عند أول بادرة للمقاومة واستغلال مثل هذه المناسبات لخلق جو غير محتمل في المخيم يدفع بعض الناس الى الهجرة منه. هذا بالاضافة لمنع التوسع وزيادة الاكتظاظ السكاني وابقاء الخدمات في أدنى مستوى.

وليس هناك من وسيلة للوقوف في وجه مخططات الاحتلال إزاء المخيمات سوى دعم صمود الناس هناك والذي يمكن ان يتخذ الاشكال التالية:

(٥٠) **الفجر** ١٦/٢/٨٧.

(٥١) **الفجر** ١٦/٢/٨٧

(٥٢) Document, 5507, Council of Europe, Parliamentary Assembly Report. 7. January, 1986.
وهذه نسبة تخص كافة المخيمات في كل المنافي، وليس في فلسطين المحتلة وحدها.

(٥٣) في حديث مع الاذاعة الاسرائيلية باللغة العبرية، الاربعاء ٢٩ تموز ١٩٨٧ الساعة الخامسة والنصف مساء، (مع الاحداث).

(٥٤) **الفجر،** ١٨/٢/٨٧

(٥٥) **القدس،** ١٣/٦/٨٦.

(٥٦) انظر ما كتبه حول هذا الأمر: جمال عبدالحفيظ، **الفجر** ١٦/٧/٨٧.

(٥٧) موال الغول، مخيم شعفاط ٧/٧/٨٧.

(٥٨) **الشعب** ٩/٢/٨٧، أي ان المخيم ليس مسجلا في سجلات الوكالة ولا تابعا للبلدية.

(٥٩) **الشعب** ٩/٢/٨٧

(٦٠) وفاء البحر، لاجئو المخيم، **الشعب** ١١/٧/٨٧

(٦١) تشمل هذه الاجراءات عدم السماح ببناء طوابق جديدة، وكذلك استعمال مواد ذات طبيعة خاصة تجعل البناء مؤقتاً.

(٦٢) انظر ناصر نمر، سلسلة حلقات منشورة في جريدة **الفجر** المقدسية ٢١ ـ ٢٤/٢/١٩٨٦.

(٦٣) **الشعب** المقدسية ٦/١١/٨٦

(٦٤) لجان المخيمات هي لجان تمثل الطلائع الوطنية التي تعبر عن نفسها من خلال مراكز الشباب الاجتماعي في المخيمات، وهي بالطبع لجان لا تعترف بها سلطات الاحتلال.

(٦٥) **الشعب** المقدسية، ٥/٣/٨٧

(٦٦) تصريح السيد رشيد عريقات، مدير منطقة القدس واريحا (وكالة الغوث) **الشعب** المقدسية ٥/٣/٨٥.

(٦٧) **الفجر** ١٨/٥/٨٧

(٦٨) المرجع السابق.

(٦٩) اوري نير، **الفجر** ١٨/٢/٨٧.

المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الإسكانية في الوطن المحتل

عمرو العملة

منذ أيام الاحتلال الاولى للضفة الغربية وقطاع غزة، تحددت أهم اهداف الكيان الصهيوني في منع بلورة ونشوء مؤسسات او قطاعات معينة يمكن ان تصبح فيما بعد نواة لدولة فلسطينية مستقلة. ولم يقتصر هذا المفهوم على التعبير السياسي للاحتلال فحسب بل تحول الى مخطط شامل للابادة المنظمة على جميع المستويات، مارسته وتمارسه سلطات الاحتلال الرسمية منها والشعبية، يومياً، في الاراضي العربية التي احتلتها بعدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧.

فقد أوضح قادة الكيان الصهيوني أكثر من مرة أنهم اختبروا معنى اقامة دولة، وما هي المؤسسات التي يجب ان تتبلور لتحقيق مثل هذا الهدف، وبالتالي فهم يدركون ذلك جيداً ويعملون جاهدين، من خلال الاليات التقليدية العامة في الاحتلال والسيطرة، لضرب المؤسسات الفلسطينية وتفكيكها وتدميرها، ومنع قيام اي قطاع مستقل خاص بالفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو قطاع الاسكان.

ومن المعلوم ان قطاع الاسكان في الوطن المحتل يحتل أهمية خاصة في جوانب متعددة من الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي بنية الاراضي العربية المحتلة، سواء كان ذلك من النواحي الاقتصادية أو السياسية او الاجتماعية. ويتمثل ذلك في تحريك الاقتصاد الوطني خلال مساهمته في الدخل القومي الاجمالي، وفي توفير فرص العمل، وتنشيط صناعة مواد البناء المحلية وخلق فرص الاستثمار، كما تتجلى اهمية هذا القطاع في تأثيره الأساسي والفعال على الصراع القائم على الاراضي الفلسطينية، وخلق امر واقع على صورة ابنية منتشرة هنا وهناك، وكذلك في تغطية الحاجة السكنية للمواطن، وما يترتب على ذلك من تأثيرات واضحة للحد من هجرة الشباب والكفاءات الفلسطينية، حيث ان عدم توافر السكن الملائم، وارتفاع تكلفته بالنسبة للدخل، هي من العوامل التي تدفع الشاب الفلسطيني للعمل خارج الاراضي المحتلة، ناهيك عما يتركه نوع المسكن وحجمه من اثر في سلوك وعادات الفرد وصحته ونموه العقلي واستقلال شخصيته واستقراره النفسي والعائلي.

(٥٠) **الفجر** ٨٧/٢/١٦.

(٥١) **الفجر** ٨٧/٢/١٦

(٥٢) Document, 5507, Council of Europe, Parliamentary Assembly Report. 7. January, 1986.
وهذه نسبة تخص كافة المخيمات في كل المنافي، وليس في فلسطين المحتلة وحدها.

(٥٣) في حديث مع الاذاعة الاسرائيلية باللغة العبرية، الاربعاء ٢٩ تموز ١٩٨٧ الساعة الخامسة والنصف مساء، (مع الاحداث).

(٥٤) **الفجر،** ٨٧/٢/١٨

(٥٥) **القدس،** ٨٦/٦/١٣.

(٥٦) انظر ما كتبه حول هذا الأمر: جمال عبدالحفيظ، **الفجر** ٨٧/٧/١٦.

(٥٧) موال الغول، مخيم شعفاط ٨٧/٧/٧.

(٥٨) **الشعب** ٨٧/٢/٩، أي ان المخيم ليس مسجلا في سجلات الوكالة ولا تابعا للبلدية.

(٥٩) **الشعب** ٨٧/٢/٩

(٦٠) وفاء البحر، لاجئو المخيم، **الشعب** ٨٧/٧/١١

(٦١) تشمل هذه الاجراءات عدم السماح ببناء طوابق جديدة، وكذلك استعمال مواد ذات طبيعة خاصة تجعل البناء مؤقتاً.

(٦٢) انظر ناصر نمر، سلسلة حلقات منشورة في جريدة **الفجر** المقدسية ٢١ ـ ١٩٨٦/٢/٢٤.

(٦٣) **الشعب** المقدسية ٨٦/١١/٦

(٦٤) لجان المخيمات هي لجان تمثل الطلائع الوطنية التي تعبر عن نفسها من خلال مراكز الشباب الاجتماعي في المخيمات، وهي بالطبع لجان لا تعترف بها سلطات الاحتلال.

(٦٥) **الشعب** المقدسية، ٨٧/٣/٥

(٦٦) تصريح السيد رشيد عريقات، مدير منطقة القدس وأريحا (وكالة الغوث) **الشعب** المقدسية ٨٥/٣/٥.

(٦٧) **الفجر** ٨٧/٥/١٨

(٦٨) المرجع السابق.

(٦٩) اوري نير، **الفجر** ٨٧/٢/١٨.

المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الإسكانية في الوطن المحتل

عمرو العملة

منذ أيام الاحتلال الاولى للضفة الغربية وقطاع غزة، تحددت أهم اهداف الكيان الصهيوني في منع بلورة ونشوء مؤسسات اوقطاعات معينة يمكن ان تصبح فيما بعد نواة لدولة فلسطينية مستقلة. ولم يقتصر هذا المفهوم على التعبير السياسي للاحتلال فحسب بل تحول الى مخطط شامل للابادة المنظمة على جميع المستويات، مارسته وتمارسه سلطات الاحتلال الرسمية منها والشعبية، يومياً، في الاراضي العربية التي احتلتها بعدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧.

فقد أوضح قادة الكيان الصهيوني أكثر من مرة أنهم اختبروا معنى اقامة دولة، وما هي المؤسسات التي يجب ان تتبلور لتحقيق مثل هذا الهدف، وبالتالي فهم يدركون ذلك جيداً ويعملون جاهدين، من خلال الاليات التقليدية العامة في الاحتلال والسيطرة، لضرب المؤسسات الفلسطينية وتفكيكها وتدميرها، ومنع قيام اي قطاع مستقل خاص بالفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو قطاع الاسكان.

ومن المعلوم ان قطاع الاسكان في الوطن المحتل يحتل أهمية خاصة في جوانب متعددة من الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي بنية الاراضي العربية المحتلة، سواء كان ذلك من النواحي الاقتصادية أو السياسية او الاجتماعية. ويتمثل ذلك في تحريك الاقتصاد الوطني خلال مساهمته في الدخل القومي الاجمالي، وفي توفير فرص العمل، وتنشيط صناعة مواد البناء المحلية وخلق فرص الاستثمار، كما تتجلى اهمية هذا القطاع في تأثيره الأساسي والفعال على الصراع القائم على الاراضي الفلسطينية، وخلق امر واقع على صورة ابنية منتشرة هنا وهناك، وكذلك في تغطية الحاجة السكنية للمواطن، وما يترتب على ذلك من تأثيرات واضحة للحد من هجرة الشباب والكفاءات الفلسطينية، حيث ان عدم توافر السكن الملائم، وارتفاع تكلفته بالنسبة للدخل، هي من العوامل التي تدفع الشاب الفلسطيني للعمل خارج الاراضي المحتلة، ناهيك عما يتركه نوع المسكن وحجمه من اثر في سلوك وعادات الفرد وصحته ونموه العقلي واستقلال شخصيته واستقراره النفسي والعائلي.

من هنا يصبح من اللازم ضرورة الاشارة الى اهم السياسات التي اتبعتها وتتبعها سلطات الاحتلال الصهيوني لضرب وعرقلة تطور ونمو هذا القطاع، والتي يمكن تحديدها في العناوين التالية:

أولاً: السياسة الاستيطانية:

أ ـ الاستيطان:

يعتبر الاستيطان الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة هدفاً قومياً تلتقي حوله كافة الاتجاهات والقوى السياسية الصهيونية، من كان منها في الحكم اوخارجه، باعتباره الدعامة الاساسية في المشروع الصهيوني، وذلك بالرغم من اختلاف مناهجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ادارة الشؤون الاسرائيلية وفي التعامل مع اوضاع الاراضي العربية المحتلة. ذلك ان المبدأ ذاته ظل دون تغيير اوتبديل، وهويتمثل في خلق واقع استيطاني ملموس في فلسطين، وتحويل سكانها العرب على المدى البعيد الى اقلية محاصرة يسهل السيطرة عليها نهائياً، والحاقها بالحركة الصهيونية قناً ورقاً، وهوما عبر عنه رعنان فايتس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية بقوله: «هدفنا في الوقت الحاضر تأهيل ارجاء البلاد التي بين ايدينا بغية أن تكون استمرارية استيطانية يهودية كاملة، والمحافظة على الطابع اليهودي للدولة، وهو الطابع الذي لا يحتمل اقلية غيريهودية كبيرة»[1].

وفيما يلي ابرز المشاريع الاستيطانية التي تمت في عهد حزب العمل من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧، أي حتى العام الذي تولى فيه الليكود مقاليد الحكم.

ـ مشروع آلون: والذي طرحه الوزير الاسرائيلي البارز آنذاك يغال آلون بعد شهر تقريباً من الاحتلال الاسرائيلي حيث دعا فيه الى ضم مناطق معينة الى «اسرائيل» كجزء لا يتجزأ من سيادتها وهي «شريط يتراوح عرضه بين ١٠ و ١٥ كيلومترا تقريبا، على امتداد غور الاردن». ودعا فيه ايضاً الى «وجوب ان تقام في تلك المناطق، وبأسرع وقت ممكن، مستعمرات ريفية ومدنية وقواعد عسكرية دائمة وفق متطلبات الأمن» كما «يجب ان تقام شرقي القدس ضواح بلدية آهلة باليهود، والاسراع في اعادة تعمير الحي اليهودي في البلدة القديمة وتأهيله».

ـ مشروع فوفمان: والذي وضعه البرفسور ابراهام فوفمان الاستاذ في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا في مطلع سنة ١٩٧٦ الى حكومة المعراخ. ويعرف ايضاً باسم «العمود الفقري المزدوج» انطلاقا من انه يدعو الى اقامة عمودين فقريين من المستعمرات في فلسطين خلال ٢٠ عاما، يمتد الأول على طول السهل الساحلي بينما يمتد الثاني من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ في الجنوب، ويستوعب هذا المشروع مليوني مستوطن.

ـ مشروع غاليلي: وهو المشروع الذي بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة الوزير بلا وزارة يسرائيل غاليلي في نيسان ١٩٧٧، ويهدف المشروع الى اقامة ١٨٦ مستعمرة في مختلف انحاء فلسطين في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٩٢[2].

وعلى كل حال كانت سياسة المعراخ الاستيطانية تربط الاستيطان باعتبارات سياسية وأمنية. وقد اقيمت المستعمرات الاستيطانية على ضوء «الأهمية الاستراتيجية لمتطلبات الأمن وكحافزللنضال السياسي من اجل حدود آمنة»، بحسب تعبير يغآل آلون[3].

ومن هنا جرى التركيز في سياسة المعراخ على استيطان مناطق الأمن الواقعة على «خطوط المواجهة» في غور الأردن والقدس وجوارها ووادي عربة والخط الواصل بين شرم الشيخ ومشارف رفح. ولم تستهدف هذه السياسة بوجه عام مناطق آهلة بالسكان اومكتظة بالعرب خشية من تغيير التركيب الديمغرافي للكيان الصهيوني حسب رؤية المعراخ. وقد اوضح شمعون بيريز هذا الأمر فيما بعد بقوله: «ان الاستيطان في المناطق المكتظة بالسكان العرب خطر يهدد (اسرائيل) بالتحول الى دولة ذات قوميتين»[4].

وتكشف لنا الخريطة الاستيطانية في عهد المعراخ عن اقامة ٥٨ مستعمرة في فلسطين المحتلة ٦٧ منها ٥٣ مستعمرة في الضفة الغربية (بما فيها المستعمرات داخل حدود بلدية القدس وبلغ عددها ١٢ مستعمرة). و ٥ مستعمرات في قطاع غزة. وحتى نهاية عهد المعراخ عام ١٩٧٧ كان عدد المستوطنين في فلسطين المحتلة ٦٧، يبلغ نحو ٨٢ الف مستوطن منهم ٦٥٠٠ مستوطن في الضفة الغربية، و ٧٥ ألف مستوطن في القدس و ٥٠٠ مستوطن في قطاع غزة.

ب ـ الاستيطان الليكودي:

لقد مهد المعراخ، خلال اعوام حكمه العشرة، الطريق امام التطورات الاستيطانية ذات الأثر البعيد التي شهدتها الاراضي المحتلة طوال ذلك العهد. فالمشارع الاستيطانية في عهد المعراخ ألهمت الليكود الذي انطلق منها وطورها بما ينسجم وايدلوجيته التوسعية في «أرض اسرائيل الكاملة». فمشروع آلون ظل هاجس السياسة الاستيطانية الليكودية، تجذيراً وتكثيفاً وتوسيعاً، ومشروع غاليلي تبنته حكومة الليكود الأولى، ومشروع فوفمان حل محله مشروع شارون. أما التركيز الاستيطاني على مناطق «الأمن» فقد استند اليه الليكود في ترسيخ ضم القدس حيث اعلنها عاصمة موحدة لكيانه عام ١٩٨٠، وغدت عملية الضم التدريجي، النموذج الذي يعمم على المدن الفلسطينية الأخرى (الخليل، نابلس، اريحا، غزة)[5].

وفي فترة لاحقة لحكم الليكود تم اعتماد خطة دروبلس «رئيس دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية» والتي سميت «خطة لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة للفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣»[6]. وهدفت الخطة الى اقامة نحو ٧٠ مستعمرة في الضفة الغربية خلال الفترة المذكورة وبمعدل ١٢ ـ ١٥ مستعمرة سنوياً، وكذلك تكثيف المستعمرات القائمة وتوسيعها. وقد قامت هذه الخطة على أساس عدد من المبادىء من اهمها:

ـ ان الاستيطان في مختلف أنحاء «ارض اسرائيل» هومن اجل «الأمن» وهو «حق» لليهود.

ـ يتم توزيع المستعمرات على كتل استيطانية مترابطة عددها ٢٢ كتلة مما يمكن من تطوير خدمات ووسائل انتاج مشتركة.

ـ عدم الاقتصار على توزيع المستعمرات حول «الاقليات» السكانية (العربية) بل في وسطها ايضا على نحو ما هو مطبق في الجليل وغيره[٧]. وذلك كله جانباً الى جنب مع خطط غوش امونيم المختلفة الطويلة الأمد[٨].

وعلى كل حال وبالرغم من التشابه بين استيطان الاراضي المحتلة في كل من عهدي المعراخ (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧) والليكود (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤) سواء من حيث آلية الاستيطان ومشاريعه او من حيث اعتباراته الامنية والايدلوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فان ذلك التشابه لا يصل بحال من الأحوال الى درجة التماثل، بسبب الاختلاف النسبي بين المعراخ والليكود فيما يتعلق برؤية الاستيطان الايدلوجية ووظيفته السياسية[٩].

لقد كان الليكود بكل تأكيد أكثر صراحة في اعلانه شرعية المستعمرات الاسرائيلية. فحكومة بيغن جعلت من خرافة حق اسرائيل الالهي في استيطان «ارض اسرائيل الكبرى» القاعدة الأساسية في صياغة سياستها في الاراضي المحتلة. حتى ان التشديد عليه بات يطغى في بعض الاحيان على الحجج الامنية الاسرائيلية التقليدية[١٠].

وتجدر الاشارة الى ان عدد المستعمرات استمر في التضخم وان حمى الاستيطان الليكودي أصاب كافة الهيئات الاستيطانية المختلفة، وتركز في معظمه في الضفة الغربية، ويعود هذا التركيز على الضفة الغربية الى عاملين أساسيين:

أولهما اجتماعي ـ اقتصادي: يتمثل في قرب الجزء الغربي من الضفة الغربية من مراكز الاكتظاظ السكاني في الكيان الصهيوني التي يتمركز فيها النشاط الاقتصادي والتي تعاني ازمة سكنية حادة. وهذا ما يفسر انجذاب نحو ٧٢٪ من المستوطنين، أي ما يزيد على ٣٢ الف مستوطن، الى المستعمرات القريبة من تل ابيب والقدس.

وثانيهما سياسي يتمثل في توجه الليكود الى ترجمة ايدلوجية «ارض اسرائيل الكبرى» الى وقائع استيطانية تمهد الطريق امام ضم الضفة[١١].

ولقد اتجه الليكود الى نشر المستوطنات في جميع انحاء الضفة الغربية وركز على التجمعات السكانية العربية في محاولة لتقطيع اوصال هذه التجمعات وعزلها وتغيير تركيبتها الديمغرافية. وكما أشار ارئيل شارون فان هذه الخطة تستهدف «زرع اسفين بين التجمعات العربية وايجاد ممرات اتصال بين اليهود داخل الخط الاخضر وبين اليهود في غور الاردن»[١٢]. كما اتجه الليكود الى تكثيف الاستيطان حول الخط الاخضر واقامة مدن كبيرة ومستوطنات قروية في الضفة الغربية، وتطويق مدن نابلس والبيرة ورام الله، والاستيطان في قلب مدينة الخليل وحولها، واغلاق المنطقة السماة ممر الون حول اريحا، واستكمال حزام المستوطنات حول القدس القديمة وتفتيت هذه المدينة. وتكثيف الاستيطان الزراعي على طول النهر في منطقة الغور وشق عدة محاور للطرق واقامة قاعدة اقتصادية صناعية وزراعية.

اما في قطاع غزة فقد كانت انجازات الليكود الاستيطانية متواضعة قياساً بالضفة الغربية، نظراً لمواجهة عملية الاستيطان عقبتين رئيسيتين هما: الكثافة السكانية العالية وندرة الاراضي الزراعية الصالحة للاستيطان.

ونظرة الى الارقام تبين لنا بوضوح زخم الاعمال الاستيطانية في عهد الليكود، فقد قام بانشاء ١٢٢ مستعمرة استيطانية، منها ١٠٥ مستعمرات في الضفة الغربية، بما فيها المستعمرات داخل حدود بلدية القدس وعددها مستعمرتان، و١٣ مستعمرة في قطاع غزة. وخلال سني حكم الليكود السبعة بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ ارتفع عدد مستوطني الضفة من ٧ آلاف مستوطن الى ٤٥ الف مستوطن، وفي القدس من ٧٥ ألف مستوطن الى ٨٥ ألف، اما في القطاع فقد ارتفع عدد المستوطنين من ٥٠٠ مستوطن الى ١٣٠٠ مستوطن[١٣].

جـ ـ الاستيطان في ظل الائتلاف الحكومي القائم:

واصلت الدوائر والمؤسسات والتنظيمات الاستيطانية الصهيونية نشاطها الاستيطاني في الاراضي المحتلة خلال هذه الحقبة، بيد ان حصيلة هذا النشاط كانت اضعف زخماً مما كانت عليه في السنوات السابقة ابان حكم الليكود نتيجة لتأثيرات الازمة الاقتصادية الاجتماعية السياسية، وحتى الأمنية المتفاقمة التي يعانيها الكيان الصهيوني وانعكاساتها المباشرة والمقيدة للحماس نحو عملية الاستيطان والتوسع فيها، الأمر الذي ادى بالتالي الى قلة توفر مادة الاستيطان الأساسية وهي المهاجرون الجدد، اذ أن ميزان الهجرة كان سلبياً خلال عام ١٩٨٥ على سبيل المثال، وبمقدار (٥٠٠٠) شخص حسب معطيات المكتب المركزي للاحصاء الاسرائيلي. كما تعكس حصيلة هذه النشاطات الاستيطانية الاختلاف في النظرة الى الاولويات الاستيطانية في الاراضي المحتلة بين «المعراخ» و«الليكود» اللذين يشكلان اساس الائتلاف الحكومي القائم. فالمعراخ، يعلن تمسكه بالمستوطنات القائمة وعزمه على عدم التخلي عنها وهو ما جاء على لسان زعيمه شمعون بيريز الذي قال امام الكنيست انه «ضد فكرة ازالة المستوطنات من الضفة الغربية»[١٤]. كما يضغط المعراخ باتجاه دعم المستوطنات القائمة ومنع انهيارها وباتجاه التشجيع على الاستيطان فيها وخاصة في غور الاردن وما يسمى بالاحزمة الامنية. أما الليكود فإنه يضغط بكل قواه من اجل توسع استيطاني شامل يتضمن بناء المزيد من المستوطنات الجديدة والمزيد من اختراق التجمعات السكانية العربية.

ومما يذكر ان حكومة الائتلاف قد اتفقت على اقامة ٢٧ مستعمرة في الاراضي المحتلة خلال سني حكمها الاربعة. اقيم منها حتى تاريخه ثماني مستعمرات، وبلغ عدد المستعمرات التي اقيمت في فترة ولاية المعراخ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ست مستعمرات جميعها في الضفة الغربية، وارتفع عدد المستوطنين مع نهاية فترة ولاية بيريز من ٤٥ ألف مستوطن الى ٦٠ الف مستوطن في الضفة الغربية، ومن ٨٥ الف مستوطن في القدس وضواحيها الى ٩٠ الف، وفي القطاع من ١٣٠٠ مستوطن الى ٣٨٠٠ مستوطن.

ومما تقدم نلحظ ان حصيلة عمليات الاستيطان في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى تاريخه ابتداء من المعراخ ومرورا بالليكود وصولاً الى الائتلاف القائم بينهما حاليا هي: ١٨٨ مستعمرة منها ١٦٨ مستعمرة في الضفة (بما فيها المستعمرات داخل حدود بلدية القدس وعددها ١٤ مستعمرة) و٢٠ مستعمرة في القطاع. وبلغ عدد المستوطنين ١٥٣,٨٠٠ مستوطن، منهم ٦٠ الف مستوطن في الضفة الغربية و ٩٠ الف مستوطن في القدس وضواحيها و٣٨٠٠ مستوطن في قطاع غزة.

ب ـ مصادرة الاراضي:

كان تجريد المواطنين الفلسطينيين من وسيلة انتاجهم الاساسية (الارض) وما زال جزءاً من الاستراتيجية الصهيونية، فبالاضافة الى المغزى السياسي الخطير لعمليات الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد ارتبط البرنامج الاستيطاني الصهيوني بعملية واسعة لمصادرة الاراضي العربية اللازمة للاستيطان وتحقيق الانقلاب الديمغرافي لصالح الكيان الصهيوني.

وعند استعراض المراحل المختلفة للاستيلاء على الارض نرى ان الحكومات الصهيونية المتعاقبة جميعها، ابتداء من المعراخ ومروراً بالليكود وصولاً الى الائتلاف القائم بينهما، قد مارست سياسة مصادرة الاراضي العربية وطرد سكانها وتهجيرهم. ولجأت هذه الحكومات الى تشكيلة واسعة من القوانين والأنظمة غير الشرعية، وبحيث يمكننا القول أنه اصبحت هناك في الوقت الحاضر ترسانة كبيرة من هذه القوانين والأنظمة يصعب على كثيرين من السكان العرب اثبات عدم انطباقها عليهم في اطار سعي الكيان الصهيوني الحثيث الى تطبيق تشريعاته على الاراضي المحتلة. ومن بين هذه القوانين والانظمة:

أ ـ اعلان الاراضي على انها املاك دولة. اذ ان المفهوم العبري لمعنى اراضي واملاك دولة واسع، فهو يشمل حسب الامر العسكري رقم ٥٩ الاراضي التي كانت مسجلة اصلا باسم الخزينة الاردنية او الحكومة الاردنية، وهو يشمل كذلك الاراضي غير المسجلة في دائرة تسجيل الطابو باسم اصحابها وغير المشمولة بالتسوية اذا لم يستطع اصحابها ان يثبتوا تصرفهم بها من عشر سنوات متتالية سابقة مباشرة على اعلانها كاملاك دولة، وهو يشمل كذلك الاراضي التي تقع بين المدن او القرى والتي تستعمل لرعي الماشية، مفسرة قانون الاراضي العثماني تفسيرا واسعا، وبأمر عسكري صدر لاحقا اصبح مفهوم املاك الدولة يشمل الاراضي التي كانت الحكومة او اي مجلس محلي، بما في ذلك البلديات قد استملكها للمصلحة العامة. وبهذه الوسيلة استطاعت سلطات الاحتلال ان تستولي على آلاف الدونمات من الاراضي العربية. وكان اعلانها كأملاك دولة من انجح الوسائل بالنسبة اليها.

ب ـ تطبيق قانون املاك الغائبين الصهيوني الصادر عام ١٩٥٠ وهو القانون الذي استخدمه الكيان الصهيوني لتبرير الاستيلاء على املاك اللاجئين الفلسطينيين الذين طردهم الارهاب الصهيوني من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وتطبيق هذا القانون على اموال واملاك مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا خارج البلاد قبل عدوان حزيران ومنعهم الاحتلال من العودة اضافة الى الذين طردهم الارهاب الصهيوني من بلادهم خلال فترة الاحتلال، ووضع هذه الاملاك بموجب الامر العسكري رقم

٥٨ المختص بالاموال المتروكة، تحت تصرف القيم من الحكم العسكري على ممتلكات الفلسطينيين الغائبين. وعمليا فقد شمل هذا التعريف كل فلسطيني لا يحمل الهوية الصادرة من سلطات الاحتلال. وقد منح هذا القيم صلاحيات واسعة للتصرف في الاموال (المتروكة) كما لو كان مالكاً حقيقياً لها، يبيعها ويؤجرها ايجاراً طويل الامد بالرغم من ان مركزه هو مركز القيم فقط Trustee. وتحت ستار هذا التبرير تم الاستيلاء على مساحات واسعة كما يتم باستمرار الاستيلاء على مزيد من الاراضي حيث يتدخل حارس املاك الغائبين في كل صفقة عقارية بموجب الامر العسكري رقم ٢٥ لتحديد ما اذا كان هنالك اشخاص غائبون ليحل محلهم وليصبح شريكا مع بقية الورثة في حالة انتقال هذه الاراضي بالارث اذا كان احد الورثة من الغائبين. ولا يتورع الحارس ابداً في نقل ملكية هذه الاراضي الى مؤسسات يهودية واعطائهم حق تسجيلها وبناء المستعمرات عليها[16].

جـ ـ الشراء الاجباري او عن طريق التزوير والاحتيال والنصب للاراضي العربية. ويتم الشراء الاجباري بالاستيلاء على الاراضي المطلوبة بشكل مسبق، ويوضع اصحابها امام الامر الواقع، وترسل اليهم «اوامر الشراء» ويتم استدعائهم الى مكاتب الحكم العسكري للتوقيع على عقود البيع المعدة سلفا او على عقود لمبادلة اراضيهم بأراض «حكومية» سبق لسلطات الاحتلال ان استولت عليها كما ذكرنا. أما الشراء عن طريق عمليات التزوير والاحتيال والنصب، فقد قامت سلطات الاحتلال بعدة تغييرات قانونية وادارية في طرق بيع ونقل ملكية الاراضي بحيث اصبحت اجراءاتها سرية وغامضة. وقد سهل هذا الاجراء العمليات المذكورة وتسريب مساحات شاسعة من الاراضي عن طريق طرف ثالث دون علم وموافقة اصحابها الشرعيين. الى ايدي الشركات اليهودية مثل الشركات التي اقامها في الخارج الصندوق القومي اليهودي «كارن كاييمت» Jewish National Fund، او مديرية العقارات الاسرائيلية مثل شركة «هيمانوتا» وهي شركة امريكية تابعة للصندوق القومي اليهودي تتظاهر بأنها تشتري الاراضي لحساب بعض الاثرياء الامريكيين من المغتربين العرب من سكان الضفة الغربية الذين يبيعون املاكهم دون ان يعلموا ان المشتري هو الصندوق القومي اليهودي. وفي هذا يقول مدير الكارن كاييمت في احد تقاريره السنوية «لقد اشترينا مؤسسات عامة ومباني وممتلكات كنائسية وهناك كثيرون من العرب يعيشون على اراضي اشتريت وهم لا يعلمون انها اصبحت ملكاً للكارن كارييميت. كما تقوم سلطات الاحتلال بالاستيلاء على بعض الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بحجة انها كانت مملوكة للصندوق القومي اليهودي قبل عام ١٩٤٨ ويطلق على هذه العمليات اسم عمليات «استعادة او شراء حقوق»[17].

د ـ الاستملاك ووضع اليد والتخطيط. ويجمع هذه الوسائل الثلاث انها تختلف عن باقي الطرق التي يستولي فيها الكيان الصهيوني على الارض العربية، ففي الطرق الاخرى السابقة تطعن في ملكية المالك العربي للارض وتحاول تغييرها. ولكن عندما تلجأ الى اي وسيلة من هذه الوسائل الثلاث فهي لا تجادل بملكية المالك العربي لهذه الارض ولكنها تدعي انها تحتاج الى هذه الارض لهدف عام يبرر لديها ان تستولي عليها.

فبالنسبة للطريقة الاولى وهي الاستملاك فانه حسب قانون الاستملاك الاردني الصادر عام ١٩٥٣، يحق للحكومة ان تستملك بعد ان تتبع اجراءات معينة اية قطعة ارض اوجزء منها اذا ما رأت انها تحتاج هذه الارض للمنفعة العامة بحيث تدفع لصاحبها تعويضا عن قيمة هذه الارض وان تستعملها خلال عشر سنوات من استملاكها لنفس الغرض الذي استملكت من اجله. وقد عدلت سلطات الاحتلال القانون الاردني في هذا المجال لتسهيل عملية المصادرة، والغريب في هذا الشأن ان سلطات الاحتلال تعتبر ان اقامة مستعمرة اوتوسيعها اوبناء طرق رئيسية وفرعية لربط المستعمرات ببعضها البعض هو منفعة عامة[١٨].

ومن الجدير بالملاحظة انه كلما ازداد عدد المستعمرات في الاراضي المحتلة، وكلما ازداد عدد المستوطنين الذين يقطنون فيها، يزداد لجوء سلطات الاحتلال الى هذه الوسيلة.

أما الطريقة الثانية فهي وضع اليد على ارض ما، ووضع اليد انما يكون لاسباب امنية، حيث ان الجيش يضع يده على قطعة ما لأنه يحتاجها لضرورات أمنية، ورغم ان القانون الدولي يعطي للقوة المحتلة صلاحية ان تقوم بالاعمال الضرورية لتحمي أمنها، الا انه من ناحية الاستيلاء على الاراضي ومصادرتها يوجب ان يكون الاستيلاء مؤقتاً وان يستعمل لاغراض امنية فقط، ولكن ما يحدث في حالة الاراضي العربية المحتلة ان الجيش يضع يده على ارض ما بادعاء انه يحتاجها لاغراض امنية وربما اقام عليها اولاً معسكرا للجيش ولكن المعسكر في النهاية يتحول الى مستوطنة مدنية يعيش فيها سكان مدنيون وكمثال على ذلك مستعمرة بيت ايل في منطقة رام الله[١٩].

أما الطريقة الثالثة وهي التخطيط او الخطط التنظيمية، فهي اسلوب اخر اتبعته سلطات الاحتلال للاستيلاء على الارض بادعاء انها تقوم بذلك لغرض المصلحة العامة للسكان. وهناك ثلاثة انواع من الخطط التنظيمية التي طرحت حتى الآن: فهناك نوع يخطط لمدينة ما كالمخططات الهيكلية للمدن، وهناك نوع يخطط لمنطقة ما كالقدس مثلا، وهناك مخططات تنطبق على المناطق المحتلة كلها كمشاريع الطرق، والمبدأ العام في التخطيط أنه امر حضاري يعيد تنظيم المناطق المخطط لها بشكل يتلاءم وحاجيات هذه المناطق وصالح السكان، وهذا امر مشروع لا يختلف عليه اثنان طالما أن الخطط الموضوعة للمناطق المختلفة تتوافق ومتطلبات العصر.

وتمر خطط التنظيم في ثلاث مراحل اساسية قبل المصادقة عليها ووضعها موضع التنفيذ ويقوم بدراستها والموافقة عليها في كل مرحلة لجنة مؤلفة من عدد من المختصين والمسؤولين:

المرحلة الاولى: وتشمل اعداد الدراسات الميدانية لمنطقة التنظيم والمخططات المقترحة ونظام واحكام البناء وعرضها على «لجنة التنظيم المحلية» التي تتكون عادة من المجلس البلدي او المجالس القروية.

المرحلة الثانية: وتشمل مناقشة المخططات والانظمة المتعلقةبها من قبل «لجنة التنظيم اللوائية» والتي تتكون من اعضاء اللجنة المحلية بالاضافة الى عدد من المسؤولين الاداريين في اللواء مثل مسؤولي الصحة والتعليم والاحصاء والاشغال العامة وذلك لدراسة العلاقة بين منطقة التنظيم المقترحة والمناطق المحيطة بها.

المرحلة الثالثة: وتشمل مناقشة المشروع من قبل «مجلس التنظيم الاعلى» الذي يرأسه وزير الداخلية ويضم مسؤولين عن الدوائر المختلفة المختصة، وفي حالة الموافقة على المشروع يتم تعليقه للاعتراضات ثم المصادقة عليه ووضعه موضع التنفيذ بعد اجراء التعديلات النهائية اللازمة. وهذا المجلس يضم فقط اليهود دون العرب ويتمتع بصلاحيات كبيرة جدا، إذ ان بامكانه التدخل في كافة عمليات البناء والتنظيم الخاصة بالعرب في جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة[٢٠].

ومن ابرز الأمثلة على هذا الأسلوب من استعمال التخطيط كوسيلة لتقييد التطور الفلسطيني:

أ ـ الخارطة التنظيمية المعروفة باسم R-J-5 والمتعلقة بالمنطقة المحيطة بالقدس من رام الله وحتى بيت لحم والتي تخصص مساحات واسعة للاستيطان الصهيوني ومناطق اخرى كمناطق خاصة ولا تترك للبناء والتعمير العربي سوى مناطق ضيقة محدودة يشملها حاليا البناء العربي وحدود البلديات القائمة بحيث لا يتوسع كثيرا عنها[٢١].

ب ـ في عام ١٩٨٢ بدأت الادارة المدنية باعداد مشروع تنظيم اقليمي لمدن وقرى الضفة الغربية، وكلفت بذلك المهندس شمشوني من تل ابيب، وتم تحديد اهداف المشروع على الشكل التالي:

١ ـ تعيين حدود المناطق المخصصة للبناء العربي.

٢ ـ تحديد الاراضي التي سيتم الاحتفاظ بها للتطوير في المستقبل.

٣ ـ تحديد الاراضي المخصصة للساحات العامة والخصوصية.

٤ ـ تحديد مواقع وتوسيع طرق قائمة وجديدة.

وقد انهى التخطيط فعلاً لمنطقة المركز التي تشتمل الوية رام الله وبيت لحم وتحيط بالقدس من الشمال والشرق والجنوب. وتم تحديد استعمالات الاراضي الواقعة ضمن هذا المشروع والبالغة مساحتها ٤٤٦٢٧٩ دونما، كما يلي:

ـ منطقة مخصصة للاسكان العربي مساحتها ٥٨٩٤١ دونما أي بنسبة مئوية ١٣٪.

ـ منطقة مخصصة للاسكان الصهيوني مساحتها ٧٦٦٠٨ دونما اي بنسبة ١٧٪.

ـ مناطق خضراء لا يسمح البناء فيها مساحتها ٢٨٨٢٠ دونما اي بنسبة ٦٪.

ـ اراضي زراعية مساحتها ٢٦٣٥٧٠ دونما اي بنسبة ٥٪.

ـ مناطق مخصصة للطرق والمطارات ومساحتها ١٨٣٤٠ دونما الى نسبة ٤٪.

يتضح من هذه الارقام ان نسبة الاراضي المخصصة للاسكان العربي تقل عن خمس دونم للشخص الواحد. وتدل المخططات التي وضعت لقرى منطقة القدس بالذات على ان المساحات المخصصة للاسكان العربي باتت الآن مكتظة بالمباني بحيث لم يعد الامكان التوسع في البناء اوتطويره، ففي العيزرية وابوديس مثلا خصص المشروع حوالي ٦٥٠ دونما في كل قرية للبناء في المناطق المكتظة اصلا علما بأن مساحة الاولى حوالي ١٢ ألف دونم والثانية حوالي ١٧ ألف دونم.

كما أن دراسة المخططات تبين ان المناطق المخصصة للاسكان اليهودي تتداخل بشكل ملحوظ في المناطق المخصصة للاغراض الزراعية بشكل يجعل استغلال هذه الاراضي من قبل اصحابها امر صعب

وفيه خطورة. كذلك فان المخطط يقترح فتح شوارع جديدة وتوسيع شوارع قائمة بشكل يؤثر مباشرة على امكانيات التوسع والتطوير للقرى العربية التي تمر هذه الشوارع من اراضيها. ويحدد المشروع مناطق تنظيم للمستقبل مع العلم بأن البناء العربي منتشر في هذه المناطق منذ مدة طويلة.

جـ - اصدار قيادة الجيش الاسرائيلي - مجلس التنظيم الاعلى -، في شهر تموز من عام ١٩٨٣ الامر رقم (٥٠) والذي صدر تحت عنوان «تنظيم المدن والقرى والابنية».

وقد شاركت في اعداد هذا الامر وزارة الاسكان والاعمار اضافة لما يسمى بقسم التخطيط والخدمات العامة في وزارة الدفاع.

يشمل هذا المشروع الهيكلي كافة انحاء الضفة الغربية والتي تنقسم الى ثمانية الوية تبلغ مساحتها ٥٥٧٢كم٢ (والجدول رقم (١) يبين مساحة كل لواء من هذه الألوية).

جدول رقم (١)

اللـــواء	المساحة بالكيلومترات المربعة
نابلس	١٥٨٧,٤
طولكرم	٣٣٢
جنين	٥٧١,٧
رام الله	٧٧٠
اريحا	٨٣٨,١
القدس	٣٥١
بيت لحم	٥٦٥
الخليل	١٠٥٦,٢

وعند مراجعة تفاصيل المشروع وخططه وخرائطه يتضح انه سيبتلع مساحات واسعة من الارض. (والجدول رقم (٢) يبين عرض الطرق ومساحة الارتداد عن كل جانب).

جدول رقم (٢)

نوع الطريق	مساحتها بالعرض	مساحة الارتداد من كل جانب
الطريق السريع	١٢٠ متر	١٥٠ متر
الطريق الرئيسي	١٠٠ متر	١٢٠ متر
الطريق الاقليمي	٦٠ متر	١٠٠ متر
الطريق المحلي الرئيسي	٤٠ متر	٧٠ متر

ومن الجدول يتبين أن:

١ - تعبيد كل متر طولي للطرق السريعة سيلتهم ٤٢٠ مترا مربعاً مقسمة كما يلي: ١٢٠ مترا مساحة الطريق، ١٥٠ مترا مساحة كل جانب.

٢ - تعبيد كل متر طولي للطرق الرئيسية سيلتهم ٣٤٠ مترا مربعا مقسمة كما يلي: ١٠٠ متر مساحة الطريق، ١٢٠ مترا مساحة كل جانب.

٣ - تعبيد كل متر طولي للطرق الاقليمية سيلتهم ٢٦٠ مترا مربعا مقسمة كما يلي: ٦٠ مترا مساحة الطريق، ١٠٠ مترا مساحة كل جانب.

٤ - تعبيد كل متر طولي للطرق المحلية الرئيسية سيلتهم ١٨٠ مترا مربعا مقسمة كما يلي: ٤٠ مترا مساحة الطريق، ٧٠ مترا مساحة كل جانب. وقد حظر الأمر العسكري (٥٠) ايصال انابيب المياه والاسلاك او حفر الحفر والقنوات تمهيدا للمشروع.

ويكمن خطر هذا المشروع في: مسحات الارض الشاسعة التي سيلتهمها. فطول الطريق (حسب الامر العسكري ٥٠) سيبلغ ١٩١٠كم، أي أن مجموع مساحة الارض التي سيتم ابتلاعها هي ٥٧٣ ألف دونم أي مايزيد عن ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية وذلك على أساس أن متوسط مايلتهمه تعبيد المتر الطولي الواحد هو حوالي ٣٠٠م٢ وفقاً للارقام السابقة. وهذه الاراضي ستتحول ملكيتها من اصحابها الفلسطينيين الى القائمين على المشروع دون مناقشة. واضافة الى ذلك سيؤدي المشروع الى الخسائر الاولية التالية:

- اتلاف ٥٦ ألف دونم مزروعة بالخضروات وحرمان اصحابها من استخدامها لأي غرض سواء على صعيد البناء او الزراعة.
- قطع اشجار الزيتون في ٢٠ الف دونم.
- قطع اشجار حمضيات في ٧ آلاف دونم.
- هدم قناة الفارعة التي تروي منطقة الجفتلك والبالغ طولها ١٤ كيلومترا.
- تدمير ٣٥ بركة مياه زراعية.
- ازالة ١٠٠ بئر ارتوازي.
- ازالة عشرات المشاتل الزراعية الحديثة
- ازالة مخيم مجدل شمس للاجئين الفلسطينيين.
- هدم اكثر من ٢٠٠ منزل[٣٢].

وعليه ومن تجربة المخططات التنظيمية التي طرحت في السابق يمكن القول ان ما يميز التخطيط الصهيوني للاراضي المحتلة على المستويات المختلفة انه تخطيط موجه لخدمة المصالح الصهيونية سواء للمساعدة بالاستيلاء على المزيد من الارض واقامة المزيد من المستعمرات وتسهيل ربط الاراضي المحتلة بالكيان الصهيوني وتغيير معالمها العربية وفرض مبدأ التعايش بالقوة بعد تحطيم مصادر الرزق لشرائح

كثيرة من المجتمع الفلسطيني وتقليص امكانيات التطوير والتنمية المتاحة، وحرمان السكان العرب من امكانيات التوسع العمراني والاسكاني، وأخيراً لتحقيق اهداف الاحتلال في القضاء على اي امل في تأسيس البنية الفلسطينية التحتية.

وعلى هذا تتناقض مشاريع التخطيط الصهيونية للاراضي المحتلة مع المبادىء العامة التي وجد التخطيط من اجلها واصبح احد مستلزمات النهضة الحضارية بل ان الامر اخطر من هذا اذ يعني من الناحية العملية، اطلاق يد الكيان الصهيوني للعبث بالاوضاع الطبوغرافية للارض المحتلة الامر الذي يتعارض مع ابسط قواعد القانون الدولي حيث تنص اتفاقية لاهاي الخاصة بالمناطق الواقعة تحت الاحتلال على ان السلطة العسكرية ليست مخولة بوضع معايير المصالح الاقتصادية والاجتماعية والقومية.

وبناء على هذه القوانين والانظمة والاوامر والتشريعات العسكرية والادارية الغير شرعية التي لجأت اليها سلطات الاحتلال واستخدمتها فقد تمكنت بالفعل من السيطرة على اكبر مساحة ممكنة من الاراضي العربية في الضفة والقطاع.

لننظر في البداية الى الضفة الغربية، فطبقاً للمعطيات التي طرحها الباحث الصهيوني ميرون بنفنستي في بحثه حول مسألة مركزية الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، انه من اصل مساحة اجمالية قدرها ٥,٥ مليون دونم تقريبا في الضفة الغربية سجلت حقائق اولية بالنسبة لـ ٢,٢٦٨,٥٠٠ دونم، أي ما يعادل ٤١,٢٪ من اجمالي مساحة الضفة وفقاً للترتيب التالي:

ـ مساحات اعلن عنها كأملاك دولة	١,٧٠٠٩٠٠٠ مليون دونم
ـ مساحات اغلقها الجيش	١,١٠٦,٠٠٠ مليون دونم
ـ مساحات مصنفة كأملاك غائبين	٦٠,٠٠٠ الف دونم
ـ مساحات استولى عليها بالمصادرة مع دفع القيمة	٥,٠٠٠ الاف دونم
ـ مساحات صودرت للاغراض العامة	٤٧,٠٠٠ الف دونم[٢٣]

أما في قطاع غزة، فإنه من اصل مساحة اجمالية قدرها ٣٦٠,٠٠٠ ألف دونم تقريبا فقد استولت سلطات الاحتلال على ١٩٣ ألف دونم أي ما يعادل ٥٣,٦٪ من اجمالي مساحة القطاع باعتبارها أراضي تابعة للدولة[٢٤]. كما استولت على اراض خاصة تعود ملكيتها لبعض ابناء القطاع تبلغ مساحتها (٢٠) ألف دونم أي ما يعادل ٥,٥٪ من اجمالي مساحة القطاع.

ثانياً: سياسة تصفية المخيمات ودمج اللاجئين:

منذ عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ وضع على جدول اعمال الاحتلال الصهيوني موضوع تصفية مشكلة اللاجئين المقيمين في الاراضي المحتلة بعامة وفي قطاع غزة بشكل خاص، كجزء من

مخططات خلق الحقائق الجديدة في الاراضي المحتلة وفي اطار استراتيجية صهيونية توسعية مدروسة تهدف الى تغيير اكبر عدد ممكن من السكان من رتبة لاجئين وسكان مخيمات الى سكان عمارات، كون هذه المخيمات تعبر بشكل ساطع عن حجم ومعالم مأساة الشعب الفلسطيني وشاهد عليها وعلى الجريمة الصهيونية الكبرى بحق عرب فلسطين منذ بداية القرن الحالي وهي في نفس الوقت تقوم بدور بارز وهام في صناعة الفعل النضالي الفلسطيني وافراز ارادة التحدي والمقاومة، الى جانب كونها تشكل مناطق كثافة سكانية عربية، فطبقاً لاحصاءات وكالة الغوث الدولية عام ١٩٨٦[٢٥] يوجد في الضفة الغربية ٢٠ مخيماً ويبلغ عدد لاجئي الضفة ٣٦٥٢١٥ لاجىء أي ما نسبته ٤٣,٨٪ من اجمالي سكان الضفة، يسكن منهم في المخيمات ٩٢٤٤٥ لاجىء اي ما نسبته ٢٥,٤٪ من مجموع اللاجئين وما نسبته ١٢٪ من اجمالي سكان الضفة، كما يوجد في قطاع غزة، ٨ مخيمات ويبلغ عدد لاجئي القطاع ٤٣٥,٤٧٨ لاجىء أي ما نسبته ٨٠,٥٪ من اجمالي سكان القطاع يسكن منهم في المخيمات ٢٤٠,٠٤٦ لاجىء اي ما نسبته ٥٥,١٪ من مجموع اللاجئين وما نسبته ٤٤,٤٪ من اجمالي سكان القطاع.

ومن ثم فإن هذه المخيمات تستهدف باستمرار من قبل سلطات الاحتلال التي تسعى لتصفيتها بهدف كسر شوكة النضال الفلسطيني المستمر في وجه الاحتلال، فضلاً عن انهاء المشكلة السياسية باعتبار هذه المخيمات تمثل شاهد عيان يرى من خلاله العالم مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته الدائمة، ورمزاً حياً لوجود هذه المشكلة، أضف الى ذلك الاستفادة من الارض المقامة عليها المخيمات لاقامة مستعمرات صهيونية ذات اهداف استراتيجية حيوية لتطويق المناطق السكنية العربية.

وازاء فشل كل اساليب الضغط والارهاب الصهيونية في تفريغ المخيمات من سكانها ودفعهم بالجملة الى النزوح، فإن سلطات الاحتلال تبدي اهتماما خاصا بمشاريع تصفية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تغيير اوضاع هذه المخيمات والغاء طابعها «كمخيمات لاجئين» أونقل سكانها الى اماكن سكن اخرى في مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، مستخدمة اساليب تبدو في ظاهرها غاية في الانسانية تحت دعاوي تحسين ظروف معيشتهم وعملهم.

ومنذ عام ١٩٦٨ شرع بتشكيل لجان من الخبراء لبحث موضوع اللاجئين وتقديم مشاريع وتوصيات بهذا الشأن. ومن ابرز المشاريع التي قدمت لتصفية مشكلة اللاجئين:

أ ـ مشروع جماعة ربحوت: وهي مجموعة من اساتذة الجامعات الصهاينة تشكلت بمبادرة من البروفيسور عاموس دي شيلت وباروخ يكوئتالي، وقدمت في شهر كانون الاول عام ١٩٦٨ مشروعا يحمل اسم «اللاجئون الفلسطينيون والتطوير الاقتصادي للمناطق المحتلة».

ب ـ مشروع لجنة برونو: وقد تم اعداده في اذار عام ١٩٦٩ من قبل هيئة تخطيط اجتماعي ـ اقتصادي برئاسة البرفيسور ميخائيل برونو، ومن قبل هيئة للدراسات الاجتماعية برئاسة الدكتورة رفقه بار ـ يوسف.

جـ ـ مشروع رعنان فايتس: وقد قدمه في عام ١٩٦٩ رعنان فايتس الذي كان مديرا لدائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية مابين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٦.

د ـ مشروع مؤسسة راند الامريكية للدراسات: وقد قامت بنشر الدراسة التي اعدها الباحثان الصهيونيان لحسابها البروفيسور يورام بن فورات من الجامعة العبرية والبرفيسور عمانويل ماركس من جامعة تل ابيب، في كراس خاص صدر في عام ١٩٧١ وتحت عنوان «دراسة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات اللاجئين».

هـ ـ توصيات دوف زاخين: وقد قدمها في ١٨/٧/١٩٧٢ دوف زاخين عضو الكنيست انذاك وأحد أقطاب حزب مبام، الى كتلة المعراخ (تجمع حزبي العمل ـ مبام الحاكم) في الكنيست.

و ـ تعليق موشيه كرمل: وهو التعليق الذي طرحه في دافار (٢٥/٨/١٩٧٢م) موشيه كرمل وزير المواصلات سابقا وعضو الكنيست آنذاك عن كتلة المعراخ، على مناقشات مشكلة اللاجئين وطرق حلها في «مؤسسات المعراخ».

والملاحظ على هذه المشاريع مجتمعة أن القاسم المشترك بينها يكمن في اتجاهين:

الاول: خلق ظروف عمل وسكن تساعد على اخراج اللاجئين من مخيماتهم الى اماكن السكن المستقرة في الاراضي المحتلة حيث يتم استيعابهم فيها.

والثاني: اقامة مشاريع خاصة باللاجئين خصوصا في مجال الصناعات والحرف التي تعتمد على استخدام العمل الكثيف المتوفر في الاراضي المحتلة، يعتاشون منها ويسكنون في جوارها. وفي الحالتين تبدأ المخيمات بالانكماش ويتركها سكانها، وينتقلون الى السكن والعيش خارجها.

هذا على صعيد المشاريع والمقترحات، أما على الصعيد الحكومي فقد انيطت مهمة معالجة مشكلة اللاجئين عام ١٩٦٩ بشمعون بيريز الوزير بلا وزارة (آنذاك) في حكومة جولدا مئير. وفي ايار عام ١٩٧٠ نضج القرار المتعلق بالعمل على توطين واسكان اللاجئين بمساعدة مالية دولية وانشىء لهذا الغرض وبمبادرة من شمعون بيريز وتحت اشرافه طاقم فني برئاسة موشي زنيار الذي اصبح فيما بعد حاكماً لبنك اسرائيل لبحث مشكلة اللاجئين وتطوير اقتصاد الاراضي المحتلة من خلال التنسيق مع الاقتصاد الاسرائيلي. كذلك انشىء في ٣١/٥/١٩٧٠ لنفس الغرض وبرئاسة موشي زنيار ايضا صندوق يدعى ـ صندوق الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين ـ. وقد نفذت بالاموال التي تم جمعها اعمال مهمة في مخيمات الوسط بالاشتراك مع الحكم العسكري ووكالة الغوث ومجلس الاشغال العامة. فتم بناء نحو ١٠٠٠ وحدة سكنية وشقت الطرق واقيمت شبكات المياه والانارة الكهربائية[٢٦] واقامت سلطات الكيان الصهيوني اتصالات مع المصرف الدولي بحثت خلالها اقتراحات لاسكان اللاجئين في اماكن ثابتة ودائمة داخل الاراضي المحتلة.

وفي منتصف عام ١٩٧١ تحددت خطة العمل بالنسبة لمخيمات قطاع غزة وفق خطة ديان التي تقضي بتخفيف عدد سكان المخيمات الثلاث الكبيرة في القطاع وهي مخيم جباليا ومخيم الشاطىء ومخيم رفح، واقامة سلسلة من المخيمات الصغيرة نسبياً على شكل احياء تخترقها الطريق وتقام حول مراكز التجارة والصناعة. وقد استطاع ديان اقناع بنحاس سبير وزير المالية آنذاك بخطته وبتخصيص

المبلغ المطلوب اللازم لها. وعلى اثر ذلك شكلت في غضون عام ١٩٧١ لجنة وزارية خاصة برئاسة يسرائيل جليلي لبحث المسائل المتعلقة بسكان قطاع غزة، وقد قررت هذه اللجنة وضع خطة خماسية لتوطين اللاجئين يتم بموجبها نقل حوالي ١٦ الف لاجىء من المخيمات الثلاث الكبيرة في القطاع (رفح وجباليا والشاطىء). واطلقت يد ديان لتنفيذ خطته التي جرى تنفيذ الخطوات الاولى منها بحجة الاغراض الامنية. والتي تمثلت في الاجراءات التالية:

أ ـ هدم البيوت وشق الطرق في المخيمات القديمة وخاصة مخيمات رفح والشاطىء وجباليا ثم في مخيم خانيونس، ومحاولات نقل السكان الى اماكن جديدة، وقد قام ارئيل شارون عندما كان قائدا للمنطقة الجنوبية ومسؤولا عن قطاع غزة بهدم ٣٦١ مسكناً في مخيمات اللاجئين بالقطاع. وفي الفترة ما بين حزيران وايلول من عام ١٩٧١ استؤنفت عمليات الهدم على نطاق واسع في المخيمات الثلاثة الكبيرة وبلغ مجموع ما هدم من بيوت في هذه الفترة ١٨٥٧ بيتاً تسكنها ١٩٠٥ عائلات تضم ١٤٣٨٢ فرداً منها ١٠١١ بيتاً في مخيم جباليا تقطنها ٩٢٤ عائلة عدد افرادها ٦٥٠٣ افراد و٥٩٨ بيتا في مخيم الشاطىء تضم ٥٩١ عائلة عدد افرادها ٤٠٢١ فردا و٢٤٨ بيتا في مخيم رفح يسكنها ٣٩٠ عائلة تضم ٣٨٥٨ فردا. وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٢ تجددت عمليات هدم المنازل في المخيمات وحتى اواخر عام ١٩٧٦ كان قد هدم في المخيمات الثلاثة ٢٥٥٤ بيتا.

وفي مجال اعادة توطين اللاجئين الذين هدمت بيوتهم حاولت سلطات الاحتلال في اول الأمر تطبيق ما جاء في مشروع رعنان فايتس ومشروع جماعة رحبوت بشأن نقل اللاجئين الى العريش والضفة الغربية، فنقلت في عام ١٩٧١ نحو ٤٠٠ عائلة للعريش وحاولت توطينهم في المنازل الخالية في المدينة وحوالي ١٠٠ عائلة للضفة الغربية حاولت توطينهم في معسكر مهجور للجيش الاردني قرب جنين وفي بعض مخيمات اللاجئين المهجورة في منطقة اريحا. ولكن المحاولة لم تلبث ان باءت بالفشل بسبب مقاومة اللاجئين لها.

وازاء فشل خطة التهجير هذه عادت السلطات العبرية لتتبنى الامكانية الوحيدة التي ظلّت متاحة امامها وهي خطة توطين اللاجئين حيث هم واقامة سلسلة المخيمات او الاحياء الصغيرة التي نصت عليها خطة ديان. وبدأت منذ عام ١٩٧١ الخطوات العملية لاقامة مثل هذه الاحياء[٢٧]. من هذه الاحياء:

١ ـ مشروع حي البرازيل أ، ب، جـ، في مدينة رفح: وقد اقيم القسم الاول «أ» منه في عام ١٩٧٢، وبلغ عدد وحداته السكنية ٢٣٨ وحدة، كل وحدة مقامة على قسيمة مساحتها ٢٠٠م^2. أما القسم الثاني «ب» فقد اقيم في عام ١٩٧٤/١٩٧٥، وبلغ عدد وحداته السكنية ١٩٥ وحدة. وبالنسبة للقسم الثالث «جـ» فقد اقيم في عام ١٩٧٩، وبلغ عدد وحداته السكنية ١٩٠ وحدة، كل وحدة مقامة على قسيمة مساحتها تتراوح ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠م^2. وبلغت مساحة الارض المقام عليها المشروع ككل ٢٠٠ دونم بينما بلغ عدد وحداته السكنية ٦٢٣ وحدة، في حين بلغ عدد سكانه ٥٠٠٠ لاجىء من مخيم رفح.

٢ ـ مشروع تل السلطان في مدينة رفح: أقيم هذا المشروع عام ١٩٧٩، وبلغت مساحة الارض المقام

عليها ١٠٠٠ دونم بينما بلغ عدد وحداته السكنية ١٠٥٠ وحدة، في حين بلغ عدد سكانه ٨٥٠٠ لاجيء من مخيم رفح.

٣ ـ مشروع حي الشيخ رضوان أ، ب، جـ، في مدينة غزة: وقد اقيم القسم الاول «أ» في عام ١٩٧٥/١٩٧٦، وبلغ عدد وحداته السكنية ١٠٧٢ وحدة كل وحدة مقامة على قسيمة مساحتها ٢٥٠م٢. وبالنسبة للقسم الثالث «جـ» فقد اقيم في عام ١٩٨١/١٩٨٢، وبلغ عدد وحداته السكنية ٣٠٧ وحدة، كل وحدة مقامة على قسيمة مساحتها ١٢٥م٢. بلغت مساحة الارض المقام عليها المشروع ككل ١٤٤٠ دونم، بينما بلغ عدد وحداته السكنية ١٨٠٧ وحدة في حين بلغ عدد سكانه ١٦٠٠٠ لاجيء من مخيم الشاطيء بغزة.

٤ ـ مشروع بيت لاهيا القديم والجديد في قرية بيت لاهيا: أقيم الجزء القديم منه في عام ١٩٧٧. وبلغ عدد وحداته السكنية ٦٠٠ وحدة، كل وحدة مقامة على قسيمة مساحتها تتراوح ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠م٢. وبلغت مساحة الارض المقام عليها ٢٠٠ دونم، بينما بلغ عدد سكانه ٥٠٠٠ لاجيء من مخيم جباليا. أما الجزء الجديد منه فقد اقيم في عام ١٩٨٤، وبلغ عدد وحداته السكنية ٥٠ وحدة حتى كانون اول ١٩٨٤ في حين ان المشروع يستوعب حوالي ٧٠٠ وحدة سكنية، وبلغت مساحة الارض المقام عليها ٢٥٠ دونم. وبلغ عدد سكانه حتى التاريخ المذكور ٣٥٠ لاجيء من مخيم جباليا.

٥ ـ مشروع حي الامل في مدينة خانيونس: أقيم هذا المشروع في عام ١٩٧٧ وبلغ عدد وحداته السكنية ١٠٢٦ وحدة مقامة على قسيمة بلغت في حدها الادنى ١٢٥م٢ وفي حدها الاقصى ٢٥٠م٢. وبلغت مساحة الارض المقام عليها ٥٠٠ دونم، بينما بلغ عدد سكانه ٨٢٥٠ لاجيء من مخيم خانيونس(٢٨).

ب ـ الحاق المخيمات بالبلديات المجاورة لها:

وقد سار هذا الاجراء جنباً الى جنب مع اجراءات هدم البيوت واقامة الأحياء الجديدة. ففي ايلول عام ١٩٧٢ ادخلت سلطات الاحتلال تعديلاً على قانون البلديات في قطاع غزة يقضي بامكان تعيين لجان محلية لادارة الاحياء الواقعة داخل المدن، وبديء بتشكيل لجان محلية في المخيمات تمهيداً لضمنها للبلديات المجاورة. وعندما رفضت بلدية غزة ضم مخيم الشاطيء لها قامت سلطات الاحتلال بحل المجلس البلدي وعزل رئيس البلدية وتعيين ضابط يهودي لادارة البلدية، وتقرر في عهده ضم المخيم للبلدية. وفي ايلول عام ١٩٧٢ اعلن القائد العسكري لمنطقة غزة عن تحويل رفح الى مدينة وتم تشكيل مجلس بلدي لها يضم ممثلين عن مخيمات اللاجئين المجاورة لها. كذلك تم ضم مخيم دير البلح الى بلدية دير البلح، والحق كل من مخيم جباليا ومخيم خانيونس بالمجلس المحلي لجباليا وبلدية خانيونس(٢٩).

ومنذ العام ١٩٨٣ تجددت المحاولات والمشاريع الصهيونية لتصفية المخيمات واعادة توطين ساكنيها. ففي العام ذاته وزعت السلطات العسكرية منشوراً على سكان المخيمات بالقطاع والذي تمتع بيع أو تأجير او توسيع المنازل المقامة في المخيمات وذلك لاجبار السكان على ترك منازلهم والانتقال الى مشروع الاسكان الواقع بين بيت لاهيا وجباليا وذلك على ان يقوم صاحب البيت في المخيم بتسليم بيته

مقابل قطعة ارض مساحتها ٢٥٠م٢ وانشاء منزل عليها خلال ستة اشهر وتوقيع عقد ايجار لهذا المنزل مدته ٩٩ سنة مقابل ان تدفع السلطات العسكرية هبة مالية. وتنفيذا لمخطط اعادة توطين اللاجئين قامت سلطات الاحتلال في تموز ٨٣ بهدم ١٢ منزلا في المخيم الغربي في رفح وبهدم اكثر من ٢٠ منزلا في مخيم الشاطيء. كما قدمت سلطات الاحتلال عددا من المواطنين العرب من سكان مخيم جباليا الى المحكمة العسكرية لرفضهم قرار السلطات القاضي بترحيلهم عن بيوتهم بعد ان سلمتهم امرا ينذرهم بهدمها.

وفي ظل هذه السياسة واحياء لمشاريع التوطين، كشفت مصادر الاحتلال في العام ١٩٨٣ النقاب من ان سلطات الاحتلال وضعت خطة لتوطين الاف اللاجئين الفلسطينيين في غور الاردن ضمن مشروع تذويبي شامل يستهدف تصفية مشكلة اللاجئين وان المهندسين المختصين بتصميم المدن بدأوا في اعداد مشروع لاقامة مدينة لاجئين في الغور على بعد ٣٢ كلم الى الجنوب الشرقي من نابلس(٣٠).

كما قامت حكومة اسحق شامير السابقة بتكليف مردخاي بن بورات ـ الوزير بلا وزارة ـ بالاشراف على توطين اللاجئين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ووضع خطة لذلك. وقد كشف بن بورات النقاب عن تفاصيل هذه الخطة في ١/١٢/١٩٨٣ عندما كان يتحدث امام مؤتمر دولي في لندن، وكان مما ذكره اقامة مناطق سكنية جديدة لاستيعاب اللاجئين خلال مدة ٥ سنوات ودمج هذه المناطق بمجالس البلديات المجاورة لها وتخصيص صناديق مالية لتشجيع اللاجئين لبناء مساكنهم الخاصة اذا ما رغبوا في ذلك(٣١).

وفي يوم ١٠/١٢/١٩٨٣ اعلن بن بورات ان توطين المجموعات الاولى من فلسطينيي مخيمات الضفة الغربية ستتم في غضون سنة ونصف وان مصاريف مشروعه ستبلغ نحو ١٥٠٠ مليون دولار امريكي، مشيرا الى ان دولاً اجنبية ستمول المشروع.

هذا وقد شرعت سلطات الاحتلال باتخاذ الاجراءات التمهيدية للبدء بتنفيذ المخطط المذكور، ففي مخيم جباليا بالقطاع قام مستخدمو قسم الاسكان في الادارة المدنية بعملية احصاء ومسح لاكثر من ٥٠٠ اسرة تقطن في «بلوك S» و«بلوك X» وقد تم ابلاغهم بأن السلطات قررت فتح شوارع لاتخاذها ذريعة لهدم هذه البيوت والانتقال الى مشروع التوطين في بيت لاهيا. وكذلك طالب الحكم العسكري في القطاع اصحاب ١٦ منزلا في مخيم جباليا باخلاء منازلهم تمهيدا لهدمها ونقلهم الى مشروع بيت لاهيا.

وفي مدينة خانيونس تسلمت البلدية في ٨/١/١٩٨٤ كتابا من نائب رئيس فرع تأهيل اللاجئين في قطاع غزة جاء فيه ان السلطات ستمضي قُدماً في تنفيذ مشروع التوطين في منطقة «بلوك و» وذلك بالتعاون مع سكانها(٣٢).

ومما تجدر الاشارة اليه ان سياسة سلطات الاحتلال ازاء المخيمات لم تقتصر على ما ذكر بل تعدت ذلك لتشمل العديد من الامور التي من شأنها تحويل حياة المواطنين العرب الى حالة من عدم الاستقرار وذلك بهدف تمرير المخططات الصهيونية في تصفية اوضاع اللاجئين ودفعهم الى ترك مخيماتهم. ومن ابرز هذه الامور:

١ ـ مضايقة وكالة الغوث الدولية (الاونروا) ومنعها من تقديم خدماتها المتواضعة لابناء المخيمات.

وتمثلت هذه المضايقات بتجميد المشاريع التي اعدتها الوكالة في مختلف المجالات عن طريق تأخير الموافقة على هذه المشاريع اورفضها. وآخر الاجراءات الصهيونية ضمن هذا النطاق ما ذكرته السيدة انجيلا وليامز نائبة مدير وكالة غوث اللاجئين الفلطينيين لشؤون قطاع غزة ان سلطات الاحتلال تعرقل برنامجا للقيام باصلاحات مهمة في منازل افقر اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. وقالت ان هذا البرنامج يتكلف ١٥٠,٠٠٠ دولار وتمول هولندا معظمه ويرمي الى تجديد منازل متداعية في مخيم البريج لحوالي ٢٥٠ من افقر الأسر، واضافت قولها ان سلطات الاحتلال تريد انفاق المال بدلا من ذلك على لاجئين باستطاعتهم مغادرة المخيم المزدحم وبناء منزل على نفقتهم الخاصة في اطار برنامج اسكان جديد لسلطات الاحتلال[٣٣].

٢ ـ الاعتداءات الارهابية التي تشنها عصابات المستوطنين على المخيمات والتي يعقبها هجوم لقوات الاحتلال بدعوى الحفاظ على الأمن، تنفذ خلاله عمليات حظر التجول والاعتقال والتصفيات الجسدية وتدمير المنازل.

٣ ـ ابلاغ سلطات الاحتلال للمخاتير في الاراضي المحتلة يوم ١١/١٠/١٩٨١ بوجوب ابلاغ سكان المخيمات بعدم البناء على اي رقعة من المخيم الا بعد الحصول على اذن من السلطات العسكرية[٣٤].

ثالثاً: السياسة تجاه عملية البناء والاسكان:

سارت هذه السياسة وفق مباديء ثلاث أساسية:

المبدأ الأول: تدمير ونسف المنازل العربية: والذي مورس بصفة مستمرة منذ الايام الاولى للاحتلال. وشمل معظم الاراضي المحتلة. ومن الوقائع المعروفة ضمن هذا النطاق تدمير قرى ومخيمات بأكملها كما حدث في قرى منطقة اللطرون الثلاث، يالو وعمواس وبيت نوبا والتي ازيلت تماما من الوجود[٣٥]، ومخيم الجفتلك الذي هدم تماماً. وتدمير اقسام كبيرة من المدن والقرى كما حدث في مدينة قلقيلية التي تم هدم نصف منازلها تقريباً[٣٦]، ومثلما حدث في مدينة القدس حيث تم هدم ستمائة بناية عربية في منطقة تمتد بين جبل سكوبس وحي الشيخ جراح من اجل اعادة تخطيط الحي اليهودي، وتفجير مائة وخمسة وثلاثين منزلا وتسويتها بالارض في الحي الغربي[٣٧]، وكما حدث في بعض قرى الخليل مثل بيت مرسم وبيت عوا وصوريف وحلحول[٣٨]. اضف الى ذلك تدمير ونسف آلاف المنازل القروية وعلى نطاق واسع في جميع مناطق الضفة والقطاع. فطبقاً للاحصاءات التي جمعناها من مصادرها الاصلية بلغ اجمالي المنازل التي هدمتها السلطات العبرية منذ العام ١٩٦٧ وحتى منتصف العام ١٩٨٧ (١٩٥١٢) منزلا مع ملاحظة ان هذا العدد لا يشمل القرى والمخيمات والاحياء العربية التي ذكرناها.

المبدأ الثاني: تهويد العقارات العربية:

ولقد عمل الكيان الصهيوني على استحداث اسلوب جديد من اساليب القرصنة لدمج العقارات العربية خاصة في مدينة القدس في عقاراتها. وتتلخص السياسة الصهيونية في هذا المجال في منح

المواطنين العرب قروضاً طويلة الأمد بحجة تحسين اوضاعهم السكنية. فهناك بعض المصارف العبرية مثل ما يسمى بنك القدس وبنك لئومي وبنك طفحوت. والتي تعطي قروضاً لشراء بيت، وبناء اوترميم سكن، وبأقساط مختلفة ومعاملات حسب نوع القرض. والملاحظ على هذه المصارف ان لها فروعاً في القدس الجديدة ولا فروع لها في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وتشترط ان يحمل المستفيد من القرض هوية اسرائيلية صادرة عن وزارة الداخلية لا عن الحكم العسكري «أي هوية القدس» كما تكتفي هذه المصارف بتقديم حجة بيع موقعة من المختار لاثبات الملكية ولا حاجة لتسجيل العقار في دائرة الاراضي، ويتم رهن العقار لدى كاتب العدل وباقرار من مالكه، ويشترط ايضا توقيع الزوجين مع كفلاء وشهود ثلاثة، ويتم هذا خلال اسبوعين وبجلسة واحدة عند كاتب العدل، وتصل فترة تسديد الاقساط من ١٥ ـ ٢٥ سنة وبفوائد مربوطة بغلاء المعيشة.

وضمن هذا النطاق ايضا، تشكلت في مطلع العام ١٩٧٩ لجنة مؤلفة من وزارة اسكان العدو الصهيوني وبلدية القدس بزعامة الصهيوني تيدي كوليك وشركة برزوت الحكومية. وتتضمن مهمة هذه اللجنة اعطاء القروض للمواطنين العرب تحت ستار ان الشروط سهلة وطويلة الأمد، مع رهن الأرض والعقار كضمانة لتسديد القرض والذي يبدأ بعد خمس سنوات. وتمنع اتفاقية القرض تسديد قيمة القرض قبل موعده حتى لو تمكن المقترض من ذلك. والهدف الحقيقي لما يجري في القدس هو اذابة المجتمع العربي وخاصة في جانبه الاقتصادي في المجتمع الصهيوني وبالتالي يتم تهويد العقارات العربية، واتاحة الفرصة لرهن العقار العربي والاستيلاء عليه بصورة مشروعة،لتحقيق المقولة الصهيونية بأن «اورشليم موحدة وعاصمة لاسرائيل».

المبدأ الثالث: حرمان السكان العرب من امكانيات التوسع العمراني والاسكاني:

وقد تأثرت حركة البناء بالقيود والقوانين والانظمة والاوامر والاجراءات التي صدرت عن سلطات الاحتلال منذ عام ٦٧ والتي حرمت السكان العرب من امكانيات التوسع العمراني والاسكاني. ويمكن رصد ابرز معالم هذه السياسة في النقاط التالية:

١ ـ استقدام الأيدي العاملة العربية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والذي يتم اما عن طريق مكاتب التشغيل الصهيونية اوعن طريق المتعهدين اوبصورة فردية. هذا الاستقدام محكوم بجملة اعتبارات يهدف الكيان الصهيوني من خلالها الى: تفريغ الاراضي المحتلة من المواطنين العرب العاملين في الارض، واحداث نقص في حجم الايدي العاملة العربية اللازمة في قطاع البناء في الاراضي المحتلة، واستنادا الى معطيات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي فإن العدد الكلي للعاملين العرب من ابناء الاراضي المحتلة عام ٦٧ في مختلف القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية بلغ في عام ١٩٨٥،(٨٩,٢) ألف عامل يشكلون نحو ٣٦,٩٪ من حجم القوى العاملة العربية في الاراضي المحتلة[٣٧]. مع ملاحظة ان هذه الارقام تستند الى احصائيات مكاتب التشغيل الصهيونية التي لا تغطي كل اعداد العاملين في الكيان الصهيوني، من ابناء الاراضي المحتلة، لهذا فان الارقام والنسب المذكورة تزيد بما لا يقل عن ٢٥٪ منها حين نضيف اليها

العاملين من ابناء الاراضي المحتلة عن غير طريق مكاتب التشغيل الصهيونية.

وهكذا يتبين من خلال كل هذه الارقام والنسب مدى حجم الضرر الذي يلحق بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة نتيجة حركة انتقال الايدي العاملة من الضفة والقطاع للعمل في الكيان الصهيوني.

٢ ـ قيام سلطات الاحتلال بموجب الامر العسكري رقم ٧ الصادر عن قائد قوات الاحتلال باغلاق جميع البنوك ومؤسسات الاقراض في الارض المحتلة ومنع مثل هذه المؤسسات من القيام بأي أعمال تجارية او الاتصال بأي بنوك او فروع او وكلاء لها في الخارج بدون اذن مسبق من «الشخص المسؤول»[٣٨]. ولا شك ان مشكلة النقص الحاد بل انعدام قنوات التمويل قد ساهمت وبشكل اساسي في الحد من حركة البناء في الاراضي العربية المحتلة.

٣ ـ قيام سلطات الاحتلال في عام ١٩٧١ بوقف مفعول القانون الاردني المتعلق بالبناء واستبداله بالأمر العسكري رقم ٤١٨، حيث تشكلت بموجب هذا الامر سلطات خاصة للتنظيم والبناء، وقد أناط الأمر العسكري المذكور «صلاحيات منح رخص البناء بلجان محلية ولوائية» وتم استنادا الى هذا الأمر تأسيس «مجلس التنظيم الاعلى» و«مكتب التنظيم والبناء» التابع لهذا المجلس.. ويتكون مجلس التنظيم الاعلى من ممثلين عن سلطات الاحتلال فقط، أي انه لا يضم عرباً مطلقاً. ويتمتع هذا المجلس بصلاحيات كبيرة جدا اذ ان بامكانه التدخل في كافة عمليات البناء والتنظيم الخاصة بالعرب سواء في المدن او القرى وفي جميع انحاء الضفة والقطاع. ومما يذكر انه ومع تطبيق الادارة المدنية في الاراضي المحتلة، تعاظمت قوة تدخل سلطات الاحتلال في عمليات البناء وخاصة في المناطق الريفية والقروية والتي تشكل نسبة كبيرة جدا من مساحة الضفة والقطاع، بحيث قامت هذه الادارة باستخدام عملية الترخيص كأداة ضغط على القرويين للقبول بهذه السياسة أي الادارة المدنية، بل ان عملية الترخيص استخدمت كسلاح للضغط على السلطات البلدية في المدن ايضا فعلى سبيل المثال قامت سلطات الاحتلال بوقف البناء لمقر بلدية عنبتا وذلك لرفض المجلس البلدي التعامل مع الادارة المدنية.

٤ ـ اتباع سلطات الاحتلال لعملية تمييز مقصودة وهادفة ضد عملية البناء العربية. فعمليات البناء التي يقوم بها العرب تجد نفسها داخل ورطة كبيرة. فحينما يقوم اي مواطن عربي او اي مجموعة عربية بالتوجه الى سلطات التنظيم والبناء لتقديم طلب للبناء، فان هذه السلطات تطالبهم:

أ ـ اثبات انهم اصحاب الارض التي ينوون اقامة البناء عليها. وهذا الشرط الذي تضعه سلطات التنظيم والبناء على العرب يشكل عائقاً كبيراً بالنسبة لهم وذلك بسبب المشاكل والتعقيدات المتعلقة بملكية الاراضي في الضفة والقطاع والتي في غالبيتها غير مسجلة في دائرة الاراضي والمساحة، فضلاً عن أن هذه الأرض قد تكون من بين المناطق التي يحظر فيها البناء باعتبارها مثلا أراضي دولة أو اراضي زراعية، أو اراضي الحفاظ على الطبيعة.

ب ـ وضع مخططات البناء والتنظيم الملحقة ـ مخططات المياه والكهرباء والمجاري والنفايات والشوارع. واقامة هذه البنية الاساسية قبل الحصول على الترخيص. هذا علاوة على سلسلة من التعقيدات التي لا حصر لها والتي ترهق العرب ويصعب عليهم القيام بها خاصة اذا عرفنا ان عمليات البناء التي يقوم بها العرب في الاراضي المحتلة هي مبادرات فردية في حين ان عمليات البناء الصهيونية في هذه الاراضي هي حكومية او عامة[٣٩].

٥ ـ وضع العديد من الشروط على الراغبين في عملية البناء في القرى وخارج المدن أهمها:

أ ـ منع البناء في الاراضي الزراعية (الارض الخارجة عن مسطح القرية) لأكثر من ١٥٠ متر مربع للوحدة السكنية الواحدة بالاضافة الى ٥٠ متر مربع تسوية على ان لا تقل مساحة الارض عن دونم.

ب ـ منع البناء لأكثر من ٣٥٠ متر مربع داخل مسطح القرية بحيث يسمح ببناء ٥٠ متر مربع تسوية + ١٥٠ متر مربع طابق ارضي + ١٥٠ متر مربع طابق اول. أو بناء ٥٠ متر مربع تسوية + ١٨٠ متر مربع طابق ارضي + ١٢٠ متر مربع طابق اول. أي ما مجموعه ٣٥٠ متر مربع في الحالتين.

جـ ـ في حالة وجود قطعة اكثر من ٦٠٠ متر مربع داخل حدود القرية تخص أخوة او اقارب ويريدون اقامة بناء مشترك عليها دون عملية افراز، يمكن ذلك بشرط توفير ارتدادات جانبية ٦ متر بدل ٣ متر من الجوانب على ان لا تزيد مساحة البناء على ما هو مقرر في ما ذكر اعلاه.

د ـ اذا كان البناء بجانب شارع رئيسي يربط بين مدينتين فيجب الابتعاد ١٥٠ متراً عن منتصف الشارع وأما اذا كان البناء بجانب شارع رئيسي يربط بين مدينتين فيجب الابتعاد ١٥٠متراً عن منتصف الشارع واما اذا كان البناء بجانب شارع يؤدي الى قرية واحدة فيجب الابتعاد ٢٥متراً عن منتصف الشارع اذا كان البناء بجانب شارع يؤدي الى عدة قرى فيجب الابتعاد ٤٠ مترا عن منتصف الشارع.

هـ ـ لا يجوز بناء اكثر من ثلاث طوابق مع الاشتراط ان تكون مبنية من الحجر النظيف في الاراضي المحاذية للشوارع الرئيسية.

بالنسبة للبنود الثلاث الاولى (أ،ب،جـ) فقد تم بدء العمل بها في ٨/١٢/١٩٨٢ واما بالنسبة للبنود (د، هـ) فقد تم العمل بها منذ العام ١٩٨١. ويلاحظ بأن هذه التعديلات يمكن تجاوزها في حالات ترتئيها اللجنة المسؤولة في الادارة المدنية او الحكم العسكري وذلك حسب الاعتبارات السياسية المحلية[٤٠].

٦ ـ اصدار سلطات الاحتلال قرارا يقضي بحظر البناء مطلقا ولمدة سنة تبدأ من منتصف ١٩٨١ لحوالي نصف مليون دونم تبدأ من شمالي رام الله الى جنوبي بيت لحم. بالاضافة الى حظر البناء لمسافة تمتد الى خمسين مترا على كل جوانب الشوارع في المناطق المحتلة وعدم ذكر الشوارع يؤدي الى ان الحظر المذكور يشمل كل شارع من شوارع الضفة الغربية سواء كان داخل المدن والقرى او خارجها وسواء كان عاماً أو خاصاً[٤١].

٧ ـ اتخاذ سلطات الحكم العسكري يوم ٨١/٧/١٦ اجراءات جديدة من شأنها جعل مسألة الحصول على رخصة بناء في معظم انحاء الضفة الغربية شبه مستحيلة. فقد بعث الحاكم العسكري بكتب رسمية الى بلديات الضفة تنص على ما يلي:

أ ـ لا يحق للجنة المحلية في اية بلدية اصدار رخص ابنية في المناطق التي لم تنظم بعد ولا مانع من رفع طلبات البناء التي تقدم ضمن هذه المناطق الى اللجنة اللوائية مع توجيه من اللجنة المحلية.

ب ـ يجب على كل بلدية يوجد لديها مشروع تنظيم هيكلي ان تقوم بعمل مشروع تنظيم تفصيلي حتى تستطيع اصدار رخص الابنية بطريقة سليمة.

جـ ـ يجب على كل بلدية لا يوجد لديها مشروع تنظيم هيكلي مصدق لحد الآن ان تباشر بعمل مشروع تنظيم هيكلي ومشروع تنظيم تفصيلي. ان معظم بلديات الضفة لا تمتلك مخططات تنظيم هيكلية ولا مشاريع تنظيم تفصيلية. وهذا يعني ان معظم البلديات عاجزة عن منح رخص البناء[٤٢].

٨ ـ منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بلديات قطاع غزة من اصدار تراخيص للابنية العامة التي تقام لغرض تقديم الخدمات العامة سواء كانت تربوية ام رياضية ام تعليمية ام اجتماعية[٤٣].

٩ ـ مواجهة البلديات لمشاكل مرتبطة بالطابع السياسي الذي ساد معظم البلديات الرئيسية، وهذه المشاكل تتمثل في اقالة العديد من رؤساء البلديات (نابلس، رام الله، البيرة، عنبتا، قلقيلية، جنين، الخليل، غزة، واستبدال قسم منهم برؤساء يهود، وقد نجمت عن ذلك آثار واضحة على الحركة العمرانية في هذه البلديات تمثلت في توقف عملية الترخيص خلال الاشهر الاولى التي اعقبت اضراب البلديات وتوقف هذه العملية كذلك لمقاطعة المواطنين العرب للبلديات التي عين لها رؤساء يهود في باديء الأمر. اضف الى ذلك وقوف الرؤساء اليهود للبلديات أمام الحركة العمرانية في المدن التي يرأسونها مثال على ذلك قيام رئيس بلدية نابلس بحظر البناء في المساكن الشعبية الغربية والشرقية بالاضافة الى منطقة الحزام الاخضر.

خاتمة:

استنادا الى معالم السياسات الصهيونية التي أوردناها يمكن القول أن هذه السياسات تتعجل هدف تحقيق فرض واقع جديد وتقرير حقائق منتهية في الوطن المحتل من خلال جهودها الكبيرة المبذولة والهادفة الى اضعاف واقتلاع العنصر العربي من ناحية، واقحام العنصر اليهودي واستيطان الارض العربية من ناحية ثانية.

كما يمكن القول ان سياسات الكيان الصهيوني المستقبلية ستكون بالتأكيد امتداداً لسياساتها السابقة.

والواقع ان استمرار الكيان الصهيوني في تنفيذ سياساته في المجالات المختلفة التي ذكرناها. وبهذه المعدلات، من شأنه ان يساهم في خلال السنوات القليلة القادمة في تغير المعطيات السكانية والعمرانية

الأساسية في الاراضي المحتلة، وسيكون له آثار وخيمة على عروبة هذه الاراضي. فالتجمع الاستيطاني الصهيوني بفضل تنفيذ هذه السياسات سيتحول تدريجياً من قطرة في محيط فلسطيني معادي الى مجتمعات استيطانية كثيفة تسيطر على مساحات واسعة من اجود الاراضي وافضل المواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويكون العرب فيها اما مجتمعات خاضعة من الدرجة الثانية تهيمن عليها أقلية صهيونية وافدة ومستقرة (الابرتهايد، نموذج جنوب افريقيا) اويتم ضغطهم وحشرهم في «غيتو» يرتبط على الرغم من عزلته الجغرافية، بعلاقات التبعية والاستغلال من كافة الجوانب وذلك كما تؤكده الخبرة التاريخية للكيانات العنصرية في تعاملها مع السكان الاصليين.

هذه هي معالم السياسات الصهيونية، ورغم ذلك فإن التوقف بالتحليل عند هذا الحد ينطوي على تجاهل حقيقة مؤكدة، هي مقاومة الأهل واصرارهم على تأكيد كيانهم وتحقيق ذاتهم مهما بلغ عنف وضراوة السياسات الصهيونية في مواجهة مقاومتهم. وهومرهون بوجود استراتيجية عربية واضحة المعالم تستجيب وترتفع الى مستوى التحدي الذي تفرضه السياسات الصهيونية وبتوفر أسس واضحة للدعم المادي المطلوب يتم من خلاله مساعدتهم على تجاوز الاوضاع الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية البالغة الصعوبة التي يعيشونها، وتجعلهم قادرين في النهاية على تفويت الفرصة على الحركة الصهيونية في تحقيق هدفها في نفي الوجود الفلسطيني والقضاء على الهوية الفلسطينية، ومنع قيام البنية التحتية الفلسطينية، وتدمير امكانية بناء الشخصية المستقلة الرافضة للاحتلال.

ذلك هو جوهر الحقيقة الصلة التي ما تزال تتحدى العنصرية الصهيونية مهما حققت من نجاحات جزئية او مؤقتة.

الهوامش

(١) **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٧/٩/٢.

(٢) خالد عايد «**الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤**» (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص، ص١٢ ـ ١٤.

(٣) «**دافار**» ١٩٧٤/٢/١٧٠.

(٤) «**هآرتس**»، ١٩٨٢/٥/٣.

(٥) خالد عايد، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٦) عصام هاشم، الاستغلال الصهيوني للارض العربية، مجلة **شؤون عربية**، العدد ٤٤ (كانون اول ١٩٨٥) ص١٧٢.

(٧) خالد عايد، مصدر سبق ذكره ص٨٦.

(٨) عصام هاشم، مصد رسبق ذكره ص١٧٢.

(٩) خالد عايد، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(١٠) خالد عايد (اشراف)، «**سياسة اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة**» (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص٩١.

(١١) خالـد عايـد «**الاستعمـار الاستيطـاني للمنـاطق العـربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤**»، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص٥٦.

(١٢) «دافار»، ١٤/١١/١٩٨٠.

(١٣) «**عل همشمار**»، ٢٨/٣/١٩٨٥.

(١٤) «**عل همشمار**» ٢٢/٥/١٩٨٦.

(١٥) «**الفجر**» المقدسية، ٢٢/٩/١٩٨٤.

(١٦) اللجنـة الاردنيـة الفلسطينيـة المشتـركـة لدعم صمـود الشعب الفلسطيني في الـوطن المحتل (المكتب الفني)، **الاطـار القانوني للسياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة**، دراسة غير منشورة، ص،ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٧) مجلة «**الارض**»، العدد ٢١، (٢١/٧/١٩٧٩) ص،ص١٨ ـ ١٩.

(١٨) د. مصطفى كامـل السيـد، سيـاسـة الاستيطـان الاسرائيلية في الضفة الغربية، دراسة ضمن كتابات عن «**المشروع الصهيوني في الفكر والتطبيق**»، (القاهره: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص١٨٣.

(١٩) «**الفجر**» المقدسية، ١٣/١٠/١٩٨٤٨

(٢٠) «**الشعب**» المقدسية، ٣٠/٦/١٩٨٧، ترجمة عن دافار.

(٢١) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (المكتب الفني)، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(٢٢) مجلة «**صوت البلاد**» العدد ٣٨، (٢٧/٣/١٩٨٥)، ص،ص١٩ ـ ٢١.

(٢٣) «**هآرتس**»، ٢٤/٤/١٩٨٥.

(٢٤) «**جيروزالم بوست**»، ١٣/٤/١٩٧٣ (الملحق الاسبوعي).

(٢٥) **تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى لعام ١٩٨٦** .

(٢٦) **نشرة «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»**، ملحق العدد ١٨ (١٦/٩/١٩٧٢)، ص، ص٥٥٧ ـ ٥٧١.

(٢٧) مجلة «**الارض**»، العدد ٢٣، (٢١/٨/١٩٧٧) ص، ص١٦ ـ ١٩.

(٢٨) د. شريف كنـاعنـة، رشـاد المـدني، «**الاستيطـان ومصادرة الاراضي في قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤**»، (بيرزيت، مركز الابحاث والوثائق بجامعة بيرزيت، حزيران ١٩٨٥)، ص، ص١٣ ـ ١٦.

(٢٩) مجلة «**الارض**»، مصدر سبق ذكره، ص٢٠

(٣٠) اللجنـة الاردنيـة الفلسطينيـة المشتـركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (المكتب الفني) تقرير **ابرز تطورات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن المحتل لعام ١٩٨٣**.

(٣١) «**القدس**»، ٢/١٢/١٩٨٣.

(٣٢) د. شريف كناعنه، رشاد المدني، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٣٣) «**الدستور**»، ١٢/٦/١٩٨٧.

(٣٤) «**الدستور**»، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٣٥) عصـام شريـح، فرادة الانمـاط الاستعمـارية في الممارسات الاسرائيلية، مجلة **الباحث**، العدد السادس. (٢٤) (تموز ١٩٨٤)، ص٢١٩.

(٣٦) نشرة «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق العدد ١٤، (١٦ تموز ١٩٧٣)، ص٤٥٢.

(٣٧) د. حامد ربيع، القدس والاطماع الصهيونية، مجلة **الباحث**، العدد السادس (٢٤) (تموز ١٩٨٤)، ص٢١٩.

(٣٨) اسامة الغزالي حرب، «**الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة**»، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، نوفمبر ١٩٧٧)، ص١٩.

(٣٩) Israel, Statistical Abstracl, of Israel, 1986, No. 37, Table XXVII/21, P F05

(٤٠) اللجنـة الاردنيـة الفلسطينيـة المشتـركة، **الاطار القانوني للسياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة**، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٤١) «**دافار**» ٣٠/٦/١٩٨٧.

(٤٢) محمد فخري عورتاني «**وائل البحش، حركة البناء في الضفة الغربية والصناعات المرتبطة بها**»، د. ن، آذار ١٩٨٣.

(٤٣) **نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس**، رقم ١٠٥، ١/٣/٨٣، ص٢٣.

(٤٤) «**الفجر**»، ١٧/٧/١٩٨١.

(٤٥) «**الدستور**» ١٨/٤/١٩٨١.

قائمة المراجع والمصادر

١ ـ كتب:

أ ـ عايد، خالد. «**الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤**». (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦).

ب ـ عايد، خالد (اشراف). «**سياسة اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة**». (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤).

جـ ـ كناعنه، شريف ورشاد المدني. «**الاستيطان ومصادرة الاراضي في قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤**». (بيرزيت، مركز الابحاث والوثائق بجامعة بيرزيت، حزيران ١٩٨٥)).

د ـ حرب، اسامة الغزالي. «**الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة**». (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، نوفمبر ١٩٧٧).

هـ ـ دار المستقبل العربي. «**المشروع الصهيوني في الفكر والتطبيق**». (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

٢ ـ دوريات.

أ ـ «**نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**» (شهرية)، بيروت، العدد (١٤)، ١٦/٩/١٩٧٢، العدد (١٤)، ١٦/٧/١٩٧٣.

ب ـ «**نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس**» (شهرية)، عمان، رقم (١٠٥)، ١/٣/١٩٨٣.

جـ ـ «**صوت البلاد**» (اسبوعية)، نيقوسيا، العدد (٣٨)، ٢٧/٣/١٩٨٥.

د ـ «**الارض**» (نصف شهرية)، دمشق، العدد (٢٣)، ٢١/٨/١٩٧٧، العدد (٢١)، ٢١/٧/١٩٧٩.

هـ ـ «**الباحث**» (٦ اعداد في السنة)، بيروت. العدد السادس (٢٤)، كانون اول ١٩٨٢.

و ـ «**شؤون عربية**» (فصلية)، تونس، العدد (٤٤)، كانون اول ١٩٨٥.

ز ـ وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى «تقرير المفوض العام لسنة ١٩٨٦».

ح ـ Central Bwreau of Statiirtics. (Statistical Abustracl of Israel, Jerusalem, No. 3F, 1986).

٣ ـ صحف (عربية وصهيونية).

أ ـ «**الدستور**» (يومية)، عمان، ١٨/٤/١٩٨١، ١٣/١٠/١٩٨١، ١٢/٦/١٩٨٧.

ب ـ «**القدس**» (يومية)، القدس، ٢/١٢/١٩٨٣.

جـ ـ «**الشعب**» (يومية)، القدس، ٣٠/٦/١٩٨٧.

د ـ «**الفجر**» (يومية)، القدس، ١٧/٧/١٩٨١، ٢٢/٩/١٩٨٤، ١٣/١٠/١٩٨٤.

هـ ـ «**يديعوت احرنوت**» (يومية)، تل ابيب، ٢/٩/١٩٧٧.

و ـ «**هآرتس**» (يومية)، تل ابيب، ٣/٥/١٩٨٢.

ز ـ «**دافار**» (يومية)، تل ابيب، ١٧/٢/١٩٧٤، ١٤/١١/١٩٨٠، ٣٠/٦/١٩٨٧.

ح ـ «**عل همشمار**» (يومية)، تل ابيب، ٢٨/٣/١٩٨٥، ٢٢/٥/١٩٨٦.

ط ـ The Jerusalem Post. (daly), Jerusalem, 13/4/1973.

٤ ـ خرائط

أ ـ «**المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حزيران ١٩٦٧**»، نيسان ١٩٨٧، (عمان: مديرية المساحة العسكرية ـ المركز الجغرافي الملكي الاردني، نيسان ١٩٨٧).

ب ـ «**المستعمرات الاسرائيلية داخل حدود بلدية القدس حزيران ١٩٦٧، نيسان ١٩٨٧**». (عمان، مديرية المساحة العسكرية ـ المركز الجغرافي الملكي الاردني، نيسان ١٩٨٧).

٥ ـ دراسات غير منشورة.

أ ـ اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (المكتب الفني). «**ابرز تطورات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن المحتل لعام ١٩٨٣**».

ب ـ اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (المكتب الفني). «**الاطار القانوني للسياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة**».

الأوضاع السكنية في لواء رام الله

فاهوم الشلبي/ عودة شحادة

تلقي البيانات المتعلقة بالاوضاع السكنية في لواء رام الله الضوء على مشكلة الاسكان في المناطق العربية المحتلة، باعتبارها نموذجاً يزودنا بالعديد من الحقائق الأساسية المتعلقة بالمشكلة.

من هنا جاء الاهتمام بنشر نتائج المسح الذي أجراه مركز الوثائق والابحاث بجامعة بيرزيت للاوضاع السكنية في لواء رام الله. وقد استند هذا المسح الى عينة عشوائية مثلت ما نسبته ٨٠٪ من السكان. مع ملاحظة ان الطابع الاحصائي يغلب على هذا التقرير الذي نشره مركز الوثائق والابحاث في آذار/ ١٩٨٦.

الفصل الأول:

أسلوب العمل

يدور هذا التقرير حول الاوضاع السكنية في لواء رام الله. وقد جمعت المعلومات المستعملة في هذا التقرير في النصف الثاني لسنة ١٩٨١. وتجدر الاشارة هنا الى أن صيغة الحاضر، حيثما يحصل استعمالها في هذا التقرير، تشير الى الوقت الذي جمعت فيه المعلومات وليس الى وقت تحضير التقرير.

أشرف على جمع هذه المعلومات فريق مكون من خمسة من العاملين في مركز ابحاث جامعة بيرزيت وساعدهم في تنفيذ المشروع عدد كبير من طلاب الجامعة.

استعملت في جمع المعلومات استمارة مكونة من تسعة اسئلة (انظر ملحق رقم ١) تخص الأربعة الاولى منها الوحدة السكنية من حيث نوع ملكيتها وحجمها وسنة بنائها ونوع الخدمات المتوفرة فيها والمعلومات التي جمعت من خلال هذه الاسئلة هي المستعملة في هذا التقرير. أما الاسئلة الخمسة الأخرى فلا علاقة لها بالتقرير الحالي.

عرفت الأسرة لغرض هذا المشروع بأنها مجموعة الأفراد الذي يجمعهم مأكل ومنام واحد وجمعت المعلومات عن كل اسرة والوحدة السكنية التي تسكنها من خلال مقابلة شخصية مع رب الاسرة. حاول الفريق عند بدء جمع المعلومات من أي مدينة، قرية اومخيم، ان يصل الى جميع الأسرفيها فحاول لهذا الغرض الحصول على سجل كامل باسماء وعناوين الأسرولكن ذلك كان متعذراً، لذلك فقد لجأ الفريق الى تقسيم المجتمع المحلي الذي كان يدخله الى شوارع وأحياء ينتشرفيها ويحاول تغطية جميع الوحدات الموجودة في كل منها.

عند الانتهاء من جمع المعلومات من لواء رام الله كانت الحصيلة استمارة من المدن، ١١١٦٧ استمارة من القرى، و١٢٢١ استمارة من المخيمات، وكان واضحاً ان هذه الأعداد لا تساوي مجموع الأسر في لواء رام الله، وذلك لعدة اسباب:

١ ـ أصحاب بعض البيوت لم يكونوا في بيوتهم عند زيارتهم ولعدة مرات، فلم تعبأ لهم استمارة.
٢ ـ رفض بعض أرباب الأسر التعاون مع الباحثين في تعبئة الاستمارة لأسباب تراوحت بين الاستخفاف والعدوانية وعدم الثقة.
٣ ـ غياب السجلات الدقيقة، والاعتماد على تقسيم المجتمع المحلي الى احياء وشوارع لم يضمن تماماً الوصول الى جميع الأسر في ذلك المجتمع.
٤ ـ الاحصائيات المتوفرة تشير الى ان عدد الأسر في اللواء تزيد عن عدد الاستمارات التي تم جمعها من اللواء.

نتيجة لهذا الشك ورغبة في التأكد من مدى شمولية المسح، تقرر اعادة فحص عينة عشوائية صغيرة تساوي حوالي ٥٪ من الأسروذلك عن طريق سؤال الأسر التي شملتها هذه العينة فيما اذا كانت قد عبئت لهم الاستمارة سابقاً أم لا. وقد اشارت نتيجة هذا الفحص الى ان المسح كان قد شمل حوالي ٨٠٪ من سكان اللواء.

بناء على ذلك فاننا نعتبر ان الاحصائيات المتوفرة لدينا لا تكون مسحاً كاملاً لجميع سكان اللواء ولكنها تكون عينة عشوائية تساوي حوالي ٨٠٪ من السكان وان هذه العينة صالحة تماماً لتمثيل سكان اللواء ككل.

بعد جمع الاستمارات فرغت المعلومات ثم بوبت وجدولت من قبل الحاسب الالكتروني. ونحن في هذا التقرير لا نقدم دراسة نظرية بل وصفاً احصائياً لأوضاع السكن في لواء رام الله وقد اعتمدنا لهذا الوصف على الجداول الاحصائية والرسوم البيانية مرفقة ببعض الشروح والملاحظات التي تهدف الى تبيان مميزات كل شريحة من شرائح المجتمع الثلاث، المدن والقرى والمخيمات، من حيث الاوضاع السكنية فيها، والمقارنة بين هذه المميزات.

الفصل الثاني

علاقة الأسرة بوحدة السكن

نحاول في هذا الفصل القاء الضوء على علاقة السكان في لواء رام الله بالمساكن التي يعيشون فيها وذلك عن طريق التطرق الى ثلاث نواحي من هذه العلاقة وهي نوع ملكية المسكن، مقدار الاجار للبيوت المستأجرة، وطرق استعمال وحدة السكن.

١ ـ نوع ملكية المسكن:

يمكن تلخيص الفروق في ملكية المسكن بين الشرائح الثلاث، مدن، قرى، ومخيمات، في لواء رام الله، من خلال الاحصائيات المتوفرة لدينا والتي تمثل حوالي ٨٠٪ من مجموع سكان اللواء، كما يظهر في الجدول رقم ١٢.

جدول رقم (١٢)

نوع ملكية السكن

النوع / الشريحة	ملك خاص	أجره	وكاله	أقارب	وقف طائفي	أملاك غائبين	مجموع
مدن	١٧٩٦	١٩٩٠	٧٢	٦٦	١	١	٣٩٢٨
	٤٥٨ر٠	٥٠٧ر	٠١٨ر	٠١٧ر	٠ر	٠ر	١٠٠٪
قرى	١٠٤١٤	٤٦٥	٦٦	٢٢٠	—	—	١١١٦٧
	٩٣١ر	٠٤٣ر	٠٠٥ر	٠٢١ر	—	—	١٠٠٪
مخيمات	٤٨٠	١٠١	١٠٧٢	—	—	—	١٢٢١
	٠٣٩ر	٠٨٣ر	٨٧٨ر	—	—	—	١٠٠٪

يمكن أن نلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

أ ـ يعيش الاكثرية الساحقة من أهل القرى في لواء رام الله (٩٣٪) في مساكن يملكونها ملكاً خاصاً بينما تنخفض نسبة الذين يملكون المساكن التي يعيشون فيها في المدن الى حوالي ٤٦٪ وتصل في المخيمات الى دون ٤٪.

ب ـ تختلف أسباب تدني نسبة ملكية البيوت في المدن عنها في المخيمات. ففي المخيمات يعود السبب الرئيسي الى ان جميع سكان المخيمات هم ممن هجروا من قراهم ومدنهم اثناء حرب ١٩٤٨، وقد وفرت لهم الوكالة المساكن التي يعيشون فيها حالياً والتي أقيمت على اراض استأجرتها الوكالة لمدد طويلة وبذلك فان ٨٧,٨٪ من المساكن في المخيمات هي ملك لوكالة الغوث.

جـ ـ اما في مدن اللواء وهي رام الله والبيرة فان تدني نسبة ملكية البيوت (بالنسبة للقرى) وبالعكس ارتفاع نسبة المساكن المستأجرة ٥٠,٦٪ يعود الى عدة أسباب:

١ ـ ارتفاع الهجرة الخارجية لاهالي رام الله والبيرة الأصليين خصوصاً الى امريكا الشمالية مما وفر الكثير من المنازل للايجار.

٢ ـ وجود عدد كبير من اللاجئين الذين استقروا في رام الله والبيرة بعد حرب ٤٨.

٣ ـ توفر امكانيات العمل في المدن اكثر منها في القرى والمخيمات مما يؤدي الى ازدياد الهجرة الداخلية من القرى والمخيمات القريبة الى المدن.

د ـ هنالك نسبة ضئيلة من المساكن في القرى (٠,٥٪) والمدن (١,٨٪) تملكها الوكالة ويعود ذلك الى وجود بعض المخيمات الصغيرة التي لا تتعدى بضع عائلات تربط بينها علاقة قرابة، وقامت الوكالة بتوفير المساكن لها داخل هذه المدن والقرى.

هـ ـ اذا اخذنا عدد البيوت المستأجرة من غير الوكالة في اللواء ككل نجد انها تساوي ٢٤٨١ من مجموع ١٦٣١٦ أي حوالي ١٥٪ بينما نسبة الذين يسكنون في بيوت يملكونها ٧٥٪ وما تبقى أي ١٠٪ من السكان يسكنون في بيوت تملكها الوكالة أو اقارب أو أوقاف.

٢ ـ معدلات اجور المساكن:

تراوحت الاجور في لواء رام الله في اوائل الثمانينات ما بين دينار واحد الى ١٠٠ دينار في الشهر واختلفت بشكل ملموس بين المدن والقرى والمخيمات، ويلخص جدول رقم ٢ب الاحصائيات المتوفرة لدينا حول الأجور في لواء رام الله.

جدول رقم (٢ب)

توزيع الأجور بالدينار

الشريحه	فئات الاجره							مجموع	متوسط الأجور
	٠ ـ ١٠	١١ ـ ٢٠	١١ ـ ٣٠	٣١ ـ ٤٠	٤١ ـ ٥٠	٥١ ـ ٦٠	٦١ +		
مدن	١٠٦٣	٤٣٧	١٦٩	١٤٠	٦٧	١٥	٩	١٩٠٠	١٤ر٢
	٥٦ر	٢٣ر	٠٩ر	٠٧ر	٠٤ر	٠٠٧ر	٠٠٣ر	١٠٠٪	
قرى	٤٠٧	٤٢	١١	٥	—	—	—	٤٦٥	٥ر٨
	٨٨ر	٠٩ر	٠٢ر	٠١ر	—	—	—	١٠٠٪	
مخيمات	٩٨	٣	—	—	—	—	—	١٠١	٤ر٩
	٩٧ر	٠٣ر	—	—	—	—	—	١٠٠٪	

بعض ما يمكن ان نلاحظه من خلال هذا الجدول ما يلي:

أ ـ ان الاجور تتفاوت تفاوتاً ملموساً بين القرى والمدن والمخيمات وان أعلى مستوى للاجور في مدن لواء رام الله في اوائل الثمانينات (باستثناء بعض الحالات النادرة) كان حوالي ٦٠ ديناراً وفي القرى ٤٠ ديناراً وفي المخيمات ١٠ دنانير.

ب ـ مع ان الفرق بين الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور كبير الا اننا نرى ان الاكثرية الساحقة من البيوت المستأجرة كانت اجورها أقل بكثير من الحد الاقصى في تلك الشريحة من المجتمع، فمع ان الحد الاقصى للاجور في المدن كان ٦٠ ديناراً إلا أننا نجد حوالي ٨٠٪ من المستأجرين يدفعون أقل من ثلث الحد الاقصى. كذلك نجد ان ٨٨٪ من المستأجرين في القرى يدفعون أقل من ربع الحد الاقصى كما نجد ان ٦٢٪ من المستأجرين في المخيمات يدفعون أقل من نصف الحد الاقصى للاجور فيها.

جـ ـ ما جاء في البند السابق يفسر سبب تدني متوسطات الاجور في الشرائح الثلاث اذ نرى ان متوسط الاجور في المدن هو ١٤,٢ وفي القرى ٥,٨ وفي المخيمات ٤,٩ ومتوسط الاجور لجميع البيوت المستأجرة في اللواء هو ١٢,٢.

٣ ـ حجم واستعمالات الوحدات السكنية:

يلخص الجدول رقم ٢ باجزائه الثلاثة (جـ. د. هـ) المعلومات المتوفرة لدينا حول عدد الغرف واستعمالاتها في مساكن لواء رام الله.

جدول رقم (٢جـ)

حجم واستعمالات الوحدات السكنية (مدن)

نوع الغرفه / عدد الغرف	غرف نوم	غرف صالون	غرف طعام	ليوان (عائله)	برنده		مطبخ		حمام		مرحاض	
					مفتوحه	مغلقه	خاص	مشترك	داخلي	خارجي	داخلي	خارجي
صفر	—	٨٦٩ ٢٢٣ر	٢٩٧٣ ٧٥٦ر	١٧٦٧ ٤٤٩ر	٢٠٠٤ ٥١ر	٢٢٣٨ ٥٦٧ر	٤٩٥ ١٢٦ر	٣٧٧٠ ٩٦ر	٩٧٠ ٢٤٦ر	٣٧٤٠ ٩٥٣ر	١٩٢٤ ٤٨٩ر	٣١٥٣ ٨٠٣ر
١	١٣٩٩ ٣٥٦ر	٣٠٠٤ ٧٦٤ر	٩٤٢ ٢٤١ر	٢١٢٤ ٥٤ر	١٥١٣ ٣٨٥ر	١٣٦٧ ٣٤٨ر	٣٣٩٦ ٨٦٥ر	١٥٨ ٠٤ر	٢٧٣٣ ٦٩٥ر	١٨٣ ٠٤٧ر	١٨٨٤ ٤٧١ر	٧٦٩ ١٩٥ر
٢	١٦٣٥ ٤١٦ر	٤٩ ٠١٣ر	٩ ٠٠٢ر	٣١ ٠٠٨ر	٢٥٣ ٠٦٤ر	٢٧٠ ٠٦٨ر	٣٥ ٠٠٨ر	—	٢٠٠ ٠٥٣ر	—	١٤١ ٠٣٦ر	٦ ٠٠٢ر
٣	٧٨٣ ٢ر	٥ ٠٠١ر	٣ ٠٠١ر	٤ ٠٠١ر	٤٤ ٠١١ر	٤٦ ٠١٢ر	٢ ٠٠١ر	—	١١ ٠٠٣ر	—	١٦ ٠٠٤ر	—
٤	٧٥ ٠٢ر	١ —	١ —	٢ ٠٠١ر	٩ ٠٠٢ر	٦ ٠٠٢ر	—	—	١١ ٠٠٣ر	—	—	—
٥ +	٢٤ ٠٠٧ر	—	—	—	٥ ٠٠٤ر	١ —	—	—	—	—	—	—
مجموع الوحدات	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨	٣٩٢٨
مجموع الغرف	٧٤٤١	٣١٢١	٩٧٣	٢٢٠٦	٢٢١٥	٢٠٧٦	٣٤٧٢	١٥٨	٣٢١٠	١٨٣	٢٢١٤	٧٨١
المتوسط	١٫٨٩	٧٩ر	٢٤ر	٥٦ر	٥٦ر	٥٣ر	٨٨ر	٠٤ر	٨٢ر	٠٤ر	٥٦ر	٢٠ر

وهذه بعض الملاحظات حول محتويات هذا الجدول:

أ ـ اذا عرفنا الغرف في البيت بأنها تضم غرف النوم والصالون والطعام والليوان والبرندة المغلقة فاننا نجد ان البيت «المتوسط»، أي الذي يحوي معدل الغرف في مدن لواء رام الله، يتكون من ١,٨٩ غرفة نوم، ٠,٧٩ غرفة صالون، ٠,٢٤ غرفة طعام، ٠,٥٦ غرفة ليوان و٠,٥٣ برندة مغلقة أي ان البيت المتوسط يتكون من ٤ غرف (٤,١).

ب ـ حسب هذا التعريف يكون هناك ١٥٨١٧ غرفة موزعة على ٣٩٢٨ وحدة سكن ولكن هذه الغرف ليست في الحقيقة موزعة بالتساوي والبيت المتوسط لاوجود له في الحقيقة. فمع أن الجدول يظهر معدل يقارب غرفتي نوم لكل مسكن فاننا نجد ان ٣٥,٦٪ من مجموع المساكن تحتوي على غرفة نوم واحدة فقط بينما نجد ان حوالي ٢٣٪ من المساكن تحتوي على اكثر من غرفتي نوم والمساكن التي تحتوي فعلا على غرفتين هي حوالي ٤٢٪ من مجموع وحدات السكن في المدن كذلك نجد ان ما يقارب ربع المساكن (٢٢,٣٪) لا تحتوي على غرفة صالون، وان بيتاً واحداً فقط من كل اربعة بيوت في رام الله والبيرة فيه غرفة طعام مستقلة. كذلك فان ما يقارب نصف المساكن (٤٥٪) لا يوجد فيها ليوان او غرفة عائلة واكثر من نصف البيوت (٥٧٪) لا توجد فيها برندة مغلقة.

جـ ـ بالنسبة الى المطبخ نرى لدى الاكثرية الساحقة مطبخ واحد خاص (٨٦,٥) اومشترك (٤٪) ولكننا نلاحظ ايضا ان ٨,٦٪ من الوحدات السكنية لا يوجد فيها مطبخ سواء كان خاصاً أومشتركاً، أي انهم ربما يستعملون ساحة الدار للطبخ اوتستعمل غرفة واحدة لاغراض عديدة مثل النوم والجلوس واستقبال الضيوف والطبخ، (والحمام كما سنرى بعد قليل).

د ـ ما قيل عن المطبخ يكاد ينطبق على الحمام. فمعظم وحدات السكن تحتوي على حمام واحد داخلي (٦٩,٥٪) أوخارجي (٤,٧) ونلاحظ ايضاً ان هناك نسبة لا بأس بها (٥,٩) من المساكن تحتوي على اكثر من حمام واحد، كما نرى أن حوالي خمس السكان (١٩,٩٪) ليس لديهم حمام مستقل سواء كان داخل وحدة السكن ام خارجها والغالب ان مثل هذه المساكن تتكون من غرفة واحدة تستعمل لمعظم اغراض حياة العائلة.

هـ ـ حوالي ثلاثة ارباع الوحدات السكنية فقط تحتوي على مرحاض اما داخلها (٥٦٪) أوخارجها (٢٠٪). وهذا يعني ان واحداً من كل اربعة مساكن في رام الله والبيرة لا يوجد فيه بيت خلاء داخلي أو خارجي.

و ـ عند النظر الى القسمين د، هـ من الجدول رقم ٢ والمتعلقين بالقرى والمخيمات ومقارنة محتوياتها مع محتويات الجزء ج، نرى نمطاً عاماً للعلاقة بين الشرائح الثلاث للواء وهو ان حجم الوحدات السكنية يقل تدريجياً وبشكل ملموس عند الانتقال من المدن الى القرى ثم الى المخيمات كما ينقص التخصص في استعمالات غرف المسكن المختلفة وتقل المرافق التابعة للوحدة السكنية ويكون هذا التناقص مطلقا اي دون ان تأخذ بعين الاعتبار عدد الافراد الذين يعيشون في الوحدة السكنية.

جدول رقم (٢د)

حجم واستعمالات الوحدات السكنية (قرى)

نوع الغرفه / عدد الغرف	غرف نوم	غرف صالون	غرف طعام	ليوان (عائله)	برنده مفتوحه	برنده مغلقه	مطبخ خاص	مطبخ مشترك	حمام داخلي	حمام خارجي	مرحاض داخلي	مرحاض خارجي
صفر	— —	٤٤٧٦ ٤٠١ر	٨٧٧٣ ٧٨٦ر	٧٣٠٣ ٦٥٣ر	٦٤٣٨ ٥٧٦ر	٩٣٢٢ ٨٣٥ر	٣٩٤٩ ٣٥٤ر	١٠٠٥٠ ٩٤٥ر	٦٤٥٣ ٥٧٨ر	٩٥٣٤ ٨٥٤ر	٨٤١٤ ٧٥٣ر	٤٥٤٤ ٤٠٧ر
١	٦٠١١ ٥٣٨ر	٦٣٨٣ ٥٧٢ر	٢٢٦٠ ٢٠٣ر	٣٤٥٨ ٣١ر	٤٣١٩ ٣٨٧ر	١٥٥١ ١٣٨ر	٧٠٥١ ٦٣٢ر	٦٠٢ ٠٥٣ر	٤٤٥٠ ٣٩٨ر	١٦٢٩ ١٤٦ر	٢٥٣٠ ٢٢٧ر	٦٦٠٣ ٥٩٢ر
٢	٣٤٩٩ ٣١٣ر	٢٧٤ ٠٢٤ر	١٣٤ ٠١١ر	٣٤٧ ٠٣٣ر	٣٣٨ ٠٢٩ر	٢٤٢ ٠٢٣ر	١٦٧ ٠١٤ر	١٥ ٠٠٢ر	٢١٤ ٠١٩ر	— —	١٦٦ ٠١٦ر	٢٠ ٠٠١ر
٣	١٢١٢ ١٠٩ر	٣٤ ٠٠٣ر	— —	٥٩ ٠٠٤ر	٧٢ ٠٠٨ر	٥٢ ٠٠٤ر	— —	— —	٥٢ ٠٠٥ر	— —	٥٠ ٠٠٤ر	— —
٤	٢٨٢ ٠٢٥ر	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —
٥ +	١٦٣ ٠١٥ر	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —
مجموع الوحدات	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧	١١١٦٧
مجموع الغرف	١٨٧٢٥	٧٠٣٣	٢٥٢٨	٤٣٢٩	٥٢١١	٢١٩١	٧٣٨٥	٦٣٢	٥٠٣٤	١٦٢٩	٣٠١٢	٦٦٤٣
المتوسط	١ر٦٧	٦٣ر	٢٣ر	٣٩ر	٤٧ر	٢٠ر	٦٦ر	٠٦ر	٤٥ر	١٥ر	٢٧ر	٥٩ر

جدول رقم (٢هـ)

حجم واستعمالات الوحدات السكنية (مخيمات)

نوع الغرفه / عدد الغرف	غرف نوم	غرف صالون	غرف طعام	الليوان (عائلة)	برندة: مفتوحه	برندة: مغلقه	مطبخ: خاص	مطبخ: مشترك	حمام: داخلي	حمام: خارجي	مرحاض: داخلي	مرحاض: خارجي
صفر	— —	٥٤٢ ر٤٤٤	١١٧٨ ر٩٦٥	١٠٨٦ ر٨٨٩	٥١٦ ر٤٢٣	١٠٣٣ ر٩٠٣	٢٣١ ر١٨٩	١١٤٣ ر٩٣٦	١٠٤٦ ر٨٥٧	١١٦٣ ر٩٥٢	١٠٣٩ ر٨٥١	٣٠٢ ر٢٤٧
١	٥٨٦ ر٤٨	٦٧٤ ر٥٥٤	٤٣ ر٠٣٥	١٣١ ر١٠٧	٧٠٢ ر٥٧٥	١١٤ ر٠٩٣	٩٨٧ ر٨٠٨	٧٨ ر٠٦٤	١٧٠ ر١٣٩	٥٨ ر٠٤٨	١٧٩ ر١٤٧	٩١٨ ر٧٥٢
٢	٤٩٥ ر٤٠٥	٥ ر٠٠٤	— —	٤ ر٠٠٣	٣ ر٠٠٢	٤ ر٠٠٣	٣ ر٠٠٢	— —	٥ ر٠٠٤	— —	٣ ر٠٠٣	١ ر٠٠١
٣	١٢٢ ر١	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —
٤	١٨ ر٠١٥	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —
٥ +	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —	— —
مجموع الوحدات	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١	١٢٢١
مجموع الغرف	٢٠١٤	٦٨٤	٤٣	١٣٩	٧٠٨	١٢٢	٩٩٣	٧٨	١٧٥	٥٨	١٨٢	٩١٩
المتوسط	١ر٦٥	ر٥٦	ر٠٣	ر١١	ر٥٨	ر١	ر٨١	ر٠٦	ر١٤	ر٠٥	ر١٥	ر٧٥

ويظهر النمط بشكل بسيط في متوسط غرف النوم (١,٧٩، ١,٦٧، ١,٦٥) ولكنه يبرز بوضوح في عدد غرف الصالون، وتكاد غرف الطعام وغرف الليوان والبرندات المغلقة تختفي من وحدات السكن في المخيمات وينخفض معدل الحمامات الداخلية وبيوت الخلاء الداخلية حتى تصل الى ١٤٪ و١٥٪ في المخيمات.

ويمكن ان نضع النمط بشكل آخر لنبرز نواحي النقص فنقول بأن نسبة البيوت التي ليس فيها غرفة طعام في المخيمات تصل الى ٩٧٪ والتي ليس فيها غرفة ليوان الى ٨٩٪ والتي ليس فيها حمام داخلي الى ٨٦٪ والتي ليس فيها بيت خلاء داخلي الى ٨٥٪.

جـ - حسب تعريفنا السابق للغرف بأنها تضم غرف نوم وصالون وطعام وليوان وبرندا مقفلة فان متوسط عدد الغرف في وحدة السكن تنخفض من ٤,١ في المدن الى ٣,١ في القرى ثم الى ٢,٥ في المخيمات، ويكون معدل عدد الغرف لوحدات السكن في القرى في لواء رام الله ككل هو ٣,٣.

د - من النظر الى المعدلات المبينة في جدول رقم (٢و) يمكننا الاستخلاص بأن النمط السائد او النموذجي لوحدات السكن في مدن لواء رام الله هي وحدة مكونة من غرفتي نوم، غرفة صالون، برندا مفتوحة او مغلقة، مطبخ خاص، حمام واحد داخلي، وبيت خلاء داخلي في اكثر الاحيان وخارجي في بعضها.

جدول رقم (٢و)

متوسط عدد الغرف في شرائح لواء رام الله

	غرف نوم	غرف صالون	غرف طعام	الليوان (غرفة عائلة)	برندة: مفتوحه	برندة: مغلقه	مطبخ: خاص	مطبخ: مشترك	حمام: داخلي	حمام: خارجي	مرحاض: داخلي	مرحاض: خارجي
مدن	١ر٨٩	٠ر٧٩	٠ر٢٤	٠ر٥٦	٠ر٥٦	٠ر٥٣	٠ر٨٨	٠ر٠٤	٠ر٨٢	٠ر٠٤	٠ر٥٦	٠ر٢٠
قرى	١ر٦٧	٠ر٦٣	٠ر٢٣	٠ر٣٩	٠ر٤٧	٠ر٢٠	٠ر٦٦	٠ر٠٦	٠ر٤٥	٠ر١٥	٠ر٢٧	٠ر٥٩
مخيمات	١ر٦٥	٠ر٥٦	٠ر٠٣	٠ر١١	٠ر٥٨	٠ر١	٠ر٨١	٠ر٠٦	٠ر١٤	٠ر٠٥	٠ر١٥	٠ر٧٥

ويكون النمط السائد لوحدة السكن في القرى محتوياً على غرفة او غرفتين للنوم وتستعملان لمعظم اغراض حياة العائلة الأخرى كالجلوس والاستقبال والطبخ والحمام، يضاف الى ذلك بيت خلاء يكون داخل البيت في معظم الحالات وخارجه في الحالات الاخرى.

أما الوحدة النموذجية في المخيمات فتحتوي على غرفة او غرفتين للنوم والاغراض الاخرى بالاضافة الى مطبخ واحد وبيت خلاء خارج البيت.

الفصل الثالث

عمر الوحدات السكنية في لواء رام الله

جمعت المادة المستعملة هنا في اوائل الثمانينات وتركز الاهتمام في جميع المعلومات عن النواحي السكنية على الثلاثين سنة التي سبقت تاريخ جمع المعلومات، ولذلك فقد جمعت المعلومات عن سنة بناء جميع المساكن التي أقيمت منذ سنة ١٩٥٠ اما تلك التي أقيمت قبل سنة ١٩٥٠م فقد بوبت جميعها في باب واحد تحت «قبل ١٩٥٠».

ويلخص الجدول رقم (١٣) المعلومات التي جمعت عن عمر الوحدات السكنية في لواء رام الله وعن تطور حركة بناء المساكن ما بين ١٩٥٠ و ١٩٨١.

وهذه بعض الملاحظات حول هذا الجدول:

أ - يظهر من الجدول ان ٦٨٪ من جميع وحدات السكن في لواء رام الله ١٩٨١ - ١٩٨٢ موجودة في القرى و٢٤٪ منها في المدن وما تبقى اي ٨٪ في المخيمات. وبطريقة اخرى نقول ان عدد وحدات السكن في المخيمات تساوي تقريباً ١/٣ عدد وحدات السكن في المدن وعدد وحدات السكن في المدن تقارب ١/٣ وحدات السكن في القرى.

ب - من الشرائح الثلاث: المدن، القرى، والمخيمات نجد ان أعلى نسبة من المساكن المبنية قبل سنة ١٩٥١ موجودة في المدن (٣٢٪) تليها القرى (٢٨,٩٪) ثم المخيمات (١٢,٨٪) ويرجع انخفاض هذه النسبة في المخيمات الى حقيقة ان المخيمات ككل انشئت بعد سنة ١٩٤٨. وبشكل عام نرى ان ما يزيد عن ثلثي الوحدات السكنية الموجودة في لواء رام الله سنة ١٩٨١ (٧٢,٣٪) كان عمرها لا يزيد عن ٣٠ سنة.

جـ - الشكل رقم (١٣أ) يلخص المعلومات الموجودة في الجدول رقم ١٣أ. مع فارق بسيط، حيث قسمت السنوات ابتداء من سنة ١٩٥١ الى مجموعات، حجم المجموعة ثلاث سنوات، ومثلنا كل سنة بنقطة واحدة قيمتها العددية تساوي معدل قيم تلك السنوات في مجموعتها، ما عدا السنوات ٧٨ - ٨١ مثلناها بقيمها الحقيقية والسبب في اللجوء الى المعدلات هو اعتقادنا بأن ذاكرة الناس لسنة البناء ليست دقيقة وانهم ميالون بشكل عام الى اعطاء اقرب سنة تنتهي بالخمسة أو الصفر لسنة البناء الحقيقية.

ويظهر في هذا الشكل رسم بياني لتطور حركة بناء المساكن في كل من المدن والقرى والمخيمات ثم في اللواء ككل.

جدول رقم (١٣)
توزيع الوحدات السكنية حسب سنة البناء

الشريحة \ السنة	قبل ١٩٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥
مدن	١٢٣٤ ٠ر٣١٤	٢٧ ٠ر٠٠٦	٨٢ ٠ر٠٢٠	٢٢ ٠ر٠٠٥	٣٧ ٠ر٠٠٩	١٣١ ٠ر٠٣٣	٦٤ ٠ر٠١٦	٥٦ ٠ر٠١٤	٩٧ ٠ر٠٢٥	٧٠ ٠ر٠١٨	٢٦٠ ٠ر٠٦٦	٩٢ ٠ر٠٢٣	١٤٠ ٠ر٠٣٦	٩٦ ٠ر٠٢٤	١٢٣ ٠ر٠٣١	٢٧٧ ٠ر٠٧٢
قرى	٣٢٣١ ٠ر٢٨٩	٣٧ ٠ر٠٠٣	٥٥ ٠ر٠٠٥	٤٧ ٠ر٠٠٤	٦٠ ٠ر٠٠٥	٢١٤ ٠ر٠١٩	٨٤ ٠ر٠٠٧	٧٦ ٠ر٠٠٦	١١٩ ٠ر٠١١	٨٤ ٠ر٠٠٧	٤٩٧ ٠ر٠٤٥	١٣٨ ٠ر٠١٢	٣١٩ ٠ر٠٢٩	٢٤٤ ٠ر٠٢٢	٣٦٠ ٠ر٠٣٢	٦١٠ ٠ر٠٥٥
مخيمات	١٥٧ ٠ر١٢٨	٥ ٠ر٠٠٤	٤٤ ٠ر٠٣٦	٢٢ ٠ر٠١٨	١٢ ٠ر٠٠١	٤٧ ٠ر٠٣٨	٣٦٨ ٠ر٣٠١	٧٠ ٠ر٠٥٧	١٠٣ ٠ر٠٨٤	١٠ ٠ر٠٠٨	٤١ ٠ر٠٣٤	٢١ ٠ر٠١٧	٩ ٠ر٠٠٧	١٢ ٠ر٠١	٦ ٠ر٠٠٥	٤٨ ٠ر٠٣٩
مجموع اللواء	٤٦٢٢	٦٩	١٨١	٩١	١٠٩	٣٩٢	٥١٦	٢٠٢	٣١٩	١٦٤	٧٩٨	٢٥١	٤٦٨	٣٥٢	٤٨٩	٩٣٥

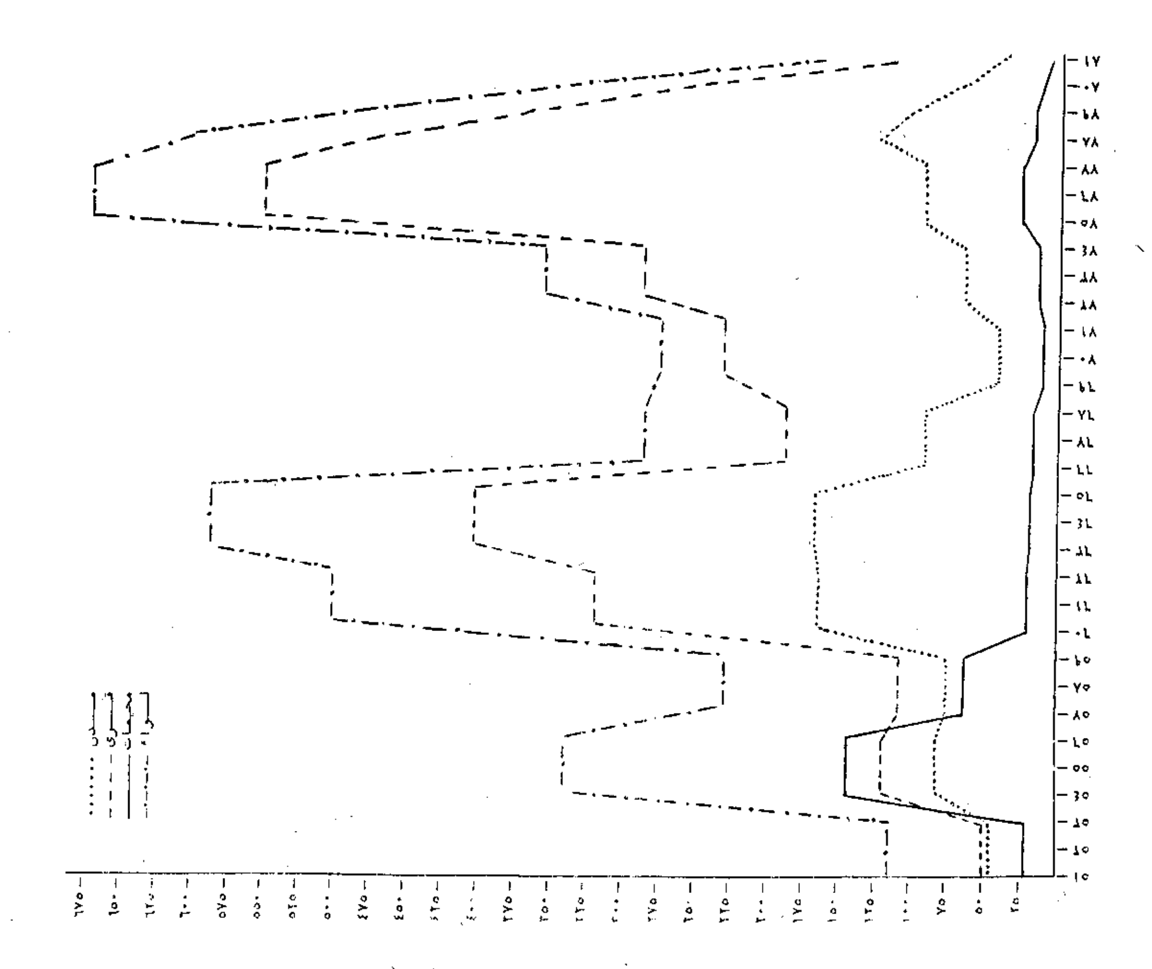
الشريحة \ السنة	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	المجموع
مدن	١٢١ ٠ر٠٣١	٩٧ ٠ر٠٢٥	٣٦ ٠ر٠٠٩	٢٧ ٠ر٠٠٦	٥٤ ٠ر٠١٤	٢٥ ٠ر٠٠٦	٥١ ٠ر٠١٣	٥٧ ٠ر٠١٥	٧١ ٠ر٠١٨	٨٦ ٠ر٠٢٢	١٠٥ ٠ر٠٢٧	٧١ ٠ر٠١٨	١٢٠ ٠ر٠٣٢	٩٩ ٠ر٠٢٦	٦١ ٠ر٠١٥	٣٩ ٠ر٠١١	٣٩٢٨ ١٠٠٪
قرى	٢٤٤ ٠ر٠٢٢	١٩٤ ٠ر٠١٧	١٢٦ ٠ر٠١١	٨٩ ٠ر٠٠٨	٤٤٢ ٠ر٠٤٨	١٦١ ٠ر٠١٤	٢٢٧ ٠ر٠٢٥	٢٧٩ ٠ر٠٢٥	٣٠٧ ٠ر٠٢٧	٧٩٥ ٠ر٠٧١	٤٣٦ ٠ر٠٣٩	٤٣٨ ٠ر٠٣٩	٤٦٧ ٠ر٠٤٢	٣٦٧ ٠ر٠٤٢	٢٥٠ ٠ر٠٢٣	١٢٠ ٠ر٠٢٣	١١١٦٧ ١٠٠٪
مخيمات	١٥ ٠ر٠١٢	٢٧ ٠ر٠٢٢	٤ ٠ر٠٠٣	٥ ٠ر٠٠٤	١٥ ٠ر٠١٢	٥ ٠ر٠٠٤	٨ ٠ر٠٠٧	٧ ٠ر٠٠٦	٨ ٠ر٠٠٧	٣٥ ٠ر٠٢٩	٣٠ ٠ر٠٢٥	١٩ ٠ر٠١٦	٢٣ ٠ر٠١٩	٢٤ ٠ر٠٠٢	١٥ ٠ر٠١٢	٦ ٠ر٠٠٥	١٢٢١ ١٠٠٪
مجموع اللواء	٣٨٠	٣١٨	١٦٦	١٢١	٥١١	١٩١	٣٣٦	٣٤٣	٣٨٦	٩١٦	٥٧١	٥٤٨	٦١٠	٤٩٠	٣٢٦	١٦٥	١٦٣١٦

جدول رقم (٣ب)
توزيع الغرف المضافة حسب سنة الاضافة

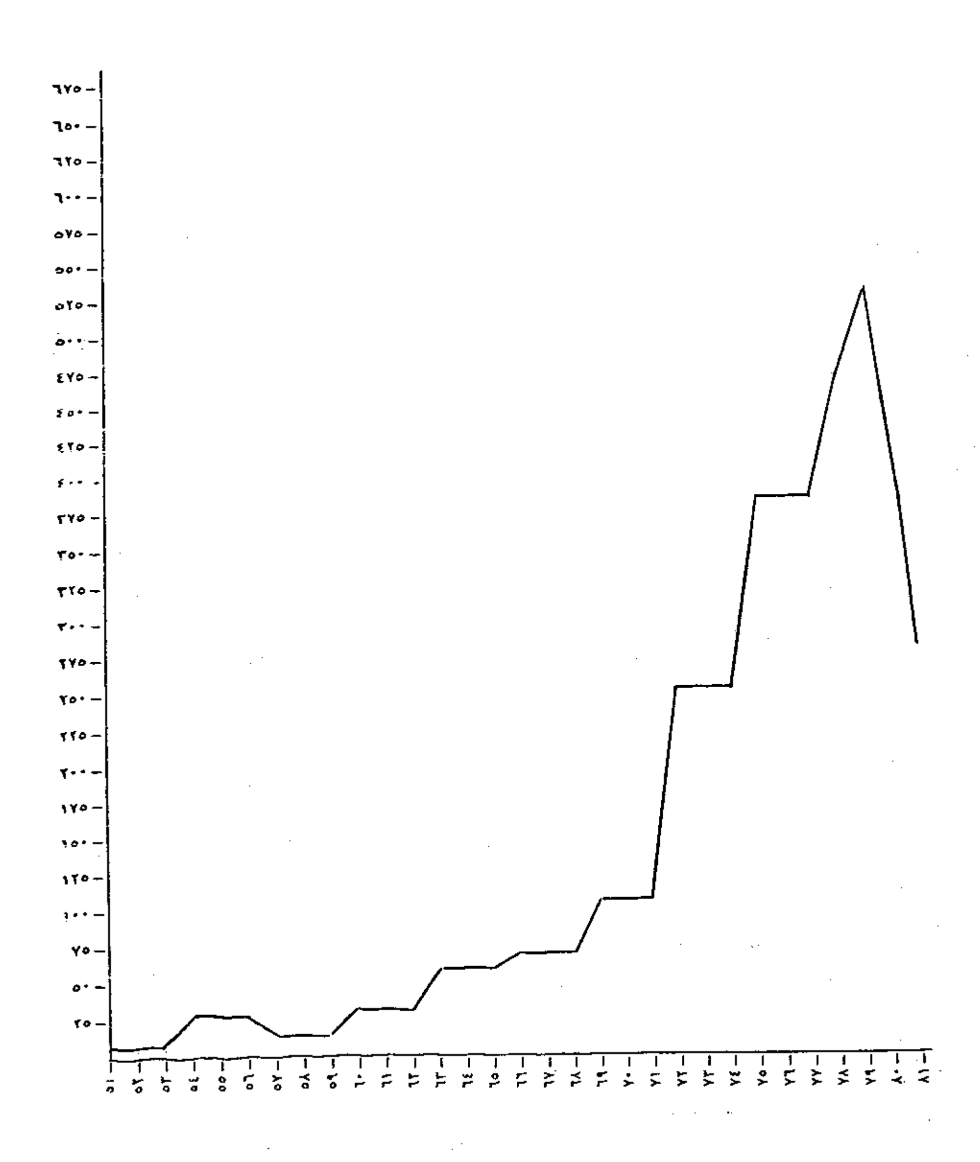
السنة / الشريحة	قبل ١٩٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥
مدن	—	—	—	—	٦	٢	—	—	٧	١	٣	—	—	٢	١٥	٢
قرى	—	٤	٤	٦	١	١١	٤	١	١٥	٢	٣٧	٧	٢٢	٢٦	٢١	٥٠
مخيمات	—	—	١	١	—	٢	—	—	١	—	١٤	٨	٩	٦	٨	٥٢
المجموع	—	٤	٥	٦	٧	١٥	٤	١	٢٣	٣	٤٤	١٥	٣١	٣٤	٤٤	١٠٤

السنة / الشريحة	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	المجموع
مدن	—	٧	١١	—	١٠	—	١٢	٤	٧	٥٨	٢٨	٢٩	٥٠	٥٨	٤٥	٣١	٣٩٢٨
قرى	٤١	٤١	١٥	٣٤	١٥١	٥٢	٩٣	١٢٩	١٠٦	٣٠٢	٢١٤	٢٧١	٣٤١	٤٠٦	٣٦٠	٢١٦	٢٩٨٣
مخيمات	٣٥	٤٠	١٨	٩	٥٣	١٧	٢٨	٤٤	٤١	٩٥	٩٩	٧١	٩١	٧٨	٧٥	٤٦	٢٩٤١٠
المجموع	٧٦	٨٨	٤٤	٤٣	٢١٤	٦٩	١٣٣	١٧٧	١٥٤	٤٥٥	٣٥١	٣٧١	٤٨١	٥٤٢	٤٨٠	٢٩٣	٧٨٥٢

شكل ٣ أ



شكل ٣ ب



د ـ يظهر من الشكل رقم (١٣) ان نمط تطور حركة بناء المساكن في لواء رام الله متماثل بالنسبة لقرى ومدن اللواء مع الفرق بالقيم المطلقة. هذا النمط يتلخص في ازدياد حركة البناء ازدياداً مستمراً بعد سنة ١٩٥١ وبتسارع اكبر في النصف الأول من الستينات منه في الخمسينات، ولكن هذا التسارع يهبط بسرعة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حتى يعود الى مستواه في الخمسينات. وتعود حركة البناء الى الانتعاش بعد سنة ٧١، خصوصاً في القرى، حتى تصل في اواسط السبعينات الى ما كانت عليه قبل حرب حزيران ولكنها تعود الى الانحدار السريع في أواخر السبعينات.

هـ ـ تختلف مسيرة حركة بناء المنازل في المخيمات عنها في القرى والمدن اثناء فترة سنوات الخمسينات وهي الفترة التي تم فيها انشاء المخيمات لاستيعاب لاجئي حرب ٤٨. أما بعد سنوات أواخر الخمسينات فان حركة البناء تعود فتأخذ نفس المسار الذي وصفناه للقرى والمدن في اللواء.

و ـ خط مسار حركة البناء في اللواء ككل يتبع نفس النمط الذي وصفناه للقرى والمدن ويبرز هذا النمط بوضوح ولكنه يبرز ايضاً اثر تأسيس المخيمات في سنوات الخمسينات.

ز ـ نسبة ما تم بناؤه في القرى بعد ١٩٥٠ الى ما كان قائماً قبلها (٧١,١٪) يزيد قليلاً عن تلك النسبة في المدن (٦٨٪). أما في المخيمات فان تلك النسبة مرتفعة جداً اذ ان المخيمات ككل اقيمت بعد سنة ١٩٤٨.

ح ـ يظهر في الشكل (٣ب) ايضاً خط بياني يلخص الاحصائيات المتوفرة عن عدد الغرف التي اضيفت الى البيوت الموجودة اثناء المدة ١٩٥١ ـ ١٩٨١ في الجدول (٣ب). ويظهر من الرسم البياني ان عدد الغرف التي اضيفت في اللواء ككل ازدادت باستمرار منذ سنة ١٩٥١ وقد تسارع هذا الازدياد بشكل كبير بعد سنة ١٩٧٤ ثم أخذ في الانخفاض في سنتي ٨٠، ٨١. وكنا قد كونا فرضية تقول بأن اضافة الغرف الى المساكن القائمة يأتي كبديل لبناء المساكن الجديدة ولذلك فقد توقعنا ان يكون هناك تناسب عكسي بين عدد المساكن الجديدة وعدد الغرف المضافة الى المساكن الموجودة ولكنا وجدنا ان التناسب كان طردياً كما يبدو بوضوح في سنوات السبعينات الا ان خط مسار اضافة الغرف لم يتأثر بحرب ١٩٦٧، كما تأثر خط مسار بناء المساكن الجديدة بل استمر في التصاعد.

الفصل الرابع
الخدمات المتوفرة في الوحدات السكنية

نتحدث في هذا الفصل عن نوعين من الخدمات، النوع الأول توفره شركة أو مؤسسة أو سلطة مثل شبكة الكهرباء والماء والتلفون والنوع الثاني مثل التدفئة والماء الساخن يوفره صاحب المسكن او المستأجر.

والجدول رقم ١٤ يلخص المعلومات المتوفرة عن النوع الأول من الخدمات أي عن شبكة الكهرباء والماء والتلفون.

جدول رقم (٤أ)

توفر الكهرباء والماء والتلفون في الوحدات السكنية في لواء رام الله

	كهرباء				مياه			هاتف	
	شبكة	موتور	لا يوجد	شبكة + موتور	شبكة	بئر خاص	مصدر آخر	يوجد	لا يوجد
مدن	٣٧٠٠ ٠ر٩٤٢	١٠ ر٠٢	٢١٦ ر٠٥٥	٢ ر٠١	٣٣٠٢ ٠ر٨٤٢	٤١٢ ر١٢٠	٢١٤ ر٠٥٤	١٠٥٢ ر٢٦٧	٢٨٧٦ ر٧٣٣
قرى	٤٨٨٧ ٠ر٤٣٧	٣١٢٤ ٠ر٢٧٩	٣٠٣٥ ٠ر٢٧٣	١٢١ ٠ر٠١١	٥٣٩٣ ٠ر٤٨٣	٣٨٨٦ ٠ر٣٤٧	١٨٨٨ ٠ر١٧٠	٤٩٢ ر٠٤٤	١٠٦٧٥ ر٩٥٦
مخيمات	٩٨٨ ر٨٠٩	١٠٤ ر٠٨٥	١٢٩ ر١٠٦	ـــــ ـــــ	٩٣٦ ٠ر٧٦٧	٧٠ ر٠٥٧	٢١٥ ر١٧٦	٧ ر٠٠٦	١٢١٤ ر٩٩٤
المجموع	٩٥٧٥ ر٥٨٦	٣٢٢٨ ر١٩٨	٣٣٨٠ ر٢٠٧	١٢٣ ر٠٠٩	٩٦٣١ ٠ر٥٩٠	٤٣٦٨ ر٢٦٧	٢٣١٧ ر١٤٢	١٥٥٣ ر٠٩٦	١٤٧٦٥ ر٩٠٤

نلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

أ ـ الكهرباء:

١ ـ أكثرية البيوت في المدن (٩٤,٣٪) وفي المخيمات (٨٠,٩٪) مربوطة بشبكة الكهرباء العامة ويعتمد ٨,٥٪ من سكان المخيمات على الكهرباء من موتور خاص وبذلك تكون نسبة البيوت التي لا تتوفر فيها الكهرباء ٥,٥٪ في المدن و١٠٪ في المخيمات.

٢ ـ تختلف القرى عن المدن والمخيمات من حيث توفر الكهرباء في مساكنها اختلافاً ملموساً اذ ان اكثر من نصف مساكن القرى (٥٥,٢٪) ليست مربوطة بشبكة الكهرباء العامة، ويعوض حوالي نصف هؤلاء (٢٧,٩) عن الشبكة العامة باستعمال موتور اومولد كهربائي خاص، ومع ذلك فان نسبة عالية من المساكن في قرى لواء رام الله (٢٧,٣٪) لا تتوفر فيها الكهرباء، وهذه النسبة تساوي حوالي خمسة اضعاف مثيلتها في المدن (٥,٥٪) وضعفين ونصف من مثيلتها في المخيمات (١٠,٦٪).

٣ ـ تتوفر الكهرباء في حوالي ٨٠٪ من جميع مساكن لواء رام الله، منها حوالي ٦٠٪ من خلال الشبكة العامة وحوالي ٢٠٪ من مولد خاص ويبقى حوالي ٢٠٪ من جميع مساكن اللواء بدون كهرباء.

ب ـ المياه:

١ ـ يمكن تقسيم مصادر المياه في مساكن لواء رام الله الى نوعين رئيسيين، الأول مصادر داخل المسكن او تابعة له أي في ساحة المسكن وهذه اما ان تكون من شبكة المياه العامة اومن بئر خاصة تابعة لوحدة السكن، والنوع الثاني لا يكون فيه مصدر الماء تابع لوحدة السكن مثل الاعتماد على عين ماء اوبئر لدى جيران او حنفية ماء في الشارع.

٢ ـ تتوفر المياه داخل المساكن من الشبكة العامة في ٨٤,٢٪ من المساكن في المدن وأما الـ١٥,٨٪ الباقين من سكان المدن فيعتمد حوالي ثلثيهم على بئر تابعة لوحدة السكن والثلث الآخر يعتمد على مصدر ماء خارج وحدة السكن وغير تابع لها. ويعتمد حوالي ٣ / ٤ من سكان المخيمات (٧٦,٧٪) على شبكة المياه العامة اما الباقون فيعتمد حوالي ثلثهم (٥,٧٪) على بئر تابعة لوحدة السكن وحوالي ثلثيهم على مصدر غير تابع لوحدة السكن. أما في القرى فتزود شبكة المياه العامة حوالي نصف (٤٨,٣٪) وحدات السكن فقط، أما النصف الآخر فيعتمد حوالي ثلثيهم (٣٤,٣٪) على بئر تابعة لوحدة السكن والثلث الآخر (١٧٪) على مصدر لا يتبع لوحدة السكن.

٣ ـ في لواء رام الله ككل يعتمد حوالي ٦٠٪ فقط من السكان على شبكة المياه بينما يعتمد حوالي ثلثي الباقين (٢٧,٨٪) على بئر ماء خاصة تابعة لوحدة السكن والثلث الآخر (١٤,٢٪) على مصدر ماء خارج وحدة السكن وغير تابع لها.

جـ ـ الهواتف:

١ ـ يمكن وصف وضع الهواتف في لواء رام الله كما يلي: الهواتف قليلة جدا (٢٦,٧٪) في المدن بحيث تتوفر في بيت واحد من كل اربعة بيوت، ونادرة في القرى ٤,٤٪ حيث يتوفر في بيت واحد من كل ٢٣ بيتاً ومعدومة تقريباً في المخيمات حيث تتوفر في بيت واحد من كل ١٦٧ بيتاً.

٢ ـ أما في اللواء ككل فتتوفر الهواتف في أقل من بيت واحد من كل عشرة بيوت.

د ـ مرافق يوفرها صاحب البيت أو المستأجر:

الجدول رقم (٤ب) يلخص الاحصائيات المتوفرة لدينا حول ثلاثة انواع من المرافق التي يوفرها عادة صاحب المسكن أو المستأجر وهذه المرافق هي التدفئة الكهربائية، سخان الشمس والسخان الكهربائي.

جدول رقم (٤ب)

توفر بعض المرافق في الوحدات السكنية في لواء رام الله

	تدفئة مركزية		سخان شمسي		سخان كهربائي	
	يوجد	لا يوجد	يوجد	لا يوجد	يوجد	لا يوجد
مدن	١٧٧ ر٠٤٦	٣٧٥١ ر٩٥٤	١٦٢٧ ر٤١٤	٢٣٠١ ر٥٩٦	٧٨٩ ر٢	٣١٣٩ ر٨٠
قرى	٨٥ ر٠٠٨	١١٠٨٢ ر٩٩٢	٢٠٠٦ ر١٧٩	٩١٦١ ر٨٢١	٤٢٠ ر٠١٧	١٠٧٤٧ ر٩٦٣
مخيمات	٢ ر٠٠٢	١٢١٩ ر٩٩٨	٢٠٢ ر١٦٥	١٠١٩ ر٨٣٥	١٣ ر٠١١	١٢٠٨ ر٩٨٩

١ ـ تتوفر التدفئة المركزية في ما يقل عن ٥٪ من وحدات السكن في المدن وتكاد تكون معدومة كلياً في القرى والمخيمات مما يجعل النسبة في اللواء ككل ضئيلة جداً (٢٪).

٢ ـ هناك فرق واضح بين المدن من جهة والقرى والمخيمات من جهة اخرى من حيث توفر سخان ماء (شمسي أوكهربائي) في وحدة السكن. فبينما نجد ان سخان الماء متوفر في ٦ من كل ١٠ وحدات سكنية (٦١,٤٪) في المدن نجد انه يتوفر في اثنين فقط من كل عشرة مساكن (٢١,٦٪) في القرى والى نسبة أقل (١٧,٦٪) في المخيمات. كذلك نجد نسبة الاعتماد على الكهرباء في تفعيل سخانات الماءأعلى في المدن (٤٨٪ من السخانات) منها في القرى (٢١٪) والمخيمات (٦,٥٪).

٣ ـ على مستوى اللواء ككل يتوفر سخان الماء في واحد فقط من كل ثلاثة مساكن على وجه التقريب (٣١٪) ويعتمد حوالي ٢/٣ السخانات المتوفرة في اللواء على الشمس والثلث الآخر على الكهرباء.

الفصل الخامس
الكثافة السكانية للوحدة السكنية

١ ـ حجم الأسرة:

اذا عرفنا الأسرة بأنها مجموعة الأفراد الذين يعيشون في وحدة سكنية مشتركة فان الجدول رقم (٥أ) يلخص المعلومات المتوفرة لدينا عن حجم الأسرة في الشرائح المختلفة من لواء رام الله.

بالنسبة لهذا الجدول نقدم الملاحظات التالية:

أ ـ متوسط حجم الأسرة في قرى ومخيمات لواء رام الله متقارب جداً (٦,٥ و٦,٤ بالترتيب) ويزيد عن معدل حجم الأسرة في المدن (٥,١)، ومتوسط حجم الأسرة للواء ككل هو ٦,١٥.

ب ـ اذا عرفنا الأسر التي يتراوح عدد افرادها من ١ ـ ٤ بأنها صغيرة وتلك التي عدد أفرادها من ٥ ـ ٨ بأنها متوسطة، والتي عدد افرادها يزيد عن ٨ بأنها كبيرة نجد أن نسبة العائلات الصغيرة أعلى ما تكون في المدن (٤١,٧٪) تليها القرى (٣٧,٦٪) ثم المخيمات (٣٢,٩٪) ونجد توزيع العائلات الكبيرة بعكس ذلك تماماً اذ نجد أكبر نسبة لها في المخيمات (٢٦,٣٪) ثم القرى (١٩,٥٪) ثم المدن (١٤,٥٪).

٢ ـ كثافة السكان للوحدة السكنية:

الجداول رقم (٥ب، ٥جـ، ٥د) تعطي توزيعاً للعائلات في شرائح المجتمع الثلاث حسب حجم العائلة ثم توزع مجموعات العائلات ذات الحجم الواحد حسب عدد غرف البيوت التي يعيشون فيها.

يظهر من هذه الجداول:

١ ـ ان هناك تناسباً طردياً، في كل من شرائح المجتمع الثلاث، بين حجم العائلة وكثافة السكان للغرفة الواحدة.

جدول رقم (٥أ)

توزيع الوحدات السكنية حسب حجم الأسرة

أفراد / شريحه	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	+١٢	مجموع الأسر	مجموع الأفراد	المتوسط
مدن	٢٥٠ ٠ر٠٦٣	٥٣٥ ١ر١٣٦	٤٢٤ ١ر١٠٧	٤٣٦ ١ر١١١	٥١٥ ١ر١٣١	٤٩٣ ١ر١٢٥	٣٨٥ ٠ر٠٩٤	٣١١ ٠ر٠٩٨	١٩٤ ٠ر٠٤٩	١٥٧ ٠ر٠٣٩	٩٣ ٠ر٠٢٣	١٣٥ ٠ر٠٣٤	٣٩٢٨ ——	٢٠٢١٧ ——	١ر٥ ——
قرى	٦٣٥ ٠ر٠٥٦	١٢٨٩ ١ر١١٥	١١٣٠ ١ر١٠٢	١١٤٧ ١ر١٠٣	١٢٠٨ ١ر١٠٨	١٢٥٢ ١ر١١٣	١٢٧٦ ١ر١١٤	١٠٤٤ ٠ر٠٩٤	٧٦٤ ٠ر٠٦٨	٥١٤ ٠ر٠٤٦	٤٤٢ ٠ر٠٣٩	٤٦٦ ٠ر٠٤٢	١١١٦٧ ——	٧٣١٨٦ ——	٦ر٥ ——
مخيمات	٨٢ ٠ر٠٦٦	١٢٣ ١ر١٠١	٨٠ ٠ر٠٦٤	١١١ ٠ر٠٩٨	١٢٤ ١ر١٠١	١٢٦ ١ر١٠٣	١٣٧ ١ر١١٢	١١٤ ٠ر٠٩٣	٩٩ ٠ر٠٨١	٨٦ ٠ر٠٧	٦٥ ٠ر٠٥٣	٧٣ ٠ر٠٥٩	١٢٢١ ——	٧٨٢٠ ——	٦ر٤ ——
المحموع	١٦٦٢	١٩٤٧	١٦٣٤	١٦٩٤	١٨٤٧	١٨٧١	١٦٦١	١٤٦٩	١٠٥٧	٧٥٧	٦٠٠	٦٧٤	١٦٣١٦	١٠١٢٣٣	——

جدول رقم (٥ب)
الكثافة السكانية في المدن

عدد أفراد الأسره	عدد الأسـر	واحد أو أقـل	١ر١ – ٩٩ر١	٢ – ٩٩ر٢	٣ +
١	٢٥٠	٢٥٠	—	—	—
٢	٥٣٥	٤٤٢	—	٩٣	—
٣	٤٢٤	٣٠٩	٦١	—	٥٤
٤	٤٣٦	٢٧٨	٨٠	٥٠	٢٨
٥	٥١٥	١٩٣	١٩١	٧٦	٥٥
٦	٤٩٣	٧٥	٢١٤	٨٢	١٢٢
٧	٣٨٥	٣٢	١٩٠	٧٢	٩١
٨	٣١١	٦	٨٣	١١٢	١١٠
٩	١٩٤	١	٣٢	٦٢	٩٩
١٠	١٥٧	٢	١٧	٦٥	٧٣
١١	٩٣	—	٥	٣٦	٥٢
١٢ +	١٣٥	—	١٩	٣٠	٨٦
المجمــوع	٣٩٢٨	١٥٨٨	٨٩٢	٦٧٨	٧٧٠
النسـبة	—	٤٠٥ر٠	٢٢٧ر٠	١٧٢ر٠	١٩٦ر٠

جدول رقم (٥جـ)
الكثافة السكانية في القرى

عدد أفراد الأسرة	عدد الأسـر	واحد أو أقـل	١ر١ – ٩٩ر١	٢ – ٩٩ر٢	٣ +
١	٦٣٥	٦٣٥	—	—	—
٢	١٢٨٩	٨٢٧	—	٤٦٢	—
٣	١١٣٠	٤٦٣	٣٤٩	—	٣١٨
٤	١١٤٧	٣١٩	٢٢٢	٣٣١	٢٧٥
٥	١٢٠٨	٢٤٥	٣٨٩	٣٨٠	١٩٤
٦	١٢٥٢	١٣٣	٢٥٢	٣١٨	٥٤٩
٧	١٢٧٦	٦١	٣٦٤	٢٧٠	٥٨١
٨	١٠٤٤	٢٦	١٧٥	٤٧٠	٣٧٣
٩	٧٦٤	١٥	١٥٣	١٣٤	٤٦٢
١٠	٥١٤	١٥	٥٦	١٤٥	٢٩٨
١١	٤٤٢	—	٦٤	٩٣	٢٨٥
١٢ +	٤٦٦	—	٥٣	٨٥	٣٢٨
المجمــوع	١١١٦٧	٢٧٣٩	٢٠٧٧	٢٦٨٨	٣٦٦٣
النسـبة	—	٢٤٦ر٠	١٨٦ر٠	٢٤ر٠	٣٢٨ر٠

جدول رقم (٥د)

الكثافة السكانية في المخيمات

عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر	واحد أو أقل	١٫١ – ١٫٩٩	٢ – ٢٫٩٩	٣ +
١	٨٢	٨٢	—	—	—
٢	١٢٣	٧٥	—	٤٨	—
٣	٨٠	٢٦	٢٩	—	٢٥
٤	١١٢	١٣	٣٥	٣٥	٢٩
٥	١٢٤	٣	٤٩	٥٢	٢٠
٦	١٢٦	—	٢٥	٤٧	٥٤
٧	١٣٧	—	٣٣	٣٥	٦٩
٨	١١٤	—	٥	٥٧	٥٢
٩	٩٩	—	١٧	١١	٧١
١٠	٨٦	—	٤	١٧	٦٥
١١	٦٥	—	٣	٢٦	٣٦
١٢ +	٧٣	—	٢	٨	٦٣
المجموع	١٢٢١	١٩٩	٢٠٢	٣٣٦	٤٨٤
النسبة	—	١٦٢ر٠	١٦٥ر٠	٢٧٥ر٠	٣٩٨ر٠

٢ ـ ان اكبر نسبة من العائلات التي تعيش بكثافة فرد واحد او أقل للغرفة الواحدة توجد في المدن (٤٠,٥٪) تليها القرى (٢٤,٦٪) ثم المخيمات (١٦,٢٪) والعكس بالعكس فان اكبر نسبة من العائلات التي تعيش بكثافة تزيد على ثلاثة افراد للغرفة الواحدة توجد في المخيمات (٣٩,٨٪) تليها القرى (٣٢,٨٪) ثم المدن (١٩;٦٪).

٣ ـ ان أدنى كثافة للسكان بالنسبة لوحدات السكن توجد في المدن بمعدل ١,٢٤ فرداً للغرفة تليها القرى بمعدل ٢,١٦ فرداً للغرفة ثم المخيمات بمعدل ٢,٥٦ فرداً للغرفة والمعدل للواء ككل هو١,٩٨ فرداً للغرفة.

ببليوغرافيا الإسكان في الوطن المحتل

أمل عبد القادر شحادة

تحتوي هذه الببليوغرافيا المتخصصة حول الاسكان في الوطن المحتل على مجموعة من الكتب والمقالات المنشورة باللغة العربية، وهي محاولة لحصر ما هو متوفر وما كتب حول موضوع الاسكان وما يتعلق به من موضوعات حول المستوطنات والاراضي.
ولقلة ما كتب حول هذا الموضوع لم يراع تاريخ النشر عند جمعها.

ابو عرفه، عبدالرحمن
الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية ـ ط٢ ـ عمان: دار الجليل، ١٩٨٦. ٢٣٩ص.

ابو العلا، حسين
الجغرافيا العمرانية لمخيم برج البراجنة ـ **شؤون فلسطينية** ـ ع١٠٣ (٠٦/١٩٨٠) ـ ص٤١ ـ ٥٣

ابو كشك، بكر
الاسكان: المشكلات والابعاد الاجتماعية في الضفة الغربية وغزة (١)/ ترجمة م.ك. ـ **صامد الاقتصادي** ـ س٥/ ع٣٧ (٠٢/١٩٨٢) ـ ص٢٥ ـ ٥٩.

ابو كشك، بكر
الاسكان: المشكلات والابعاد الاجتماعية في الضفة الغربية وغزة (٢)/ ترجمة م.ك. ـ **صامد الاقتصادي** ـ س٥، ع٣٨ (٠٣/١٩٨٢) ـ ص١١٢ ـ ١٤٢.

ابو كشك، بكر
الضائقة السكنية في الاراضي المحتلة ـ بيرزيت، فلسطين، جامعة بيرزيت. مكتب الوثائق والابحاث، ١٩٨٠، ٩١ص.

ابو كشك، بكر
الضائقة السكنية في المناطق المحتلة ـ القدس: جمعية الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١. ٢٠ص: جداول

ابو كشك، بكر
الضائقة السكنية في المناطق المحتلة / بكر ابو كشك ـ القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١. ٢٠ص «ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية من اجل الصمود».

ابو كشك، بكر
الضائقة السكنية في المناطق المحتلة ـ **البيادر** ـ س٦، ع١ (١١/١٩٨١) ـ ص٥٣ ـ ٥٤

ابو كشك، بكر

الضائقة السكنية في الوسط العربي /بكر ابو كشك، سامي جرايسي ـ الناصرة: المجلس الشعبي للانعاش الاجتماعي، ١٩٧٧، دراسة رقم ٤.

اتحاد المصارف العربية
التمويل الاسكاني في الوطن العربي مع تركيز على التجربة الاردنية ـ بيروت: الاتحاد، ١٩٨٦، ٣٤٣ ص

الاستيطان الصهيوني بعد ١٩٦٧ في:
الموسوعة الفلسطينية/ اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية ـ دمشق: الهيئة، ١٩٨٤ مج١، ص٢٢١ ـ ٢٣٤.

الاستيطان الصهيوني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧: المخططات والواقع في:
استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة /حبيب قهوجي ـ دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص٢١٥ ـ ٢٦٨.

ازمة الاسكان في العالم العربي
الاقتصاد والاعمال ـ س٣، ع٢٥ (٠٤/١٩٨١) ـ ص٢٨ ـ ٣٥

افنيري، اريه. ل
دعوى نزع الملكية: الاستيطان اليهودي.. والعرب ١٨٧٨ ـ ١٩٤٨/ اريه. ل. افنيري، ترجمة بشير شريف البرغوثي ـ عمان: دار الجليل، ١٩٨٦، ٢٩٥ص.

الاقتصاد الاسرائيلي عن الفترة الواقعة ما بين ١٥/٢ ـ ١٥/٣/١٩٧٧: قطاع البناء ـ **الارض** ـ س٤، ع١٤ و١٥ (٠٤/١٩٧٧) ـ ص٤٦ ـ ٦٧.

الاقتصاد الاسرائيلي عن الفترة الواقعة ما بين ١٥/١١ ـ ١٥/١٢/١٩٧٧: قطاع البناء ـ **الارض** ـ س٥، ع٨ (٠١/١٩٧٨) ـ ص٢١ ـ ٣٤

بسيسو، فؤاد حمدي
تقييم عام لتجربة دعم قطاع الاسكان في الوطن العربي المحتل ودور التمويل فيها في: **التمويل الاسكاني في الوطن العربي مع تركيز على التجربة الاردنية** / اتحاد المصارف العربية ـ بيروت: الاتحاد، ١٩٨٦ ـ ص١٢٧ ـ ١٩٠: جداول، ملاحق.

الفراغ المصرفي وتحدي التنمية في الوطن المحتل ـ **صامد الاقتصادي** ـ س٦، ع٤٩ (٠٥/١٩٨٤) ـ ص١٠٨ ـ ١١٥

بن عامي، اريئيل
جردة خلفية: ٥٠ الف يهودي يعيشون في الضفة الغربية ـ **الملف** ـ س٢، ع٩ (١٢/١٩٨٥) ـ ص٨٣٧ ـ ٨٤١

بن فيرو، عاموس
نقاط ضياء في الميزان السكاني ـ **الارض** ـ س٥، ع٨ (٠١/١٩٧٨) ـ ص٤٨ ـ ٤٩ ـ مقالات مترجمة عن الصحف العبرية.

تسد كوني، داني
غزة: استيطان يهودي زاحف ـ **الملف** ـ س١، ع٤ (٠٧/١٩٨٤) ـ ص٣٣٢ ـ ٣٣٤
تطويق القدس بالمستوطنات ـ **البيادر السياسي** ـ ع٧ (١٠/١٩٨١) ـ ص٢٧

جريس، سمير
القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، الاسكان ـ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ٢٨٨ص.

جريس، صبري
السنوات الخمس السمان في تاريخ الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ١٩٣١ ـ ١٩٣٦: نمو الهجرة والاستثمارات والاستيطان (٢) ـ **شؤون فلسطينية** ـ ع١٤٤ و١٤٥ (١/١٩٨٥) ـ ص٧٨ ـ ٩٥

الوضع القانوني للسكان العرب في المناطق المحتلة ـ **شؤون فلسطينية** ـ ع٣٤ (٠٦/١٩٧٤) ـ ص٣٠ ـ ٤٥

الجعفري، وليد
المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ ـ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ١٨٣ص ـ (سلسلة كتب تسجيلية؛ ٩)

الجندي، سليم
سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية وآثارها على الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة ـ **شؤون عربية** ـ ع٤٨ (١٢/١٩٨٦) ـ ص٧٦ ـ ٩٣

الخطة الصهيونية للاستيطان في الضفة الغربية ١٩٧٩ - ١٩٨٣. في: **الموسوعة الفلسطينية** اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية - دمشق: الهيئة، ١٩٨٤ مج٢، ص٣٤٩ - ٣٥١

الخطيب، روحي
تقرير مكانة القدس كعاصمة اسرائيل الابدية - **القدس الشريف** - ع٩ (١٢/١٩٨٥) - ص٥٢ - ٥٦

الدقاق، ابراهيم
ادارة عملية الاسكان في الارض المحتلة: مقترحات تنفيذية / ابراهيم الدقاق - القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١. ١٦ص. «ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية من اجل الصمود»

الدقاق، ابراهيم
ادارة عملية الاسكان في الارض المحتلة: مقترحات تنفيذية - القدس: جمعية الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١، ١٦ص.

الدقاق، ابراهيم
ادارة عملية الاسكان في الارض المحتلة: مقترحات تنفيذية - **البيادر** - س٦، ع١ (١١/١٩٨١) - ص٦١

الدقاق، ابراهيم
القدس في عشر سنوات - ١٩٦٧ - ١٩٧٧: مقدمة في دراسة التغيرات الاجتماعية والديمغرافية - **الكاتب** - س٣، ع٢٧ (٠٥/١٩٨٢) - ص٢١ - ٢٥

الدقاق، ابراهيم
مشكلة السكان في الارض المحتلة - ط٢ - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١ ١٠٠ص.

روبنشتاين، داني
البناء في الاراضي المحتلة (١) - **دافار الاسرائيلية** - ٢٦ - ٢٨/٦/١٩٨٧ - تقرير رقم ٢١٣١ «ترجمة دار الجليل للنشر، عمان»

روبنشتاين، داني
البناء في الاراضي المحتلة (٢) - **دافار الاسرائيلية** - ٢٩، ٣٠/٦/١٩٨٧ - تقرير رقم ٢١٣٢ «ترجمة دار الجليل للنشر، عمان»

روبنشتاين، داني
البناء في الاراضي المحتلة (٣) - **دافار الاسرائيلية** - ١/٧/١٩٨٧ - تقرير رقم ٢١٣٣ «ترجمة دار الجليل للنشر، عمان»

الزاغه، عادل
بعض جوانب ازمة السكن في الضفة الغربية - **الكاتب** - س٥، ع٥٥ (١١/١٩٨٤) - ص٧٧ - ٨٠

الزاغه، عادل
بعض جوانب ازمة السكن في الضفة الغربية - **الكاتب** - س٥، ع٥٦ (١٢/١٩٨٤) - ص٨٣ - ١٠١

السعدي، خليل
مجلس محلي عنصري في كريات اربع - **شؤون فلسطينية** - ع١٥٠ و١٥١ (٠٩/١٩٨٥) - ص١٧٣ - ١٧٨

سليمان، محمد
القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين: ١٩٢٠ - ١٩٣٠ - **شؤون فلسطينية** - ع١٤٨ و١٤٩ (٠٧/١٩٨٥) - ص٥٥ - ٧٨

سمبسون، جون هوب
فلسطين: تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران - سوريا: مطبعة دار الايتام السورية، ١٩٣٠، ٢٦٤ص.

سمحه، موسى (وآخرون)
دراسة السكان والهجرة في فلسطين المحتلة ١٩١٤ - ١٩٨٣ - عمان: اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٤

شانيمان، بنحاس
تقصيرات الاسكان والاستيعاب - **الارض** - س ٤، ع١٤، ١٥ (٠٤/١٩٧٧) - ص٦٥ - ٦٧ - مقالات مترجمة عن الصحف العبرية.

الشريف، روحي
دراسة حول توفير السكن في البلاد العربية - عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٠، ٢٢ص.

شعث، شوقي
المسكن في فلسطين وسوريا منذ اقدم العصور - **المجلة العربية للثقافة** - س٣، ع٥ (٠٩/١٩٨٣) - ص١٠٧ - ١٢٢

الشلبي، فاهوم
الاوضاع السكنية في لواء رام الله / فاهوم الشلبي، عوده شحادة؛ اشراف شريف كناعنه - بيرزيت: جامعة بيرزيت. مركز الوثائق والابحاث، ١٩٨٦، ٣٣ص. (سلسلة تقارير احصائية: ١)

صبري، نضال رشيد
مشكلة الاسكان في الضفة الغربية - بيرزيت: جامعة بيرزيت. مكتب الوثائق والابحاث، ١٩٧٨، ٦٩ص.

الطاهر، عمر
مشروع الاسكان من اجل دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة - **صامد الاقتصادي** - س٦، ع٤٩ (٠٥/١٩٨٤) - ص١٠٤ - ١٠٧

عايد، خالد
الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ - ١٩٨٤ - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ٣١٠ص - (سلسلة الدراسات؛ ٧٤)

عبدالله، صلاح
تحرك شعبي كثيف ضد الاستيطان وفي ذكرى محاولة اغتيال رؤساء البلديات - **شؤون فلسطينية** - ع١١٧ (٠٨/١٩٨١) - ص٢٣٦ - ٢٤٦

عبدالله، صلاح
مقاومة شعبية للاستيطان في ذكرى يوم الارض والاسير الفلسطيني - **شؤون فلسطينية** - ع١١٥ (٠٦/١٩٨١) - ص١٣٨ - ١٤٩

عبدالهادي، مهدي فؤاد
الاستيطان الاسرائيلي في القدس بالصورة والكلمة - القدس: المؤلف، ١٩٧٩، ٢٦ص.

عبدالهادي، مهدي فؤاد
المستوطنات الاسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٧٧ - القدس: جمعية الملتقى الفكري العربي، ١٩٧٨، ١٧٩ص.

عطا، تمام
المضحك والمبكي في المسألة السكنية - **الشراع** - ع٢٨ (٠٦/١٩٨١) - ص٦١

قاسميه، خيريه (وآخرون)
المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ - القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٨.

قطاع البناء في اسرائيل - **الارض** - س٩، ع٨ (٠١/١٩٨٢) - ص١٥ - ٢٤

كناعنه، شريف
التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في اسرائيل /شريف كناعنه، ترجمة مصلح كناعنه - بيرزيت: جامعة بيرزيت. مكتب الوثائق والابحاث، ١٩٧٨، ٢٣٠ص.

للبناء في القدس ام لاحاطتها بالمستوطنات - **الارض** - س٩، ع١١ (٠٢/١٩٨٢) - ص٤٣ - ٤٦ - مقالات مترجمة عن الصحف العبرية.

ليطاني، يهودا
وهم تجميد المستوطنات - **الملف** - س١، ع٧ (١٠/١٩٨٤) - ص٦٢٩ - ٦٣٢

المؤسسات الاستيطانية في: **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية** / عبدالرحمن ابو عرفة - عمان: دار الجليل للنشر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١ ص١٢٧ - ١٤٦

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
خريطة المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة - بيروت: المؤسسة، (- ١٩٨)
سياسة اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة: دراسات في اساليب الضم والتهويد / اشراف خالد عايد - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ١٢٩ص - (سلسلة الدراسات: ٦٩)

المرسي، محمد محمود
مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى - **شؤون عربية** - ع٤٢ (٠٦/١٩٨٥) - ص٢٠٩ - ٢١٥ - مراجعة كتاب.

مسعود، مجيد

مشاكل الاسكان في الوطن العربي والحل التعاوني لتخفيفها ـ **المستقبل العربي** ـ س٨، ع٧٩ (٠٩/١٩٨٥) ـ ص١٠١ ـ ١١٦

مشاكل الاستيعاب والاسكان في اسرائيل ـ **الارض** ـ س٨، ع٣ و٤ (١١/١٩٨٠) ـ ص٤٥ ـ ٥٠

النحال، محمد

الشعب الفلسطيني: ارقام وبيانات واحصاءات ـ **شؤون عربية** ـ ع٤٤ (١٢/١٩٨٥) ـ ص١٢٩ ـ ١٤٩

نزال، نافذ

الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين والمناطق العربية المحتلة ـ **فكر (فرنسا)** ـ ع٤ (١٢/١٩٨٤) ـ ص١٣٧ ـ ١٦٢

هاشم، عصام

الاستغلال الصهيوني للارض الفلسطينية ـ **شؤون عربية** ـ ع٤٤ (١٢/١٩٨٥) ـ ص١٦٦ ـ ١٧٤

هجمات استيطانية شرسة: مخطط اسرائيلي لتطويق المدن العربية ـ **البيادر السياسي** ـ ع٩ (١٠/١٩٨١) ـ ص١٤

Dakhil, Fahd, et al.
Housing problems in Developing Countries:
Proceeding of IAHS International Couference 1978. - Wiley - Intersience, 1978, 2 vols.

Hussaini, Hatem
The Palestine Problem: an Annotated Bibliograpy 1967 - 1974. - Washington': Arab Information centre, 1974, 81 p.

Israel. Central Burean of Statistics & Israel Defence Forces
Publications of the Census of Population & Housing 1967.- Jerusalem: Central Bureau. 1970 , 5 vols.

Israel. Central Bureau of Statistics and Jerusalem Municipality
Census of population & Housing 1967. - Jerusalem: Central Bureau.., 1970 , 2 vols

Jiryis, Sabri
On Political Settlement in the Middle East: The Palestinian Dimension. - Journal of Palestine Studies. - vol. v11, No. (1977)

Jordan. Statistics Department First Census of population and Housing 18 november 1961. Distribution and characteristics of population Hebron District, Nablus District, Ajloun, 1963.

Monroe, Elizabeth
The West Bank: Palestinian or Israeli? .- Middle East Journal .- 1977 .- pp. 397 - 412.

Murison, Hamish S. & Lea, John P.
Housing in Third World Countries: Perspectives on Policy & Practice .- st. Martin, 1980.

Parkes, James
Whose Land« A History of the Peoples of Palestine .- Great Britain: Hazell Watson & Viney Ltd, 1970, 336p.

Payne, Geoffrey K.
Low Income Housing in the Developing World: The Role of Sites & Services & Settlement Upgrading, 1984 Pub. by Wiley - Interscience.

Peretz, Donn
Palestinian Social Stratification, the Political Implication .- Journal of Palestine Studies .- Vol. V11, No. 1 (1977).

Sayegh, Rosemary
The Palestinian Idintity Among Camp Residents. - Gournal of Palestine Studies .- Vol. V1, No. 3 (1977) .- pp. 3 - 22.

Shmaueli, Arshalom
Bedouin Settlement in the West Bank Desert .- Tel - Aviv: Cumo, 1970, 140p.

Sirhan, Basem
Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon .- Journal of Palestine Studies .- Vol 1V, No. 2 (1975) pp. 91 - 107.

مشاريع التخطيط الهيكلي في الوطن المحتل
بين التوجهات الإسرائيلية والموقف الوطني

مشاريع تخطيط وتنظيم القرى في الاراضي المحتلة:

بدأت مشكلة التخطيط التنظيمي للقرى العربية في الاراضي المحتلة مع ظهور المجموعة الأولى من المخططات الاسرائيلية التي اعدها المهندس هشمشوني عام ١٩٨٢ لقرى «منطقة المركز» والتي تشمل لوائي رام الله وبيت لحم والقرى المحيطة بمدينة القدس بتكليف من «الادارة المدنية». فقبل ظهور هذه المخططات كان بمقدور اصحاب الاراضي الحصول على ترخيص للبناء على اراضيهم في مناطق واسعة ومنتشرة وبشكل يتلاءم مع ظروفهم وحاجاتهم وامكانياتهم. الا ان مخططات هشمشوني للقرى جاءت لتحصر المناطق السكنية في مساحات صغيرة ومكتظة اصلاً، وبدأت بذلك معاناة الناس من صعوبة أو استحالة الحصول على ترخيص لأبنية جديدة ومن خطر الهدم الفعلي او التهديد بهدم المباني غير المرخصة كما حصل في الجليل مؤخراً.

لهذا السبب فان القرى العربية أو معظمها تواجه حالياً وضعاً صعباً وخياراً اصعب. فاما ان تقوم السلطات بتصديق وتنفيذ مخططات هشمشوني كما هي بكل سلبياتها ومخاطرها واضرارها أو ان تبادر القرى العربية الى اعداد مخططات بديلة مكلفة لتعديل او ابطال المخططات الاسرائيلية وتكافح من خلال عملية التخطيط لتوسيع المناطق المتاحة للاستغلال العربي وحصر المناطق التي ترغب سلطات الاحتلال بتخصيصها للاستعمال اليهودي.

وبالرغم من ان مشاريع التنظيم تعتبر في الاحوال العادية اساساً لخطط التطوير وبرامج التنمية لأنه يتم من خلالها توزيع شبكات البنية التحتية الاساسية مثل الطرق والمياه والمجاري والكهرباء، وتحديد مواقع وطبيعة ومساحات الاراضي اللازمة لنشاطات التنمية في مجالات الاعمار والاسكان والخدمات والصحة والتعليم والصناعة والزراعة، والسيطرة على العلاقات بين التجمعات البشرية في المدن والقرى والمناطق الزراعية وتنظيم وتطوير هذه العلاقة حسب التغيرات والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، الا ان عملية التخطيط والتنظيم العربي في ظروف الاحتلال العسكري الاسرائيلي يجب ان تتم بعناية وحذر شديدين وتهدف بشكل اساسي الى ابطال او تعديل المخططات التنظيمية التي تعدها سلطات الاحتلال للقرى العربية في اطار سياستها لزيادة سيطرتها على الاراضي وتحديد استعمالاتها وحرمان اصحابها من امكانيات التوسع والتطوير والتنمية في كافة المجالات.

ويجب ان تهدف مشاريع التخطيط والتنظيم العربية الى توسيع مناطق البناء وتحديد استعمالات الاراضي بشكل يتناسب مع مصالح ومتطلبات السكان وتقليل الاضرار والاثار السلبية للبرامج الاسرائيلية في مجالات التنظيم والطرق والمصادرة والاستيطان. وقد اثبتت التجربة في هذا المجال امكانية ابطال او تعديل المخططات الاسرائيلية المقترحة، فقد تم تخفيض عرض الطرق الاقليمية وارتداداتها في منطقة الرام وبيرنبالا، ومضاعفة المساحات المخصصة لبناء في العيزرية وابو ديس وسنجل، ومنع تنفيذ مصادرة الاراضي في عطارة وجبع على سبيل المثال.

وحتى يتم تحديد وتحقيق اهداف مشاريع التخطيط والتنظيم العربية لا بد من استيعاب الاهداف والأسس التي تستند عليها سياسة التنظيم الاسرائيلية والاعداد لمجابهتها بالجدية والسرعة اللازمتين لنجاعة وفعالية هذه المجابهة بما يتطلبه ذلك من حشد للامكانيات الفنية والمالية اللازمة لانجاز هذه المشاريع.

المشاريع التنظيمية في الاراضي المحتلة:

تقسم مشاريع التنظيم عادة الى ثلاثة انواع حسب مراحل وطبيعة عملية التخطيط. ويجب ان يتناول كل نوع من هذه المشاريع الامور التالية:

١ ـ مشاريع التنظيم الهيلكية:

أ ـ تحديد مواقع الطرق وانشاء طرق جديدة وتعبيد الطرق الموجودة في ذلك الحين وتحويل اتجاهها وتوسيعها واقفالها وتعيين عرضها وتعيين الاراضي المحفوظة لها وحقوق المرور العامة الخ.

ب ـ مجاري الصرف بما فيها المجاري العامة والمصارف وانشاءات التنقية.

جـ ـ مشروع المياه.

د ـ تحديد مناطق السكن والزراعة والتجارة والحرف الخ.

هـ ـ فرض شروط وقيود بشأن مساحة الأرض التي يجوز البناء عليها والارتدادات وارتفاعات ونوع المباني التي يسمح باقامتها في اية منطقة من المناطق.

و ـ تحديد الأراضي المخصصة للساحات العمومية والخصوصية والمناطق الطبيعية المحتفظ بها والمناطق الحرجية والمقابر والمحاجر الخ.

ز ـ الاحتفاظ بأرض كموقع للمطارات والمباني العامة ومحطات الباصات وكراجات السيارات والمدارس والمستشفيات الخ.

ح ـ المناطق السكنية وتشمل الانظمة والاحكام

★ تقرير من الارض المحتلة ـ ١٩٨٧

والتعليمات التي تتعلق بمساحة الارض وموضع البناء عليها والكثافة والارتدادات والتهوية والانارة والتجميع وتوقيع الابنية على الارض بالنسبة للجهات الاربعة.

٢ ـ مشاريع التنظيم التفصيلية:

يتم اعداد مخططات التنظيم التفصيلية عادة بعد اقرار مخططات مشاريع التنظيم الهيكلية لجميع منطقة التنظيم الهيكلي او لاجزاء منها. ويشمل مخطط التنظيم التفصيلي بشكل خاص الامور التالية:

أ ـ تعيين مواقع الحوانيت والاسواق والمدارس وأماكن العبادة وقاعات الاجتماع والمنتزهات وغيرها.

ب ـ تعيين مواقع الابنية وخطوط البناء والارتدادات والشكل والحد الادنى لمساحة الأرض وطول واجهاتها الأمامية والكراجات داخل قطعة الارض ومواقع الأبنية ذات الاستعمالات الخاصة.

جـ ـ تعيين المناطق التي تفرض عليها قيود من الناحية المعمارية كالتصميم والمظهر الخارجي للابنية وانواع المواد المستعملة في انشائها.

د ـ تعيين المناطق التي يحظر فيها الاعمار والتطوير بصورة دائمة.

هـ ـ تعيين مواقع الاراضي المنوي استملاكها اجبارياً.

٣ ـ مشاريع التنظيم الهيكلية / التفصيلية

في حالة المدن الصغيرة والقرى يمكن ان يتم اعداد مخطط هيكلي / تفصيلي في مشروع واحد. وفي عام ١٩٨٢ بدأ المهندس الاسرائيلي هشمشوني بتكليف من سلطات الاحتلال (الادارة المدنية) باعداد مخطط تنظيم اقليمي ومخططات هيكلية لعدد كبير من قرى الضفة ضمن اطار تقليص وحصر مناطق التجمع السكاني العربي وزيادة رقعة الاراضي المخصصة للاسكان اليهودي. وبما ان هذه المشاريع تشكل خطرا جديا على الاراضي العربية وتسبب ضررا وتشكل ضغطاً على السكان، فقد كان لا بد من مجابهتها باعداد مشاريع تنظيم هيكلية / تفصيلية بديلة في اسرع وقت ممكن خوفا من تصديق المشاريع الاسرائيلية المقترحة واعتمادها وتنفيذها. ويتم حاليا عمل عدد من المشاريع بمبادرة المجالس المحلية العربية استنادا الى متطلبات واولويات ومصلحة السكان العرب وتقدم هذه المشاريع للمصادقة عليها واعتمادها بدلا من المخططات الاسرائيلية.

مخططات التنظيم الاسرائيلية في الاراضي المحتلة:

١ ـ الأهـداف:

أ ـ السيطرة على اكبر مساحة ممكنة من الاراضي العربية من خلال اقامة المستوطنات او المصادرة او حظر الاستعمال.

ب ـ حرمان السكان العرب من امكانيات التوسع العمراني والاسكاني.

جـ ـ تقليص امكانيات التطوير والتنمية المتاحة للسكان العرب.

د ـ عرقلة تطوير المشاريع الزراعية واعاقة الانتشار السكاني في الاراضي الزراعية.

٢ ـ السياسة:

أ ـ تخصيص مساحات صغيرة ومحصورة

للاسكان العربي وتطويقها وتخصيص مساحات كبيرة للاسكان اليهودي.

ب ـ تسهيل عملية الاتصال بين المستوطنات اليهودية وعرقلة الاتصال بين مناطق التجمعات السكانية العربية من خلال انشاء شبكة طرق تخترق مناطق التجمعات السكانية والزراعية العربية وتجعل استعمال الاراضي واستغلالها من قبل اصحابها امراً صعباً وخطيراً.

جـ ـ منع البناء العربي خارج مناطق التنظيم العربية وتشجيع البناء اليهودي في تلك المناطق.

د ـ تجاهل القوانين والاعراف المتعلقة بطبيعة ملكية الاراضي العربية وحرمان اصحابها من امكانية استغلالها لاغراض البناء او الاستثمار.

٣ ـ التنفيذ والاجراءات:

أ ـ اعداد مخطط تنظيم اقليمي (مخطط هشمشوني) يحدد مناطق الاسكان العربية ويحصرها في تلك المناطق المكتظة والتي لا يمكنها استيعاب التوسع المستقبلي اللازم متجاهلاً وجود مساحات كبيرة ينتشر فيها البناء والاسكان العربي حاليا.

ب ـ تخصيص مساحات واسعة للمستوطنات اليهودية الحالية ولتوسعها وانتشارها في المستقبل.

جـ ـ منع السكان العرب من استعمال واستغلال مساحات كبيرة من اراضيهم وذلك بتخصيص مناطق مصادرة او محظورة عسكريا او محرمة بسبب شبكة الطرق الاقليمية المقترحة.

د ـ عمل مخططات هيكلية لجميع قرى الضفة والقطاع تتمشى مع أسس السياسة المذكورة اعلاه.

هـ ـ تكليف مهندسين يهود باعداد مخططات هيكلية لمعظم المدن الرئيسية.

و ـ تعقيد عملية منح رخص البناء للاسكان الفردي والجماعي والمشاريع العامة.

ز ـ تنفيذ المراحل المختلفة لعملية مصادرة الاراضي العربية.

ح ـ شراء اراض عربية من اصحابها بكافة الطرق الممكنة.

٤ ـ مخطط هشمشوني:

يعتبر مخطط هشمشوني أساس مشكلة التخطيط التنظيمي للقرى العربية في الاراضي المحتلة. وقد جاء هذا التخطيط لينفذ السياسة الاسرائيلية التي تهدف الى احكام السيطرة على اكبر رقعة من الاراضي العربية وتوسيع النشاط الاستيطاني اليهودي على حساب التوسع السكاني العربي والحد من مقومات وامكانيات التطوير والتنمية العربية. وقد بدأ هشمشوني عام ١٩٨٢ باعداد المخطط الاقليمي والمخططات الهيكلية للقرى المحيطة بالقدس فيما يسمى «بمشروع تنظيم منطقة المركز» التي تشمل قرى لوائي رام الله وبيت لحم والقرى المتاخمة لمدينة القدس. كما تم مؤخراً انجاز المخططات الهيكلية لعدد كبير من القرى في مناطق الشمال والجنوب.

وتتميز مخططات هشمشوني بتجاهل الوجود والواقع العربي فيما يتعلق باعداد وانتشار السكان وحاجاتهم المستقبلية للتطوير والتنمية في مجالات الاعمار والاسكان والخدمات والصناعة والزراعة، كما يتجاهل تماما طبيعة ملكية الاراضي والعلاقات الاجتماعية وغيرها من الامور الهامة. اضافة الى ذلك فان مخطط هشمشوني يرتكز على البرامج الاسرائيلية

المقترحة لانشاء الطرق الاقليمية ومصادرة الاراضي الزراعية والاستيطان اليهودي على الاراضي العربية.

ويظهر الجدول التالي التوزيع المقترح لاستعمالات الاراضي في منطقة المركز التي تشمل التجمعات السكانية الكثيفة في مدن رام الله والبيرة وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور. كما يبين الملحق رقم (١) توزيع استعمالات الاراضي في عدد من القرى التي تم انجاز مخططاتها ضمن مشروع هشمشوني.

توزيع استعمالات الاراضي
في «مشروع تنظيم منطقة المركز»

الاستعمال	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
الاسكان العربي	٥٨٩٤١	١٣٪
الاسكان اليهودي	٧٦٦٠٨	١٧٪
الطرق	١٨٣٤٠	٤٪
المناطق الخضراء	٢٨٨٢٠	٦,٥٪
المناطق الزراعية	٢٦٣٥٧٠	٥٩,٥٪
المجموع	٤٤٦٢٧٩	١٠٠٪

تكاليف مخططات التنظيم:

يعتمد حساب تكاليف اعداد مخططات التنظيم على مساحة منطقة التنظيم وطبيعة وحجم الاعمال الفنية المطلوبة لانجاز المخططات وموقع منطقة التنظيم بالنسبة الى مناطق التوسع اليهودية. فبما ان أحد أهم اهداف مشاريع تنظيم القرى والمدن العربية هو توسيع حدود هذه القرى والمدن وزيادة المساحة المسموح باستغلالها من قبل اصحابها تحت سيطرة المجالس المحلية، يصبح من الصعب الحصول على التصديق واقرار هذه المخططات في فترات زمنية محدودة، ويحتاج هذا العمل الى جهد وفترة اطول وتنسيق مع المجالس المحلية لتحقيق هذا الهدف.

وتتراوح اسعار مخططات التنظيم الهيكلي محلياً من ثلاثة الى اربعة دنانير للدونم الواحد. أما مخططات التنظيم التفصيلي فتتراوح اسعارها من ثمانية الى اثني عشر ديناراً للدونم الواحد. وتشمل هذه الاسعار اعادة تكاليف الحصول على مخططات المساحة الجوية الحديثة.

وقد تبدو هذه الاسعار للوهلة الاولى اعلى نسبياً من اسعار الاعمال الماثلة في الاردن مثلا. الا ان هذا الوضع تبرره الظروف المحلية وصعوبة العمل وعرقلة عملية اقرار المخططات والتصديق عليها لاسباب غالباً ما تكون غير فنية.

ويدخل في حساب التكلفة الاجمالية للمشاريع مساحة منطقة التنظيم المقترحة وهذا عامل لا يمكن تحديده بشكل دقيق كما هو الحال في ظروف اخرى.

وبما ان الهدف، كما ذكرنا، من مخططات التنظيم الهيكلي/ التفصيلي البديلة هو توسيع منطقة البناء، وتثبيت الحدود الخاضعة لسيطرة المجالس المحلية ولجان التنظيم المحلية، فان تحديد مساحة منطقة التنظيم سلفاً يكون امراً غير ممكن، كما انه لا يجوز الافتراض بأن المخطط سيتمكن من الحصول على الموافقة لتنظيم كافة الاراضي التابعة للمشروع. لذلك فلا

بد من تقدير مساحة معقولة للمشروع يتم على اساسها حساب اتعاب العمل وتكاليفه.

وتجدر الاشارة هنا الى ان مشاريع التنظيم التفصيلية تشمل بالاضافة الى المتطلبات الاساسية لمخططات التنظيم تصميماً مفصلاً لشبكات الخدمات الرئيسية مثل الطرق والمياه والمجاري والكهرباء، وشبكة تصريف مياه الامطار، ويشمل هذا التصميم التخطيط الافقي والعمودي لهذه الشبكات وتحضير المواصفات الفنية والعامة وشروط العطاء بحيث يصبح بامكان المجلس المحلي طرح عطاءات لتنفيذ اي جزء من اجزاء هذه الشبكات دون الحاجة الى اعادة تصميم المخططات او تحضير المواصفات ووثائق العطاء لتنفيذ المشروع.

وتشمل مكونات اسعار المخططات التنظيمية تكاليف التصوير الجوي واعداد مخططات المساحة الجوية وعمل الدراسات الميدانية الاحصائية والقيام باعمال المساحة الارضية لتعيين حدود الملكيات الخاصة والعامة بالاضافة للمصاريف المتكررة مثل الرواتب والاجور والطباعة وتكوين الخرائط واعداد التقارير والمواصفات وغير ذلك من الاعمال اللازمة لانجاز هذه المشاريع.

مخططات التنظيم العربية:

تكمن اهمية اعداد مخططات تنظيمية عربية للمدن والقرى في الأراضي المحتلة، استنادا لبعض الآراء الوطنية، في ما يلي:

أولاً: ان هذه المخططات اساسية لخطط وبرامج التنمية لكونها تحدد مساحات وطبيعة ومواقع الاراضي اللازمة للنشاطات التنموية في مجالات الاعمار والاسكان والزراعة والصناعة والخدمات وتبين العلاقة بين انتشار وكثافة التجمعات السكانية.

ثانياً: ان هذه المخططات هي الوسيلة العملية الوحيدة لابطال او تعديل المخطط الاسرائيلي المقترح ويجب ان تهدف هذه المخططات الى توسيع حدود مناطق التنظيم المتاحة للسكان العرب وتحديد استعمالات اراضيهم بشكل يتناسب مع متطلباتهم ومصالحهم ويقلل الاضرار والآثار السلبية لمشاريع التنظيم والطرق والمصادرة والمستوطنات الاسرائيلية الحالية.

ثالثاً: لقد اثبتت التجربة في عدد غير قليل من المشاريع امكانية تحقيق نتائج ايجابية ملموسة كتضييق حرم الطرق في الرام وتوسيع مناطق السكن في العيزرية والغاء قرار مصادرة في عطاره وغيرها.

١ ـ الاسلوب:

أ ـ الحصول على صور ومخططات مساحة جوية حديثة تثبت انتشار البناء العربي في مناطق واسعة تجاهلتها المخططات الاسرائيلية.

ب ـ عمل دراسات ميدانية دقيقة تبين اعداد السكان واوضاعهم واحوال المباني والطرق والاستعمالات الحالية للاراضي وتحديد المتطلبات للمستقبل.

جـ ـ التنسيق بين العمل الهندسي والعمل الاداري في مجال المطالبة بتوسيع حدود مناطق التنظيم.

د ـ الاعتراض على قرارات مصادرة وحظر استعمال الاراضي وحرمة الطرق المقترحة

وابطال تنفيذها او تقليل ضررها من خلال اعداد بدائل مدروسة.

هـ ـ الاسراع باعداد وانجاز المخططات التنظيمية لأكبر عدد ممكن من المدن والقرى بحيث يشكل مجموع هذه المخططات بديلاً فعالاً للمخطط الاسرائيلي المقترح.

٢ ـ المشاكل:

أ ـ المحاولات المستمرة من قبل دوائر التنظيم الاسرائيلية لعرقلة أعمال المكاتب الهندسية العربية وخططها المقترحة في الارض المحتلة.

ب ـ المنافسة الشديدة من المكاتب الهندسية الاسرائيلية.

جـ ـ عدم انتظام عملية التمويل اللازمة لاستمرار العمل بالسرعة والفعالية اللازمتين لانجاز المشاريع بسبب الظروف التي تمر بها مصادر التمويل

٣ ـ الموقف الوطني من مشاريع التخطيط الاقليمي لسلطات الاحتلال

هناك عدة آراء مطروحة تجاه الموقف المتعلق بذلك، وكلها ذات منطلقات وطنية اجتهادية، وهي تتراوح ما بين الرفض الكامل للمخططات الاقليمية والهيكلية الاسرائيلية، أو الرفض المبدئي مع محاولة انتزاع الموافقة على تعديلها بما ينسجم ومصلحة المواطنين العرب، أو محاولة وضع تصور وطني متكامل لمخطط اقليمي وهيكلي يكون مرجعاً لتقييم كل ما يجري في مخططات اسرائيلية على ضوئه، ومحاولة الحصول على اعتراف دولي به.

يستند الرأي القائل بالرفض الكامل للمخططات الاسرائيلية، إلى خطورة التسليم بصلاحيات سلطات الاحتلال باجراء التعديلات على الاوضاع الهيكلية التي كانت سائدة قبل الاحتلال، وأن حجم التعديلات التي يمكن انتزاعها من سلطات الاحتلال هي طفيفة ولا تتناسب مع سلبيات الاندماج في هذه العملية. بينما يرى اصحاب الرأي المطالب بالمناقشة ومحاولة تعديل المخططات الهيكلية الاسرائيلية وابطالها (كما سبق بيانه) ان التجربة اثبتت امكانية الحصول على تعديلات جوهرية تتفق ومصالح المواطنين العرب خاصة وانها استندت الى دراسات وبيانات فنية اعجزت سلطات الاحتلال من محاولة نقضها. كما يرى اصحاب هذا الرأي خطورة ترك الامر بشكل كامل لسلطات الاحتلال لتنفيذ ما تريد.

أما اصحاب الرأي الاخير فيطالبون ببلورة مخطط اقليمي متكامل يعكس وجهة النظر الوطنية ويرفض الوجود الاستيطاني ولا يتخذ مخططات هشمشوني اساساً للنقاش ومحاولة انتزاع اعتراف دولي بأهمية اعتماده، أو على الاقل اتخاذه اساساً لنقض صلاحية المخططات الاسرائيلية الجاري تنفيذها. ومع التسليم بالجدوى الوطنية الواضحة لتبني هذا الرأي، إلا أنه يتطلب مواجهة العديد من المشاكل العملية الناجمة عن غياب السلطة الوطنية.

المنطقة	البلد	المساحات (دونم)				
		سكن	منطقة عامة	مؤسسات عامة	طرق	اراضي البلدة
طولكرم	جينصافوط	٢٨٥	١٠	٢٤	٧٢	٧٩٨٢
طولكرم	جيوس	٢٦٢	١٣	٢٤	٦٩	١٢٥٠١
نابلس	حوارة	١٠٨٠	٣٧	٨٣	٢٥٧	٧٩٨٢
بيت لحم	حوسان	٣٦٨	٤	٤٩	٤٨	٤٥٠٠
طولكرم	حبله	٤٢٧	١٨	٤٢	٩٩	٦٨٥٣
رام الله	حزما	٢٧٠	٣	٤٦	٤٢	٦٤٥٠
الخليل	خاراس	٢٠٠	٢	٤٦	٥٠	٦٣٠٠
طولكرم	ديربلوط	١٨٦	٢٠	٢٨	٥٩	١٢١٨٥
رام الله	دورا القرع	١٨٠		٨	٢١	٤٠٠٠
الخليل	ديرسامت	٢٣٨	١	١٨	٢٧	٢٩٩
نابلس	ديرشرف	٥٢٧	١٨	٤٦	٩٩	٧١٩٠
نابلس	دير الحطب	٣٣٤	١٦	٣٠	٦٠	١١٥٣٢
رام الله	ديرجرير	٥١٥	١٤	٣٤	١١٨	٣٣١٦١
رام الله	ديرقديس	٢١٢	٧	١٥	٥٢	٨٢٢٤
رام الله	رمون	٥٤٠	١٥	٢٨	١٠٥	٣٠٠٤٣
رام الله	رافات	١٦٦		٨	١٥	٣٥١٥
طولكرم	رامين	٣١٢	٩	٣١	٧١	٨٨٦٨
نابلس	روجيب	٥٢٧	٢٦	٥٣	١٢١	٧٠٣٨
نابلس	زواتا	٢٩٣	٧	١٥	٦٠	١٢٨٨٧
رام الله	سنجل	١٠٠٩	١٩	٣٢	١٧٢	١٤١٨٦
طولكرم	سفارين	١٢٤	٤	١٥	٣٣	٩٦٨٧
طولكرم	سنيريا	٢٥٠	١٢	٢٧	٩١	١٢٦٨٥
الخليل	سعير	٥٤١	١٣	٩٤	٦٨	١٠٧٥٠٠
جنين	سيلة الظهر	٦٩٥	٣٤	٨٣	١٦٦	٩٩٧٢
جنين	سيلة الحارثية	٧٦٧	٤٦	٩٣	١٦٨	٨٩٢١
جنين	سيريس	١٠١٢	٣١	٦٢	١٩٣	١٢٥٩٣

المنطقة	البلد	المساحات (دونم)				
		سكن	منطقة عامة	مؤسسات عامة	طرق	اراضي البلدة
رام الله	بيت دقو	١٢٧		٧	١٥	٥٢٤٥
رام الله	بيت اجزا	٥٠	٢	٣	٧	٢٦٦٢
رام الله	بيتين	٣٠٤	٤	٤٤	٤٥	٤٩٥٠
رام الله	بيت حنينا	١٨٠	٢	٣٩	٢٤	٥٢٢٢
رام الله	بيت عور الفوقا	١٢٥		٨	١٥	٣٤٢٢
رام الله	بيت عور التحتا	٢٧٣	٤	٣٥	٣٥	٤٢٠٥
رام الله	بيت عنان	٣٠٤	٣	٤٢	٣٨	١١٠٠٠
نابلس	بيت فوريك	١٢٩٤	٤٤	٨٦	٢٦٩	٣٦٦٦٣
جنين	برقين	٨٠٢	٣٢	٨٧	١٥٨	١٩٣٦٧
جنين	برطعه	٦٧٢	١٥	٣٦	١١٢	١٠٨٩٦
طولكرم	بديا	١٤١٨	٣٣	٧٣	٣١٩	١٣٤٦٦
طولكرم	بيت ليد	٥٠٦	٣٧	٧٨	١٥١	١٦٧٥٢
طولكرم	بروقين	٤١٩	٢٢	٤٤	١١٧	١٩٣٦٧
الخليل	بيت اولا	٣٠٣	٩	٥٧	٤٣	٢٢٦٠٠
الخليل	بيت كاحل	١٨٣	٣	٢٣	٢٤	٥١٠٠
الخليل	بيت عوا	٥٨٤	٤	١٠٥	٧٩	٧٩٨
الخليل	بني نعيم	٨٧٤	٩	٥٩	١٠٨	٢٠٥٠٠٠
رام الله	بدو	٤٢٠	٤	٦٠	٥٥	٤٩٥٩
الخليل	ترقوميا	٤٩٤	٩	٥٣	٦٥	٢٢٣٠٠
الخليل	تفوح	٣٤٠	٤	٥٠	٤٥	١٣٠٠٠
جنين	تياسير	٤٢٥	١٠	٢٠	٩٧	٢٣٢٥٨
نابلس	تل	٧٣٥	٢٦	٥٦	١٥٢	١٣٧٧٦
نابلس	تلفيت	٤١٦	١٢	٢٥	٧٩	٢٣١١٧
رام الله	ترمسعيا	١٢٧٩	٢٢	٤٤	٢٣١	١٧٦١١
رام الله	جبع	٢٦٣	٤	٣٣	٣٤	١٢٨٠٠
رام الله	جلجليا	٣٧١	٥	١٨	٧٩	٧٢٨٣

ملحق رقم (١)

توزيع هشمشوني لاستعمالات الاراضي في عدد من قرى الضفة الغربية

المنطقة	البلد	المساحات (دونم)				
		سكن	منطقة عامة	مؤسسات عامة	طرق	اراضي البلدة
القدس	ابوديس	٤٨٦	٤	١٢٢	٦٠	١٧١٠٠
القدس	العيزرية	٤٣٠	٥	١١٣	٦٥	١١٨٠٠
رام الله	الجيب	٢٥٧	٥	٣١	٣٤	٩٢٠٠
رام الله	الرام	٨٣١	٢٣٥	٣٠٩	٢٠٠	٣٠٠٠
رام الله	الجديره	١٦١		٥	١٩	٢١٠٠
القدس	النبي صموئيل	٣٣		١,٥	٤	٢٥٠٠
رام الله	المزرعة الشرقية	٩٢٨	٢٢	٥٣	٢١٢	١٣٢٤٠
رام الله	الطيبة	٢٩٩	٩	٥٦	٩٦	٢٠٢٣١
رام الله	الطيره	١٧٨		٨	٢٥	٣٩٩١
الخليل	الظاهرية	٥١٦	٩	٥٩	٧٥	١١٨٥٠٠
الخليل	اذنا	٧٠٧	٨	١٢١	١٠٠	٢٢٠٠٠
الخليل	الشيوخ	٣١٤	٢	٥١	٤٢	٢١٠٠٠
الخليل	الريحية	١٧٩	٢	٢٠	٢٤	٣١٠١
نابلس	اماتين	١٥٥	١٠	٢٠	٤٧	٧١٥٥
بيت لحم	الخضر	٥٠٨	٥	٦٧	٥٥	١٩٩٠٠
جنين	الزبابدة	٦٨٢	٢٢	٤٤	١٦٣	٥٩٤٨
جنين	الفندقومية	٢٩٠	١٢	٦٤	٦٨	٤٠٧٩
جنين	الجديده	٥٩٩	٢٧	٥٥	١٢٠	٦٣٦٠
نابلس	الباذان	٢٢٥	١١	٢٠	٦٢	٣١٨
نابلس	الساوية	٥١٢	٣٣	٦٨	١٠٤	١٠٧٨٧
القدس	بيت اكسا	٢٥٥	٥	٣٦	٣٥	٦١٥٢
رام الله	بيرنبالا	٢٦٥	٥	٣٦	٣٥	٢٨٠٠
رام الله	بيت سوريك	٢٥٨	٣	٤٦	٣٦	٥١٧٥
نابلس	برقة	١٥٧		٨	١٨	٦٣٥٥

المنطقة	البلد	المســاحــات (دونــم)				
		سكن	منطقة عامة	مؤسسات عامة	طرق	اراضي البلدة
نابلس	سللم	١٠٩٥	١٢	٥٧	١٨٦	١٠٢٩٢
الخليل	صوريف	٤٩٥	١٠	٦٢	٦٦	٣٨١٠٠
نابلس	طلوزه	٢٣٤	٢٢	٧٣	٣٩	٥٧٧١٠
رام الله	عين يبرود	٣٦٢	٤	٥٣	٤٨	٩٩٠٠
طولكرم	عزون	٥٣٠	٤٨	١٠١	١٥٤	٢٣٤٩٦
رام الله	عطاره	٣٠٥	١٠	٢٥	٧٣	٩٥٤٥
رام الله	عناتا	٣١٠	٥	٤٧	٤٠	١٣٠٠٠
نابلس	عصيرة الشمالية	١١٢٨	٥٢	٨٠	٢٤٦	٣٠٤٩٦
نابلس	عقربا	١٥٦٤	٤٨	٩٨	٢٩٧	١٤٢٥٣٠
نابلس	عزموط	٤٩٥	١٦	٣٠	١١٤	١٠٧٤٨
نابلس	عورتا	١١٩٣	٣٠	٥٩	١٩٥	١٦١٠٦
جنين	عجه	٦٥٤	٢٤	٨٩	١١٢	١١٠٢٧
جنين	عقابا	٦٣٥	٢٤	٤٤	١٤٧	٨٠٦٨
القدس	عرب السواحرة	٢٠٣	٧	٢٢	٢٧	٧٣٥٠٠
رام الله	قلنديا	١٦٥		٩	٢٠	١٠٦٧
رام الله	كفر عقب	١٤٨		٩	٢١	٤٣٤٩
رام الله	كفر عين	٢٠٤	٨	١٩	٥٣	٩٧٠
طولكرم	كفر قدوم	٣٩٧	٢٢	٣٩	٩٥	١٨٩٣١
طولكرم	كفل حارس	٥١٥	٢٠	٣٧	٥٧	٢٣٦٦٣
جنين	ميثلون	١١٥٨	٣٤	٦٩	٢٠٩	١٢٤٩٥
نابلس	مادما	٢٩١	١٠	٢٠	٥٦	٣٣٦١
رام الله	مخماس	٢٤٠	٢	٣١	٣١	٩٥٠٠
رام الله	نعلين	٢٨٩	٢٢	٥٤	٨٢	١٣٤٧٥
الخليل	نوبا	٢٨٣	٣	٤٦	٣٨	١٣٠٠٠
نابلس	يتما	١٨٧	٨	١٦	٤٢	٣٧٧٧

رخص البناء في الضفّة الغربيّة

يواجه سكان الضفة الغربية مشاكل كثيرة تحد من قدرتهم على الوقوف في وجه الوضع الذي يعانونه طيلة عشرين سنة من الاحتلال.

ولقد اصبح الحصول على رخصة للبناء في هذه الايام من الأمور المستحيلة تقريبا وذلك بسبب العقبات التي تضعها السلطات الاسرائيلية لتقييد البناء في الوسط العربي لمنع انتشاره واستمراريته.

ان مشكلة البناء هي احدى المشاكل الكبيرة التي تواجه السكان العرب الذين وجدوا انفسهم بين مشاريع التخطيط الاسرائيلية ومطرقة استمرار تجريدهم من اراضيهم، هذا بالاضافة الى تدابير اخرى مثل هدم المنازل التي تأثرت من جرائها آلاف العائلات الفلسطينية.

يعزو المهندس ابراهيم الدقاق في دراسة عن الاسكان في الاراضي المحتلة مشكلة الاسكان في القطاع العربي الى العوامل التالية:

١ ـ على مدى سنوات عدة وقبل الاحتلال الاسرائيلي لم تتمكن الدوائر المختصة من ايجاد حل فعال لمواجهة حاجات سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال الاسكان.

٢ ـ طبيعة الاحتلال الاسرائيلي وممارساته:

أ ـ خضوع المنطقة لتخطيط اقليمي هدفه ضم المنطقة عمليا الى اسرائيل. وفي هذا الاتجاه أصبح الفلسطينيون يعتمدون على اسرائيل وأصبح ثلث اراضي الضفة الغربية مصادرة لصالح اقامة المستوطنات.

ب ـ قرار ضم القدس وعواقبه جعل عرب القدس اقلية (غيتو) واصبحت مناطق واسعة من الاراضي مصادرة.

جـ ـ توقف المصارف العربية عن العمل.

د ـ ارتفاع اسعار الاراضي والمساكن.

هـ ـ الأوامر العسكرية والقوانين الموروثة أعطت الحاكم العسكري حرية التصرف في الاسكان وفي التخطيط.

الحصول على الترخيص.. بين التدابير والقيود الصعبة:

أصبح الحصول على الرخصة، في الوقت الحاضر، مستحيلاً تقريباً، خصوصاً وأن مكاتب

المنطقة	البلد	المساحات (دونم)				
		سكن	منطقة عامة	مؤسسات عامة	طرق	اراضي البلدة
نابلس	سالم	١٠٩٥	١٢	٥٧	١٨٦	١٠٢٩٢
الخليل	صوريف	٤٩٥	١٠	٦٢	٦٦	٣٨١٠٠
نابلس	طلوزه	٢٣٤	٢٢	٧٣	٣٩	٥٧٧١٠
رام الله	عين يبرود	٣٦٢	٤	٥٣	٤٨	٩٩٠٠
طولكرم	عزون	٥٣٠	٤٨	١٠١	١٥٤	٢٣٤٩٦
رام الله	عطاره	٣٠٥	١٠	٢٥	٧٣	٩٥٤٥
رام الله	عناتا	٣١٠	٥	٤٧	٤٠	١٣٠٠٠
نابلس	عصيرة الشمالية	١١٢٨	٥٢	٨٠	٢٤٦	٣٠٤٩٦
نابلس	عقربا	١٥٦٤	٤٨	٩٨	٢٩٧	١٤٢٥٣٠
نابلس	عزموط	٤٩٥	١٦	٣٠	١١٤	١٠٧٤٨
نابلس	عورتا	١١٩٣	٣٠	٥٩	١٩٥	١٦١٠٦
جنين	عجه	٦٥٤	٢٤	٨٩	١١٢	١١٠٢٧
جنين	عقابا	٦٣٥	٢٤	٤٤	١٤٧	٨٠٦٨
القدس	عرب السواحرة	٢٠٣	٧	٢٢	٢٧	٧٣٥٠٠
رام الله	قلنديا	١٦٥		٩	٢٠	١٠٦٧
رام الله	كفر عقب	١٤٨		٩	٢١	٤٣٤٩
رام الله	كفر عين	٢٠٤	٨	١٩	٥٣	٩٧٠
طولكرم	كفر قدوم	٣٩٧	٢٢	٣٩	٩٥	١٨٩٣١
طولكرم	كفل حارس	٥١٥	٢٠	٣٧	٥٧	٢٣٦٦٣
جنين	ميثلون	١١٥٨	٣٤	٦٩	٢٠٩	١٢٤٩٥
نابلس	مادما	٢٩١	١٠	٢٠	٥٦	٣٣٦١
رام الله	مخماس	٢٤٠	٢	٣١	٣١	٩٥٠٠
رام الله	نعلين	٣٨٩	٢٢	٥٤	٨٢	١٣٤٧٥
الخليل	نوبا	٢٨٣	٣	٤٦	٣٨	١٢٠٠٠
نابلس	يتما	١٨٧	٨	١٦	٤٢	٣٧٧٧

رخص البناء في الضفّة الغربيّة

يواجـه سكان الضفة الغربية مشاكل كثيرة تحد من قدرتهم على الوقوف في وجه الوضع الذي يعانونه طيلة عشرين سنة من الاحتلال.

ولقـد اصبح الحصول على رخصة للبناء في هذه الايـام من الأمـور المستحيلة تقـريبـا وذلك بسـبـب الـعـقـبـات التي تضعهـا السلطـات الاسرائيليـة لتقييـد البناء في الوسط العربي لمنع انتشاره واستمراريته.

ان مشكلة البناء هي احدى المشاكل الكبيرة التي تواجه السكان العرب الذين وجدوا انفسهم بين مشـاريـع التخطيـط الاسرائيليـة ومطـرقـة استمرار تجريدهم من اراضيهم، هذا بالاضافة الى تدابير اخرى مثل هدم المنازل التي تأثرت من جرائها آلاف العائلات الفلسطينية.

يعزو المهندس ابراهيم الدقاق في دراسة عن الاسكـان في الاراضي المحتلة مشكلة الاسكان في القطاع العربي الى العوامل التالية:

١ ـ على مدى سنـوات عدة وقبـل الاحتـلال الاسرائيـلي لم تتمكن الدوائر المختصة من ايجاد حل فعـال لمواجهة حاجات سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال الاسكان.

٢ ـ طبيعة الاحتلال الاسرائيلي وممارساته:

أ ـ خضـوع المنطقة لتخطيط اقليمي هدفه ضم المنطقـة عمليـا الى اسرائيـل. وفي هذا الاتجـاه أصبـح الفلسطينيون يعتمـدون على اسرائيـل وأصبـح ثلث اراضي الضفـة الغـربيـة مصادرة لصالح اقامة المستوطنات.

ب ـ قرار ضم القدس وعواقبه جعل عرب القدس اقليـة (غيتـو) واصبحت منـاطق واسعـة من الاراضي مصادرة.

جـ ـ توقف المصارف العربية عن العمل.

د ـ ارتفاع اسعار الاراضي والمساكن.

هـ ـ الأوامر العسكرية والقوانين الموروثة أعطت الحـاكم العسكـري حرية التصرف في الاسكان وفي التخطيط.

الحصـول على التـرخيص.. بين التـدابير والقيود الصعبة:

أصبـح الحصـول على الـرخصة، في الوقت الحاضر، مستحيلاً تقريباً، خصوصاً وأن مكاتب

التخطيط في الضفة الغربية مغلقة تقريبا، اضافة الى ان كثيراً من موظفي التخطيط هم الآن رهن السجن والاحتجاز للاستجواب، ولا أحد يعرف مصير التحقيق معهم، والذي ربما يؤدي الى اكتشاف انتهاك او اعتداء خطير في هذه المكاتب.

كما ان عملية الحصول على رخصة قد تمتد الى عامين او ثلاثة اعوام، وتواجه الكثير من العقبات والتعقيدات.

ا ـ اصدار وثيقة عقد للارض موقعة من مكتب مالي في المنطقة.

ب ـ مسح للارض المنوي اقامة البناء عليها.

جـ ـ اختيار الارض بعد عملية المسح وهذا يشمل المسح والفرز وخريطة خاصة بالمسح ومخطط يبين تفاصيل البناء في كل قطعة ارض.

د ـ الحصول على رخصة البناء من مكتب الترخيص في المنطقة يوقّع عليها من المجلس البلدي او المختار.

هـ ـ التأكد من ان جميع الاوراق الثبوتية كاملة.

بعد ذلك يستلم صاحب الطلب الرخصة خلال فترة ثلاث سنوات.

صعوبات الحصول على رخصة البناء:

من خلال ما ذكر سابقاً نرى ان هناك صعوبات جمة وتعقيدات تواجه المواطن الذي يرغب في الحصول على رخصة للبناء، ومن بين هذه التقعيدات:

١ ـ تكاليف عملية اختيار قطعة الارض (حوالي ١٠٠ ـ ١٥٠ دينار اردني لكل دونم).

٢ ـ التأخير المستمر اثناء التدقيق في مكتب التخطيط.

٣ ـ المبلغ الكبير الذي يجب ان يدفع لمكتب الآثار (حوالي عشرين ديناراً اردنياً لكل دونم).

وهكذا تصل تكاليف الرخصة الى ما يزيد على (٢٠٠٠) دينار اردني (رسم الرخصة ٢ ـ ٣ دينار اردني لكل متر مربع من الارض المخصصة للبناء).

المشاريع المقيدة للبناء العربي:

ان المشاكل التي تواجه البناء العربي ليست محصورة فقط في الحصول على الطلب من مكاتب التخطيط، ولكن هناك ايضاً المشاريع التنظيمية التي لها تأثيراتها السلبية على امكانية نشر البناء في القطاع العربي ومن بين هذه المشاريع:

اولا: الخطة التنظيمية الهيكلية.

ثانيا: الطريق رقم ٦٠ الذي يشطر قرية الخضر (قرب بيت لحم) الى شطرين.

ثالثا: الطريق رقم ٤.

رابعا: مخطط مشروع القدس الكبرى.

احصائيات وأرقام عن البناء العربي:

تظهر جميع الاحصائيات والدراسات عن الاسكان والبناء في الضفة الغربية ان هناك انخفاضاً في مجال البناء بسبب التنظيمات والقوانين الصادرة من مكاتب التخطيط، اضافة الى استمرار عمليات مصادرة الاراضي الفلسطينية.

وعلى سبيل المقارنة بين وضع الاسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة مع وضع الاسكان في اسرائيل في سنة ١٩٨٤ نرى:

١ ـ ان ١٠٠ م اعتمد لكل ٨٣ شخصا في اسرائيل.

٢. ـ ان ١٠٠ م اعتمد لكل ١٤١ شخصا في الضفة والقطاع.

٣ ـ ان مبنى واحداً لكل ١٥٤ شخص في اسرائيل.

٤ ـ ان مبنى وحداً بني لكل ٢٣٠ شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥ ـ ان مساحة الارض التي استعملت للبناء في الضفة الغربية في الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤ كانت ٦٣,٨٠٠م.

كما تأثر البناء في القطاع العربي منذ سنة ١٩٦٧ بالسياسة الاسرائيلية في هدم البيوت، وهذه السياسة ما تزال نافذة المفعول منذ سنة ١٩٦٧ حتى الآن. وفي كل يوم تقريباً تقوم السلطات الاسرائيلية بهدم بيت بحجة ان البيت قد بني بدون ترخيص مع ان مالك البيت لديه جميع الاجراءات القانونية لامتلاك بيت غير ان العقبات توضع من قبل مكاتب التخطيط لجعل الحصول على الرخصة امراً مستحيلاً.

وطبقاً للصحافة الاسرائيلية، فقد بلغ عدد البيوت التي تم هدمها منذ سنة ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٩ حوالي (٢٠,٠٠٠) بيت، وان عدد البيوت التي هدمت في مدينة القدس وضواحيها في سنة ١٩٨٠ بلغ (٦٤) بيتاً، وللمقارنة تم هدم (٨٦) بيتاً في سنة ١٩٨٦ وكل هذه البيوت هدمت لعدم وجود رخص.

وقد رافقت سياسة الهدم هذه اجراءات تعسفية بأوامر عسكرية تتعلق بالبناء، مثل رفع رسوم رخص البناء من (١٠٠٪) في سنة ١٩٨١ ثم رفعها مرة ثانية الى (١٢٠٪) في نفس السنة.

كما ان السلطات هدمت بيوتاً بنيت قبل ١٩٦٧، كما حدث في بيت اكسا حيث تم هدم ثلاثة بيوت في سنة ١٩٨٠.

المصدر: البيادر السياسي في ١٩٨٧/٣/٢٧

مشكلة البطالة بين المهندسين والحلول المقترحة

يشكل المهندسون الذراع الرئيسي الذي يُركن اليه في عملية تطوير القوى البشرية اللازمة لدعم قطاع الاسكان ومجموعة الانشطة المتصلة به، ويتأثر المهندسون بشكل مباشر بالوضع العام للنشاط الاسكاني، كما يؤثرون فيه، من زاويتي العرض والطلب على القوى البشرية، خاصة المؤهلة تأهيلاً عاليا.

وقد نجم عن تراجع انشطة الاسكان في الارض المحتلة منذ عام ١٩٨٤ وحتى تاريخه، نتيجة تراجع أنشطة التمويل الاسكاني الذي قامت به اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة أمام ضعف الموارد المالية المتاحة لصندوق الدعم الذي تشرف عليه، بالاضافة الى تعرض اقتصاديات الارض المحتلة الى أعتى أزمة اقتصادية واجهتها في تاريخها المعاصر، والتي نجم عنها مجتمعة حدوث موجات متتابعة من البطالة شملت جميع الفئات، بمن فيهم المهندسين، مما ينذر بعواقب شديدة الخطورة على مستقبل النشاط الاسكاني وأدائه في عملية دعم الصمود، الأمر الذي يستلزم ايجاد حل سريع لهذه المشكلة. ولالقاء الضوء على مشكلة المهندسين كنموذج لمشكلة البطالة العامة في الارض المحتلة والاسلوب المقترح لمواجهتها، فاننا نعرض فيما يلي تقريرا جرى اعداده من قبل مؤسسة وطنية عاملة في الأرض المحتلة.

جدول رقم (١)

عدد المهندسين المسجلين في نقابة اصحاب المهن الهندسية / فرع الضفة الغربية

السنة	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤	
التخصص	عدد المسجلين	نسبة الزيادة	عدد المسجلين	نسبة الزيادة	عدد المسجلين	نسبة الزيادة	عدد المسجلين	نسبة الزيادة	عدد المسجلين	نسبة الزيادة
هندسة مدنية	٧٢		٩٢	٪٢٧	١٣٢	٪٤٣	١٨٢	٪٣٨	٣٠٠	٪٦٥
هندسة معمارية	٣١		٣٢	٪٣٠	٤١	٪٣٠	٥٧	٪٤٠	٧٦	٪٣٣
هندسة كهربائية	٢٥		٢٩	٪١٦	٤١	٪٤١	٥٦	٪٣٧	٩٦	٪٧١
هندسة ميكانيكية	٤٤		٤٨	٪٩	٥٨	٪٢١	٦٨	٪١٧	١٠٧	٪٥٧
هندسة كيماوية	٩		١٢	٪٣٣	١٦	٪٣٣	٢٣	٪٤٤	٣٢	٪٣٩
هندسة تعدينية	٢		٢	-	٢	-	٣	٪٥٠	٦٠	٪٥٠
هندسة تطبيقية	-		٢	-	٣	٪٥٠	٧	٪١١	١٠	٪٤٥
المجموع	١٨٣		٢١٧	٪١٨	٢٩٣	٪٣٥	٢٩٦	٪٣٥	٦٢٧	٪٥٨

تدريب وتشغيل المهندسين:

ان عدد خريجي الكليات والمعاهد الهندسية الفلسطينية الذين لا يجدون عملا في مجال تخصصهم في ازدياد مستمر، مما يرفع من نسبة البطالة بينهم او يدفعهم الى العمل في مجالات لا علاقة لها بمواضيع تخصصهم او توقعاتهم الشخصية. وينتج عن هذا الوضع خيبة أمل واحباط يتحولان في معظم الحالات الى شعور بعدم الانتماء للمجتمع ومحاولات لمغادرة البلاد بحثاً عن العمل.

ومع ان هذا التقرير يركز على مشكلة البطالة بين خريجي الكليات والمعاهد الهندسية، إلا انه لا بد من التأكيد والتذكير بأن البطالة تشكل ظاهرة يعاني منها خريجو الكليات والمعاهد في كافة المجالات، وان الحلول المطروحة بخصوص تشغيل المهندسين لا يمكن ان تنطبق على خريجي الكليات والمعاهد غير الهندسية نظرا لاختلاف المعطيات من حيث اعداد الخريجين وامكانيات تنظيم برامج لتشغيلهم في مجالات العمل المحلية.

ومع ازدياد حجم مشكلة البطالة وتفاقم آثارها السلبية على الخريجين والمجتمع، فقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن ضرورة ايجاد الحلول الملائمة لها، وتم فعلاً طرح عدد من الافكار حول الاشكال المقترحة لهذه الحلول. ويتضح من دراسة الاقتراحات المختلفة انها تركز بشكل أساسي على فكرة الدعم المادي الذي يضمن بقاء الخريجين في بلدهم (الصمود) او يقلل من رغبتهم في مغادرتها بحثاً عن العمل.

ولذلك فقد تركزت معظم الاقتراحات حول شكل وطريقة الدعم المالي للمهندسين وافتقرت معظمها الى صيغة عملية مدروسة لبرنامج متكامل يضمن تشغيل الخريجين وتدريبهم واستمرار عملهم في المؤسسات المحلية المختلفة.

الوضع الحالي للخريجين:

١ ـ المهندسون:

تشير آخر الاحصائيات الى ان عدد المهندسين المسجلين في نقابة أصحاب المهن الهندسية ـ فرع الضفة الغربية قد وصل عام ١٩٨٤ الى حوالي ٦٣٠ مهندساً ومهندسة في مجالات الهندسة المدنية والمعمارية والكهربائية والميكانيكية والكيماوية والتعدين كما هو مبين في الجدول رقم (١).

يتضح من دراسة الجدول ما يلي:

١ ـ ان معدل نسبة الزيادة السنوية لعدد المهندسين المسجلين في النقابة قد ارتفع من ٢٠٪ عام ١٩٨١ الى حوالي ٦٠٪ عام ١٩٨٤. كما ان الزيادة التي تحققت عام ١٩٨٤ كانت تقريبا ضعف الزيادة التي تحققت خلال عامي ٨٢ و ٨٣.

٢ ـ ان نسبة عدد المهندسين الى مجموع المهندسين المسجلين عام ١٩٨٤ تصل الى حوالي ٥٠٪ بينما لا تزيد النسبة لكل من المهندسين الميكانيكيين والكهربائيين والمعماريين عن ١٧٪.

٣ ـ ان نسبة الزيادة السنوية لتخصصات الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية قد ارتفعت بشكل كبير خلال عام ١٩٨٤ بينما لم يطرأ تغيير ملحوظ على هذه النسبة لكل من

تخصصات الهندسة المعمارية والكيميائية.

وتعود الزيادة في اعداد المهندسين المسجلين عام ١٩٨٤ للاسباب التالية:

أ ـ ازدياد عدد الطلبة الذين يدرسون الهندسة في مناطق مختلفة من العالم خصوصاً بعد اكتشاف جامعات الهند والباكستان والدول الشرقية وبعض الجامعات الاميركية والاوروبية التي لم تكن معروفة سابقاً.

ب ـ انشاء كليات هندسة في الجامعات الفلسطينية بدأت عام ١٩٨٤ بتخريج الدفعات الاولى من طلبتها وباعداد كبيرة نسبياً خصوصاً في مجال الهندسة المدنية.

جـ ـ الركود النسبي في النشاط العمراني والصناعي في البلاد العربية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من الخريجين في مجالات الهندسة المختلفة.

د ـ القيود التي تم فرضها مؤخراً على عمل مواطني الضفة الغربية وغزة في بعض البلدان العربية، مما دفع باعداد كبيرة من المهندسين الخريجين للعودة الى بلادهم خصوصاً في ظل وضع الركود المنتشر في البلاد العربية.

ونظراً لقلة فرص العمل في الوقت الحاضر، يغادر البلاد سنوياً عدد من المهندسين المسجلين في نقابة اصحاب المهن الهندسية بحثاً عن عمل او فرص أفضل في الخارج. ويقدر عدد المهندسين الذين غادروا البلاد خلال الخمس سنوات الأخيرة بحوالي ١٨٠ مهندساً منهم حوالي ٩٠ مهندساً مدنياً و ٣٠ مهندساً ميكانيكياً و ٣٠ مهندساً كهربائياً. أما المهندسين العاطلين عن العمل والموجودين حالياً في الضفة الغربية فيبلغ عددهم حوالي ٢٠٠ مهندساً ومهندسة، منهم حوالي ١٢٠ مهندساً مدنياً و ٣٠ مهندساً ميكانيكياً و ٤٠ مهندساً كهربائياً، وبذلك يكون عدد المهندسين العاملين في الضفة الغربية حوالي ٢٥٠ مهندساً ومهندسة موزعين على المؤسسات العامة مثل البلديات والدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية مثل الجامعات والكليات الهندسية المتوسطة وكليات المجتمع وفي مكاتب الاستشارات والمقاولات الهندسية.

ومن المتوقع أن تطرأ زيادة كبيرة على اعداد المهندسين المقيمين في الضفة الغربية خلال السنوات القادمة للأسباب التالية:

١ ـ ازدياد عدد خريجي كليات الهندسة في الجامعات الفلسطينية نتيجة لزيادة عدد الطلبة المقبولين سنوياً في هذه الكليات.

٢ ـ ازدياد عدد خريجي كليات الهندسة في الجامعات الاردنية من ابناء الضفة الغربية الذين لا يجدون عملاً في الاردن أو الذين يضطرون لمغادرته بسبب انتهاء تصاريحهم.

٣ ـ ازدياد عدد خريجي كليات الهندسة من جامعات العالم المختلفة وعدم وجود فرص عمل لهم في بلاد اخرى.

٤ ـ عودة اعداد من المهندسين الذين كانوا يعملون في البلاد العربية نتيجة لتقليص مشاريع التنمية والتطوير في هذه البلاد بسبب الظروف الاقتصادية السيئة.

ومع ان هذه الزيادة المتوقعة في اعداد المهندسين كبيرة وتزيد على اضعاف الزيادة السنوية للسنوات السابقة، الا انه لا يتوقع ان يطرأ تحسن ملحوظ في فرص العمل المتوفرة

خصوصاً في ظل الظروف السياسية الحالية.

لهذا السبب لا بد من العمل الجدي والسريع لايجاد برنامج يضمن تدريب أكبر عدد ممكن من هؤلاء الخريجين وتوفير فرص عمل ملائمة ومستمرة في المجالات التي يجب تطويرها كجزء من هذا البرنامج. وحتى يكون ذلك ممكناً فلا بد من دراسة دقيقة لمجالات العمل الحالية والمستقبلية من ناحية مقدرتها على استيعاب المهندسين والاستفادة منهم وتطوير مجالات عمل جديدة تتلاءم مع خطة تنمية حقيقية.

٢ ـ مجالات العمل الهندسي:

ان فرص عمل المهندسين تتوفر عادة في احدى المجالات الرئيسية التالية:

أ ـ المؤسسات العامة مثل الدوائر الحكومية والبلديات والمجالس القروية والمستشفيات.. الخ.
ب ـ المؤسسات الصناعية
جـ ـ المؤسسات الهندسية الاستشارية.
د ـ المؤسسات الهندسية للمقاولات والتعهدات.
هـ ـ مؤسسات التعليم الهندسي.

المؤسسات العامة:

يوجد في الضفة الغربية عدد كبير من البلديات والمجالس القروية بالاضافة الى دوائر الاشغال العامة والتنظيم والاوقاف. ومع ان هذه المؤسسات يمكن ان تستوعب اعداداً غيرقليلة من المهندسين لتسيير الأمور الفنية فيها، والاشراف على تشغيل وصيانة الآليات المستعملة لديها ومتابعة نشاط الاعمار ومشاريع التنمية، إلا ان معظم هذه المؤسسات تستخدم الحد الادنى من المهندسين، لدرجة ان عدداً من البلديات الكبيرة تلجأ الى تعيين مهندس غير متفرغ يزور البلدية مرتين اوثلاث مرات في الشهر على الأكثر. كذلك فان اعمال الترخيص والبناء والتطور في معظم القرى العربية تتم دون اشراف مهندسين مختصين، مما يتسبب غالباً في مشاكل غير محدودة ويقلل من كفاءة العمل بشكل جدي.

المؤسسات الصناعية:

مع انه يوجد في الضفة الغربية اكثر من ٢٥٠٠ مؤسسة صناعية من احجام مختلفة، الا ان معظمها مؤسسات صغيرة يقوم اصحابها بتشغيلها والاشراف عليها ويساعدهم في ذلك عدد محدود من الاقارب او العمال المستأجرين. وينحصر عمل هذه المؤسسات بشكل عام في المجالات التالية:

نوع المؤسسة	النسبة
ورش التصليح والحدادة والخراطة والصناعات المعدنية	٣٥٪
مصانع الطوب والبلاط ومناشير الحجر	١٥٪
الصناعات الخشبية	١٥٪
صناعات الغزل والنسيج والخياطة	١٥٪
صناعة الجلود والبلاستيك والاحذية	١٠٪
صناعات خفيفة متفرقة	١٠٪

ولا يزيد عدد العاملين في معظم هذه المؤسسات عن تسعة، بينما يزيد في عدد قليل منها عن ٢٠٠ عامل. ولا شك بأن دراسة دقيقة لاوضاع هذه المؤسسات تحدد طبيعة وحجم

عملها يمكن ان تساعد في تحديد امكانياتها لاستيعاب وتشغيل المهندسين وتقييم التحسن الذي يمكن ان ينتج بسببُ هذا الاستيعاب.

ومن احدى اهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات، ضيق مجال التسويق خارج البلاد والمنافسة التي تشكلها المؤسسات الاسرائيلية المشابهة.

المؤسسات الهندسية الاستشارية:

نظراً لقلة وصغر حجم المشاريع الهندسية والتنموية نتيجة للظروف السياسية الحالية، لم يكن هناك حافز لتطوير مؤسسات هندسية استشارية كبيرة، واقتصر النشاط الهندسي الاستشاري على مكاتب صغيرة تتكون من عدد محدود من المهندسين والرسامين. وكان الوضع الاقتصادي العام وعدم توفر المشاريع بشكل مستمر عائقاً امام تطوير مؤسسات هندسية استشارية قادرة على القيام بالاعمال الهندسية المطلوبة لمشاريع التنمية عندما يطلب منها ذلك. وهذا الوضع ترك المجال مفتوحاً أمام المكاتب الاستشارية غير العربية للقيام بأعمال التصميم واحياناً الاشراف على عدد كبير من مشاريع التنمية الحيوية مثل مشاريع المجاري والمياه والكهرباء والطرق وتنظيم المدن والقرى. وقد استمر هذا الوضع الى ان تم خلال السنوات الأخيرة تأسيس مكتب هندسي استشاري عربي قادر على انجاز الأعمال الهندسية لعدد من مشاريع التنمية في عدد من المدن والقرى.

المؤسسات الهندسية للمقاولات والتعهدات:

ان معظم المؤسسات التي تقوم بأعمال التعهدات الهندسية في الضفة الغربية تفتقر الى عوامل الاستمرار والنمو بسبب عدم استقرار ظروف العمل. ويخشى المسؤولون عن هذه المؤسسات زيادة عدد العاملين فيها من مهندسين وفنيين وعمال على اساس ارتباط دائم. لذلك فان فرص العمل المتاحة للمهندسين في هذه المؤسسات حالياً محدودة وغير مستقرة. ومع ان عدداً من المهندسين دخلوا مجال التعهدات الهندسية، إلا انهم يواجهون منافسة قوية من المتعهدين غير المهندسين، خصوصاً في مجال البناء، وفي القرى بشكل رئيسي، لعدم قناعة اصحاب العمل في ضرورة اشراك المهندسين في مثل هذه الاعمال.

مؤسسات التعليم الهندسي:

ازداد في السنوات الأخيرة عدد مؤسسات التعليم الهندسي، من كليات هندسة في الجامعات ومعاهد هندسية متوسطة (بولتيكنيك) وكليات مجتمع ومركز تعليم مهني. ومع ان هذه المؤسسات قد استوعبت عدداً كبيراً نسبياً من المهندسين وفتحت مجال عمل لم يكن متوفراً في السابق، إلا أن وجودها في نفس الوقت قد تسبب في زيادة عدد المهندسين الخريجين، وبالتالي ادى الى تفاقم مشكلة البطالة بين هؤلاء الخريجين خصوصاً وان برامج التعليم لا تأخذ بالاعتبار حاجات السوق وامكانيات استيعابه. فعلى سبيل المثال، مع ان عدد المهندسين العاطلين عن العمل يزداد مؤخراً بشكل كبير، الا ان اعداد الطلبة الذين يقبلون في تخصص الهندسة المدنية في تزايد مستمر، وكذلك اعداد الخريجين في هذا التخصص.

اسباب البطالة بين المهندسين:

بالاضافة الى الأسباب التي ذكرت حتى الآن، يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية لتزايد عدد المهندسين العاطلين عن العمل في الضفة الغربية كما يلي:

أ - عدم وجود خطة تعليمية توجه الطلبة لدراسة التخصصات المطلوبة وتتحكم في اعداد الطلبة الذين يتم قبولهم في هذه التخصصات بحيث تقلل من عدد الفائض من المهندسين في كل تخصص. ومع ان مجلس التعليم العالي قد حاول تقييم اوضاع المهندسين وكليات الهندسة المحلية من اجل تبني سياسة محددة ومنظمة لقبول الطلبة في مجالات الهندسة المختلفة، الا انه لم يتم اتخاذ اي اجراء فعلي بهذا الخصوص. لذلك فان من المتوقع ان يزداد عدد المهندسين نتيجة لزيادة اعداد الطلبة المقبولين في الكليات والمعاهد الهندسية.

ب - عدم وجود خطة وبرنامج تنمية طويل المدى، مما يؤدي الى عدم استمرارية المشاريع العامة التي من شأنها ان تستوعب اعداداً كبيرة من المهندسين والفنيين.

جـ - تردد المؤسسات العامة والخاصة في تعيين ما تحتاجه من مهندسين، اما لاعتبارات مالية او لعدم التأكد من استمرارية مشاريعها الهندسية، أوكما هو الحال في كثير من الأحيان، لعدم وضوح الفائدة التي يمكن ان تعود على هذه المؤسسات من تعيين مهندسين مختصين للاشراف على مشاريعها.

د - تردد اصحاب العمل في استخدام المهندسين لتنفيذ مشاريع البناء والاعتماد على متعهدين غير مهندسين دون اشراف هندسي.

هـ - في بعض الاحوال لا تتوفر سبل الاتصال المناسبة بين المهندسين والمؤسسات التي قد تكون بحاجة لهم. وتقع المسؤولية في ذلك على المهندسين من جهة وعلى المؤسسات من جهة اخرى. كما ان الجامعات المحلية تتحمل جزءاً من المسؤولية لتقصيرها في تعريف المؤسسات ببرامج التعليم وامكنيات ومقدرات الخريجين والفوائد التي يمكن ان تعود على المؤسسة التي تستغل هذه الامكانيات.

الحلول المقترحة:

لقد تم حتى الآن طرح عدد من الحلول لمشكلة البطالة بين المهندسين، ومعظم هذه الحلول تنبع من الرغبة في تكريس صمود المهندسين في بلدهم، وهي بذلك تعتمد على مبدأ الدعم المادي الخارجي المباشر. إلا أن هذه الافكار في معظمها تبقى ضمن اطار النظرية لعدم وجود ترتيب تنفيذي لتحقيقها بشكل يضمن توفير فرص التدريب والعمل المستمر للمهندسين. ومن بين الحلول التي تم طرحها حتى الآن: انشاء مكتب استشاري هندسي تابع لنقابة المهندسين، وانشاء جمعيات تعاونية هندسية، وتقديم القروض للمهندسين للقيام بمشاريع فردية، وتشغيل المهندسين في المؤسسات العامة مثل المجالس البلدية والقروية.. الخ. وبالرغم من ان الاقتراح الأخير يتم تطبيقه حالياً بشكل محدود، إلا أن معظم هذه الحلول غير قابلة للتطبيق العملي، ولا بد من ايجاد صيغة مختلفة وشاملة تضمن حلاً ايجابياً لمشكلة البطالة.

الصيغة المقترحة لتشغيل المهندسين:

ان نجاح أي مشروع لتشغيل المهندسين يعتمد على ايجاد توازن مدروس بين اعداد المهندسين والمجالات المتوفرة لاستيعابهم وتدريبهم وتطوير قدراتهم واستمرار عملهم. لذلك فان حل المشكلة يجب ان يعتمد بالدرجة الأولى على استغلال مجالات العمل الحالية وفتح مجالات جديدة من جهة، والتحكم باعداد المهندسين المتخرجين من جهة اخرى حتى يمكن الوصول الى التوازن المطلوب. ولا شك بأن هذه الصيغة لا يمكن الا ان تكون جزءاً من خطة متكاملة تنفذ على مدى عدد من السنوات. وبذلك يكون لا بد من عمل ترتيبات مؤقتة لاستيعاب أكثر عدد ممكن من المهندسين العاطلين عن العمل حالياً في المؤسسات والنشاطات المتوفرة مع القيام فوراً بتنفيذ خطوات البرنامج المفتوح بجدية وكفاءة عالية. ومن أجل ضمان نجاح هذا البرنامج لا بد من التأكد مما يلي:

١ - تحديد كافة مجالات العمل المتوفرة حالياً بشكل دقيق وتحديد امكانياتها لاستيعاب المهندسين وعمل الترتيبات الاجرائية لهذا الاستيعاب (اما بالمساهمة في رواتب المهندسين أو تقديم قروض للمؤسسة الخ..).

٢ - العمل على تطوير مجالات عمل جديدة من خلال زيادة التمويل لتوسيع مشاريع التنمية مع اتخاذ الاجراءات التي تضمن تنفيذ هذه المشاريع بكفاءة وفعالية والتأكد من اشراك اكبر عدد ممكن من المهندسين في تنفيذها.

٣ - وضع خطة لقبول الطلبة في كليات الهندسة تكون ملزمة لجميع الجامعات وتعتمد في تحديد اعداد الطلبة المقبولين على متطلبات واحتياجات برامج ومشاريع التنمية.

٤ - تكليف مؤسسة محلية مؤهلة للقيام باعداد برنامج العمل المفتوح والاشراف على تنفيذه.

الأراضي والصّراع القومي حولها

أدت عمليات البناء التي جرت في القدس العربية وفي الضفة الغربية، في نهاية الأمر، الى تغيير الشكل العام لهذه المنطقة، حيث بدأت اعمال البناء واعمار الأرض تسير بوتائر سريعة ومكثفة تهدف بصورة اساسية الى الحفاظ على الارض والتشبث بها على الدوام، سيما من خلال المرور بمرحلة جديدة في المنافسة على الارض بين اليهود والعرب، الأمر الذي اعطى هذه العملية صفة المنافسة الوطنية وجعلها تزداد وتقوى يوما بعد يوم وبمرور السنين.

التميز وطبيعة القانون الاسرائيلي:

تحليل سريع وشامل:

ان نظرة خاطفة وسريعة الى الماضي كافية لأن تكتشف، وبصورة تبعث على الدهشة والاستغراب، انه خلال السنوات العشر الأولى التي مرت بعد حرب العام ١٩٦٧، لم يكن هناك صراع يذكر حول هذه المواضيع، سواء بين العرب واليهود أو بين سلطات الحكم العسكرية والسكان العرب في المناطق المحتلة.

وبالرغم من ذلك، وخلال تلك الفترة، كان هناك ادراك لموضوع البناء في الضفة الغربية. فخلال السنوات الاربع التي تلت عام ١٩٦٧ – ١٩٧١، كانت عمليات تنظيم البناء في المناطق واصدار الرخص اللازمة لذلك تتم بصورة غير منظمة وغير قانونية، إلا انه حقيقة لم تتم خلال هذه الفترة اية عمليات بناء تذكر في هذه المناطق. فالعرب خلال هذه الفترة كانت تنقصهم الاموال اللازمة لذلك، في حين لم يتمكن الاسرائيليون الا من اقامة عدد من المستوطنات المتفرقة هنا وهناك في غور الاردن، غوش عتصيون، وكريات اربع.

كانت عمليات البناء في الضفة الغربية تتم طبقا للقانون الاردني للعام ١٩٦٦، وكان هذا القانون بسيطاً للغاية تنقصه تفاصيل كثيرة حول عملية البناء، حيث ان هذا القانون لم يتطرق الى معالجة موضوع نوعية البيئة المحيطة.

وفي العام ١٩٧١، تم استبدال القانون الاردني بصورة عملية بأمر عسكري صدر في هذه المناطق، حيث تشكلت بموجب هذا الامر

سلطات خاصة بتنظيم والبناء، وقرر هذا الأمر العسكري «ان صلاحيات منح رخص البناء تكون منوطة بلجان محلية ولوائية» وتم بالتالي - استنادا الى هذا الامر - تأسيس «مجلس التنظيم الاعلى، ومكتب للتنظيم والبناء» التابع لهذا المجلس.

ويتكون مجلس التنظيم الاعلى من ممثلين عن سلطات الحكم العسكري، أي انه يضم فقط يهوداً دون العرب. ويتمتع هذا المجلس بصلاحيات كبيرة جداً، اذ ان بامكانه التدخل في كافة عمليات البناء والتنظيم الخاصة بالعرب، سواء في المدن والقرى، وفي جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الجدير بالذكر ان نشير في هذا المجال الى ان دور العرب في عمليات التخطيط والبناء والتنظيم في هذه المناطق يكاد ان يكون معدوماً، ويقتصر على المندوبين اليهود في سلطات الحكم العسكري المتمثلة في «مجلس التنظيم الاعلى».

الا أن هذا المجلس لا يقوم عمليا باستغلال كافة صلاحياته بهذا الخصوص، حيث يترك أحيانا هذا المجلس للجان المحلية داخل المدن الغربية مهمة التصديق والموافقة على رخص البناء دون أي تدخل يذكر من جانبه في هذه العملية، ولا يتطلب موافقة مجلس التنظيم الاعلى على عمليات البناء في المدن العربية الا في الحالات التي يتعلق الأمر فيها باقامة المباني العامة. وفي مقابل ذلك فان مجلس التنظيم الاعلى هذا، وكافة الدوائر والمؤسسات المتفرعة عنه والتابعة له، تشارك بصورة فعالة في اتخاذ القرارات حول ما يتعلق بعمليات البناء في القطاع الريفي والقروي في جميع انحاء الضفة الغربية والذي يسكنه حوالي ثلثا سكان الضفة.

تغيير السياسة الاسرائيلية:

لقد طرأ تغيير كبير على السياسة الاسرائيلية تجاه عمليات البناء في الضفة مع وصول الليكود الى الحكم في اسرائيل.

ومع اقتراب سنوات السبعينات من نهايتها، بدأت سلطات الحكم العسكري في الضفة والقطاع بالمبادرة الى وضع مخططات ومشاريع للتنظيم، بالاضافة الى تطوير وادخال التعديلات على المخططات القائمة، وبكلمات اخرى، فقد سمحت سلطات الحكم العسكري للجان المحلية داخل المدن العربية باقرار عمليات البناء بحرية طبقاً لمخططات التنظيم المحلي فقط كما هو مفهوم. وفي مقابل ذلك تعاظمت قوة التدخل الاسرائيلي في عمليات البناء في المناطق الريفية والقروية التي تشكل نسبة كبيرة جداً من مساحة الضفة والقطاع.

ويذكر المهندس شلومو خياط - من القدس - والذي عمل في السابق مديراً لدائرة التنظيم ويتمتع بخبرة كبيرة ويعرف التفاصيل الكاملة عن كل ما يتصل بعمليات البناء العربية، انه كانت هنالك حاجة ماسة وضرورية - ولا تزال قائمة حتى الآن - لاجراء تنظيم شامل وحديث لعمليات البناء في الضفة والقطاع، الا ان اجراء مثل هذا التخطيط والتنظيم، والذي يعني بالضرورة الحد من عمليات البناء، يصعب تطبيقه في هذه المناطق، حيث ان جزءاً كبيراً من السكان العرب يغلب عليهم الطابع التقليدي الكلاسيكي في مجال البناء، اذ انهم ما يزالون لا

يدركـون مدى الحـاجـة الى عمليـات التنظيم الجماعي الحديث.

ومن اجل توضيح هذه الصورة، دعنا نضع المـواضيع والمسائل السياسية جانباً، وان نضع أيضـاً جانبـاً كل المعطيات والمشاكل التي تتعلق بقضايا التخطيط الهيكلي المتعددة والمتنوعة، وان لا نأخـذ بالحسبـان، اضـافـة لما سبق، ان نسبة عمليات البناء التي يقوم بها العرب هي مبادرات فرديـة في حين ان عمليات البناء اليهودية في هذه المناطق هي حكومية او عامة.

مقارنة لا بد منها:

ومن اجـل توضيـح المـوضـوع قيد البحث دعـونـا نقوم بمحاولة للمقارنة بين مجموعتين من السكـان في الضفـة تخططـان لاقـامـة ضاحية سكنية جديدة: المجموعة الاولى هي مجموعة من الاسرائيليـين تطـالب باقامة مستوطنة جديدة او حتى بمبنى جديـد، في حين ان المجمـوعة الثانية هي من العرب، والتي تشكلت على هيئة جمعية او نقـابـة للقيـام بعملية بناء مشتركة ـ على غرار ما حدث بين اوسـاط المعلمـين والاطبـاء ومـوظفين البلديات وغيرهم، فحينما تقوم المجموعة العربية بالتـوجه الى سلطات التنظيم والبناء لتقديم طلب حول ذلـك فان هذه السلطـات تطـالبهم باثبـات انهم اصحـاب قطعـة الارض التي ينوون اقامة البناء عليها، في حين لا يطلب من اليهود مثل هذا الشرط. فقط صدر امر عسكري بهذا الخصوص تقـرر فيـه ان جميـع المنطقة هي بمثابة «اراضي دولـة»، وذلـك اثـر قيـام احد المسؤولين في وزارة الداخلية بالاستفسار عن هذا الموضـوع.

ان هذا الشـرط الـذي تضعـه سلطـات التنظيم والبنـاء على العـرب يشكـل عائقـاً كبيراً بالنسبـة لهم، وذلـك بسبب المشاكل والتعقيدات المتعلقة بملكية الاراضي في الضفة الغربية والتي هي في غالبيتها غير مفروزة اوليست منظمة.

ولكن لنفـرض ان المجمـوعـة العـربية هذه تمكنت من الحصـول على «كـواشين» طابو حول قطعـة الارض واثبتت بالتالي ملكيتها لها، عندها تبـدأ دوائـر التنظيم والبنـاء في الضفـة بطـرح التسـاؤلات التي لا حصـر لهـا، ومن بينها: أين الطريق الموصل الى الحي السكني الجديد المزمع اقامته؟

وفيمـا يتعلق باليهـود، تقوم سلطات الحكم العسكري بمصادرة منطقة كاملة لتشق الطريق المـؤدي الى المستـوطنـة اليهـوديـة، وتتم عملية المصـادرة هذه بنـاء على امـر عسكـري يجيـز مصـادرة اراض لاغـراض المصلحـة العامة، في حين ان هذا الامر غير وارد اصلا بالنسبة للعرب.

فماذا بامكان هذه المجموعة العربية ان تعمل؟

ويفتـرض أيضـاً ان مجمـوعـة العرب هذه تغلبت على هذه المشكلة عن طريق القيـام بشـراء الاراضي الـلازمـة لشق طريق فيهـا يصلهم الى موقـع اقـامـة الضـاحية الجديدة لهم، ومع هذا يستمر مسلسل العقبات والصعوبات امامهم، اذ يواجهـون بعـد ذلك بقضية المجاري والشوارع والطرق الداخلية وجمع القمامة.

مثل هذه المشاكل لدى المجموعة اليهودية لا وجـود لهـا، اذ تتـولى مهمـة القيـام بهـا ووضـع الحلول لها وزارة الاسكان او الوكالة اليهودية.

عنـدها يبدأ افراد المجموعة العربية بطـرح كافـة البـدائـل الممكنـة، فيقتـرحـون مثلاً لحل

مشكلة المجـاري اقامة الحفر الامتصاصية، الا ان سلطـات الاحتـلال العسكـري ترفض هذا العـرض البـديل بدعوى الى ان ذلك سيعمل على تلويث البيئة.

وتقتـرح المجمـوعـة العربية ان تقوم بجمع النفـايات وارسالها الى حاويات البلديات القريبة ـ طولكرم او بيت جالا مثلا ـ فترد سلطات الحكم العسكري على ذلك مدعية بأن مجمع النفايات البلديـة اسـاسـا غير مرخصـة ومخالفة للقانون داخل هذه المدن العربية، وهكذا تستمر العقبات والمشاكل بشكل لا نهاية له.

مشاكل قائمة:

ولنفتـرض جداً ان كل هذه المشـاكل أمكن التغلب عليهـا وتم ايجـاد الحلول لهـا من قبـل المجمـوعـة العـربيـة هذه، وان سلطات التنظيم والبـنـاء في الحكم العسكـري وافقت على كل الحلول والمقتـرحـات البـديلة ـ التي تقتضيهـا مخططـات البنـاء والتنظيم الملحقة ـ كمخططات الميـاه والكهرباء والمجاري والنفايات والشوارع، عنـدهـا، وبعـد المـوافقـة على كل هذه الشـروط واجتيـاز العقبـات يتقـدم العـرب بطلبات للحكم العسكـري لاستصـدار الـرخص الـلازمـة لهم للقيـام بعمليـة البنـاء، نجـد ان سلطات الحكم العسكـري، حتى في مثـل هذه المـرحلة، ترفض ذلـك، وتطلب من هؤلاء العـرب البـدء في اقـامـة البنيـة الاساسية، كوضع اساسات البناء وشق الطـريق وحفر المجاري وباقي هذه التفصيلات.

وحجـة سلطات الحكم العسكري في ذلك انها غير واثقـة من ان هذه المجمـوعـة من العرب ستقوم بتنفيذ ذلك.

وعـلى هذا الاسـاس، فإننـا اذا أردنا النظر بجـديـة الى هذه المشـاكـل والتعامل مع الحلول المطـروحـة، يجب أن ننطلق من نقطـة المنتصف تتمتـع بمـوضـوعية (نسبية) قدر الامكان، وان يكـون تقييم هذه المشـاكل وهذه الحلول بطريقة أقـرب الى المنطق، وان تكـون نظـرتنا الى اعمال البنـاء ـ صغـيرة كانت ام كبـيرة ـ قائمـة على التخطيط للقيام باعمال بناء في المناطق المحتلة.

لقـد شهـدت عمليـات البنـاء العـربيـة في السـابق فتـرات من الازدهار الا ان وضعها الآن على ما يبدو يتدهور يوماً بعد يوم ويزداد سوء.

ان طبيعـة وطـراز العيش والبناء في الضفـة الغـربيـة تخلق الكثير من المشـاكـل في مجـال التنظيم والبنـاء الحـديث. وحتى سنة ١٩٧٢ لم يتم بنـاء بيوت حديثة وعلى طراز جديد في الضفـة الغـربيـة، ومـا كان يجـري هناك من بناء بعض البيـوت القليلة لا يمكن تعميمه كظاهرة. ولكن في اعقـاب حرب اكتـوبـر ١٩٧٣م، وارتفاع اسعار النفـط، وبـالتـالي ارتفـاع حاد في دخل العائلات العـربيـة من جراء ما يرسلونـه الابنـاء الـذين يعملون في دول الخليـج من اموال الى عائلاتهم، اضـافـة الى الارتفـاع الحاد في الاجور، وخاصة للعمال الذين يعملون في اسرائيل، بدأت العائلات العـربيـة بنـاء بيـوت ومسـاكن جديـدة في قرى الضفة الغربية وبنسب كبيرة وبخطوات واسعة جدا.

الفوارق قديمة والسياسة منحازة:

وفي مجـال طبيعـة ونموذج السكن والبناء، يوجـد فرق واضـح بين الغـالبيـة العظمى من السكـان العـرب في المنـاطق المحتلة وبين معظم الجمهـور الاسرائيلي وطراز معيشته. فقبل بضع سنـوات حضـر عامـل عربي/ فني كهربائي الى

احد المنازل عديدة الطوابق، وهومن بيت ساحور في الضفة، وقام باصلاح بعض الاعطاب في تلك البناية وكان رجلاً بالغاً لم يغادر البلاد من قبل وحاول ان ينقل اليّ بعض عبارات الاطراء التي ترضي اليهودي ـ عادة ـ.

وحقيقة ان بناية وحدة يمكن ان تعيش فيها ٢٠ عائلة يهودية قد دفعته لاستخلاص نتيجة جيدة، لماذا؟ ببساطة متناهية لأنه اعتاد على السكن والعيش في بيت منعزل على احدى التلال وحوله مساحة لا تقل عن نصف كيلومتر من الزرع والمرعى، وعلى التلة المرتفعة في الجهة المقابلة فان عائلة شقيقه تسكن هناك، وطوال اليوم توجد نزاعات، خلافات، والاولاد يصرخون في لعبهم، ولذلك فلا غرابة من موقف الاستغراب الذي رأيته في عينيه حين يشاهد اكثر من ٢٠ عائلة تعيش في نفس البناية وكأنهم في «قفص دجاج» دون ان تقتل احداهن الاخرى ولا تتنازع معها.

وعلى سبيل المثال، وحسب تنبؤات وتقديرات البروفيسور «مارون بنفنستي»، فان المساحة المبنية التابعة لمدينة الخليل قد ازدادت بنسبة ٣٠٠٪ منذ ذلك التاريخ، وان جميع القرى شهدت ازدياداً شبيهاً في مساحة البناء فيها ايضاً. ومن البيت الاول للعائلة انطلق الابناء في اقامة البيوت المنفصلة في جميع الاتجاهات وعلى مساحات متباينة من البيت الاصلي الذي كان يجمع افراد العائلة. وبصورة عامة، فان التوجه في معظم حالاته كان يسير باتجاه الوصول الى الشارع الرئيسي، وهذه الحالة بالطبع لا يمكن وصفها بأنها عملية بناء منظمة، حيث تقام في العادة بيوت مكونة من طابقين أو ثلاثة طوابق يتكون الطابق الاول فيها من عدد من المخازن التي سرعان ما تتحول الى متاجر وفوقها يبقى طابق او اثنين للسكن.

وقد حاولت الحاكميات الاسرائيلية (العسكرية) تنظيم هذه العملية، لأنه لا يمكن لكل شخص ان يبني كما يريد وعلى الطريقة التي يريدها، مما يجعل من الصعب جداً تنظيم شبكات مياه ومجاري، وكهرباء، الى القرية. فحين يكون البناء غير منظم ولا يسير وفق خارطة هيكلية موضوعة سلفاً فان الامر يكون صعباً للغاية. وحين حاول «الحكام في الضفة» تنظيم خارطات هيكلية للقرى العربية، فان مشاكل الميزانية كانت تقف حائلا دون ذلك. وفي السنوات الاخيرة فقط (اي خلال سنوات ٨١ ـ ٨٢) بدأت توضع خرائط هيكلية جديدة للمناطق، واحدى هذه الخرائط الاساسية هي التي اشرف على وضعها المهندس والمخطط المدن «شمشوني» والتي من المقرر ان تشمل جميع منطقة شمال الضفة الغربية (حول القدس) بما فيها منطقة قضاء الخليل، بيت لحم واريحا.

وضع العرب في «غيتو»:

ويمكن القول بأن هذه الخارطة قد اخذت بعين الاعتبار جميع المحاذير والتقييدات التي وجدت بعد تدخل الادارات الاسرائيلية. وان عمليات الاستيلاء على الاراضي التي قامت بها ونفذتها الحكومة الاسرائيلية والاعلان عن بعض الاراضي بأنها «اراضي دولة»، والمصادرات وغيرها، قد اخذت بعين الاعتبار. اضافة الى ذلك، فان الخارطة الهيكلية درست سلسلة اوامر حظر البناء للعرب في المناطق القريبة من المستوطنات (حتى لولم تكن الاراضي مصادرة بعد) وتلك

الواقعة بالقرب من معسكرات للجيش الاسرائيلي او بجانب مناطق تدريب عسكرية.. وغيرها.

وطبيعي فان ردة الفعل الفورية كانت سلبية، حيث عارضها المواطنون العرب بشدة واعترضوا على هذه الخارطة ورفضوها، واعتبروا ان هدف هذه الخارطة هو حشر العرب وضغطهم في «غيتو». وقد قدمت الكثير من الاعتراضات ضد هذا المخطط. والمعروف بأن هذا المشروع لم تقره الحكومة الاسرائيلية بصورة رسمية، وبما انه لا توجد مشاريع اخرى غيره يمكن الاستناد اليها والرجوع لها في هذه المشكلة فان اللجنة العليا للتنظيم والبناء تحاول العمل، وفق خطة البناء المعمول بها منذ ايام الانتداب البريطاني، وهي الخرائط التي مر عليها حوالي ٥٠ سنة حتى الان.

لا ضرورة للقول بان الخرائط الموضوعة للبناء والتنظيم منذ ٥٠ سنة هي بمثابة (النكتة) بمقاييس ايامنا الحالية، سواء على الصعيد الفني ام على صعيد القدم واتساع المساحة. وعلى سبيل المثال، فبحسب هذه الخرائط، لا يسمح لاحد ببناء بيت للسكن الا اذا كانت مساحة الارض المقام عليها البناء لا تقل عن دونم وان لا تزيد مساحة البناء عن ١٥٠م^2.

وتتزايد عمليات الاعتراض على توسع البناء في القرى العربية اكثر فأكثر، سواء بسبب الاستيلاء المستمر على المزيد من الاراضي، أو بفعل القوانين التي تحد من البناء، بسبب طبيعة الادارات البيروقراطية الاسرائيلية التي يفترض بها ان تحل مشاكلها وان تتخلص من الروتين الكامل الذي يسود عملها باستمرار.

الترخيص ومرارة الحصول عليه:

وعلى هذا الأساس، فان كل مواطن عربي يريد ان يبني بيتاً له، يطلب منه في البداية تقديم مخطط مساحة يكون قد صادق عليه ضابط المساحة المعتمد رسمياً، وبعد ذلك تقوم لجنة خاصة تسمى بـ«لجنة المعلومات» بتدقيق ملكية الاراضي ولمن تعود بشكل اكيد (وتكون اللجنة معتمدة من قبل مكتب التنظيم والبناء)، وهذا لا يكفي طبعا، حيث يجب ان يوقع ضابط خاص بان هذه الارض ليست ارضاً متروكة أو منقولة «من ـ الى» دون ان تكون ملكيتها واضحة وثابتة لدى دوائر التسجيل.. وبعد ذلك يتأكدون مما اذا كانت الارض من بين المناطق التي يحظر فيها البناء وان لا تكون مشمولة بأوامر منع البناء والا تكون محتوية على مواقع اثرية أو معرضة لاحتمال ان تجرى فيها حفريات مستقبلية.

وبعد هذه السلسلة الطويلة من المراجعات ودخول المكاتب والخروج منها، تبدأ عملية النظر في الطلب من حيث «يسمح له بالبناء أم لا»، وبعد ذلك توضع خطوط حمراء لمدى ومساحة البناء ومساحة الارض التي سيقام عليها ذلك البناء. وهذه القصة الطويلة قد تمتد وتطول لتأخذ سنوات طويلة، وعلى هذا الاساس فمن الصعب جدا على اي انسان (عربي) ان يقوم وحيداً بكل مراحل البناء واحتياجاته، وهذا لا ينطبق على الضفة وحدها، بل ان بعض هذه المعاناة تمتد لتشمل بعض المناطق في اسرائيل نفسها، ولكن

الفارق الموجود هو ان جميع اعمال البناء مركزة، وموكولة بأيدي الحكومة وعدد من شركات البناء والمقاولات والبعض بأيدي الحركة الاستيطانية التي تعمل على اقامة المساحات الكبيرة من البناء ومناطق السكن، دون ان تكون تلك الحلقة المعقدة مفروضة على الاسرائيلي او ان يكون ملزماً بالقيام بأية خطوة من تلك الخطوات.

وعلى هذا الأساس فان العرب يؤكدون بأننا «نخضعهم ونضغط عليهم» بشدة، وبأننا لا نسمح لهم بالبناء، وان الحاكم العسكري في كل مكان يقول لهم «نظموا انفسكم اكثر».. حاولنا بناء البيوت المرتفعة اكثر لتوفير المساحات الارضية في البناء وبذلك يمكن بلوغ نوع من الحياة الافضل.

ويمكنني هنا ان انقل رأي احد العرب، الذي قال لمهندس بلدية القدس ما يلي:

«حين يسكن احد اليهود في شقة في الطابق الرابع في «باب يام او الرملة» فان الحكومة تقول له «تعال وخذ بيتا خاصا في حي سكني جميل في الضفة الغربية لا يبعد الا خمس دقائق عن كفار سابا وانك ستحصل هناك على فيلا جميلة، لها حديقة واسعة وفيها ازهار.. وحين يريد المواطن العربي بناء بيت له في الضفة، او ان يبني له فيلا صغيرة، يقولون له «هيا واسكن في الطابق الرابع في بناية جديدة تقيمونها.. هل هذه هي نوعية الحياة الجيدة كما تقولون؟».

كيف يمكن لهذه الحياة ونوعيتها الجيدة ان تكون عكسية في الحالتين، حين ينزل الاسرائيلي من الطابق الرابع ليسكن في فيلا منعزلة وحولها حديقة تكون نوعية حياة جيدة وتشجعها الحكومة، وحين يقولون للعربي لا تبني بيتاً أو فيلا منفردة واسكن في الطابق الرابع او الخامس.. فهذه تكون نوعية الحياة جيدة ايضا.. كيف ذلك؟ ومن الذي يصدق هذا الكلام!؟

داني روبنشتاين
عن «الشعب» المقدسية
ترجمة عن صحيفة «دافار»

كتب

ابراهيم الدقاق :
مشكلة السكن في الأرض المحتلّة

بمجرد أن وقع في سمعي اسم هذا الكتاب الذي لم أكن قد شاهدته من قبل، حتى وجدت لدي ميلاً قوياً للاطلاع عليه، اذ كانت تحدوني، في الأصل، رغبة حقيقية للتعرف على وضع السكان والاسكان في الاراضي العربية المحتلة، بعد سنوات طويلة من الانقطاع عنها، حيث جرت تغيرات جذرية في البيئة العربية المحيطة كانت تحت اسماعنا وابصارنا، فيما ظلت التطورات الخاصة والمتغيرات المتعلقة بمسألة الاسكان في الاراضي المحتلة محل جهل نسبي يتفاوت من شخص الى آخر.

بهذه الروحية اذن تلقيت الكتاب المعنون اعلاه، ورحت اقلب صفحاته المئة بعين الدارس المتفحص لمحتوياته اكثر من كوني مجرد قارىء يرغب في الاستزادة من المعرفة حول شأن من الشؤون العامة اللصيقة بهمومه الكبيرة، الأمر الذي زاد من ميلي الاولي لمراجعته، وقوى من رغبتي في عرضه وتقديمه الى نطاق اوسع من القراء، وذلك لما تنطوي عليه محتويات هذا الكتاب من حقائق، وما تفيض به صفحاته من بيانات واحصاءات ناطقة، بل ومعبرة ببلاغة، عن واحدة من أهم المشكلات التي يعاني منها أهل الارض العربية المحتلة.

وبداية، فان هذا الكتاب هو عبارة عن دراسة، هي الثانية من نوعها التي تقوم بها نقابة اصحاب المهن الهندسية في الضفة الغربية بالتعاون مع جامعة بيرزيت، حيث تم عقد ندوة في حزيران ١٩٧٨ لدراسة مشكلة الاسكان هذه، وحيث ساهم الاعضاء المشاركون في تلك الندوة ببلورة المحاور الرئيسية في هذه الدراسة التي تأتي بمثابة استجابة لطلب النقباء والمهنيين ورؤساء فروع النقابات المهنية في الضفة الغربية الموجهة لنقابة اصحاب المهن الهندسية للقيام باجراء دراسة رقمية حول مشكلة الاسكان، بهدف وضع هذه المسألة في مكانها المتقدم على سلم الاولويات الوطنية والقومية للانسان الفلسطيني والعربي.

وهكذا فان هذه الدراسة تشتمل على سبعة فصول، خصص الأول منها لعرض المشكلة والمؤشرات التي ترتبط بها. أما الفصل الثاني

الفارق الموجود هو ان جميع اعمال البناء مركزة، وموكولة بأيدي الحكومة وعدد من شركات البناء والمقاولات والبعض بأيدي الحركة الاستيطانية التي تعمل على اقامة المساحات الكبيرة من البناء ومناطق السكن، دون ان تكون تلك الحلقة المعقدة مفروضة على الاسرائيلي او ان يكون ملزماً بالقيام بأية خطوة من تلك الخطوات.

وعلى هذا الأساس فان العرب يؤكدون بأننا «نخضعهم ونضغط عليهم» بشدة، وبأننا لا نسمح لهم بالبناء، وان الحاكم العسكري في كل مكان يقول لهم «نظموا انفسكم اكثر».. حاولنا بناء البيوت المرتفعة اكثر لتوفير المساحات الارضية في البناء وبذلك يمكن بلوغ نوع من الحياة الافضل.

ويمكنني هنا ان انقل رأي احد العرب، الذي قال لمهندس بلدية القدس ما يلي:

«حين يسكن احد اليهود في شقة في الطابق الرابع في «باب يام او الرملة» فان الحكومة تقول له «تعال وخذ بيتا خاصا في حي سكني جميل في الضفة الغربية لا يبعد الا خمس دقائق عن كفار سابا وانك ستحصل هناك على فيلا جميلة، لها حديقة واسعة وفيها ازهار.. وحين يريد المواطن العربي بناء بيت له في الضفة، او ان يبني له فيلا صغيرة، يقولون له «هيا واسكن في الطابق الرابع في بناية جديدة تقيمونها.. هل هذه هي نوعية الحياة الجيدة كما تقولون؟».

كيف يمكن لهذه الحياة ونوعيتها الجيدة ان تكون عكسية في الحالتين، حين ينزل الاسرائيلي من الطابق الرابع ليسكن في فيلا منعزلة وحولها حديقة تكون نوعية حياة جيدة وتشجعها الحكومة، وحين يقولون للعربي لا تبني بيتاً او فيلا منفردة واسكن في الطابق الرابع او الخامس.. فهذه تكون نوعية الحياة جيدة ايضا.. كيف ذلك؟ ومن الذي يصدق هذا الكلام؟!

داني روبنشتاين
عن «الشعب» المقدسية
ترجمة عن صحيفة «دافار»

كتب

ابراهيم الدقاق : مشكلة السكن في الأرض المحتلة

بمجرد ان وقع في سمعي اسم هذا الكتاب الذي لم أكن قد شاهدته من قبل، حتى وجدت لدي ميلاً قوياً للاطلاع عليه، اذ كانت تحدوني، في الأصل، رغبة حقيقية للتعرف على وضع السكان والاسكان في الاراضي العربية المحتلة، بعد سنوات طويلة من الانقطاع عنها، حيث جرت تغيرات جذرية في البيئة العربية المحيطة كانت تحت اسماعنا وابصارنا، فيما ظلت التطورات الخاصة والمتغيرات المتعلقة بمسألة الاسكان في الاراضي المحتلة محل جهل نسبي يتفاوت من شخص الى آخر.

بهذه الروحية اذن تلقيت الكتاب المعنون اعلاه، ورحت اقلب صفحاته المئة بعين الدارس المتفحص لمحتوياته اكثر من كوني مجرد قارىء يرغب في الاستزادة من المعرفة حول شأن من الشؤون العامة اللصيقة بهمومه الكبيرة، الأمر الذي زاد من ميلي الاولي لمراجعته، وقوى من رغبتي في عرضه وتقديمه الى نطاق اوسع من القراء، وذلك لما تنطوي عليه محتويات هذا الكتاب من حقائق، وما تفيض به صفحاته من بيانات واحصاءات ناطقة، بل ومعبرة ببلاغة، عن وا حدة من أهم المشكلات التي يعاني منها أهل الارض العربية المحتلة.

وبداية، فان هذا الكتاب هوعبارة عن دراسة، هي الثانية من نوعها التي تقوم بها نقابة اصحاب المهن الهندسية في الضفة الغربية بالتعاون مع جامعة بيرزيت، حيث تم عقد ندوة في حزيران ١٩٧٨ لدراسة مشكلة الاسكان هذه، وحيث ساهم الاعضاء المشاركون في تلك الندوة ببلورة المحاور الرئيسية في هذه الدراسة التي تأتي بمثابة استجابة لطلب النقباء والمهنيين ورؤساء فروع النقابات المهنية في الضفة الغربية الموجهة لنقابة اصحاب المهن الهندسية للقيام باجراء دراسة رقمية حول مشكلة الاسكان، بهدف وضع هذه المسألة في مكانها المتقدم على سلم الاولويات الوطنية والقومية للانسان الفلسطيني والعربي.

وهكذا فان هذه الدراسة تشتمل على سبعة فصول، خصص الأول منها لعرض المشكلة والمؤشرات التي ترتبط بها. أما الفصل الثاني

فقد خصص لعرض الوحدات السكنية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨، وكذلك التوقعات المحتملة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠ على ضوء الوضع القائم بالفعل، بينما عالج الفصل الثالث مشاكل الطلب على الوحدات السكنية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ وامكانيات التغيير في الطلب على أساس فرضيات مختلفة، من حيث درجة الازدحام في الوحدات السكنية، ونوعية الخدمات التي توفرها، وفرص تقليص الهجرة الى خارج البلاد. وقد مهدت المعطيات، التي توافرت ـ ابان جمع مادة هذه الدراسة ـ حول العرض والطلب على الاسكان، السبيل للفصل الرابع الذي هو عبارة عن مقارنة بين العرض والطلب، تبين حجم المشكلة السكنية في الحاضر والمستقبل على ضوء الفرضيات المعتمدة والمقدرة.

أما الفصل الخامس من هذه الدراسة فهو يدور حول توافر الوسائل الضرورية لتنشيط حركة البناء، حيث تمت معالجة العنصرين المتعلقين بكل من الايدي العاملة ورأس المال باعتبار أن العنصر الثالث، وهو الارض، لا يعتبر مشكلة نظراً لأن الاحتياجات السكنية لا تشكل اكثر من ٥٪ من مساحة الارض المحتلة. وهكذا فقد تم تخصيص الفصل السادس لمناقشة فلسفة الاسكان، واعتبارها ما اذا كانت مسؤولية فردية أم مسؤولية مجتمع بأسره، وكذلك الأهمية الاجتماعية لمشاريع الاسكان، على أساس الواقع الذي يطرح نفسه في الضفة والقطاع. أما الفصل السابع والاخير فهو يعالج الأسس المقترحة لتحديد الأولويات وكذلك مشاكل التمويل المتعلقة بالاسكان، كما يشتمل ايضاً على عدد من التصورات الخاصة عن ماهية البيوت النموذجية، وضرورة اعتماد مثل هذه البيوت كأساس لتقدير حجم القروض اللازمة لكل وحدة سكنية.

وقد أضيف بهذه الدراسة ملحق يتضمن جداول احصائية عن السكان والاحوال السكنية، ومقدار العجز المنتظر، مع ما يترتب على ذلك من ضرورة اقامة وحدات سكنية اضافية لكل سنة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، مع تحديد حجم الايدي العاملة ورؤوس الاموال اللازمة لسد هذا العجز في حالات كثافة مختلفة، وفي ظل ظروف هجرة متغيرة.

واللافت للنظر أن هذه الدراسة التي تم وضعها عام ١٩٧٨ ـ أي قبل عشر سنوات ـ وتمت عملية نشرها عام ١٩٨٠، ما تزال تحتفظ رغم طول المدة بقوة دلالة ما تضمنته من ارقام وحقائق تتصل بمشكلة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية متداخلة على نحو يصعب معه العثور على مخرج لها في معزل عن الحل السياسي للمشكلة الفلسطينية ذاتها. ولعل التوقعات الاحصائية التي حفلت بها هذه الدراسة للاعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠، هي التي جعلت عامل الزمن ومرور الوقت غير قادر على افقاد المعطيات الاساسية للمدلولات الخاصة بهذه المشكلة الحياتية والحضارية بالنسبة لسكان الاراضي العربية المحتلة.

ومع ان الواقع شيء والتقديرات شيء آخر، نظراً لوقوع متغيرات غير متوقعة أساساً، فان الدارس والمتفحص بامعان لارقام وفرضيات هذه الدراسة لا بد وأن تستوقفه جملة من الملاحظات التي تتصل بصلب المفهوم الذي قامت عليه

الدراسة، وجرت في اطاره المقارنات، وبينت على أساس منه النتائج والتوقعات وكذلك التوجهات التي تم تسخير كل هذا الجهد من اجلها.

اذ ليس من شك في أن لغة الارقام هي الاكثر وضوحاً وتدليلاً على المعنى المراد ابرازه، غير انه اذا ما تم وضع الرقم بمفرده، وبمعزل عن الارقام الاخرى، سواء من سنوات سابقة او من بيئات اخرى مشابهة، فان هذا الرقم يفقد معناه بل ويفقد قدرته على البوح بأي من الحقائق المراد وضعها بين ايدي الناس. ورغم ذلك فانه لا بد من التحوط كثيراً ازاء لغة الارقام هذه، وما قد تقود اليه من استنتاجات سريعة، بالنظر لقدرة هذه الارقام على التعمية والتضليل أو صرف الانتباه.

وما يقودنا الى التذكير بمثل هذه البديهية المعروفة على نطاق واسع، بعض ما حفلت به الدراسة، محل مراجعتنا، من حقائق رقمية يتصل بعضها بتطور عدد الوحدات السكنية خلال الفترة محل الدراسة (أي من سنة ١٩٦٧ الى ١٩٧٨)، ويتصل بعضها الآخر بتطور اعداد هذه الوحدات خلال السنوات اللاحقة (أي المقدرة من ١٩٧٨ الى ١٩٩٠). وبعضها الثالث بتكاليف حل مشكلة الاسكان هذه، على أساس عدد من الفرضيات والحلول المختلفة.

فمثلاً اللائحة رقم (٤) التي تبين اجمالي عدد الوحدات السكنية المعروضة في المناطق المحتلة (القدس، الضفة الغربية وقطاع غزة) للاعوام الممتدة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨، توضح أن مجموع هذه الوحدات في بداية العام ١٩٦٧ كانت تبلغ نحو مئتي الف وحدة ونيف، وأن عدد هذه الوحدات بعد مضي نحو اثنتي عشرة سنة، أي عام ١٩٧٨، كان يبلغ نحو ١٨٥,٢ الف وحدة، أي ان العدد نقص بحدود خمسة عشر الف وحدة. ومع ان الدراسة تشير في سطر واحد فقط الى تهدم بيوت مخيمات اللاجئين المهجورة في منطقة اريحا، فانها لا تضع مثل هذه الحقيقة كسبب رئيسي وأولي لمثل هذا التراجع في عدد الوحدات السكنية خلال تلك الفترة التي شهدت بناء نمو ٧٢٨٥ وحدة في سائر المناطق المحتلة.

ورغم أن أوامر الهدم وتوسيعات الشوارع التي كانت تقوم بها سلطات الاحتلال لاسباب أمنية مسؤولة بدرجة او بأخرى عن سبب تراجع عدد الوحدات السكنية، فانها تظل دون شك أقل بكثير من العامل الثالث المهيمن، ونعني به تهدم آلاف البيوت الطينية المهجورة في منطقة اريحا، وهي وحدات لم تكن تفي اساساً بالشروط الانسانية للسكن.

كذلك فان مراجعة الجدول رقم (٥) الخاص بالوحدات المنتظر عرضها في الاراضي المحتلة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠، اي للاثنتي عشرة سنة التالية، توضح أنه من المتوقع ان يرفع عدد الوحدات المعروض الى نحو ٢٠٢,٣ الف وحدة عام ١٩٩٠، أي ان الزيادة ستفوق السبعة عشر الف وحدة خلال الفترة، وهي زيادة بنيت على اساس معدل الزيادة السنوي للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، حيث لا نعتقد بأن الظروف التمويلية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة قد ظلت على حالها، اذ لا شك ان زيادة موارد اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة بعد عام ١٩٧٨ واثر قرارات قمة بغداد، قد كسر ذلك الافتراض على

نحو ايجابي، ثم ان شح موارد اللجنة المشتركة منذ اوائل الثمانينات قد اعاد كسر ذلك الافتراض مرة اخرى ولكن على نحو سلبي.

ولعل اكثر الارقام غير واقعية في هذه الدراسة، تلك المتعلقة منها برأس المال الاضافي المطلوب لحل هذه المشكلة، على أساس درجات مختلفة من معدل اشغال الغرفة الواحدة (الازدحام) وعلى أساس تغير ظروف الهجرة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠.

اذ يقدر رأس المال المطلوب على اساس تقلص الهجرة (وليس على اساس توقفها كلية)، وعلى أساس كثافة ثلاثة افراد للغرفة الواحدة (وليس على أساس كثافة شخصين كما يرغب واضعو الدراسة)، فان المبلغ المطلوب سيرتفع سنوياً من نحو ٢٧،٦ مليون دينار في عام ١٩٨٠ الى نحو ٤٥ مليون دينار عام ١٩٩٠، أي أن اجمالي المبلغ المطلوب خلال العقد كله سيبلغ نحو ٣٩٢ مليون دينار، وهو مبلغ يقدم تقريباً اقل الخيارات تفضيلاً لدى هذه الدراسة، فيما تبلغ تكاليف افضل الخيارات نحو ١٢٢٧،٤ مليون دينار (الخيار السادس) وهي ارقام تكشف بنفسها عن عدم ملامستها للواقع بأي حال من الاحوال.

وربما يكون الافتراض الاساسي الذي قاد الى مثل هذه الارقام والاستنتاجات والتكاليف المحتملة، والقائم على اساس المقارنة مع البيئة الاسرائيلية، هو المسؤول وحده تقريباً عن مثل عدم الواقعية هذه التي جاءت بها هذه الدراسة في بعض الاحيان.

ومع أن الدراسة هذه تدافع عن مثل هذه المقارنة، وتستبعد منذ البداية مقارنة اوضاع الاسكان في الارض المحتلة مع الاوضاع العالمية، او حتى بالاوضاع في بلد مثل الاردن يعيش ظروفاً اجتماعية قريبة ومشابهة لما عليه الحال في الاراضي العربية المحتلة، الا اننا لا نوافق على اجراء المقارنة مع البيئة الاسرائيلية التي تقول الدراسة عنها أنها هي «الاقرب الى ضمير وفهم الانسان الفلسطيني والى طبيعة صراعه الحضاري معها» (ص ١١).

اذ رغم عالم القرب الجغرافي والاتصال اليومي، فانه يظل من غير الجائز مقارنة وضع يسوده التخلف من الاساس، ويعاني من نتائج سنوات طويلة من الاهمال، مع وضع عصري متقدم كان فيه عامل الاسكان، وما يزال، يشكل اكبر مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، نظراً لأهمية هذا العامل كمقوم من مقومات الاستيطان والتوسع واستيعاب المهاجرين اليهود.

كذلك فاننا لا نعتقد بجواز مثل هذه المقارنة مع البيئة اليهودية المجاورة نظراً لاختلاف النمط الحياتي لدى كل من العرب واليهود، وتباعد المفاهيم الاجتماعية والحضارية بين المجتمعين والثقافتين، بما في ذلك معدل عدد افراد الاسرة الواحدة التي تزيد بمقدار المثلين في الاراضي العربية المحتلة عنها لدى اليهود.

من هنا، فانه كان من المنطقي، وربما المفيد على نحو افضل، اجراء المقارنة مع البيئة الاردنية القريبة في ظروفها ونمطها الحياتي وخصائصها الاجتماعية مع بيئة الاراضي العربية المحتلة.

ازاء ذلك، فانه ومن غير التقليل من حجم المشكلة السكنية التي يعيشها اهل الارض

المحتلة، فاننا لا نعتقد بأن وجود طلب يزيد عن العرض من الوحدات السكنية أمر استثنائي يخص الاراضي المحتلة دون غيرها من اماكن التجمعات الحضرية في العالم الثالث. ومع ان بعض المجتمعات النامية قد استطاعت حل مشكلة الاسكان ابان الحقبة النفطية ـ كما حدث في الاردن على سبيل المثال ـ فان الحقيقة التاريخية الماثلة لدى معظم دول العالم الثالث تشير الى وجود ازمة سكن تستفحل على نحو نسبي متفاوت بين دولة واخرى.

وليس من شك في ان المفاهيم الحضارية تلعب الدور الاساسي في تحديد ما اذا كان مجتمعاً ما يعاني من ازمة سكنية ام لا. كما ان مثل هذه الاحكام تختلف باختلاف العصور والامكنة. إذ ما قد يعتبر وضعاً اسكانياً متأزماً لدى مجتمع ما، لا يعتبر كذلك لدى مجتمع آخر. وما قد يعد وضعاً غير لائق لدى جيل قد لا يكون كذلك لدى اجيال سابقة، الأمر الذي يعيدنا من جديد الى صواب المقارنة من عدمها على النحو الذي اعتمدته هذه الدراسة، ويبين لنا ان الاحكام والاستنتاجات التي اشتملت عليها دفتي هذا الكتاب ليست دائمة ونهائية.

على أي حال، فقد نجحت هذه الدراسة في ابراز مشكلة السكن التي يعاني منها اهل الارض المحتلة، والخطر الذي يكمن في استمرارها مستفحلة على هذا النوع الذي لا يساعد الا في زيادة معدلات الهجرة. ولعل اخطر ما كشفته هذه الدراسة المهمة يكمن في توضيحها لذلك المستوى الحضاري المتدني السائد لدى العديد من الوحدات السكنية القائمة في الارض المحتلة.

عيسى الشعيبي

موسى سمحه .. وباحثون من الأرض المحتلة :

الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة

تحدد جوهر الصراع العربي – الصهيوني الذي جرى على ارض فلسطين منذ قيام الحركة الصهيونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بكونه صراعاً ديموغرافياً استهدف في الجانب الصهيوني انتزاع الوطن الفلسطيني وافراغه من الوجود العربي لصالح الوجود الصهيوني. وفي الجانب العربي، تحدد الهدف بالمحافظة على الوجود الديموغرافي للشعب الفلسطيني بكافة مقومات وجوده العربي السياسية والايديولوجية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ومن هنا فان كافة الخطط والبرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتبناها طرفا الصراع استهدفت انجاح عملية تحقيق الهدف حسب توجهات كل منهما.

ترتب على ذلك كله ضرورة الوقوف التحليلي على مختلف جوانب هذا الصراع الديموغرافي الكمي والنوعي وابعاده وتطوراته، من اجل الوصول الى فهم واع ومتعمق لمتطلبات حسم الصراع الديموغرافي الجاري في فلسطين لمصلحة الوجود العربي الفلسطيني. لذلك كله جاءت هذه الدراسة، والثانية في سلسلة الدراسات المتخصصة التي تصدر عن الامانة العامة للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل.

سبق ان انجزت هذه الدراسة في عام ١٩٨٤ بفضل جهود مجموعة من الخبراء والباحثين والمساعدين من الارض المحتلة ومن خارجها.

وباعتبار ان التحليلات التي سجلها الكتاب اتخذت في أهم اجزائها من نتائج المسح الديمغرافي اساسا لها، فقد رأينا جدوى الاشارة الى خلاصة نتائج المسح الديمغرافي المتعلقة بالاوضاع السكنية في الضفة الغربية والسياسات المترتبة عليها.

وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج المسح الديمغرافي المذكور، وخاصة فيما يتعلق بالاسكان.

خصائص المساكن:

بلغ حجم المساكن في الضفة الغربية (٢٣٨٢) مسكناً تقطن فيها (١٦٤٩١) نسمة، وبلغ متوسط حجم الاسرة لسكان الضفة الغربية ٧,١ فرداً، وكان المتوسط بالنسبة للمحافظات الثلاث: نابلس، الخليل والقدس ٧,٠، ٧,٦، ٦,٩ على التوالي، كما يدل الجدول المرفق رقم (١). ويتضح من هذه الارقام ان أعلى متوسط لحجم الأسرة حققته محافظة الخليل لارتفاع معدلات الخصوبة في هذه المحافظة. وبشكل عام تعتبر متوسطات حجم الأسرة المذكورة مرتفعة اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى ارتفاع معدلات الخصوبة والى تفضيل الأسر الكبيرة على الأسر الصغيرة.

مادة بناء المساكن:

تختلف مادة بناء المساكن في الضفة الغربية من محافظة الى اخرى، ولكن البناء بالحجر يعتبر نمط البناء السائد، حيث يشكل هذا النمط ٥٥,٥٪ من مجموع مساكن الضفة وذلك لتوفر مقالع الحجارة في معظم المناطق، اضافة الى رخص كلفة البناء بالحجر نسبياً وكذلك لتفضيل سكان الريف في الضفة الغربية البناء بالحجر على اية مادة اخرى.

اما بالنسبة لمساكن الاسمنت، فهي تأتي بالدرجة الثانية من حيث الانتشار بعد مساكن الحجر، حيث بلغت نسبتها ٢٧,٩٪ من مباني الضفة الغربية. وتشكل المساكن التي بنيت من الطوب والصفيح حوالي ١٥,٣٪ و١,٣٪ على التوالي من مجموع المساكن (كما في الجدول ٢) ويعتبر هذا النوع من البناء النمط السائد.

ملكية المساكن:

اظهرت العينة أن نسبة المساكن التي يمتلكها سكانها في الضفة الغربية ٨٣,٣٪، والمساكن المؤجرة ١٢,٩٪، والمساكن التابعة لوكالة الغوث ٣,٨٪ من مجموع المساكن في الضفة الغربية. وتنحصر غالبية البيوت المؤجرة في المدن حيث يستأجرها المهاجرون من الريف، كما أن نسبة لا بأس بها من لاجئي ١٩٤٨ تركت المخيمات واستأجرت بيوتاً في المدن حيث تتوافر فرص العمل. أما المساكن التابعة لوكالة الغوث الدولية فهي قليلة جدا ولا تتواجد الا في المخيمات. وتبلغ أعلى نسبة للمساكن التي يمتلكها سكانها في محافظة الخليل، وأعلى نسبة للمساكن المؤجرة في محافظة القدس ثم في محافظة نابلس (جدول رقم ٣).

قيمة الايجار السنوي: تقل اجور المساكن في الضفة الغربية عن مثيلاتها في الدول المجاورة، ويعود ذلك لتوفر المساكن بعد أن خلا العديد منها من اصحابه نتيجة لحرب ١٩٦٧ كما ان كثيرا من مساكن الضفة مؤجرة قديماً بايجارات متدنية وبلغت نسبة المساكن المؤجرة بمبلغ يقل عن (٢٠٠) دينار سنوياً ٦٤,٨٪ من مجموع المساكن المؤجرة، وبلغت نسبة المساكن المؤجرة سنوياً (٢٠٠ – ٢٩٩) ديناراً ١٥,٣٪، وحوالي ٨,٨٪ للمساكن التي تؤجر سنويا (٣٠٠ – ٣٩٩) ديناراً. أما المساكن التي تبلغ قيمة ايجارها السنوي (٤٠٠ – ٤٩٩) دينار فنسبتها ٦,٥٪ والتي تؤجر بـ(٥٠٠ – ٥٩٩) ديناراً ١,٠٪ والمؤجرة بأكثر من (٦٠٠) دينار نحو ٣,٦٪ (الجدول ٤).

التسهيلات المتاحة للمساكن:

هناك حوالي ٨٤٪ من المساكن في الضفة تنار بالكهرباء و١٥٪ تضاء بالنفط (الكاز)، أما على مستوى المحافظات فتبلغ نسبة المساكن المضاءة بالكهرباء حوالي ٩٠٪ من مجموع مساكن محافظة نابلس، بينما تنخفض تلك النسبة في محافظتي الخليل والقدس الى ٨١,٧٪ و٧٧,٤٪ على التوالي (الجدول ٧)، أما المناطق التي تستخدم الكاز في الانارة فهي في الغالب المناطق الريفية النائية.

ويتزود حوالي ٥٦,٣٪ من المساكن في الضفة بالمياه من خزانات البلديات (انابيب)، و١,١٪ بواسطة صهاريج المياه المتنقلة، و٣,٤٪ بواسطة الحنفيات العمومية وهي تتواجد في الغالب في اماكن تجمع اللاجئين في المخيمات. وهناك ٢٨,٦٪ من المساكن تتزود بمياهها بواسطة الآبار، كما ان ١٠,٦٪ تتزود من مياه الينابيع (جدول ٧).

أما فيما يتعلق بالتدفئة، فهناك ٤١,١٪ من المساكن في الضفة تتم تدفئتها بواسطة الكاز او السولار، وسبب انخفاض هذه النسبة يعود الى ارتفاع اسعار المحروقات في الضفة نتيجة للضرائب الباهظة.

أما أهم وسيلة للتدفئة فهي الحطب لتوفره في الضفة (الجدول ٩).

وبالنسبة لشبكات المجاري فإن معظم مساكن الضفة لا تتوفر فيها شبكات للمجاري، فهناك ٢٢٪ فقط من المساكن بها مجاري عامة، و ٧٨٪ تعتمد على الحفر الامتصاصية لعدم قدرة البلديات حاليا على توفير هذه الخدمة، وعدم اهتمام سلطات الاحتلال بتوفيرها.

ولهذا فإن انخفاض نسبة المساكن المستأجرة وانخفاض القيمة الايجارية لها تجعل من عملية بناء المساكن بغرض التأجير عملية غير مجدية استثمارياً.

ويلاحظ ان محافظة القدس هي اكثر محافظة ترتفع فيها المساكن المؤجرة بايجارات عالية، بسبب هدم ومصادرة العديد من المساكن في منطقة القدس من قبل سلطات الاحتلال، الأمر الذي ادى الى تقليص عدد المنازل في المحافظة، مما نجم عنه ارتفاع الايجارات.

أظهرت العينة ان عدد غرف المساكن في الضفة مرتفع نسبياً، إذ أن ٤٣,٩٪ منها تشتمل على (٤) غرف فأكثر وأن ٢٩,٨٪ من المساكن تشتمل على (٣) غرف فأكثر و ٢١,١٪ تشتمل على غرفتين و ٥,٢٪ تشتمل على غرفة واحدة (الجدول ٥).

وترتفع نسبة المساكن التي يزيد فيها عدد الغرف عن اربع في محافظة الخليل، وتصل نسبتها الى حوالي النصف من مجموع مساكن المحافظة، بينما تنخفض النسبة الى ٤١٪ في محافظة نابلس.

أما في محافظة القدس فتكاد تتبع نفس النمط الموجود في محافظة نابلس.

ويتوقع ان تكون نسبة المساكن التي تتألف من غرف نوم عديدة متدنية، فان ٤٦,٢٪ من المساكن تشتمل على غرفتي نوم، و٣٢,٢٪ من المساكن تحتوي غرفة نوم واحدة فقط، و١٧,٣٪ تحتوي على ثلاث غرف نوم، و٤,٣٪ فقط تحتوي على اربع غرف نوم (جدول ٦).

وتصل اعلى نسبة لاستعمال الحفر الامتصاصية في محافظتي الخليل والقدس حيث بلغت ٨٤,٥٪ و٨٥,٣٪ على التوالي، بينما تبلغ النسبة ٧١,٦٪ في محافظة نابلس (جدول ١٠).

الرغبة في تغيير المسكن: ان ١٩,٨٪ من مجموع الأسر في الضفة ابدوا رغبتهم في تغيير المسكن ومعظمهم من المستأجرين، بينما ٨٠,٢٪ لا يرغبون في الانتقال او تغيير المسكن، وهذا ينطبق على المحافظات الثلاث (الجدول ١٠).

ويتبين ان ٣٨,٧٪ من الأسر ترغب في بناء منزل خاص بها، ولكن ١١,٨٪ فقط لديهم المال الكافي للبناء.

وأبدى ٥٢,٨٪ من الاسر استعدادهم للاستعانة بقروض البنوك لتغطية تكاليف البناء، وطلب ٦٣,٦٪ منهم قروضاً تزيد على (٤٠٠٠) دينار (الجدولين ١٥ و ١٦).

وتتمثل مواكبة حركة العمران في ارتباط السكان بالمشاريع العمرانية (الاسكان)، ولهذه المشاريع دور في جذب القوى العاملة والمحافظة على هوية الارض والانسان معاً في مواجهة هدف سلطات الاحتلال وهو تشريد السكان العرب من اراضيهم، وتهجيرهم خارج البلاد. كما تهدف الى احداث خلل في النمط الديموغرافي في الأراضي المحتلة عن طريق زيادة عدد السكان اليهود فيها وتجزئة السكان العرب.

ان وضع الاسكان في الضفة الغربية توضحه جلياً بيانات المسح، وهذه أهم النتائج التي تبلورت:

أ ـ ان هناك توسعاً في استخدام الحجر للبناء لتوفر المادة الخام. وينبغي تشجيع هذا الاتجاه في الضفة الغربية لأنه يخدم غرضين أساسيين في قطاعي الصناعة والبناء هما تشجيع المقالع وتوفير العمل للقوى العاملة.

ب ـ ان نسبة كبيرة من المساكن هي ملك لساكنيها، وذلك التملك من أقوى الحوافز لاستقرار السكان، ولذلك فإن دعم المستأجرين من السكان لبناء مساكن تخصهم يعد أمراً حيوياً.

جـ ـ اتضح ان هناك ارتفاعا في عدد الغرف للمسكن الواحد (٤ غرف فأكثر) وربما كان البناء من طابق واحد وهو الشائع في الضفة بسبب كبر حجم الأسر، ومن الأولوية دعم مشاريع الاسكان لمثل هذه المساكن خاصة في المناطق الريفية لتتلاءم مع الحياة الاجتماعية في الريف. أما بالنسبة للمدن فيبدو ان الأسر الصغيرة، هي في ازدياد مستمر، وهنا تكمن أهمية دعم مشاريع الاسكان الجماعية (على شكل طوابق وشقق)، ويتم ذلك بواسطة الجمعيات التعاونية التي بدأت تنتشر في الضفة الغربية.

أما مخيمات اللاجئين فانها تظل بحاجة ماسة الى تطويرها وتطوير اوضاعها السكنية بالتنسيق مع وكالة الغوث الدولية لدعم وتحسين المساكن في المخيمات بهدف دعم صمودها.

د ـ أكدت نسبة لا بأس بها من سكان الضفة رغبتها في الانتقال من المسكن وبناء مسكن خاص بها بواسطة قروض من البنوك، ويجب استغلال هذه الرغبة للحد من النزوح عن طريق تقديم قروض ميسرة لهم.

هـ ـ لكي يمكن تحقيق ما سبق من اقتراحات في مجال الاسكان، من الضروري ان تلقى

البلديات والمجالس القروية ومخاتير القرى كل دعم مستمر لتطوير المشاريع العمرانية فيها وتقديم كافة الخدمات لسكانها على أكمل وجه لأنه ثبت من خلال المسح ان معظم المناطق تعاني من نقص في خدمات المجاري العامة والتصريف ومياه الشرب والكهرباء وهي خدمات اساسية، لا بد من توفرها حتى في الظروف العادية وان عدم توفرها يعتبر من الدوافع الأساسية لهجرة السكان.

كذلك لا بد من دعم مشاريع شق الطرق ضمن حدود البلديات والمدن خاصة، وان اول خطوة لسلطات الاحتلال في الضفة الغربية كانت شق الطرق الرئيسية فيها.

«اسماعيل ابو سمره»

ديفيد جلمور : "المطرودون : محنة الفلسطينيين"

يعتبر هذا الكتاب ثمرة اطلاع كثيف على مجريات الشؤون الفلسطينية في القرن العشرين، فضلاً عن أن كاتبه ديفيد جلمور، يعترف بأنه لم يكن بوسعه اعداد كتابه لولا تعاون مئات الفلسطينيين الذين قابلهم وتحدث اليهم خلال خمس سنوات، من أمثال موسى العلمي وروحي الخطيب واحمد طوقان، وانطون عطاالله وتوفيق زياد وغيرهم.

يضم الكتاب مادة موثقة تتحدث بروح علمية عن المأساة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، والتي تمثلت في اقتلاعه من أرضه، وقراه، ومدنه، وذلك طوال فترة التحضير الاستعمارية لاحتلال فلسطين واستيطانها من جانب الصهاينة، وكذلك بعد الاحتلال وبعد الخروج الاول والثاني.. ثم بعد أن تبلورت شخصية المقاومة الفلسطينية المعاصرة واتضحت اتجاهات فصائلها المقاتلة. في كل هذه الظروف يبين جلمور الدور المدبر للعديد من القوى: الصهيونية وغيرها، في انهاء تلك العلاقة بين الفلسطيني وبيته وارضه..

والجانب الجيد في العمل هو شعور القارىء بوضوح أن المؤلف، وعبر الحقائق التاريخية الموثقة، يحاول ان ينصف الشعب الفلسطيني، ويقول بأنه بذل كل ما في وسعه وما زال يبذل من أجل الدفاع عن هويته الوطنية، وفي سبيل التمسك بما يمكنه أن يتمسك به من أرض وقرى ومخيمات داخل فلسطين المحتلة وخارجها.

يبدد جلمور في كتابه الدعاية الاسرائيلية حول اللاجئين، ويدحض الافتراءات التي يطلقها الاسرائيليون من أن الفلسطينيين «هجروا أرضهم برغبتهم ولم يطردهم منها أحد». والمعروف أن ترداد الاعلام الاسرائيلي لهذه المسألة قد جعل الكثيرين - وحتى الكثيرين جداً من العرب - يصدقون هذه الأكذوبة الكبيرة، وبضمنهم كتاب وباحثون عرب، ودارسون لقضايا فلسطينية معاصرة. وللأسف فإن مثل تلك الأكذوبة تظهر ايضاً، حتى في كتابات لكتاب، ظهرت أعمالهم في مجلة فلسطينية رصينة مثل: «شؤون فلسطينية». ومما يعطي دراسة جلمور أهمية علمية وتاريخية

البلديات والمجالس القروية ومخاتير القرى كل دعم مستمر لتطوير المشاريع العمرانية فيها وتقديم كافة الخدمات لسكانها على أكمل وجه لأنه ثبت من خلال المسح ان معظم المناطق تعاني من نقص في خدمات المجاري العامة والتصريف ومياه الشرب والكهرباء وهي خدمات اساسية، لا بد من توفرها حتى في الظروف العادية وان عدم توفرها يعتبر من الدوافع الأساسية لهجرة السكان.

كذلك لا بد من دعم مشاريع شق **الطرق** ضمن حدود البلديات والمدن خاصة، وان **اول** خطوة لسلطات الاحتلال في الضفة الغربية **كانت** شق الطرق الرئيسية فيها.

«اسماعيل ابو سمره»

ديفيد جلمور : "المطرودون : محنة الفلسطينيين"

يعتبر هذا الكتاب ثمرة اطلاع كثيف على مجريات الشؤون الفلسطينية في القرن العشرين، فضلاً عن أن كاتبه ديفيد جلمور، يعترف بأنه لم يكن بوسعه اعداد كتابه لولا تعاون مئات الفلسطينيين الذين قابلهم وتحدث اليهم خلال خمس سنوات، من أمثال موسى العلمي وروحي الخطيب واحمد طوقان، وانطون عطاالله وتوفيق زياد وغيرهم.

يضم الكتاب مادة موثقة تتحدث بروح علمية عن المأساة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، والتي تمثلت في اقتلاعه من أرضه، وقراه، ومدنه، وذلك طوال فترة التحضير الاستعمارية لاحتلال فلسطين واستيطانها من جانب الصهاينة، وكذلك بعد الاحتلال وبعد الخروج الاول والثاني.. ثم بعد أن تبلورت شخصية المقاومة الفلسطينية المعاصرة واتضحت اتجاهات فصائلها المقاتلة. في كل هذه الظروف يبين جلمور الدور المدبر للعديد من القوى: الصهيونية وغيرها، في انهاء تلك العلاقة بين الفلسطيني وبيته وارضه..

والجانب الجيد في العمل هو شعور القارىء بوضوح أن المؤلف، وعبر الحقائق التاريخية الموثقة، يحاول ان ينصف الشعب الفلسطيني، ويقول بأنه بذل كل ما في وسعه وما زال يبذل من أجل الدفاع عن هويته الوطنية، وفي سبيل التمسك بما يمكنه أن يتمسك به من أرض وقرى ومخيمات داخل فلسطين المحتلة وخارجها.

يبدد جلمور في كتابه الدعاية الاسرائيلية حول اللاجئين، ويدحض الافتراءات التي يطلقها الاسرائيليون من أن الفلسطينيين «هجروا أرضهم برغبتهم ولم يطردهم منها أحد». والمعروف أن ترداد الاعلام الاسرائيلي لهذه المسألة قد جعل الكثيرين - وحتى الكثيرين جداً من العرب - يصدقون هذه الأكذوبة الكبيرة، وبضمنهم كتاب وباحثون عرب، ودارسون لقضايا فلسطينية معاصرة. وللأسف فإن مثل تلك الأكذوبة تظهر ايضاً، حتى في كتابات لكتاب، ظهرت أعمالهم في مجلة فلسطينية رصينة مثل: «شؤون فلسطينية». ومما يعطي دراسة جلمور أهمية علمية وتاريخية

هو أن الكاتب يدحض الدعاية الاسرائيلية بشواهد من أقوال اشخاص عاديين وكتاب ومؤرخين اسرائيليين.. ومن المناسب أن نقدم عرضا ملخصاً لتلك الأقوال:

١ ـ المؤرخ الاسرائيلي بني موريس (Benny Morris)، الذي نشر مقالة عن موضوع هجرة العرب، معتمداً على تقارير استخبارات الجيش الاسرائيلي حول الهجرة من فلسطين من ١/١٢/٤٧ الى ١/٦/٤٨، يؤكد فقط أن ٥٪ فقط (على حد قول وثائق الاستخبارات الاسرائيلية) من سكان القرى العربية قد خرجوا بناء على أوامر عربية محلية. بل ان الوثيقة تقول بأن الخروج الفلسطيني كان معاكساً للاستراتيجية السياسية لكل من الهيئة العربية العليا والدول العربية المجاورة. وطبقاً لما ورد في تقرير استخبارات الجيش الاسرائيلي، فإن اللجنة العربية العليا، قررت ان تفرض تحديدات وتحذيرات، وتعلن التهديدات والعقوبات لكل من يغادر أرضه. وقامت لذلك بأعمال دعائية في الراديو والصحافة لكبح جماح الهجرة.

٢ ـ «يتسحاق ليفي» الذي حصل على إذن بنشر المعلومات عن حرب عام ١٩٤٨، المبينة على أرشيف الجيش الاسرائيلي ينكر الادعاءات الصهيونية عن تضحيات وبطولة جيش اسرائيل، وبدلاً من ذلك يتحدث عن حقائق النهب والوحشية التي تعرض لها الفلسطينيون. ويؤكد أن ذبح ٢٥٤ مدنياً من أهالي دير ياسين «يقع على عاتق كل من الصهيونيين والمنشقين».

٣ ـ الكاتبان الصهيونيان جون وديفيد كيمحي يتحدثان عن طرد سكان اللد والرملة وكيف انه «في ١١ تموز اندفع دايان وجنوده الى داخل اللد صانعاً الفوضى ودرجة عالية من الارهاب عبر اطلاق الرصاص على السكان.. وهرب السكان العرب وعددهم ٣٠ ألف نسمة كالقطيع على طريق رام الله. وفي اليوم التالي استسلمت الرملة وعانت من نفس المصير. ونهب الاسرائيليون المدينتين».

٤ ـ وكما جاء في مدونات الأخوين كيمحي، فلقد بدأ قتل القرويين الفلسطينيين غير المسلحين في كانون الأول من عام ١٩٤٧. وكان ذلك بطريقة متعمدة لاجبار عرب الجليل للهرب عبر الحدود اللبنانية والسورية. في عين الزيتونة أخذ الاسرائيليون ٣٧ ولداً كرهائن ثم لم يرهم أحد بعد ذلك. لقد روت امرأة من صفصاف ما حدث في قريتها عندما دخلت القوات الاسرائيلية إليها في اكتوبر ١٩٤٨:

«عندما اصطف الناس جاء جنود اسرائيليون وأمروا أربعاً من البنات ليرافقنهم من اجل حمل الماء للجنود، وبدلاً من ذلك أخذوا البنات الى البيوت الخالية واغتصبوهن. وحوالي سبعون من الرجال، من أهل القرية، أخذوا وتم عصب عيونهم، وقتلوا بالرصاص، واحداً بعد الآخر أمام أعيننا. وبعد ذلك أخذ الجنود القتلى الى نبع القرية والقوا بهم هناك، ودفنوهم بالرمل».

٥ ـ شهد جندي اسرائيلي أن جنود حزب المابام قتلوا في قرية الدوايمة من ٨٠ ـ ١٠٠ من النساء والاطفال من اهل القرية. وقد قُتل الاطفال بكسر جماجمهم بالنبوت. وبقي الرجال والنساء في القرية دون طعام. وبعد ذلك جاء جنود آخرون لنسف القرية. أحد الضباط أمر جندياً بوضع امرأتين مسنتين في البيت الذي كان على وشك آن

ينسفه. ورفض الجندي ان يفعل ذلك الا اذا أمره رئيسه المباشر. وهكذا أمر الضابط جنوده بوضع الامرأتين في البيت. ونفذت العملية الهمجية. وتفاخر جندي آخر بأنه اغتصب امرأة، ثم قتلها، وكلف الجنود امرأة لها طفل عمره يوم واحد بتنظيف الساحة. وعملت المرأة ليومين ثم قتلت هي وطفلها.

٦ ـ جاكس دي راينر، من هيئة الصليب الاحمر يقول ان الاسرائيليين عرضوا الأحياء من أهالي دير ياسين في القدس لنشر الرعب في قطاعات اكبر من الشعب.

٧ ـ مبشر من القدس يتذكر ان الاسرائيليين أخذوا يذيعون رسالة الى السكان العرب بمكبرات الصوت تقول: «اذا لم تهاجروا فإن مصيركم سيكون مثل مصير أهالي دير ياسين».

٨ ـ مناحيم بيجن قال ان اهالي حيفا هربوا الى القوارب وهم يصيحون: دير ياسين.

٩ ـ الصحفي هاري ليفين من اذاعة اسرائيل قال: «بجوارنا انطلق صوت مذياع بالعربية يقول: من اذاعة الهاجاناه الى العرب.. اهربوا قبل الخامسة والربع ايها العرب.. ارحموا نساءكم واطفالكم واخرجوا من حمام الدم. استسلموا بأسلحتكم.. توجهوا الى طريق اريحا التي لا تزال مفتوحة امامكم».

١٠ ـ ليو هايمان كتب عن استعمال مكبرات صوت تبث أصوات الرعب.. الصراخ والنواح بأصوات نساء عربيات، مع نداءات تقول: انقذوا أرواحكم.. ان اليهود يستعملون الغاز السام والسلاح الذري. انجوا بأرواحكم باسم الله!».

١١ ـ ييجآل آلون قائد الهاجاناه في الجليل يقول:

«رأينا أن هناك حاجة لتنظيف الجليل من الداخل.. ولذلك جمعت المخاتير اليهود الذين لديهم علاقات بالقرى العربية، وأمرتهم ان يهمسوا بآذان السكان قائلين ان قوة يهودية كبيرة قادمة قريباً وستقوم بحرق كل قرى الحولة.. وفعلا حصل ذلك وثبتت نجاعة الاسلوب هذا. وسقطت محطة بوليس الخالصة بأيدينا دون اطلاق رصاصة واحدة. وتم تنظيف مساحات واسعة بهذه الطريقة».

١٢ ـ يتسحاق رابين، الذي اصبح فيما بعد رئيس اركان الجيش ثم وزيراً للدفاع، يروي كيف ان بن جوريون ـ رئيس وزراء اسرائيل أمر بطرد سكان اللد والرملة:

«مشينا في شوارع المدينة. وكان بن جوريون يرافقنا. وأخذ آلون يكرر هذا السؤال: «ماذا سنفعل بالسكان؟». بن جوريون حرك يده بايماءة تعني: اطردوهم! ان سكان اللد لم يخرجوا بمحض ارادتهم. ولم تكن هناك طريقة لتجنب القوة واطلاق الطلقات التحذيرية، لنجعل السكان يسيرون ١٠ ـ ١٥ ميلا الى النقطة التي يلتحقون فيها بالجيش العربي (the legion).

١٣ ـ ناثان تشوفشي رد على الرابي كابلان، موضحا حقيقة ما حدث من طرد للسكان العرب وقال:

«اذا كان الرابي كابلان يريد ان يعرف حقيقة ما حدث، فنحن، اليهود القدامى، المستوطنين في اسرائيل، نستطيع أن نخبره كيف، وبأية طريقة، قمنا نحن اليهود بإجبار العرب على ترك مدنهم وقراهم، والتي لم يريدوا

مغادرتها برغبتهم. بعضهم طردوا بقوة السلاح، وآخرون طردوا بفعل الخديعة والاكاذيب والوعود الزائفة. لقد جئنا وحولنا العرب الى لاجئين. ومع ذلك فنحن، وبدلا من ان نخجل من فعلتنا، نبرر الآن الأعمال المرعبة، وحتى نحاول تمجيدها».

١٤ ـ حاييم وايزمان قال انه يريد فلسطين يهودية مثلما هي انجلترا انجليزية.

١٥ ـ وعندما سئل دايان على شاشة التلفزيون الامريكي بعد حرب ١٩٦٧ اذا كانت اسرائيل قادرة على استيعاب اللاجئين والسكان في الاراضي المحتلة قال:

ـ «اقتصاديا، نستطيع، ولكنني اعتقد أن ذلك لا يتفق مع أهدافنا في المستقبل».

ومعنى ذلك: علينا أن نطردهم!!

١٦ ـ توم سجيف يقول عند فحصه لحرب عام ١٩٤٨:

«لم تعد حكاية طهارة السلاح الاسرائيلي لتقنع احداً».

«ومن حرب الى حرب، ينظر الاسرائيليون الى انفسهم ليجدوا ما لا يسرهم».

أما اسرائيل شاحاك فيرى ان الجيل الاسرائيلي الجديد قلق لمعرفته حقيقة ما جرى في دير ياسين وفندق الملك داوود واغتيالات لورد موين وبرنادوت. وعندما جاء بيغن للسلطة عام ٧٧ وفضح الجرائم التي تمت في عهد حزب العمل، تبين كما يقول شاحاك ان مذابح مرعبة للفلسطينيين حصلت في حرب ٤٧ ـ ٤٨ وأسوأها ما ارتكبته الهاجاناه (القوة الصهيونية الرسمية، والاشتراكية)، التي كانت تتغنى بالسلام واخوّة كل العمال قبل وبعد المجازر.

واذا كان ذلك هو دور اليسار الاسرائيلي الاشتراكي المزيف فإن اليمين قد ارتكب الأسوأ والذي يقول:

«اذا كنا قد استعملنا العنف مع العرب في عام ٤٨، فلماذا لا نفعل ذلك الآن. واذا كنا قد طردنا العرب عام ٤٨، فلماذا لا نطرد ما تبقّى منهم الآن».

لقد رفض رابي اسرائيل ادانة المحاولات الارهابية الاسرائيلية لنسف الباصات العربية باعتبار ان تكتيكاً مماثلاً قد تم تبنيه عام ١٩٤٨ عندما كان الارهابي شامير في عصابة شتيرن، فقد أمر شامير رجاله بوضع «تنكة زيتون» مفخخة في السوق العربي في يافا لتنفجر وتقتل ٤٠ عربيا[1].

وأما عضو الكنيست الاسرائيلي مئير كوهين فهو يبدي ملاحظة ندم قوية تفصح عن الرغبة الجامحة لدى الاسرائيليين في طرد العرب بالجملة. يقول كوهين:

«كان ذلك خطأ كبيراً لأننا لم نطرد العرب أثناء حرب ١٩٦٧، لقد كانت لدينا الوسيلة لطرد ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف عربي مثلما فعلنا في اللد والرملة والجليل عام ١٩٤٨. ولو فعلنا ذلك لكانت الأمور أبسط: لا قضية فلسطينية، لا حجارة، ولا مظاهرات ولكان بالامكان احضار ١٠٠ ألف مستوطن، ولما كانت هناك مشكلة!»[2].

ان هناك اسرائيليين مثل كاهانا وليفنجر يفكرون في طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة. نعم هناك من يفكر بطرد حوالي ٧٠٠ ـ ٨٠٠ ألف عربي في حالة نشوب حرب جديدة. واذا وضعوا أمام خيارين: إما إعادة الضفة

الغربية للأردن أوضم الأراضي المحتلة فإنهم يختارون الخيار الثالث.. الخيار الوحشي الاجرامي الذي يقضي بطرد العرب كلياً من فلسطين للوفاء بحلم وايزمان العنصري في تأسيس «فلسطين يهودية» مثلما هي «انجلترا انجليزية».

وبذلك يتضح كذب الدعاية الاسرائيلية حول اللاجئين الفلسطينيين، فالارهاب الاسرائيلي، والسياسة الرسمية الاسرائيلية هي التي وقفت وراء طرد الفلسطينيين وخروجهم بعد حرب ٤٧ ـ ٤٨.

وكان العنف الاسرائيلي وراء طرد العرب الفلسطينيين ودفعهم الى الخروج بعد حرب ٦٧، فقد استعملوا الارهاب، وهدم القرى والأوامر وتحضير وسائل النقل لذلك..

إن الاسرائيليين بعد حوالي ٤٠ سنة من حرب ٤٧ ـ ٤٨ لم يستبعدوا البتة خيار إبعاد الفلسطينيين من داخل وطنهم.

فهذا العميد احتياط رحبعام زئيفي[3]

يقترح في تموز ٨٧ نقل جميع الفلسطينيين الموجودين في الضفة الى خارج الحدود الاسرائيلية وذلك لتوفير الأمن. وفي حين يعترف زئيفي ان أفكاره هذه تتوافق مع أفكار كاهانا العنصري ومدرسة كاخ وهتحيا والمؤسسات الاستيطانية، إلا أنه يختلف عنهم في نقطة واحدة، فهو يريد أن ينقل الفلسطينيين برضاهم وليس عن طريق العنف، وهو يتحدث عن ما يسميه التبادل السكاني، بمعنى ان على العرب أن يستوعبوا حوالي مليون فلسطيني نظير ما استوعبه الكيان الصهيوني من المهاجرين اليهود!!

إن مثل هذه التصريحات تعكس الشوفينية الاسرائيلية، وتؤكد على أن اسرائيل دولة عنصرية تضطهد الفلسطينيين لمجرد أنهم أناس يتمسكون بأرضهم ويطالبون بحقوقهم.

واذا كان زئيفي يطالب بطرد عرب الضفة، فماذا يريد أن يفعل بعرب الأرض المحتلة عام ٤٨ المقيمين في الجليل والمثلث والنقب. لا شك أن هناك من يفكر بطردهم والتخلص منهم، فقد ذكر أن متطرفين يهود قاموا بكتابة شعارات على الجدران تطالب بطرد العرب من فلسطين.. كما ان مئير كوهين، عضو الكنيست طالب مؤخراً بأن تشمل اقتراحات ميخائيل ديكيل نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، والمتعلقة بنقل السكان العرب برضاهم، اقترح أن تشمل عرب الأرض المحتلة.

وما الاضراب التحذيري الذي قام به ٧٤٠ ألف عربي من سكان الأراضي المحتلة ٤٨ يوم الاربعاء ٢٤ حزيران ١٩٨٧ إلا بمثابة دق ناقوس الخطر إزاء تفكير العدو بالتخلص من العرب وضد التمييز العنصري وللمطالبة بالمساواة وحقوق المجالس البلدية العربية التي تطالب بخمسين مليون شيكل، نصيبها من نفقات المجالس البلدية.

واذا نظرنا لأوضاع العرب داخل الأرض المحتلة عام ٤٨، فإن كل شيء يؤكد بأنهم يقعون تحت ظلم صارخ، ولا يعاملون كمواطنين يحملون جوازات سفر اسرائيلية، بل على العكس فإن كل الممارسات توضح رغبة الصهاينة في

التخلص منهم وطردهم، ان أمكن، والا تحويلهم الى مواطنين من الدرجة الثانية.. ومضطهدين.

ان اكثر من «١٥٠» بيت قد نسفت في الاراضي المحتلة بحجة مشاركة اصحابها في التخريب.. وتسهم أوامر المصادرة والابعاد في دفع العرب للخروج المستمر. وأما أوضاع السكن والاقامة في عكا ويافا واللد والتحرشات التي يتعرضون لها فكلها تدفع باتجاه طرد العرب من موطن الآباء والاجداد.

واذا كنا قد أعطينا مسألة «ترحيل العرب» الاهتمام الأوفى عند مراجعتنا لكتاب جليمور - المطرودون - فلا بد من الاشارة الى ان الكتاب، ايضاً يحمل معلومات موثقة وجيدة عن قضية اللاجئين والأراضي المغتصبة، وعن الواقع الحالي لفصائل المقاومة الفلسطينية.

وبالتأكيد فإن هذه العجالة عن هذا الكتاب لا يمكن أن تكفي لعرض كامل لمحتوياته. وحبذا لو أن جهة مهتمة تحاول تقديم ترجمة كاملة له ليكون خير مرجع موثق ودقيق وشامل بين يدي أجيالنا المعاصرة.

نمر سرحان

الهوامش:

(١) Maáriv, May, 1984

(٢) Jerusalem Post, 17 May, 1983.

(٣) شغل زئيفي منصب قائد المنطقة الوسطى في الضفة الغربية من ٦٨ - ٧٣، ثم منصب رئيس الاركان الاسرائيلي من ٤/١/٧٣ إلى ١٦/١/٧٤، ثم عين مستشاراً لرئيس الوزراء عام ٧٤، وبقي في هذا المنصب حتى عام ٧٦.

شهادة الأمم المتحدة حول الصّراع الناشب بين السّكان العَرب والمستوطنين الصّهاينة

نثبت فيما يلي شهادة الأمم المتحدة المتعلقة بالجانب الاسكاني والاستيطاني الجاري في الارض المحتلة، كما أعدت نصوصها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت ارشادها.

وقد صدر التقرير في نيويورك خلال عام ١٩٨٥م.

اولا - الهياكل الأساسية المادية والأرض وموارد المياه

أ - الأرض والمستوطنات

لا تزال الأرض وموارد المياه تمثل الشغل الشاغل للسكان الفلسطينيين، وهي عوامل رئيسية في تقييم احوال معيشة الشعب الفلسطيني. اذ تبلغ المساحة الاجمالية للأراضي المحتلة قرابة ٢,٣٥٠ ميلاً مربعاً منها ٣,٢٠٠ ميل مربع في الضفة الغربية و ١٥٠ ميلاً مربعاً في قطاع غزة. واستنادا الى المعلومات الاردنية، ارتفع مقدار الارض الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية بتاريخ شباط/ فبراير ١٩٨٥ الى ٥٢ في المائة من مجموع الأرض. كما وضع ٤١ في المائة منها، وهي مساحة تبلغ ٢,٥ مليون دونم* من اصل ما مجموعه ٥,٥ مليون دونم، تحت سيطرة السلطات الاسرائيلية بوسائل مباشرة مثل اعلانها اراض اميرية ومنع استغلالها وتملكها بوضع اليد، وظل الباقي البالغ ١١ في المائة، وفي مساحة تبلغ ٥٧٠,٠٠٠ دونم، خاضعاً بصورة غير مباشرة للسيطرة الاسرائيلية عن طريق وسائل مثل حظر البناء والاستثمار واعلان الارض خاضعة لسلطة حماية الطبيعية[1]. وبحلول تشرين الثاني / نوفمبر

* ١ دونم = ١٠٠٠ م^2 = ٠,٢٥ هكتار (تقريبا).

التخلص منهم وطردهم، ان أمكن، والا تحويلهم الى مواطنين من الدرجة الثانية.. ومضطهدين.

ان اكثر من «١٥٠» بيت قد نسفت في الاراضي المحتلة بحجة مشاركة اصحابها في التخريب.. وتسهم أوامر المصادرة والابعاد في دفع العرب للخروج المستمر. وأما أوضاع السكن والاقامة في عكا ويافا واللد والتحرشات التي يتعرضون لها فكلها تدفع باتجاه طرد العرب من موطن الآباء والاجداد.

وإذا كنا قد أعطينا مسألة «ترحيل العرب» الاهتمام الأوفى عند مراجعتنا لكتاب جليمور- المطرودون - فلا بد من الاشارة الى ان الكتاب، ايضاً يحمل معلومات موثقة وجيدة عن قضية اللاجئين والأراضي المغتصبة، وعن الواقع الحالي لفصائل المقاومة الفلسطينية.

وبالتأكيد فإن هذه العجالة عن هذا الكتاب لا يمكن أن تكفي لعرض كامل لمحتوياته. وحبذا لو أن جهة مهتمة تحاول تقديم ترجمة كاملة له ليكون خير مرجع موثق ودقيق وشامل بين يدي أجيالنا المعاصرة.

نمر سرحان

الهوامش:

(١) Maáriv, May, 1984

(٢) Jerusalem Post, 17 May, 1983.

(٣) شغل زئيفي منصب قائد المنطقة الوسطى في الضفة الغربية من ٦٨ - ٧٣، ثم منصب رئيس الاركان الاسرائيلي من ٤/١/٧٣ إلى ١٦/١/٧٤، ثم عين مستشاراً لرئيس الوزراء عام ٧٤، وبقي في هذا المنصب حتى عام ٧٦.

شهادة الأمم المتحدة حول الصراع الناشب بين السكان العرب والمستوطنين الصهاينة

نثبت فيما يلي شهادة الأمم المتحدة المتعلقة بالجانب الاسكاني والاستيطاني الجاري في الارض المحتلة، كما أعدت نصوصها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت ارشادها.

وقد صدر التقرير في نيويورك خلال عام ١٩٨٥م.

اولا - الهياكل الأساسية المادية والأرض وموارد المياه

أ - الأرض والمستوطنات

لا تزال الأرض وموارد المياه تمثل الشغل الشاغل للسكان الفلسطينيين، وهي عوامل رئيسية في تقييم احوال معيشة الشعب الفلسطيني. اذ تبلغ المساحة الاجمالية للأراضي المحتلة قرابة ٢,٣٥٠ ميلاً مربعاً منها ٣,٢٠٠ ميل مربع في الضفة الغربية و ١٥٠ ميلاً مربعاً في قطاع غزة. واستنادا الى المعلومات الاردنية، ارتفع مقدار الارض الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية بتاريخ شباط/ فبراير ١٩٨٥ الى ٥٢ في المائة من مجموع الأرض. كما وضع ٤١ في المائة منها، وهي مساحة تبلغ ٢,٥ مليون دونم* من اصل ما مجموعه ٥,٥ مليون دونم، تحت سيطرة السلطات الاسرائيلية بوسائل مباشرة مثل اعلانها اراض اميرية ومنع استغلالها وتملكها بوضع اليد، وظل الباقي البالغ ١١ في المائة، وفي مساحة تبلغ ٥٧٠,٠٠٠ دونم، خاضعاً بصورة غير مباشرة للسيطرة الاسرائيلية عن طريق وسائل مثل حظر البناء والاستثمار واعلان الارض خاضعة لسلطة حماية الطبيعية[1]. وبحلول تشرين الثاني / نوفمبر

* ١ دونم = ١٠٠٠ م^2 = ٠,٢٥ هكتار (تقريبا).

١٩٨٣، ارتفع العدد الاجمالي المقدر لمختلف انواع المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة الى ٢٦٧ مستوطنة* .

وقد أدت عملية نزع الملكية وما رافقها من عوامل اخرى الى انخفاض في مقدار الاراضي المستخدمة من اجل الزراعة، والى حد ما، في المردود الزراعي لبعض السلع التي تنتج بصورة تقليدية في الاراضي المحتلة.

ونزع الملكية هذا منتشر على نطاق واسع ومستمر مما يعود بالضرر على احوال معيشة الفلاحين الفلسطينيين وقدرتهم على الاستمرار في الزراعة، وتدعمه المعلومات المقدمة الى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة، ومبين في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (A/39/591) . وكان أثر هذه التدابير على المزارعين الفلسطينيين والمجتمعات المحلية الفلسطينية شعوراً حاداً بعدم الاستقرار وبالتالي ترددهم في القيام باستثمارات طويلة الاجل لتحسين الارض.

وبالاضافة الى نزع ملكية الارض مباشرة، بموجب قوانين الطوارىء والانظمة الاسرائيلية الراهنة، شرعت السلطات في ادخال شرط على ترخيصات البناء،مؤداه انه في حين يسمح للمتقدم بالطلب الفلسطيني ببناء بيت في الارض، فان ملكية الارض التي يقوم عليها البيت لا تعود اليه. ويبدو ان هذا ينطبق بشكل رئيسي على الارض الحضرية، وخاصة عندما تُصر السلطات الاسرائيلية على ان الارض تندرج تحت فئة العقارات التي غاب مالكها[٢].

وقد اسفرت ممارسة نزع ملكية الاراضي ومصادرتها التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية. بالاضافة الى ممارساتها فيما يتعلق باستخدام موارد المياه، عن تدهور كبير في انشطة الفلسطينيين الزراعية في الاراضي المحتلة.

وتتباين المصادر المختلفة بشأن تقدير مجموع الاراضي المستثمرة والمصادرة عقاريا من اجل المستوطنات اليهودية.** بيد انه هناك اجماع على ما يبدو على ان الانخفاض الحاصل منذ ١٩٦٧ في مقدار الاراضي التي يستثمرها المواطنون العرب هو كبير جداً.

وسبق لنائب رئيس بلدية القدس ميرون بنفنستي ان ادرج وناقش في تقرير[٣] مقدم الى معهد المشاريع الامريكية الفئات التي استخدمتها السلطات الاسرائيلية لنزع ملكية الارض في الاراضي المحتلة حتى عام ١٩٧٩ . وقد صنفت تلك الفئات على النحو التالي:

* تستند هذه المعلومات الى البيانات الواردة في الدراسة التي اعدتها شعبة حقوق الفلسطينيين بعنوان «**المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس). طبيعتها وغرضها، الجزء الثاني**».

** انظر، على سبيل المثال، شوكت محمود، المياه والزراعة في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي (وزارة شؤون الاراضي المحتلة، عمان، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢) الصفة ٢ (٣١,٦ في المائة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٩)، واميل ساحلية «التنمية الصناعية والزراعية في الضفة الغربية: المشاكل الأساسية»، نشرة الدراسات الفلسطينية رقم ٤٢، شتاء ١٩٨٢، الصفحة ٦٤ (٢٧,٣ في المائة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣).

أ ـ العقار «الذي غاب مالكه» والذي تتصرف السلطات الاسرائيلية حياله كقيّم.

ب ـ «املاك اميركية مسجلة»: والسلطة المحتلة (اسرائيل) تحل هنا محل الحكومة السابقة، وهي الأردن.

جـ ـ «الارض المطلوبة لاغراض عسكرية»: وهي ارض تبقى قيد الملكية، وتدفع الحكومة العسكرية مالاً مقابل استخدام الارض (حسب قول بنفنستي، بنيت مستوطنات كثيرة فوق هذه الاراضي).

د ـ اراض مغلقة لاغراض عسكرية.

هـ ـ «أراض يهودية»: وهي أراض كان يملكها اليهود قبل عام ١٩٤٨ ويديرها القيّم الأردني على عقارات العدو.

و ـ اراض اشترتها هيئات يهودية (منظمات).

ز ـ أراض نزعت ملكيتها لأغراض الجمهور.

وما فتئت السلطات الاسرائيلية منذ عام ١٩٧٠ تنتهج سياسة جديدة تقوم على قانون الأراضي التركي القديم، الذي يمكن بموجبه تحت ظروف معينة اعتبار اي ارض شاغرة، مثل الجبال والامكنة الصخرية والحقول المليئة بالاحجار واراضي الرعي ارض الموات (الارض البور)، وفي وسع اي شخص يحتاج الى هذه الاراضي ان يقوم باستثمارها باذن من السلطان شريطة ان تؤول الملكية في نهاية الامر الى السلطان الذي تعتبر حكومة اسرائيل نفسها خليفة له[٤]. وفي عام ١٩٦٨، «اوقفت» الحكومة العسكرية بالفعل «مؤقتاً» جميع اجراءات تسوية الملكية (الأمر العسكري رقم ٢٩١). وفي ذاك الوقت لم تتجاوز الأراضي التي «سوّيت» ملكيتها بالتحديد وأدرجت في السجل العقاري ثلث الاراضي المحتلة. واستنادا الى رجاء شحادة[٥]، تستطيع السلطات الاسرائيلية بواسطة الوسيلتين المذكورتين آنفاً (وهما القانون التركي والأمر العسكري رقم ٢٩١) ان تنزع بالفعل ملكية اي عقار ترغب فيه.

ويتصل الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية اتصالاً وثيقاً بالاستيطان الاستعماري في هذه الاراضي. وقد خططت السلطات الاسرائيلية برنامج استيطان واسع النطاق يبدأ بجيوب زراعية عسكرية تليها مراكز صناعية حضرية. وعن طريق اقامة مراكز يهودية ترغم الفلسطينيين على التواجد في امكنة محدودة تحيط بها المستوطنات الجديدة، أحدثت السلطة المحتلة تغييرات في الشكل الديموغرافي للمناطق المحتلة.

ويمكن تقسيم الاتجاهات في اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة بعد حزيران / يونيه ١٩٦٧ بشكل مبدئي الى ثلاث مراحل، وهي[٦]:

أ ـ من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠.

ب ـ من ١٩٧١ الى ١٩٧٧، عندما كانت حكومة حزب العمل في السلطة.

جـ ـ من ١٩٧٧ الى الوقت الحاضر خلال فترة حكم حكومة الليكود وما بعدها.

ولا تشكل هذه الفترات مراحل متميزة بل هي عملية مستمرة، والفرق كامن في درجة التأكيد اكثر منه في تغييرات جذرية حاصلة في السياسة.

فقد اتسمت السنوات من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ بانشاء عدد من المخافر الامامية

العسكرية التي تعرف باسم «ناحل»، والتي يقع معظمها في المناطق الحيوية استراتيجيا، كخطوات امنية فضلا عن هدف الحفاظ على القانون والنظام في هذه المناطق. وفي عام ١٩٦٨، اقيمت ثلاثة مخافر ناحال في وادي الأردن (وهي محولا وكاليا وارغامان). واقيم مخفر فتازائيل في عام ١٩٦٩، كما اقيمت اربعة مخافر (غليفال ومسوعا ويلتير ومعالي افرابيم) في عام ١٩٧٠. واقيم المخفر الامامي (ناحال) كفار داروم في قطاع غزة. وفي هذه الاثناء، قامت وزارة الاسكان والتعمير بتشييد وحدات سكنية حضرية داخل المنطقة العربية المدمجة في مدينة القدس، وهي القطاع العربي من القدس، والقرى العربية المحيطة، صور باهر وبيت صفافا، والطور، والرام والعيسوية وعناتا وكذلك المنطقة التي تقع حول المطار. وكان هناك وحدات قيد التشييد، وخاصة في الحي اليهودي من المدينة القديمة، ورامات اشكول والتل الفرنسي(٧).

وبوجه الاجمال، يبدو ان انشاء المستوطنات الاسرائيلية خلال هذه الفترة كان حسب خطة آلون التي قدمها ايجال آلون، الذي كان وقتها نائباً لرئيس الوزراء، الى الحكومة في ١٣ تموز / يوليه ١٩٦٧ والتي تضمنت تحديد نهر الاردن على انه «حدود» اسرائيل «الآمنة» مع الاردن، والتي تتمسك بشريط في وادي الاردن عرضه ما بين ١٥ و ٢٠ كيلومترا ويشتمل على السلسلة الاولى من الجبال غربي الوادي وبالسفوح الشرقية لجبل الخليل وبصحراء يهودا حتى البحر الميت، والتي احدثت تعديلات طفيفة في الحدود في اماكن مثل اللطرون ومجموعة عصيون(٨).

وبداية المرحلة الثانية في عام ١٩٧١، كان هناك دليل متزايد على ظهور سياسة بشأن المستوطنات. فقد اشارت الصحافة الى وجود لجنة وزارية لاستيطان الاراضي المحتلة، كما صدرت تصريحات بهذا المعنى من قبل وزراء الحكومة الاسرائيلية والقادة الاسرائيليين(٩). وفي حين ان المستوطنات كانت تقام خلال هذه الفترة في المناطق ذات الاولوية المحددة في خطة آلون. يبدو انه هناك اعتبارات اخرى أثرت على تشكيل السياسة كما ذكر في بيان ألقاه في الكنيست في ١٩ تموز / يوليه ١٩٧٢ اسرائيل غاليلي، الوزير بلا وزارة ورئيس اللجنة الوزارية للاستيطان. اذ نقل عنه قوله ان الحكومة الاسرائيلية لم تحرم على نفسها اية منطقة من اجل المستوطنات اليهودية وان القيود الوحيدة المفروضة على الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة هي قيود ادبية ليس إلا، وان سياسة الاستيطان لا تتقرر بالأمن وحده بل بالحق التاريخي ايضاً إن لم يكن اولاً(١٠).

وبانتخاب حكومة الليكود في مطلع عام ١٩٧٧، كانت سياسات الاستيطان في الاراضي المحتلة تتأثر بقرارات معينة تتخذها الحكومة وخاصة «لتكثيف» وتدعيم المستوطنات المقامة سابقاً ولمسارعة الخطى لاقامة مستوطنات جديدة(١١). وفي حين ان حكومة الليكود استمرت في اقامة المستوطنات في المناطق ذات الأولوية التي حددتها حكومة حزب العمل، فقد فتحت الأولى منها مناطق جديدة للمستوطنات تشمل شمالي الضفة الغربية والسفوح الغربية لتلال القدس وضواحي بعض المدن الفلسطينية مثل رام الله ونابلس وجنين، ولم تقم الحكومة وحدها باقامة

مستوطنات في هذه المناطق بل قامت بذلك ايضا مجموعات خاصة وعلى رأسها غوش امونيم(١٢).

وعند الحديث عن هذه الفترة من الزمن، لا بد من ملاحظة ان المنظمة الصهيونية العالمية قد تفتقت عن خطة اخرى، وهي ما تسمى «بخطة دروبلس» (١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨١). اذ وضع ماتتياهو دروبلس، وهو احد زعماء ادارة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، «خطة» حكومية «كبرى» لتكثيف عملية انشاء المستوطنات الجديدة بشكل جذري ولزيادة كثافة المستوطنات الموجودة، مما يحوّل هذه الاراضي الى «مناطق استيطان متجانسة» وبالتالي الى مستوطنة من نوع القرية (كيريا) الكثيفة السكان.

وخلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٣، انشئت المستوطنات التالية: وادي الاردن ١٧، والقدس الشرقية ١١، وغزة ١١، والخليل ١٥، وبيت لحم ٨، ورام الله ١٧، ونابلس ٢١، وجنين(١٣) ٥.

ب ـ موارد المياه

تعتبر المجتمعات الفلسطينية التي تسكن الضفة الغربية وغزة مجتمعات زراعية في معظمها. وتعد الارض والمياه عنصرين اساسيين لهما أهمية حيوية لديها. وقد اخضعت حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ موارد المياه في الضفة الغربية للسيطرة الاسرائيلية الكاملة. ولئن كانت موارد المياه في هذه المنطقة تفوق في وفرتها موارد المياه في معظم المنطقة المحيطة، فان اغلبها يعتمد على سقوط الامطار. وفي هذا الصدد ذكر بنفينيستي:

«من الواضح ان مزارعي الضفة الغربية مضطرون الى اتباع الزراعة الانتشارية بدلا من الزراعة التكثيفية والى تطوير الفروع الزراعية التقليدية. وأدت ضرورة ان يقتصر اعتمادهم تقريبا على سقوط الامطار الى وضعهم تحت رحمة الظروف المناخية»(١٤).

وللسيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضعت تلك الموارد، منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧، تحت المسؤولية المباشرة لادارة مخصصات المياه واجازاتها التابعة للجنة المياه الاسرائيلية*. وتولي اسرائيل أهمية كبرى لموارد المياه الكامنة في الضفة الغربية وتعتبرها مصدر قوة استراتيجية في سياسة المستوطنات الخاصة بها(١٥). وفي عدد صحيفة الهامشمار الصادر في ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٧٨، أوضح أمير شابيرا الصلة بين النوايا الاسرائيلية المتعلقة بمياه الضفة الغربية وموقفها السياسي من الضفة الغربية:

«اطلع خبراء المياه الاسرائيليون مؤخراً الدوائر السياسية العالية على النتائج المترتبة عن مسألة احتمال ان تفقد اسرائيل، في اطار الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية (المقترح في اتفاقيات كامب ديفيد)، السيطرة على موارد المياه الأساسية وحذر (الخبراء) من وجود قيد مزدوج. وترى تلك الدوائر انه من غير المتصور ألا تُدرج اسرائيل في خطتها للحكم الذاتي مواد

* تدير هذه اللجنة موارد المياه الاسرائيلية. ويحكم قانون المياه الاسرائيلي (١٩٥٩) العمليات التي يقوم بها مفوض المياه الاسرائيلي الذي يرأس اللجنة ويعمل تحت سلطة وزير الزراعة.

تحول دون نشوء حالة تفقد فيها اسرائيل القدرة على تأمين نفسها ضد احتمال ان تقوم العناصر المحلية المدعومة بتمويل أجنبي بضخ المياه من خلال الحفر العميق من مستودع المياه الجوفية في غربي السامرة الذي يوفر حوالي ثلث الاستهلاك الاسرائيلي من المياه، والذي تتم تغذيته بمياه مصدرها مستجمع الامطار في جبال السامرة»[١٦].

وتستخدم المستوطنات الاسرائيلية موارد المياه المحدودة للضفة الغربية على حساب المزارعين العرب. وقد فرضت اسرائيل تدابير تقييدية صارمة من حيث تحديد استهلاك المياه بالنسبة للسكان الفلسطينيين بحيث لا يزيد عن المستوى الاقصى الذي استخدم في ١٩٦٧[١٧]، ومما كان له تأثير مباشر وضار على احوال معيشة الشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، تنشأ مستوطنات اسرائيلية بأعداد متزايدة كل سنة، وتستهلك كل مستوطنة زراعية ما متوسطه ٢,٤ مليون متر مكعب من المياه في السنة[١٨]. كما قُيد حفر آبار الري بشكل كبير في الضفة الغربية منذ سنة ١٩٦٧.

وعلى أساس التقرير السابق للأمين العام (A/38/282 - E/1983/84 الفقرات ٤٤ ـ ٤٩)، وتقريره الأخير المعنون «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة» (A/39/233 - E/1984/79 الفقرات ٥١ ـ ٥٤)، والمصادر العربية[١٩]، والمصادر الاسرائيلية[٢٠]، تظهر الصورة الواقعية التالية لامدادات المياه واستهلاك المياه: في الوقت الذي تستهلك فيه اسرائيل حوالي ١,٧٠٠ مليون متر مكعب في السنة، يستهلك السكان العرب في الضفة الغربية حوالي مائة مليون متر مكعب (٨٦ مليون متر مكعب للري، و١٤ مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي) وذلك من الامدادات المتاحة، المقدرة من حيث المبدأ بما يتراوح بين ٨٠٠ و ٨٥٠ مليون متر مكعب (٦٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية، ٥٠ مليون متر مكعب مياه سطحية و٢٠٠ مليون متر مكعب من الاردن). وتستهلك المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) حوالي ٢٦ مليون متر مكعب، يستخدم معظمها في الري الغزير بالمياه في وادي الاردن (انظر المرفق الاول).

ويمكن لمفوض المياه الاسرائيلي، الذي يسيطر سيطرة تامة على امدادات المياه ومخصصات المياه، ان يمارس سيطرته اما من خلال ميكوروت، وهي شركة المياه الاسرائيلية، و/ أو من خلال تاهال، وهي شركة تخطيط المياه من اجل اسرائيل، أو مباشرة من خلال منح تصاريح للأشخاص او لرابطات القرى لحفر آبار محلية. وحرمان السكان العرب الفلسطينيين تحت الحكم الاسرائيلي من الوصول الى المياه كمورد وطني مصاغ في بنيان ونمط قانونيين متوافقان مع استبعادهم من الوصول الى الارض كمورد وطني.

ووفقاً للورقة التي أعدت لتقديمها الى المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والتي عنوانها «النشاط الاقتصادي والوصول الى الموارد الوطنية: القيود القانونية على الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل» تؤدي الهياكل القانونية التي تنظم انشطة ميكوروت وتاهال الى الاستبعاد الكلي الفعلي للمزارعين والفلاحين الفلسطينيين العرب، الخاضعين للحكم

الاسرائيلي، من الوصول الى مياه الري. وتتصل جميع المستوطنات اليهودية الاسرائيلية بالشبكة الوطنية للامداد بالمياه الجارية، وقامت شركة الكهرباء الوطنية بتزويدها تماما بالطاقة الكهربائية قبل ان تضع اول اسرة اسرائيلية مستوطنة اقدامها في المكان. وهكذا، ترى شركتا ميكوروت وتاهال ان من واجبهما الوطني ضمان توفير المياه الجارية لكل بيت في كل مستوطنة يهودية اسرائيلية[٢١].

وفي الوقت نفسه أدت زيادة الطلب على المياه في اسرائيل الى تزايد مصادرة موارد المياه الخاصة بالشعب العربي الفلسطيني. وفي هذا الصدد أبدى جيمس ليدرمان، مراسل الاذاعة العامة الوطنية في القدس، الملاحظات التالية في عدد صحيفة «ذي وول ستريت جورنال» الصادر في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥:

«تربط حالياً سلسلة من خطوط الانابيب الرئيسية، التي دفعت ثمنها اسرائيل لتخدم المستوطنات الاسرائيلية والقرى العربية، شبكة مياه الضفة الغربية بشبكة المياه الاسرائيلية. وأدى توافر المياه الى وجود طلب عليها. ونتيجة لنمو الطلب، أصبح عرب الضفة الغربية «مستوردين» في النهاية للماء المنقول بالأنابيب من اسرائيل».

جـ ـ السكان والاسكان

زاد عدد السكان في الاراضي المحتلة زيادة كبيرة منذ سنة ١٩٦٧ نتيجة زيادة الخصوبة وانخفاض الوفيات. وفي الضفة الغربية زاد عدد السكان من ٥٨٣,١٠٠ نسمة في سنة ١٩٦٨ الى ٧٦٧,٣٠٠ نسمة بنهاية سنة ١٩٨٣. وزاد عدد السكان في قطاع غزة من ٣٥٦,٨٠٠ نسمة في سنة ١٩٦٨ الى ٤٩٣,٠٠٠ نسمة بنهاية سنة ١٩٨٣[٢٢].

وعلى الرغم من زيادة السكان في الاراضي المحتلة زيادة كبيرة منذ سنة ١٩٦٧ فلم توضع اي ترتيبات مؤسسية على المستوى الرسمي لضمان توفير الاسكان الملائم للزيادة في عدد السكان من اجل التخفيف من حدة الازدحام السائد، أو ضمان اقامة مساكن بدل المساكن المهدمة والمخربة. ولا توجد في الضفة الغربية خطط للاسكان العام، أو أي مؤسسات مالية مدعومة من الحكومة من اجل تنمية الاسكان[٢٣]

ويمثل الاسكان احد الاحتياجات الأساسية للمعيشة المرضية في اي مجتمع. وفي عام ١٩٦٦، أعلن عن الانتهاء من تشييد ٢٥٥,٠٠٠ متر مربع من المساكن. وبعد حرب ١٩٦٧ هبطت حركة التشييد هبوطاً شديداً، فأوجد ذلك نقصاً كبيرا في توفير المساكن. وأدى ذلك بدوره الى ارتفاع الايجارات، وكان من المحتوم، مع انخفاض مستويات الدخل، أن تكون كثافة الاستخدام مرتفعة للغاية[٢٤].

وقد يتسبب التأثير الطويل المدى لانعدام اهتمام سلطات الاحتلال بتشييد المناطق السكنية بصفة خاصة وبأنشطة التشييد بصفة عامة، في زيادة خطورة النقص في الوحدات السكنية والمباني العامة.

ويتضح التناقض في الاسكان ومرافق المجتمع بشكل بيّن في القدس العربية المحتلة. ففي الوقت الذي بُنيت فيه عمارات جديدة داخلها وحولها مزودة بجميع أسباب الراحة الحديثة، وبالطرق الممهدة وبالساحات الفضاء

المكشوفة، لم تجر تحسينات للمساكن والمرافق الأساسية في القطاع العربي من المدينة أو اقتصر ذلك على قدر قليل من التحسينات. وامتد هذا الاهمال ايضاً الى الخدمات البلدية مثل جمع القمامة، وتنظيف الشوارع، والاضاءة العامة.

وفيما يتعلق بمستوى الاسكان، فان المنازل في المستوطنات الاسرائيلية هي أفضل الى حد كبير من حيث البناء والتجهيز من تلك التي يشغلها الفلسطينيون. وبافتراض ان جميع المنازل المبنية حديثا في المستوطنات تضم مرافق مثل المطابخ والحمامات والمراحيض والمياه الجارية والكهرباء، فيمكن اجراء تقييم لنقص تلك المرافق في منازل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الجدول التالي:

الجدول ١ ـ مرافق الاسكان في الضفة الغربية وغزة، ١٩٨١[(١)]
(النسب المئوية)

	الضفة الغربية			غـــزة		
	المجموع	القرى	المدن	المجموع	مخيمات اللاجئين	المدن
مطبخ خاص بالاسرة المعيشية	٧٣,٢	٦٥,٨	٨٦,٤	٨٠,١	٨٥,٥	٨٤,٨
لا يوجد حمام	٤٩,٣	٥٩,٦	٢٦,٢	٣٨,٨	٤٨,٩	٣٠,٣
لا يوجد مرحاض	١٤,٧	٢١,٥	٢,٤	٢,٢	(١,٠)	(١,٧)
مياه جارية في المسكن	٤٤,٩	٢٩,٣	٧٩,٠	٥١,٤	٣٩,٧	٦٣,١
كهرباء طول الوقت	٥٠,٦	٢٦,٩	٩٠,٨	٨٨,٥	٨٣,٩	٨٩,٢

المصدر: المجموعة الاحصائية الاسرائيلية، ١٩٨٤، الصفحتان ٧٥٦ و ٧٥٧، الجدول ٢٧/١٥.

(١) لم تتوافر معلومات رسمية حديثة وقت كتابة هذه الدراسة.

الهوامش:

(١) وثيقة الأمم المتحدة A/40/470 - S/17332، ١٠ تموز / يوليه ١٩٨٥، الصفحة ٣ ـ ٤.
(٢) تقرير الأمين العام، «احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة». وثيقة الأمم المتحدة A/37/238، (١٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢) الصفحة ٦، الفقرة ١٨.
(٣) Meron Benvenisti, " The West Bank & Gaza Base Project : Pilot Study Report " Presented to the American Enterprise Institute for Public policy Research, Washington, D. C. 1982 (unpublished) , P. 55
(٤) بنفنستي، المرجع السابق، صفحة ٣٢.
(٥) Raja Shehadeh, "The West Bank and the rule of Law", The International Commission of Jurists and Law in the Service of Man, Geneva , 1980, PP. 59 - 62
(٦) وثيقة الأمم المتحدة A/39/233، ص ١٢، الفقرة ٢٥.
(٧) رد تلقته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة من حكومة الاردن (وثيقة الأمم المتحدة A/8089، المرفق الخامس، الصفحتان ٤ و٧). انظر ايضاً المرفقان الأول والثاني.
(٨) ييجال آلون، (Israel: The case for defensible borders) مجلة Foreiqn Affairs ، المجلد ٥٥، العدد ١ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦)، الصفحات ٣٨ ـ ٥٣. انظر ايضاً بيان السيد ريموند تانتر، استاذ العلوم السياسية بجامعة متشيغان خلال شهادته أمام اللجنة الفرعية للمنظمات الدولية ولأوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة مجلس النواب المعنية بالعلاقات الدولية، الكونغرس الخامس والتسعون، الدورة الاولى، ١٢ و ٢١ ايلول / سبتمبر و١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ (واشنطن العاصمة، ادارة المطابع الحكومية، ١٩٧٨) الصفحة ٥٥.
(٩) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة، وثيقة الأمم المتحدة، A/8389 (٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧١)، الصفحات ٢٧ ـ ٣٢.
(١٠) جيروزاليم بوست، ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٧٢.
(١١) انظر بيان آرئيل شارون (جيروزاليم بوست، ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧) وبيان السيد فايسمان (هاآرتس، ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٨).
(١٢) قرار حكومة اسرائيل بالسماح لجماعة غوش امونيم باقامة مستوطنات في معسكرات الجيش ورد في صحيفة جيروزاليم بوست يوم ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧، وصحيفة القدس يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧.
(١٣) وثيقة الأمم المتحدة A/39/233، الصفحة ١١ والفقرة ٣١.
(١٤) Meron Benvenisti, "The West Bank Data Project : A Survey of Israel's Policies" (Washington, D. C. , American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984, P. 114
(١٥) Uri Davis, Antonio E.L. Maks and John Richardson, " Israel's water Policies", Journal of Palestine Studies, No. 34, (winter 1980). PP. 18 - 20
(١٦) A. Shapira, "Water specialists warn that ıautonomy in the West Bank will expose Israel to the danger of loss of water reserves", Al Hamishmar, 25 June 1978
(١٧) ب. ج. سادلر وابو كشك، «فلسطين: خيارات التنمية المطروحة»، وثيقة الاونكتاد TD/B/690 (١٠ أيار / مايو ١٩٨٣)، الصفحة ١٧، الفقرة ٤٦.
(١٨) Elisha Efrat, "Pattern of Jewish and Arab settlements in Judes and Sammaria", "Judea, Samaria,

and Gaza: Views on the Present and Future", Daniel Elazar, ed., (Washington, D.C. American Institute for Public Policy Research, 1982) , P. 22

(١٩) شوكت محمود، «الزراعة والمياه في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، (عمان، وزارة شؤون الارض المحتلة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣)، الصفحة ٢٠.

(٢٠) Meron Benvenisti, "The West Bank and Gaza, Data Base Project" (Washington, D.C. , American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982), P. 23

(٢١) "Economic activity and access to national resources : Leqal restrictions on access to land and water in Israel". ICOP/RM/6 (7 April 1983). Paper Prepared for the International Conference on the Question of Palestine, P. 19

(٢٢) المجموعة الاحصائية لاسرائيل لعام ١٩٨٤ (القدس، المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٨٤)، الصفحة ٧٤٢، الجدول ١/٢٧.

(٢٣) وثيقة الأمم المتحدة A/37/238 ، الصفحة ١٥، الفقرة ٣٤.

(٢٤) م. و. خوجا وب. ج. سادلر «استعراض الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة»، وثيقة الاونكتاد TD/B/870 (٢٦ آب / اغسطس ١٩٨١)، الصفحة ٥٥، الفقرة ٩٤.

نص المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى

نظام المشروع الاسرائيلي لمنطقة المركز/ جيش الدفاع الاسرايلي الادارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة/ مشروع تنظيم اقليمي جزئي رقم ١/٨٢ تعديل رقم ١/٨٢

(الفصل الاول)

اصطلاحات عامة:

١ ـ الاسم وسريان المفعول:

يسمى هذا المشروع (مشروع تنظيم اقليمي جزئي رقم ١/٨٢ تعديل رقم ١/٨٢ لمشروع التنظيم الهيكلي الاقليمي استنادا لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل بموجب امر بشأن تنظيم المدن والقرى والابنية (يهودا) والسامرة رقم (٤١٨) ٥٧٣١ ـ ١٩٧١.

٢ ـ مخطط التنظيم الهيكلي:

المخطط بمقياس ١/٥٠,٠٠٠ يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا المشروع بكل المواضيع التي تتضمنها هذه الاحكام والمخطط.

٣ ـ العلاقة بالمشاريع الأخرى:

أ ـ يعدل هذا النظام جميع مشاريع التنظيم الهيكلية المشمولة في حدود المشروع ان وجدت مشاريع كما ذكر اعلاه.

ب ـ لا يسري هذا المشروع على منطقة بلدية كما هو معلم بالمخطط باستثناء المناطق المخصصة للطرق في هذه المنطقة.

٤ ـ الموقع:

أجزاء الوية: بيت لحم ورام الله كما هو مفصل في المخطط.

٥ ـ مقدم النظام:

المشروع مقدم من قبل الدائرة المركزية للتنظيم والبناء في يهودا والسامرة.

٦ ـ هدف المشروع:

أهداف النظام كالآتي:

أ ـ تحديد المناطق كما هي مفصلة بالمشروع.

ب ـ تحديد مواقع وتوسيع طرق قائمة وجديدة.

جـ ـ وضع تعليمات للبناء.

"and Gaza: Views on the Present and Future", Daniel Elazar, ed., (Washington, D.C. American Institute for Public Policy Research, 1982), P. 22

(١٩) شوكت محمود، «الزراعة والمياه في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، (عمان، وزارة شؤون الارض المحتلة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣)، الصفحة ٢٠.

(٢٠) Meron Benvenisti, "The West Bank and Gaza, Data Base Project" (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982), P. 23

(٢١) "Economic activity and access to national resources: Leqal restrictions on access to land and water in Israel". ICOP/RM/6 (7 April 1983). Paper Prepared for the International Conference on the Question of Palestine, P. 19

(٢٢) المجموعة الاحصائية لاسرائيل لعام ١٩٨٤ (القدس، المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٨٤)، الصفحة ٧٤٢، الجدول ١/٢٧.

(٢٣) وثيقة الأمم المتحدة A/37/238، الصفحة ١٥، الفقرة ٣٤.

(٢٤) م. و. خوجا وب. ج. سادلر «استعراض الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة»، وثيقة الاونكتاد TD/B/870 (٢٦ آب / اغسطس ١٩٨١)، الصفحة ٥٥، الفقرة ٩٤.

نص المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى

نظام المشروع الاسرائيلي لمنطقة المركز/ جيش الدفاع الاسرايلي الادارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة/ مشروع تنظيم اقليمي جزئي رقم ١/٨٢ تعديل رقم ١/٨٢

(الفصل الاول)

اصطلاحات عامة:

١ ـ الاسم وسريان المفعول:

يسمى هذا المشروع (مشروع تنظيم اقليمي جزئي رقم ١/٨٢ تعديل رقم ١/٨٢ لمشروع التنظيم الهيكلي الاقليمي استنادا لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل بموجب امر بشأن تنظيم المدن والقرى والابنية (يهودا) والسامرة رقم (٤١٨) ٥٧٣١ ـ ١٩٧١.

٢ ـ مخطط التنظيم الهيكلي:

المخطط بمقياس ١/٥٠,٠٠٠ يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا المشروع بكل المواضيع التي تتضمنها هذه الاحكام والمخطط.

٣ ـ العلاقة بالمشاريع الأخرى:

أ ـ يعدل هذا النظام جميع مشاريع التنظيم الهيكلية المشمولة في حدود المشروع ان وجدت مشاريع كما ذكر اعلاه.

ب ـ لا يسري هذا المشروع على منطقة بلدية كما هو معلم بالمخطط باستثناء المناطق المخصصة للطرق في هذه المنطقة.

٤ ـ الموقع:

أجزاء الوية: بيت لحم ورام الله كما هو مفصل في المخطط.

٥ ـ مقدم النظام:

المشروع مقدم من قبل الدائرة المركزية للتنظيم والبناء في يهودا والسامرة.

٦ ـ هدف المشروع:

أهداف النظام كالآتي:

أ ـ تحديد المناطق كما هي مفصلة بالمشروع.

ب ـ تحديد مواقع وتوسيع طرق قائمة وجديدة.

جـ ـ وضع تعليمات للبناء.

د ـ تعيين حدود المناطق للبناء في القرى بجميع انواع تخصصها.

هـ ـ تحديد الاراضي والاحتفاظ بها للتطوير في المستقبل.

و ـ تحديد الاراضي المخصصة للساحات العمومية والخصوصية.

ز ـ تعيين كيفية تقديم مشاريع تفصيلية للمواقع المختلفة.

ح ـ اصدار التعليمات المؤقتة حتى تاريخ تصديق هذا النظام والتي ستكون سارية التنفيذ بما يتعلق بالبناء وتطوير المنطقة في الفترة الانتقالية هذه.

(الفصل الثاني)

تفسير الاصطلاحات:

تفسير كل الاصطلاحات في هذا المشروع يكون بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ الا اذا عرفتها احكام هذا النظام خلاف ذلك.

١ ـ «القانون»:

قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ كما عدل في الأمر بشأن تنظيم المدن والقرى والأبنية (يهودا والسامرة) (رقم ٥٧٣١٤١٨ ـ ١٩٧١) وجميع التعديلات التي صدرت بموجبه.

٢ ـ «مشروع تنظيم اقليمي»:

بموجب التعريف في المادة (١٥) للقانون وتحديد اهداف المشروع وفقاً لاغراضه في المادة (٧) الفصل الاول من هذا النظام.

٣ ـ «منطقة»:

كمدلولها في المادة ٢ ـ ٣٩ من القانون.

٤ ـ «منطقة تنظيم»:

أي منطقة حددت في المخطط المرفق بهذا المشروع والاحكام السارية عليه تكون بموجب احكام هذا المشروع.

٥ ـ «حدود قرية»:

حدود جميع الاراضي التي تشملها القرية المعلمة في هذا المخطط تعليمها في المخطط بخط احمر.

٦ ـ «حدود اراضي البناء»:

حدود اراضي القرية المبنية كما هي محددة بالخارطة بخط اسود حسب المشروع العام الذي سيقدم من قبل مجلس التنظيم الاعلى.

٧ ـ «اراضي البناء»:

الاراضي بما فيها تلك المخصصة للسكن والخدمات للقرية وحدودها النهائية ستعين في المشروع العام الذي سيقدم للجنة ومعلمة في الخارطة باللون الاحمر.

٨ ـ «منطقة زراعية»:

جميع الاراضي المعلمة بالخارطة كمنطقة زراعية بخطوط مائلة باللون الاخضر.

٩ ـ «اراضي للتطوير في المستقبل»:

جميع الاراضي المعلمة بالخارطة كأراضي للتطوير في المستقبل وتخصيصها يعين من قبل مجلس التنظيم الاعلى.. مجلس التنظيم الاعلى يعين من حين لآخر مواعيد تطوير هذه المناطق ويكون تعليمها بالمخطط باللون الأخضر الفاتح.

١٠ ـ «أراضي خاصة»:

جميع الأراضي المعلمة بالخارطة كأراضي خاصة. مجلس التنظيم الأعلى يحدد مواعيد تخصيصها ويشار اليها باللون الأصفر.

١١ ـ «الحفاظ على الطبيعة»:

جميع الأراضي المعلمة بالخارطة كمنطقة للمحافظة على الطبيعية ومعلمة بالخارطة باللون الأخضر ومحاطة بخط اسود متقطع.

١٢ ـ «منطقة لاعداد تنظيم هيكلي»:

جميع الأراضي المعلمة بالخارطة كمنطقة لاعداد مشروع تنظيم هيكلي وتعلم حدودها بخط مستقيم تقطعه نقطتان.

١٣ ـ «منطقة يحدد فيها امتداد رأسي»:

جميع الأراضي المعلمة بالخارطة كمنطقة يحدد فيها الامتداد الرأسي ومعلمة حدودها بالخارطة بخط اسود متقطع.

١٤ ـ «منطقة محدودة البناء بسبب الضوضاء»:

جميع الأراضي المعلمة بالخارطة كمنطقة يحدد فيها البناء بسبب الضوضاء في المنطقة وحدودها خط مكون من نقط سوداء متوالية.

١٥ ـ «منطقة مركز مواصلات»:

جميع الاراضي المعلمة بالخارطة كمنطقة لمركز مواصلات ومشار اليها في المخطط باللون البنفسجي.

١٦ ـ «قطعة ارض في زاوية»:

قطعة ارض تقع في ملتقى شارعين أو أكثر.

١٧ ـ «أدنى مساحة للقطعة»:

اقل مساحة لقطعة ارض يسمح البناء في حدودها بموجب هذا النظام أو أي نظام مصدق بمقتضى تخصيص الارض.

١٨ ـ «طريق قطري»:

الطريق المعلم في المخطط بهذا الوجه ومهمته ليكون ربط المواصلات القطرية او بين المدن.

١٩ ـ «طريق اقليمي»:

الطريق المعلم في المخطط بهذا الوجه ومهمته ربط المواصلات بين نقط مختلفة في المنطقة المذكورة.

٢٠ ـ «طريق محلي»:

طريق رئيسي وسط مدينة او قرية يلتقي بها جميع طرق وشوارع المدينة او القرية ومعلم في الخارطة بهذا الشكل ما عدا الطريق الاقليمي الذي يمر وسط القرية.

٢١ ـ «خط بناء امامي»:

خط البناء لجانب الطريق.

٢٢ ـ «خط بناء جانبي»:

المسافة بين البناء وحدود قطعة الارض الجانبية.

٢٣ ـ «خط بناء خلفي»:

المسافة بين البناء وحدود قطعة الارض الخلفية.

٢٤ ـ «طابق»:

المسافة العامودية بين ارضية الشقة والمستوى الأعلى لسقف نفس الشقة بشرط ألا تقل ع ن ٢,٨٠م ولا تزيد عن ٣,٢٠م.

٢٥ ـ «وحدة سكن»:

شقة لمنزل واحد.

٢٦ ـ «مساحة الشقة»:

مساحة الشقة الاجمالية وتشمل جميع الحيطان والفرندات المسقوفة والدرج.

٢٧ ـ «وحدة سكن للدونم»:

عدد وحدات السكن المسموح بناؤها على مساحة دونم من الأرض.

٢٨ ـ «وحدة اسكان»:

عدد وحدات سكن بموجب خارطة بناء منفرد وفقاً لخارطة مفصلة ومصدقة.

٢٩ ـ «مبنى سكن»:

مبنى خصص للسكن فقط.

٣٠ ـ «مبنى عام»:

مبنى يستعمل، أوجعل ملائماً لاستعماله مبنى للتعليم، للصحة، للتربية، لاغراض دينية وكل استعمال آخر يحتاجه الجمهور ما عدا السكن والصناعة والمهن والتجارة.

٣١ ـ «مبنى خارجي»:

مخزن، كراج لوقوف سيارة وما شابه ذلك داخل المبنى اوخارجه داخل قطعة الارض والتي مساحته لا تزيد عن المساحة الموضحة في قائمة تقسيم المناطق وبشرط ألا يكون مخصصاً لدر الارباح.

٣٢ ـ «قائمة أهداف»:

قائمة بموجبها يسمح البناء في الاراضي المختلفة حسب التصنيفات والكثافات على انواعها المختلفة كما هو موضح في الفصل الرابع لهذا المشروع.

الفصل الثالث
تعيين المناطق وجداول الاهداف

١ ـ استعمال الاراضي والمباني:

لا يجوز استعمال أي ارض أومبنى توجد في المنطقة الموضحة على الخارطة لأي غرض الا للغرض المشمول في قائمة الاهداف المسموحة في المنطقة، والتي تقع فيها الأراضي او المبنى.

أ ـ ان وجدت أو اقترحت في مكان هدف لم يذكر في قائمة الأهداف يقرر في صددها عن طريق مخطط مصدق من قبل اللجنة اللوائية.

ب ـ بإمكان خارطة تنظيم هيكلية اوتفصيلية تعيين اي ارض قائمة الأهداف. لا يعتبر هذا التعيين انحرافاً عن الهدف بشرط ان يكون مصدقاً من قبل اللجنة اللوائية.

٢ ـ مساحة وحدة بيئية:

يجوز لمجلس التنظيم الأعلى تقسيم منطقة التنظيم لمجموعات قرى أووحدات اراضي تشكل وحدة بيئية واحدة في مشروع تفصيلي.

٣ ـ اثبات الملكية:

لا يقدم طلب رخصة بناء للجنة اللوائية الا بعد ان يثبت مقدم الطلب ملكيته على الارض اما بواسطة سجلات الاراضي اوتسجيل تمهيدي او بطريقة اخرى تراه اللجنة اللوائية مناسبة.

٤ ـ رخصة بناء:

أ ـ لا تصدر رخص بناء في منطقة هذا المشروع الا بموجب خارطةمفصلة ومصدقة او اذا وجدت موافقة من قبل اللجنة اللوائية من الممكن ان تكون الخارطة شاملة ضمن مساحة الوحدة البيئية او تكون موضوعة بالنسبة لموضوع معين يتعلق بجزء من الخارطة المفصلة وذلك بموافقة اللجنة اللوائية.

ب ـ بالرغم مما ورد في الفقرة «أ» تكون للجنة اللوائية صلاحية بحالة شاذة ولأسباب تسجل في المحضر اقرار البناء في حدود قرية كما هي محددة في منطقة هذا المشروع حتى تقديم مشروع تنظيم تفصيلي لتلك القرية.

٥ ـ عدد المباني للسكن لكل قطعة ارض:

بموجب قائمة الكثافة التي ترد في مشروع

تنظيم القرى الهيكلي التي سترفع لمجلس التنظيم الأعلى.

٦ ـ ادنى حد للمساحة:

لا يبنى أي بيت على قطعة ارض تقل مساحتها عن مساحة ادنى حد لقطعة الارض كما هو مبين بقائمة الكثافة وفي حالة وجود قطعة ارض تقل مساحتها عن الحد الادنى قبل سريان مفعولية هذا المشروع يحق لمجلس التنظيم الاعلى اصدار رخصة بناء.

٧ ـ قطعة ذات شكل غير اعتيادي:

في القطاع ذات الشكل غير الاعتيادي يجوز للجنة اللوائية ان تخفض من الارتدادات الجانبية والخلفية لغاية ٢٥٪.

٨ ـ تقسيم من جديد للقطع في منطقة زراعية:

لا يصدق على أي خارطة تقسيم لقطعة ارض في منطقة زراعية اذا كان التقسيم يستهدف تغيير الاستعمال في الارض اوفي حقوق البناء القائمة قبل التقسيم يسمح البناء في قطعة ارض قد قسمت حسب خارطة تقسيم لقطع اراضي في منطقة زراعية اذا كان نفس عدد وحدات السكن ونفس الحقوق التي كانت في القطعة السابقة قبل افرازها.

٩ ـ ارتفاع الابنية:

يحدد ارتفاع الابنية بكل مشروع عام للقرية لدى تقديمه لمجلس التنظيم الأعلى وتكون ارتفاعات الأبنية:

أ ـ حسب عدد الطوابق.

ب ـ ارتفاع مستوى طابق المدخل من الشارع المتاخم للقطعة يقاس ارتفاع الطابق من ارتفاع الارضية وحتى ارتفاع ارضية الطابق التالي (او ارتفاع السطح).

أ ـ ارتفاعات الطوابق:

١ ـ طابق سكن = لا يقل عن ٢.٨٠م ولا يزيد عن ٣.٢٠م.

٢ ـ طابق على اعمدة مفتوح = لا يقل عن ٢.٥٠م ولا يزيد عن ٢.٧٠م.

٣ ـ طابق تسوية = لا يقل عن ٢.٣٠م ولا يزيد عن ٢.٤٠م.

ب ـ مستوى طابق المدخل:

مستوى المدخل الرئيسي للمبنى لا يزيد عن ١.٢٠م من منتصف الطريق او الشارع المجاورين للقطعة ومنه يكون الدخول للقطعة.

١٠ ـ ارتدادات:

ارتدادات الابنية (خطوط بناء) تحدد بموجب مشروع تنظيم هيكلي (حسب المنطقة وتخصيصها).

١١ ـ الوصول للمباني:

لا تصدر رخصة بناء في قطعة قبل ان تتوفر امكانيات الوصول اليها بطريق مزفت او طريق مشاة او جادة.

١٢ ـ سراديب:

سمح بناء سراديب للمباني والمخازن والملاجىء وما شابه ذلك بشرط ان لا تتجاوز مساحة مجموع السراديب ٦٠٪ من تغطية اكبر دور ويعتبر السرداب جزءاً من طابق التسوية.

١٣ ـ مخازن:

لا يسمح بناء مخازن في الشقق الا اذا كانت قائمة في طابق التسوية ويكون الدخول اليها من داخل الشقة او المبنى. ولا يسمح الدخول الى المخزن من الخارج.

١٤ ـ ملاجىء:

يجوز للجنة اللوائية ان تشترط اصدار

رخصة بناء باقامة ملجأ.

١٥ ـ البناء بالقرب من خطوط كهرباء:

لا تصدر رخصة بناء تحت خطوط كهرباء هوائية. تصدر رخص ابنية بالقرب من خطوط كهرباء هوائية في الابعاد المفصلة ادناه من الخط العامودي للمنزل الى الارض من اقصى سلك قريب من خطوط الكهرباء الى المبنى اي جزء البناء البارز و/ أو الأقرب.

بشبكة ضغط منخفض ٢م.

بخط ضغط عالي ٢٢ كيلو واط ٥م

بخط الضغط الأعلى ١١٠ كيلو واط ٥م

بخط الضغط الأعلى ١٥٠ كيلو واط ١٠م.

ولا يجوز بناء ابنية فوق كوابل كهرباء ارضية وليس بمسافة تقل عن م٢ من هذه الكوابل ولا يجوز الحفر فوق وتحت وقرب الكوابل الارضية الا بعد الحصول على موافقة خطية من شركة الكهرباء.

١٦ ـ آثار:

أي شيء في هذا النظام لا يعتبر وكأنه جاء ليتقلص او يغير فعالية قانون الآثار لسنة ١٩٦٦ في حدود مساحة منطقة التنظيم جميعها.

١٧ ـ مواقف السيارات:

لا تصدر رخصة بناء في قطعة ارض قبل ان يعين في مخطط البناء موقف للسيارات. ويكون عدد مواقف السيارات وشكلها حسب مقاييس مواقف السيارات التي تفصل من قبل اللجنة اللوائية.

١٨ ـ اراضي زراعية:

منطقة معلمة في المخطط كأراضي زراعية لا يسمح فيها أي بناء يتجاوز المسموح به حسب قائمة الاهداف لهذه المنطقة.

(الفصل الرابع)

الأهداف:

١ ـ منطقة زراعية:

الاستعمال والأهداف المباحة في المنطقة الزراعية كالآتي:

أ ـ الزراعة.

ب ـ المباني المخصصة للهدف واللازمة لمباشرة فلاحة الأرض المجاورة لها.

جـ ـ سقيفة للحارس.

د ـ مباني وتجهيزات لازمة لتزويد المياه والكهرباء لقطعة الارض الزراعية.

هـ ـ مباني لها علاقة بالتخزين لأغراض الاستعمال الزراعي.

و ـ دار سكن للمزارع بعد املاء الشروط التالية:

١ ـ ان يكون ادنى مساحة للقطعة ١٠٠٠ متر مربع.

٢ ـ حظر تقسيم الأراضي، كما ورد في المادة ٨ من الفصل الثالث لهذا النظام.

٣ ـ بإمكان مجلس التنظيم الاعلى حسب رأيه اقتراح بديل لمبنى في المنطقة الزراعية ونقله الى منطقة اخرى في القرية.

٤ ـ التحديدات والحقوق تفصل بمشروع القرية العام شريطة ان لا تتجاوز مساحة البناء الكلية في هذه المنطقة على ١٥٠ متر مربع والعرض الادنى لقطعة الارض ٤٠م.

ز ـ تكون استعمالات الاراضي غير الزراعية بمصادقة مجلس التنظيم الأعلى.

٢ ـ اراضي للبناء:

أ ـ دار للسكن.

ب ـ ساحة عامة مفتوحة.

جـ ـ طرق.

د ـ مباني عامة.

هـ ـ حوانيت.

و ـ مباني للحرف والصناعات الخفيفة.

ز ـ مكاتب.

ح ـ مؤسسات دينية ومقابر.

تفصل حقوق البناء في القائمة بالمشروع العام لكل قرية.

٣ ـ اراضي للتطوير في المستقبل:

أ ـ الزراعة.

ب ـ استعمال اي ارض يكون بمصادقة مجلس التنظيم الاعلى.

٤ ـ مساحة حق الطريق:

لا يسمح اي استعمال في الأرض ضمن حدود حق الطريق ما عدا الاستعمالات الناجمة عن كيان الطريق بالذات. ويجوز استعمال الارض للفلاحة اذا كان هذا الاستعمال في حينه اعلان لهذه المنطقة كمنطقة تنظيم طالما لم ينفذ حق الطريق.

٥ ـ مساحة خاصة:

مساحة تخصيصها يعين من قبل مجلس التنظيم الأعلى.

٦ ـ مناجم وثروات طبيعية:

كافة الاستعمالات في الارض المذكورة اعلاه وتعيين موقعها يكون بموجب الملحق لهذا النظام الذي سيقدم خلال سنة واحدة من تاريخ ايداع المشروع.

٧ ـ مزابل:

استعمال الاراضي المذكورة اعلاه وتعيين موقع المزابل يكون بموجب الملحق لهذا النظام الذي سيقدم خلال سنة من تاريخ ايداع المشروع.

٨ ـ المحافظة على الطبيعة:

أ ـ حظر البناء على الاطلاق باستثناء المنشآت المتعلقة بأعمال المحافظة على الطبيعة.

ب ـ أي استعمال في الأرض بتصديق مجلس التنظيم الأعلى.

٩ ـ منطقة مركز مواصلات:

أ ـ حظر البناء اطلاقا.

ب ـ تخصيص مواقع تكون بالامكان البناء عليها بتصديق من مجلس التنظيم الأعلى.

١٠ ـ منطقة لاعداد مشروع تنظيم هيكلي:

يسمح البناء في المناطق المذكورة اعلاه لكافة الاهداف بعد تصديق مشروع التنظيم التفصيلي للمنطقة او لجزء منها فقط. وحتى تصديق المشروع الهيكلي يسري على المنطقة حظر بناء مطلقاً باستثناء:

أ ـ استعمال مؤقت للزراعة.

ب ـ استعمالات اخرى بتصديق مجلس التنظيم الأعلى.

١١ ـ منطقة ذات قيود بناء:

لا يجوز البناء في هذه المنطقة الا بعد تصديق السلطات المختصة التي تعين من قبل مجلس التنظيم الأعلى.

١٢ ـ منطقة ذات قيود بسبب الضوضاء:

لا يجوز البناء في هذه المنطقة الا بعد تصديق السلطات المختصة التي تعين من قبل مجلس التنظيم الأعلى.

١٣ ـ عامة:

كافة الحقوق وبنود النظام بخصوص القرى تفصل بمشروع التنظيم الهيكلي للقرى.

في حالة التناقض بين هذا النظام ومشاريع القرى يعمل بموجب مشروع التنظيم الهيكلي للقرى.

(الفصل الخامس)

١ ـ طرق:

خطوط البناء من حدود خط الطريق تكون كما هي معلمة في الخارطة وبأية حالة ليس أقل من المشار اليه فيما يلي:

أ ـ ١ ـ اجزاء الطرق خارج منطقة البناء للقرية.

٢ ـ طرق قطرية: ١٥٠م من منتصف الطريق الى الاتجاهين.

٣ ـ طرق اقليمية: ١٠٠م من منتصف الطريق الى الاتجاهين.

٤ ـ طرق محلية رئيسية: ٧٥م من منتصف الطريق الى الاتجاهين.

أ ـ ٢ ـ اجزاء الطرق داخل منطقة البناء للقرية.

١ ـ طريق قطري: ١٥م من حدود الطريق.

٢ ـ طريق اقليمي: ١٠م من حدود الطريق.

٣ ـ طريق محلي رئيسي: ٧م من حدود الطريق او كالمشار في الخارطة.

٤ ـ طريق محلي داخلي: ٥م من حدود الطريق او كالمشار في الخارطة.

ب ـ لمجلس التنظيم الاعلى صلاحية تقليص او توسيع او تصغير خطوط البناء.

٢ ـ تعيين مسار الطريق وعرضها:

يكون مسار الطريق وعرضها بموجب المشار اليه في المخطط الا اذا وجدت امكانية لتعيين مسار لطرق اخرى في مخططات مفصلة او بخارطة تقسيم اذا كان في رأي اللجنة اللوائية لا يؤدي هذا الى تغيير جوهري.

٣ ـ حظر البناء واعمال في الطرق:

لا يجوز اقامة اي بناء على أية ارض التي هي موقع لطريق ولا يجوز القيام بأي اعمال عليها ما عدا الاعمال التي لها علاقة بفتح الطريق (صيانتها وتصليحها).

لا تمد في الطريق اي انبوب مياه اوكابل او انبوب للمجاري اوقناة او اي خط للتزود او لازالة اشياء اخرى من فوق وتحت سطح الطريق بدون الحصول على تصديق لذلك من قبل السلطة المختصة حسب مقتضى الحال.

٤ ـ بناء جدران:

يحق للجنة المحلية الزام اصحاب الاراضي المجاورة للطريق اقامة أي جدار استنادي في حدود طريق عام داخل مساحة القطعة. هذا البناء يستهدف سند الارض بحيث يكون نسبة ميلان الجدار ١:٣.

(الفصل السادس)

تصريف، عمل أقنية وتزويد المياه

١ ـ الاحتفاظ بالأرض لغرض التصريف وعمل اقنية:

يحق للجنة اللوائية ان تأمر باحتفاظ ارض تحتاج لعبور مياه الامطار اومياه المجاري ولا يجوز اقامة اي بناء على هذه الارض او القيام بأي عمل ما عدا الاعمال لتنفيذ المصارف او الاقنية.

٢ ـ التصريف من الارض التي ستستغل لاغراض البناء مستقبلا:

اذا كان في رأي اللجنة اللوائية بأن نوعية

وموقع اية ارض في حدود المشروع يستوجب معالجة خاصة يكون بصلاحيتها ان تشمل في رخصة البناء لهذه الارض شروط مناسبة حسب رأيها.

٣ ـ تصريف ومجاري:

أ ـ يحق للجنة المحلية ان تفرض على كل صاحب بناء يبعد من الطريق لغاية ١٠٠م وعلى امتداده اقيمت شبكة مجاري عامة ان يربط بناءه بشبكة المجاري العامة.

ب ـ اذا بلغ صاحب البناء خطياً من قبل اللجنة اللوائية بخصوص تنفيذ الأعمال المفصلة بالفقرة (أ) اعلاه ولم ينفذ البلاغ خلال شهر من تاريخ استلامه البلاغ، يجوز للجنة اللوائية دخول البناء والقيام بالأعمال وعلى صاحب البناء ان يدفع للجنة اللوائية نفقات هذه الاعمال.

جـ ـ يتوجب على كل صاحب قطعة ارض ان يفسح المجال لتمديد خطوط تصريف مياه الامطار من القطع المجاورة ومن القطع التي ما فوقها وكذلك الاشتراك بنفقات هذه الأعمال.

٤ ـ اقنية لمياه الأمطار:

لا يجوز ربط أي جزء من ارض يملكها شخص في طريق من الطرق العمومية الا بعد انشاء الاجهزة لتصريف مياه الامطار بالطريقة التي ترضي اللجنة المحلية. قبل اصدار رخصة البناء يجب بناء أو تركيب الأنابيب اللازمة.

٥ ـ تزويد المياه:

لا يجوز إمداد أو اقامة شبكة من المواسير لتزويد المياه لبيت بدون موافقة اللجنة المحلية. الشخص الذي حصل على الموافقة المذكورة اعلاه يتوجب عليه انجاز جميع الترتيبات التي تطلبها اللجنة المحلية لتأمين نوعية المياه من الناحية الطبيعية والكيميائية والبكتيريولوجية. لا يجوز حفر او اقامة اي بئر مفتوح أو عميق او عام أو صهريج او مضخة بدون ترخيص من قبل اللجنة المحلية او اللوائية.

٦ ـ وسائل صحية:

يحق للجنة المحلية قبل تطوير الأرض في نطاق هذا المشروع ان تطلب من مقدم طلب الرخصة ان ينفذ حتى اصدار رخصة البناء طلبات خاصة بخصوص وسائل صحية لمكافحة الملاريا او امراض اخرى اي رخصة للبناء او لاستعمال البناء او جزء منه تمنح بعد تأمين ربط البناء بشبكة المجاري التي ستصدق من قبل اللجنة المحلية.

(الفصل السابع)

مخططات البناء ومنظرها الخارجي

١ ـ مشروع تخطيط هندسي معماري:

صمم النظام والمخطط في سبيل الشوارع والساحات والأبنية التي تقام ضمن حدود هذا المشروع والهدف من ذلك اعطاء المنطقة منظر معماري موحد ومتكامل.

٢ ـ المراقبة على التشكيل المعماري:

يكون هذا الأمر من صلاحية اللجنة اللوائية أو المحلية ان تراقب مراقبة تامة على:

أ ـ تشكيل الشكل والمنظر للأبنية.

ب ـ الاحتفاظ بالأبنية القائمة، والأشياء التي لها علاقة بالطبيعة، أو المناظر الجميلة. لكي تحافظ اللجنة المحلية على القيم الموجودة من اجل هذه الاعراض يجوز لها ان تؤلف من حين لآخر لجنة معمارية ويكون تشكيل اعضائها من

هؤلاء الذين تراهم ملائمين لذلك ولهم أساس مهني مناسب لهذا الموضوع.

٣ ـ ابنية غير كاملة البناء:

أي بناء سواء بني لأقصى حدوده بموجب المخطط المقرر أولم يبن كذلك يتوجب بناؤه وتكملته حتى يكون منظره كمنظر بناء تم انجاز الاعمال فيه. ويكون مطابقاً لشروط هذا النظام اولكافة الانظمة السارية المفعول بكل ما يتعلق بالنسبة للمنظر الخارجي للابنية وتركيب خزانات المياه والحواجز والتبليط وبيت الدرج والفرندات وكافة المواضيع المتعلقة بمنظر الأبنية الخارجي.

٤ ـ درابزينات على الأسطحة:

أي سطح ممكن الوصول اليه بأي طريقة يجب احاطته بدرابزين كامل لا يقل ارتفاعه عن متر واحد ولا يزيد على ١.٥٠م.

٥ ـ تصميم وتسوية الاراضي التي تحيط البيت وغرسها:

يحق للجنة المحلية ان تطلب بأن يرفع اليها مخطط يشتمل على تصميم وتسوية وغرس الأرض حول البيت للتصديق من قبلها يرفق بطلب رخصة بناء هذا البيت. كما يحق للجنة المحلية ان تشمل في رخصة البناء شرطاً يقضي بأن الارض حول نفس البيت تسوى وتغرس حسب طلبات اللجنة.

٦ ـ اعمدة وبروج الراديو:

لا يجوز اقامة عمود اوبرج للراديو والتلفزيون على السطح او اي منشآت اخرى لم تصدقها اللجنة المحلية.

٧ ـ المحافظة على الرؤيا:

بغض النظر لما حدده هذا النظام بالنسبة لارتفاع الابنية يكون من صلاحية اللجنة المحلية ان تشدد القيود على الارتفاع للمحافظة على بقاء الرؤية غير محدودة باتجاه جميع الطرق او اراضي سكن او ساحة عامة مكشوفة. وفي حالة تحديد ارتفاع البناء يحق للجنة اللوائية السمح بزيادة النسبة المئوية لكل دور عما هومباح في هذا المشروع على نفس القطعة على الا تزيد مجموع مساحة البناء على مجموع مساحة الطوابق المقررة بموجب هذا المشروع وبشرط ان تقام جميع اقسام البناء بموجب الارتدادات ضمن هذا المشروع.

٨ ـ مخطط تشكيل معماري:

يجوز للجنة اللوائية ان تقرزيادة بناء وكثافة من المسموح حسب احكام هذا النظام وذلك لتشجيع مخططات تشكيل معمارية لمجموعة سكنية كبيرة بقدر الامكان وذي كثافة تزيد عن المباح لغرض تركيز البناء في منطقة البناء وايجاد حلول سكن في هذا الاطار.

٩ ـ المراقبة على كيفية البناء:

للجنة المحلية صلاحية المراقبة، مراقبة تامة على كيفية بناء اي مبنى او التغييرات بأي مبنى او وضع الشروط الخاصة للمنظر الخارجي لهذا البيت.

١٠ ـ مخططات اضافية:

منظر البناء الخارجي الذي لا يخضع لمخططات التشكيل المعمارية يمكن ان يكون مشروطاً في رخصة البناء. اذا طلبت ذلك اللجنة المحلية وعلى الشخص الذي يقيم البناء ان يقدم اليها مخططات مفصلة عن العمل وتشمل عينات من المواد وتفاصيل اخرى حسب طلبها بالاضافة لمخططات البناء العامة. وكما يمكن للجنة المحلية ان تطلب كشرط لاصدار رخصة

البناء تقديم مخططات كاملة حتى وان كان يقصد مالك البناء اقامة جزء من البناء فقط.

١١ ـ شروط رخصة البناء:

يخضع المنظر الخارجي وشكل اي بناء لاقرار اللجنة المحلية. اذا رأت اللجنة المحلية ان ذلك مناسباً. ويأخذ بالحسبان طابع المكان ومساحته، ويجوز لها ان ترفض اصدار الرخصة أو يكون اصدارها مقروناً بإدخال التغييرات المناسبة في طلب الرخصة. في جميع الحالات التي تقر تفاصيل البناء وفقا لهذه المادة تعتبر اقامة البناء انحرافاً لهذه الاحكام، اذا تمت اقامة البناء قبل اقرار هذه التفاصيل او اذا اقرت هذه التفاصيل ولكن البناء اقيم ليس بموجبها.

(الفصل الثامن)

صلاحيات خاصة..

١ ـ منع ازعاج:

يجوز للجنة المحلية ان ترفق بمستندات رخصة العمل او الاستعمال في الارض الشروط اللازمة لازالة اي ازعاج مصدره الضوضاء او نفايات العمل او اي ازعاج آخر يتسبب للبيئة نتيجة للأعمال او الاستعمال.

٢ ـ تجديد رخصة البناء:

يجوز للجنة المحلية تجديد اي رخصة بناء اصدرت قبل سريان مفعول هذا النظام واثناء ذلك ادخال التغييرات اللازمة لتكون بمثابة تنفيذ لتعليمات هذا النظام. اي طلب لتجديد رخصة بناء قد انتهى سريان مفعولها يعالج وكأنه طلب جديد لأي غرض وكأنما لم يقدم اي طلب رخصة بناء قبل بدء سريان مفعول هذا النظام.

الدورة العاشرة للجنة المستوطنات البشرية

التابعة للأمم المتحدة "نيروبي/نيسان ١٩٨٧"

عقدت في نيروبي في الفترة من السادس وحتى السادس عشر من نيسان ١٩٨٧ الدورة العاشرة للجنة المستوطنات البشرية. وقد اكتسبت هذه الدورة أهمية خاصة نظراً لانعقادها في الذكرى العاشرة لتأسيس لجنة المستوطنات البشرية ونظراً لأهمية المواضيع التي طرحت على جدول اعمالها. يضاف الى ذلك أن جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة والاعضاء المراقبين قد حضروا هذه الدورة.

كلمة م. ت. ف:

القى السيد خير الدين عبد الرحمن كلمة منظمة التحرير في المؤتمر، حيث استعرض الاحداث التي سبقت الاحتلال الصهيوني لفلسطين بدءاً من وعد بلفور وانتهاء بالغزو الاسرائيلي للبنان، واشار الى أن عام ١٩٨٧ هو عام فلسطين وفيه تصادف الذكرى السبعين لوعد بلفور والذكرى العشرين لاحتلال اسرائيل لبقية الوطن الفلسطيني.

واضاف: كنا نرغب ان نكون في وضع مشابه لغيرنا من الوفود بحيث نطلعكم على برامج الاسكان التي نفذناها بمناسبة السنة الدولية لايواء المشردين، ولكننا لسنا في وضع كهذا لأن قسماً من شعبنا يعيش تحت وطأة الاحتلال الوحشي الاسرائيلي، والقسم الآخر يعيش في المنافي. الوفود الاخرى تستعرض الصور الفوتوغرافية لمشاريع الاسكان وتدعمها بالوثائق لتشير الى ما حققته من مشاريع في بلادها، بينما الشعب الفلسطيني، والذي يمكن اعتباره اكثر الشعوب ضياعاً وتشرداً في العالم، لا يفتقر الى برامج الاسكان فقط ولكنه يعاني كذلك من تدمير بيوته من قبل اسرائيل وعملائها. ولعلكم تدركون ما يعانيه شعبنا من حصار لمخيماته في بيروت وما يتعرض له من حملة فاشية هدفها تصفيتهم، وكان من نتائجها الاف الضحايا من القتلى او الموت جوعاً، او عطشاً، أو النقص في الادوية اضافة لتدمير المنازل.

وعن الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ قال مندوب م.ت.ف: لقد أقامت اسرائيل حوالي ٢٠٠ مستوطنة من

بينها سبع قلاع استيطانية حول مدينة القدس تضم قرابة ٤٠ ألف شقة، تحيط بـ١٢٠ ألف عربي هم سكان مدينة القدس.

وتعمل الحكومة الاسرائيلية حاليا على تنفيذ خطة استيطانية على مدى الاعوام الثلاثين المقبلة بهدف الوصول لمساواة عدد المستوطنين اليهود بعدد الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

ان الهدف من المستوطنات الاسرائيلية هو تسهيل عملية الضم للأراضي المحتلة وعزلها عن الدول العربية المتاخمة لها، وقطع أواصر الوحدة الفلسطينية، وسلخ المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، ومنع فرص تحقيق السلام. ان المستوطنات الاسرائيلية تشكل تهديدا للشعب الفلسطيني ومستقبله، كما انها تعطي الشعور بعدم الاطمئنان. خاصة وان عدداً من الشباب الفلسطينيين قد قتلوا على ايدي سكان هذه المستوطنات.

ان مصادرة السلطات الاسرائيلية للأرض الفلسطينية هو انتهاك للمواد (٤٦ و ٥٥ و ٥٦) من اتفاقيات لاهاي، اضافة الى ان نقل اسرائيل لقسم من سكانها الى هذه المستوطنات ينتهك المادة (٤٩) لميثاق جنيف الرابع الذي يشير الى «ان القوة المحتلة يجب ان لا ترسل او تنقل جزءاً من سكانها المدنيين الى المنطقة المحتلة». وحسبما تعلمون فان قرار مجلس الامن الدولي رقم (٤٦٥) (١٩٨٠) يؤكد ان هذه المستوطنات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي كما وانها تشكل عقبة خطيرة امام السلام.

لقد قامت سلطات الاحتلال بتدمير اكثر من (٢٠) الف وحدة سكنية فلسطينية، كما اصدرت امراً بمنع التوسع اوبناء المساكن في المخيمات الفلسطينية. وفي الحقيقة ان هذه السلطات دمرت (٣) آلاف وحدة سكنية في قطاع غزة وأرغمت سكانها على الانتقال الى مناطق اخرى، وذلك من اجل اقامة مستوطنات صهيونية. ان تدمير واغلاق المنازل الفلسطينية لا زال مستمرا: ان تقرير وزارة الخارجية الامريكية السنوي بخصوص ممارسات الحقوق الانسانية والذي صدر في شهر شباط ١٩٨٧ يشير الى ان سلطات الاحتلال قد دمرت واغلقت عددا من البيوت الفلسطينية خلال عام ١٩٨٦. وكانت تقارير سنوية اخرى قد اشارت الى نفس الموضوع، كما ان سلطات الاحتلال تعرقل اعمال التعاونيات الفلسطينية. وترفض هذه السلطات ايضا منح تصريح لاقامة مصنع للاسمنت في الضفة الغربية، كما انها ترفض توفير الايدي العاملة وخبراء الاسكان للعمل في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ان برامج الاسكان لأية دولة يعتمد على قوة وضعها الاقتصادي، ومن الطبيعي أن هذا الأمر لا يمكن ان يتحقق في ظل الاحتلال. ان غالبية الدول المشاركة في هذا الاجتماع قد عانت من الاحتلال الاجنبي وتعرف وفود هذه الدول الهدف من السياسة الاقتصادية للاحتلال (الاشراف اقتصاديا وتطوير المصادر والموارد لصالح القوة المحتلة) وهذه الفقرة وردت في كتاب صدر في لندن في العام ١٩٤٤ بعنوان (اوروبا المحتلة). ونعتقد ان هذه الفقرة قد تعمل على تذكير الدول الغربية بأن مقاومة المحتل حق وطني.

ثم القى سمو الأمير الحسن ولي عهد الأردن كلمة تحدث فيها عن الاسكان في العالم الثالث بشكل عام، ودعا الى وضع استراتيجيات شاملة للمستوطنات البشرية تراعي فيها التطورات المستقبلية، المعتمدة على النمو السكان الكبير المتوقع، لمواجهة زيادة الطلب، وتحسين الاحياء المختلفة، بمشاركة صانعي القرارات السياسية والقانونية وتحسين أداء المؤسسات الموجودة، وخلق مؤسسات متخصصة تدار بكفاءة وبمشاركة من الناس المستهدفين بهذه البرامج، مع اعطاء دور افضل للمنظمات الحكومية وغير الحكومية ووكالات المساعدة التي تقدم العون للبلدان المحتاجة، والمنظمات الدولية التي تقدم الدعم التقني وتعبيء الدعم الدولي لهذا القطاع.

وقال: تعلمون ان سكان الضفة الغربية منذ احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ وهم في وضع يحتاج من المجتمع الدولي الى مزيد من الاهتمام والاستمرار في الاحتجاج على الاجراءات التعسفية والقمعية التي تقوم بها اسرائيل بغية تفريغ الارض من سكانها للاستيلاء على الارض. وعليه فلم يتخل الأردن عن دعم صمود الأهل في الاراضي المحتلة ومواجهة سياسات التهجير وتفريغ الارض التي تتبعها سلطات الاحتلال.

أما مندوب الكيان الصهيوني يوري بارنير فقد تحدث عن الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين المحتلة وزعم ان اسرائيل قد انشئت لمساعدة المشردين في مختلف انحاء العالم.

ثم تطرق للحديث عن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة أوما اسماه (يهودا والسامرة)، وزعم ن تلك المستوطنات اقيمت لخلق السلام بين اليهود والعرب، واعترف بأن سكان المناطق المحتلة يحتاجون الى احداث تطوير اسكاني في مدنهم وقراهم.

وقد رد السيد عبدالله حمادنة عضو الوفد الاردني على كلمة المندوب الاسرائيلي فقال:

ان من يرغب في تحقيق السلام عليه احترام الشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة، كما أن عليه الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي تمثل الاجماع الدولي، وليس من المعقول ان يقبل أحد بالمنطق الاسرائيلي لتحقيق السلام القائم على الاحتلال العسكري ومصادرة الاراضي وبناء المستوطنات وفرض سياسة الأمر الواقع.

القرارات والتوصيات:

تقدم مندوب منظمة التحرير بمشروعي قرارين يتعلق الأول منهما بأوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان ويتعلق الثاني بالاوضاع السكنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وهو نفس القرار الذي كان قد تقدم به الوفد الاردني للدورة التاسعة للجنة المستوطنات البشرية مع اضافة فقرة عاملة جديدة تطالب المدير التنفيذي للجنة المستوطنات باعداد دراسة حول اوضاع المساكن في الدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل.

وقد اسفرت النقاشات عن تبني المجموعة العربية لورقة عمل عربية موحدة قدمت باسم الجامعة العربية، متضمنة ثلاثة قرارات حول اوضاع المساكن في الاراضي المحتلة واوضاع

المساكن في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحول المطالبة بوقف شامل للحرب العراقية الايرانية.

وفيما يلي نص القرار الرئيسي الذي صدر عن الدورة، وهو القرار الذي وافقت عليه ٥٤ دولة وعارضته ست دول هي امريكا وهولندا وبلجيكا والدنمرك والمانيا الغربية واسرائيل في حين امتنعت عشرون دولة عن التصويت:

تطلب لجنة المستوطنات البشرية بتنفيذ القرار رقم ٤١/١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٨٦ لدعم الشعب الفلسطيني.

وتطالب ايضاً بتنفيذ القرار رقم ١١/٩ الصادر في أيار ١٩٨٦ بشأن النشاطات الخاصة بالسنة العالمية لايجاد مأوى للمشردين في المناطق الفلسطينية المحتلة.

تطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ والذي يعتبر سياسة الاستيطان الاسرائيلية قضية غيرقانونية وعقبة خطيرة في طريق السلام.

تلاحظ بأسف استمرار السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة:

١ ـ تستنكر وبشدة سياسة الاستيطان التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة.

٢ ـ تطالب بوقف فوري لأي نشاط استيطاني جديد في المناطق الفلسطينية المحتلة وازالة المستوطنات القائمة.

٣ ـ تعارض وبشدة ازالة واغلاق البيوت الفلسطينية من قبل الاسرائيليين في المناطق المحتلة.

٤ ـ تجدد طلبها للمدير التنفيذي لمركز التوطين البشري التابع للأمم المتحدة (هابيتات) لتقديم تقرير حول الاعمال التي يقوم بها من اجل تنفيذ هذه المقترحات المتضمنة ضمن هذا التقرير الخاص بنشاطات السنة العالمية لاسكان المشردين في المناطق الفلسطينية المحتلة المقدم للدورة التاسعة.

٥ ـ تطالب المدير التنفيذي باعداد دراسة حول المتطلبات الاسكانية للدولة الفلسطينية المستقبلية على التراب الوطني الفلسطيني.

٦ ـ وتطالب المدير التنفيذي ايضا بمواصلة جهوده لتوفير الدعم للشعب الفلسطيني والتعاون مع م.ت.ف في هذا المجال.

٧ ـ الطلب الى المدير التنفيذي ان يقدم تقريراً للجنة الخاصة بالتوطين البشري في جلستها الحادية عشرة القادمة حول التقدم الذي تم احرازه في تنفيذ هذا القرار.

خ. س

قراءة في أوراق .. ندوة التمويل الإسكاني في الوطن العربي

في نيسان من عام ١٩٨٦ استضافت العاصمة الاردنية عمان ندوة «التمويل الاسكاني في الوطن العربي»، والتي اعد لها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع بنك الاسكان الاردني.

وقد شاركت في الندوة غالبية المصارف العربية وبعض المؤسسات المالية اضافة الى بعض المهتمين والمختصين بشؤون السكن والسكان من الاردن وبقية اقطار الوطن العربي، مما اضفى على هذا المنتدى صبغة وحدوية تسعى للعمل المشترك بجدية واخلاص.

وقد نظمت الندوة بشكل تستطيع ان تستعرض فيه اهم المواضيع التي ترتبط بهذه المشكلة الاسكانية، وهي كالاتي:

- مصارف واجهزة الاسكان ودورها في توفير السكن الملائم ونواحي قصورها، بالرغم من تعددها، في اعطاء حل جذري وشامل لمشكلة تمويل الاسكان، ذلك ان قطاع الاسكان لم يحظ بداية بالاهتمام والرعاية التي حظيت بها باقي القطاعات الانمائية.

- بعض الوسائل المقترحة لتمويل الاسكان على المدين المتوسط والبعيد، تضاف الى الوسائل التقليدية المصروفة، ويحظى ضمن هذا السياق، موضوع خلق سوق ثانوي للرهونات العقارية بمعالجة منفردة، لاجماع الرأي على اهمية خلق وتطوير مثل هذا السوق وذلك بأدوات مالية ملائمة لطبيعة التمويل الاسكاني.

- مشاكل التمويل التي يواجهها قطاع الاسكان في الاراضي العربية المحتلة والتي لها مواصفات خاصة ومتميزة ومرتبطة بجوهر الصراع العربي - الصهيوني حيث يسعى الجانب الصهيوني، وفق رؤيا مخططه الى تهويد الارض واقتلاع سكانها.
- دور القطاع العام في دعم قطاع الاسكان

وضرورة توفير الحكومات مجموعة من الحوافز والاعفاءات للمشاريع الاسكانية خاصة تلك المتوجهة لذوي الدخل المحدود.
- مؤسسات التمويل الاقليمية، مع اقتراح مفصل ومتكامل حول تأسيس «المصرف العربي للاسكان».

ونستعرض فيما يلي بعض الدراسات التي قدمت للندوة مع ابراز اهم ما تناولته، وبالطبع لا يغني هذا الاستعراض عن الرجوع التفصيلي لابحاث الندوة نظرا لاهميتها.

١ - مؤسسات الاسكان في الوطن العربي، التجربة الاردنية، اعداد المهندس حمدالله النابلس - عمان / الاردن

استعرضت هذه الدراسة تجربة الأردن في مجال الاسكان، والذي من اهدافه انشاء عدد كبير من المساكن الجديدة المناسبة والبسيطة بحيث تتألف من وحدات سكن منفردة او مجتمعة وذلك لتوفير مساكن افضل لنسبة كبيرة من السكان. كما أشارت الدراسة بشكل محدد الى دور مؤسسة الاسكان الاردنية في قطاع الاسكان حيث من اهدافها المساعدة في تنظيم وتمويل عملية بناء المساكن لذوي الدخل المتوسط من المواطنين (مثل موظفي الدولة).

وتحدثت الدراسة عن ازمة السكن التي تركزت بشكل عام في العاصمة عمان، كما وتناولت اسباب هذه الازمة والتطلعات لايجاد الحلول لها، واستعرضت الخطط التنموية لقطاع الاسكان منذ بداية عهد المؤسسة حتى الآن واهدافها.

وقد خلصت الدراسة الى التطلعات التالية:

- حث القطاعين العام والخاص للاستثمار في قطاع الاسكان بوسائل جديدة تنظيمية ومالية والدعوة الى تشكيل مجلس اعلى للاسكان يتمتع اعضاؤه بمستوى عال من الخبرة والدراية الاقتصادية والفنية والقدرة على اتخاذ القرارات، مع احداث وزارة اسكان توحد الجهود والقوى وتسعى الى توفير التمويل اللازم بشتى الطرق والوسائل المتاحة لدى هذا القطاع. ونظراً لأهمية الارض كأحد عناصر المشكلة الاسكانية فقد اقترحت الدراسة انشاء بنك الارض الذي سيعتبر المؤسسة المتخصصة شبه الرسمية والمستقلة التي تعتني بتوفير الارض والحد من ارتفاع اسعارها وتثبيتها.

٢ - مصارف الاقراض السكني في الوطن العربي:

أ - تجربة بنك الاسكان / الاردن، اعداد: بسام عطاري.

أشارت الدراسة الى ابرز ملامح المشكلة السكنية في الاردن واسبابها ومجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ادت الى ظهور بنك الاسكان الاردني الى حيز الوجود، كما نوه الباحث الى اساليب التمويل الجديدة التي استحدثت لحشد المزيد من المدخرات والودائع الفردية والمؤسسية من القطاعين العام والخاص، وتوظيف هذه الاموال في قطاع الاسكان ضمن سياسة تهدف الى تقديم التمويل الاسكاني المتوسط وطويل الاجل للمواطنين، لتمكينهم من بناء المزيد من الوحدات السكنية لتلبية الطلب المتزايد عليها.

كما اشار الباحث الى نجاح هذه التجربة التي استطاعت ان تساهم بشكل ايجابي وملموس في تخفيف حدة الازمة الاسكانية وتطوير قطاع الاسكان.

ب - تجربة المصرف العقاري/ سوريا، اعداد: الادارة العامة للمصرف العقاري

اشارت هذه الدراسة الى الاسباب الموجبة لاحداث هذا المصرف المتخصص والتي تمثلت اهدافه بدعم الحركة العمرانية، وتنشيط بناء دور السكن، ودعم الجمعيات التعاونية السكنية والمنشآت السياحية، والمستشفيات، والمدارس.

ونظراً لأن التسليف والقروض الموجهة للاسكان لا تحقق اهدافها الا بوجود مؤسسة مصرفية متخصصة تأخذ على عاتقها تأمين مصادر التمويل اللازمة، فقد اولى المصرف، جل اهتمامه الى تشجيع الادخار السكني، واستقطاب المدخرات الفردية، والعمل على تحقيق مبدأ التوازن بين ودائع المصرف وتوظيفاته. كما اشارت الدراسة الى الدعم المتواصل الذي تقدمه الدولة للمصرف على جميع المستويات المتعلقة بهذا القطاع، ومن هنا جرى تجديد لدور المصرف في تحقيق متطلبات التنمية ومساهمته بالاشتراك مع مؤسسات الدولة الاخرى في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي للقطر وكذلك المساعدة في اقامة اقتصاد متوازن يؤمن متطلبات الدفاع والتنمية.

٣ - الشركات المالية العقارية في الوطن العربي، اعداد: الدكتور عدنان الهندي

ناقشت هذه الدراسة اهمية قطاع الاسكان بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وأهمية هذه الشركات من خلال ارتباطها الوثيق بقطاع الاسكان، وتطور نشوء مثل هذه الشركات وانواعها ونشاطاتها، وعرج الباحث الى التجربة الاردنية في مجال مؤسسات التوفير والاقراض التعاقدية والتي برزت نتيجة اهتمامات الحكومة الاردنية متمثلة بالبنك المركزي الذي منح الترخيص اللازم لظهور مثل هذه الشركات لتدعيم الجهاز المصرفي والمالي الاردني. وقد خلصت الدراسة الى ان واقع الوطن العربي لا زال يعاني من نقص شديد في مجال التمويل الاسكاني سواء كان ذلك على الصعيد المؤسسي او الهيكلي او على صعيد رسم السياسات الاسكانية المتكاملة بالرغم من توفر الامكانيات المالية والفنية بشكل كبير. ودعت الدراسة الى تبني السياسات والبرامج الرامية الى تحقيق ما يلي:

اولاً: التكامل الاقتصادي بين الشركات المالية العقارية من جهة وشركات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد من جهة اخرى.

ثانياً: تدعيم البحوث العلمية والعملية التي من شأنها العمل على تخفيض كلفة البناء وتحسين نوعيته والايفاء بمتطلبات اذواق المستفيدين من المشاريع الاسكانية.

ثالثاً: تدعيم السياسات الاسكانية التي من شأنها المحافظة على الرقعة الزراعية في مختلف البلدان العربية.

رابعاً: ضمان تحقيق رأس المال المستثمر في الشركات المالية العقارية لعائد بجزء يتناسب وحجم المخاطرة الناتجة عن الاستثمارات والتوظيفات متوسطة وطويلة الاجل.

خامساً: تطوير الهيكلية المؤسسية للشركات المالية العقارية.

سادساً: تحقيق التعاون والتكامل العربي في مجال القروض المصرفية المجمعة واسناد القروض والسندات التي توجه لتمويل المشروعات الاسكانية والعقارية.

سابعاً: تبني السياسات الاسكانية التي تساهم في الحد من الهجرة الداخلية في البلدان العربية.

ثامناً: تبني لبرامج اعلامية وتثقيفية للمواطن العربي بهدف تخفيف اعباء البناء والحد من البذخ الزائد.

تاسعاً: تأسيس المزيد من الشركات المالية العقارية التي تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية لخلق اسس المنافسة المتكافئة مع الشركات المالية العقارية التي تعمل وفقاً لمبادىء الفوائد.

عاشراً: تطوير الاسواق الثانوية للرهونات العقارية في الوطن العربي على النطاقين القطري والقومي.

٤ - تقييم عام لتجربة دعم قطاع الاسكان في الوطن المحتل ودور التمويل فيها. اعداد: الدكتور فؤاد ابسيسو

استعرض الباحث في هذه الدراسة دور قطاع الاسكان في تعزيز الصمود الوطني في الارض المحتلة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية. مع التلميح الى المشاكل الاسكانية التي تعاني منها الاراضي المحتلة وبالاخص السياسات والاجراءات التعسفية الاسرائيلية وتعدد اشكالها واساليبها.

كما اشار الباحث الى اهمية دور التمويل الاسكاني للاراضي المحتلة في ظل اطر العمل الوطني المرتبط بهدف الصمود الوطني على الارض الفلسطينية وخلص الباحث الى اقتراح بنود أساسية لبرنامج تنموي لدعم قطاع الاسكان في الاراضي المحتلة.

٥ - التطوير الحضري وظاهرة السكن العشوائي في الاردن اعداد: د. هشام الزاغه

ناقشت هذه الورقة فكرة مشاريع التطوير الحضري بالنسبة للاردن، باعتمادها اسس ومعايير بسيطة وسهلة في عمليات التطوير والاسكان لذوي الدخل المحدود والمتدني حتى تتمكن هذه الفئات من الانتفاع من هذه المشاريع وتجنب ارهاقها الناجم عن تسديد القروض المترتبة عليها. كما ناقشت هذه الورقة فكرة اشتراك المنتفعين انفسهم في تنفيذ هذه المشاريع وتوفير الخدمات الكاملة للمناطق السكنية، واستعرضت الدور الذي تضطلع فيه دائرة التطوير الحضري في التجربة الرائدة والعقبات التي تعترضها والخطوات الواجب اتباعها لتخطي هذه العقبات.

٦ - اساليب ومشاكل تمويل المقاولين والمستثمرين في المباني التجارية. اعداد: الاستاذ مفلح عقل

حددت هذه الدراسة الاحتياجات المالية للمقاولين ثم تناولت اساليب تمويلهم والمشاكل الخاصة بتمويل المقاولين وما يتعلق كذلك بالمستثمرين في المباني التجارية، وقد خلصت

الدراسة الى النتائج التالية:

- ان اساليب تمويل المقاولين والمستثمرين في المباني التجارية لا تختلف في ميكانيكيتها كثيرا عن تمويل الانشطة التجارية والصناعية الاخرى، اذ في كلا الحالتين يتم الاهتمام بالمقترض وسمعته وسلامة مركزه المالي وبقيمة القرض ومدته والغاية منه ومدى كفايته، والقدرة على تحقيق الدخل المرجو من المشروع الممول.

- الا ان تمويل المقاولين والمستثمرين العقاريين يختلف كثيرا عن تمويل الانشطة التجارية والصناعية من حيث الكم والمخاطر ومن حيث الزمن. فالمقاولون والمستثمرون العقاريون يعتمدون على الاقتراض المكثف لتمويل عملياتهم بحكم محدودية مصادرهم الذاتية وذلك بالمقارنة مع احجام وتعدد المشاريع التي يأخذونها على عاتقهم، لذا تتصف انشطة اقراضهم بمخاطر أعلى من تلك المخاطر التي تواجهها البنوك في قروضها للقطاعات التجارية والصناعية، ومنبع هذه المخاطر في الدرجة الاولى هو كون القيمة التي تضمن قروض المقاولين غير موجودة عند منحهم القروض اذ سيتم خلقها فيما بعد.

- ومع ذلك ساهمت البنوك كثيرا في تمويل هذين النشاطين بفضل كوادرها الفنية والمتخصصة، وبعد ان تم التفاهم بينها وبين مؤسسات الاقراض المتخصصة على توزيع الادوار حيث تركز البنوك نشاطها على تمويل المقاولين ومرحلة البناء ثم تأتي مؤسسات الاقراض لتحل محلها في تقديم التمويل طويل الاجل.

٧ - اساليب ومشاكل تمويل المقاولين والمستثمرين في المباني التجارية، التجربة الاردنية - اعداد: المهندس رضوان الحجار

استعرضت هذه الدراسة العوامل التي لا بد من تواجدها لنجاح المقاولات الا وهي المادة، والعمالة، والمال.

واشارت الى حجم المشاريع التي لا يمكن للمقاول ان يكون قادرا على تنفيذها من موارده الخاصة او من رأسماله المسجل، وذلك لان متطلبات العصر تفرض على المقاول اللجوء، ومنذ اليوم الاول، الى المصارف لطلب التسهيلات باشكالها المختلفة.

كما اشارت الدراسة الى ان التجربة السابقة مع بنوك التمويل لم ترق الى المستوى العلمي الصحيح، وانما كانت ولا زالت تعتمد على العلاقات الشخصية او الملاءمة المالية للمقاول، كما افتقرت الى عنصر الدراسة الموضوعية للمشروع المنوي تمويله، لذا من الواجب ان يأخذ البنك بيد العميل وارشاده الى الطريق السوي.

وتشير الاحصاءات الاخيرة الى ضخامة حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع المقاولين والمستثمرين، مما يؤكد بأن المقاولات ما زالت سوقاً مغرياً للبنوك، لتحقيق الربح منها.

واخيرا تطمح هذه الدراسة ان ترى المؤسسات المصرفية الاردنية وقد طورت اجهزتها الفنية لتمكنهم من دراسة مطالب عملائهم المقاولين على اسس علمية واضحة.

٨ - اهمية وفائدة خلق سوق ثانوي للقروض السكنية، اعداد: الدكتور جواد العناني

استعرض الباحث في مقدمه دراسته الاسباب التي ادت الى ظهور مؤسسات التمويل والاقراض المتخصصة في العالم، وخصّ بالذكر تطور سوق التمويل العقاري في الولايات المتحدة، بحيث اصبح من الممكن الآن المتاجرة بالرهونات العقارية في ما يسمى بالسوق الثانوي للرهن العقاري او سوق السندات العقارية، وتداول السندات في سوق الاوراق المالية.

وهدف الباحث الى توضيح مفهوم سوق السندات العقارية بالاسترشاد بالتجربة الامريكية، وبالادبيات التي كتبت حول هذا الموضوع، ومدى امكانية تطبيق هذه الفكرة في الاردن وما يترتب على تطبيقها من احتياجات واشكالات.

وقد عرف الباحث سوق السندات العقارية، بأنها السوق التي يتم فيها بيع وشراء القروض السكنية والعقارية، المؤمنة برهن عقاري، وذلك بعد ان يتم اصدار هذه القروض من قبل مؤسة تمارس هذا النشاط.

واوضح الباحث ان من أهم مقومات وجود سوق ثانوي او سوق سندات فعال للرهونات، العقارية هي توفر سيولة بقدر معقول، قابلة للاستثمار في القطاع العقاري والسكني، ووجود مؤسسات تسهل هذه العملة وتطور التشريعات لتسهل التعامل بأدوات هذا السوق وتوفر وسائل اعلامية تعرف بالسوق وادواته واجراءاته.

وقد اشار الباحث الى ثلاثة اساليب معروفة في السوق الامريكية لبيع او شراء القروض السكنية، الأول هو بيع او شراء كامل القرض من الجهة المقترضة الى مستثمر، والثاني ان البائع او المشتري يبيع او يشتري جزء معين من القرض (٥٠٪ مثلاً). أما الثالث فهو تحويل القروض الى اوراق مالية.

وفي نهاية الدراسة انتقل الباحث الى التجربة الاردنية في السوق الثانوي للرهن العقاري، مشيرا الى قيام عدد من المؤسسات المحلية المتخصصة في مجال التمويل والاقراض العقاري ومنتهيا الى طرح فكرة انشاء سوق ثانوي للرهن العقاري وذلك بالتعاون مع البنك المركزي الاردني.

ولما كان السوق الاردني سوقاً نامياً ولم يصل سوق الرهون العقارية فيه الى مستوى من التطور كسوق الولايات المتحدة - فقد وجد ان من الانسب للاردن ان يتم تطوير مثل هذه السوق عن طريق انشاء صندوق عقاري يكون من مهامه توفير السيولة للمؤسسات العقارية المحتاجة واجتذاب الاموال اللازمة لقطاع الاسكان عن طريق طرح سندات عقارية للتداول وفق ترتيبات معينة وبحيث يكون هذا الصندوق نواة لسوق ثانوية للرهن العقاري.

٩ - مؤسسات التمويل الاقليمية القائمة او المقترحة للقطاع الاسكان في الوطن العربي - اعداد: الدكتور خليل محمد حسن الشماع

استهدف هذا البحث دراسة التمويل الاقليمي المتاح لقطاع الاسكان والانشطة المعاونة له في الوطن العربي، من قبل المؤسسات المالية القائمة حالياً، وكذلك دراسة تأسيس

مصرف عربي للاسكان، ويعمل على صعيد قومي.

ـ ونظرا لكون التمويل الاقليمي لقطاع الاسكان من قبل المؤسسات المالية القائمة لا يؤلف إلا نسبة ضئيلة للغاية من مجمل الاحتياجات المالية لذلك القطاع، فإن فكرة تأسيس مصرف عربي للاسكان تكتسب اهمية خاصة، في ضوء الاحتياجات الكبيرة جدا للتمويل الاضافي، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين نمو قطاع الاسكان والقطاعات الاخرى في الوطن العربي.

ـ كما استهدف البحث دراسة الفوائض المالية العربية في اطار التطورات المصرفية العربية والدولية، والتكامل الاقتصادي والمالي العربي.

وقد اسهب الباحث في مناقشة فكرة تأسيس المصرف العربي المقترح للتمويل الاسكاني من الناحية التنظيمية والهيكلية ومن الناحية الادارية والمالية ومن حيث اهدافه التي تتمثل بتحقيق ما يلي:

١ ـ تعزيز انتماء المواطن العربي لارضه وشعبه بتمكينه من تملك مسكن مناسب، والمساهمة في خلق الفرص الاقتصادية من خلال نشاطاته وعملياته في قطاع الاسكان والانشطة المعاونة له.

٢ ـ المساهمة في حل المشكلة الاسكانية في الوطن العربي.

٣ ـ تلبية الاحتياجات الناشئة عن التطورات السكانية وآثارها المتراكمة والمساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

٤ ـ المساهمة في تعبئة الادخار وتوظيف الفوائض المالية العربية وتحقيق المردود المناسب.

٥ ـ تحقيق التعامل المالي المباشر بين المؤسسات المالية العربية مع المواطنين العرب دون وساطة اجنبية او دولية.

ولتحقيق الاهداف الوارد ذكرها فقد اشار البحث الى ضرورة استعمال الوسائل والاجراءات التالية:

١ ـ ادارة سيولة المصرف والاستثمارات المالية المؤقتة.

٢ ـ الاستعلام المصرفي ودراسة الجدوى لعمليات المصرف.

٣ ـ منح التسهيلات المصرفية.

٤ ـ المساهمة برؤوس اموال الشركات المساهمة العامة في قطاع الاسكان والانشطة المعاونة له.

٥ ـ القيام بمشاريع التنفيذ والتسويق المباشر للمساكن.

٦ ـ تأسيس فروع له في اقطار الوطن العربي.

٧ ـ تأسيس مصارف مشتركة للاسكان في اقطار الوطن العربي.

٨ ـ الاقتراض من الغير لآجال مختلفة.

٩ ـ قبول الودائع المصرفية لآجال مختلفة.

١٠ ـ العمل كمركز معلومات (بنك معلومات) لقطاع الاسكان في الوطن العربي.

١١ ـ التعامل مع الدول والمؤسسات والافراد.

١٢ ـ العمل في مجموعة من الانشطة المعاونة لقطاع الاسكان بما فيها شراء الاراضي.

وبسبب الآفاق الواسعة التي يتيحها قطاع الاسكان، تورد الدراسة أهم نشاطات المصرف العربي للاسكان والمتمثلة بما يلي:

أ ـ تمويل قطاع الاسكان.

ب ـ تمويل الانشطة المعاونة لقطاع الاسكان.

جـ ـ جمع ومعالجة ودراسة المعلومات المتعلقة بقطاع الاسكان والانشطة المعاونة له.

ـ تقديم المعونات والاستشارات الفنية للاقطار العربية

ـ تدريب الاطر العربية في الصيرفة السكنية.

ـ عقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالسكن والسكان.

كما اشارت الدراسة الى تصنيف عمليات المصرف العربي للاسكان المقترح على النحو التالي:

أ ـ ادارة سيولة المصرف: للمصرف المقترح متطلبات محددة من السيولة تبوب على شكل احتياطات اولية وثانوية.

ـ فالأولية تشمل على سبيل المثال المتطلبات الادارية وتقدر نفقاتها التشغيلية بـ١٪ في البداية وتنخفض الى ٠,٥٪ لاحقا، وكذلك المتطلبات الفنية لتشغيل المصرف وتقدر بحوالي ١ ـ ٢٪ من الموارد.

ـ يحتاج المصرف للاحتياطات الثانوية لمواجهة المسحوبات الاستثنائية من الودائع، ومواجهة الطلبات الاستثنائية للقروض، وطلبات التمويل لمواجهة الكوارث والطوارىء، وتمويل فرص الاستثمارات الجيدة والتي تقع خارج دائرة البرامج المقررة وتقدر الحاجة لهذه الاحتياطيات بحوالي ١,٥ ـ ٤٪ من الموارد.

ب ـ ومن حيث الجهات التي يتعامل معها المصرف في عملياته فهي:

ـ الدول العربية.

ـ شركات القطاع المختلط.

ـ المؤسسات العربية المشتركة.

ـ شركات القطاع الخاص والافراد العرب.

جـ ـ الاستعلام المصرفي ودراسات الجدوى لعمليات المصرف.

د ـ القروض، وتقدر نفقاتها اومساهمتها من الموارد الاجمالية بحوالي ٥٧ ـ ٦٢٪.

هـ ـ خطابات الضمان (الكفالات المصرفية).

و ـ المساهمة بروؤس اموال الشركات المشتركة وتقدر بحوالي ١٠ ـ ٣٠٪.

ز ـ مشاريع التنفيذ والتسويق المباشر للمساكن وتقدر بحوالي ١٠ ـ ١٥٪.

ح ـ نفقات انشاء فروع المصرف العربي للاسكان وتقدر احتياجاتها من موارد المصرف بحوالي ١ ـ ٢٪.

ط ـ مصارف الاسكان المشتركة وتقدر احتياجاتها من الموارد بما نسبته ٢ ـ ٣٪.

ي ـ الاستثمارات المالية الاخرى وتقدر احتياجاتها بحوالي ١٠٪.

ويبلغ مجموع الاحتياجات من اجمالي الموارد من ٩٣ ـ ١٢٧٪، وتعود الفوارق بين الحدين الادنى والاعلى الى احتمالات الطلب وتفاوت سياسة المصرف وهو يكثف تدريجياً طريقه في العمل. كما ان نسبة ١٠٪ من الاستثمارات المالية الاخرى سوف تختفي بعد تبلور الحاجات الاساسية الى توظيفات احوال المصرف المشار اليها.

ونظراً للاحتياجات المالية الكبيرة لقطاع الاسكان والانشطة المعاونة له، فانه من الضروري تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المالية وبمختلف الوسائل، والمصرف المقترح، كمصرف متخصص يعمل على اساس تجارى، لا

يقتصر في تمويله على رأس المال المدفوع فقط.

١ ـ رأس المال المدفوع:

اجريت دراسة لحجم رأس المال في صناديق التنمية العربية القطرية والقومية، وقد توصل الباحث في حينه الى ان مبلغ رأس المال المطلوب تسديده عند تأسيس المصرف هو (٦٠٠) مليون دينار عربي حسابي (الذي يعادل ثلاث وحدات سحب خاصة اذا علم ان سعر وحدة السحب الخاصة يساوي ١,١١٩٣٦ دولار امريكي) تدفع الدول العربية منه ٤٥٠ مليون دينار ويخصص ١٥٠ مليون دينار لاكتتاب المؤسسات والافراد العرب.

٢ ـ الودائع/ التي تعتبر المصدر الثاني لتمويل المصرف.

٣ ـ الاقتراض من الغير، لتنويع مصادر التمويل، والحصول على الاموال بأقل كلفة.

وقد استعرض الباحث ضمن دراسته امراً بالغ الاهمية، ويتعلق بموضوع ضمانات المصرف العربي للاسكان المقترح وذلك من النواحي التالية:

١ ـ الاطار العام لضمانات المصرف التي تتطلب النظر الى موضوع الضمانات من منظار قومي، لأن المصرف يعتمد على قوة الاقتصاد العربي، وقدرة الاقتصاد العربي على التنمية الذاتية في الاجل الطويل هي اقوى من الضمانات التي توفرها للمستثمر العربي (الاسواق المالية الاجنبية والدولية) لكون الاخيرة عرضة للتقلبات الكبيرة ومخاطر تجميد الارصدة العربية لاسباب سياسية.

٢ ـ الضمانات التي وفرها ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي اقره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان (نوفمبر ١٩٨٠) من خلال تنمية المصالح المتبادلة. وتركيز هذه الجهود في اطار التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وصولاً الى الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا ما اكدته النصوص الواردة ضمن الميثاق المشار اليه.

٣ ـ الضمانات التي توفرها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية والتي استثنت الشخص الذي يكون رأسماله جزء يعود لغير المواطنين العرب، وذلك لتعزيز التنمية العربية الشاملة المتوازنة وتحقيق التكامل العربي الاقتصادي.

٤ ـ الضمانات التي توفرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وذلك من خلال ضمان المستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية مثل (المصادرة، والتأميم، والحروب والثورات.. الخ). وكذلك من خلال تشجيع الاستثمار بعد دراسة فرصه المختلفة وتعريف المستثمرين العرب بالمشاريع الباحثة عن التمويل.

٥ ـ الضمانات الاضافية في تمويل المصرف العربي للاسكان من خلال مجموعة من الضمانات في هيكل تمويل المصرف منها:

اولا ـ القاعدة الاساسية في بناء الضمانات وتتمثل برأس المال المدفوع من قبل الدول العربية، وادارته من قبل الدول العربية في اطار الميثاق والاتفاقية الموحدة. فالمصرف يولد بقرار الدول العربية، ودعمها، وهذا هو اكبر ضمانة لعمل المصرف والتي تبنى عليها بقية انواع الضمانات.

ثانياً: ضمانة الدول العربية لعدة امثال برأس المال المدفوع، حيث تستطيع الدول العربية توفير

ضمانات اضافية للمصرف وتشجيع التعامل معه عن طريق ضمانتها لمثلي اوثلاثة امثال رأس المال المدفوع من قبلها.

٦ ـ الضمانات الاضافية التي يقدمها المستفيدون من نشاطات وعمليات المصرف، مثل الضمانات التي تقدمها الدول العربية والضمانات المقدمة من صناديق التنمية.. الخ.

ـ وكان من بين اهم البنود التي نوقشت في الورقة جدوى تأسيس المصرف العربي للاسكان، وذلك من خلال جانبين أساسيين هما: الجدوى المالية والجدوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أ ـ الجدوى المالية للمصرف: والتي تمت من خلال دراسة هيكل الموجودات، وهيكل المطلوبات ورأس المال الممتلك، والايرادات والمصروفات التقديرية، وصافي الربح السنوي قياسا بكل الموجودات، ورأس المال الممتلك.

ب ـ الجدوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمصرف العربي للاسكان:

ـ الجدوى السياسية: من المكاسب السياسية التي سيساهم المصرف في تحقيقها:

١ ـ يمثل تأسيس المصرف صورة مشرقة للادارة السياسية الوحدوية العربية.

٢ ـ يؤدي الى تعزيز انتماء الانسان العربي لأرضه ووطنه وقيادته.

٣ ـ يؤدي الى تقليل الهجرة العربية ذات الكفاءات العالية.

٤ ـ تقليل التبعية الاقتصادية للدول الغربية.

٥ ـ سيدعم صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني امام التحدي الصهيوني باعادة بناء المساكن على اية ارض عربية محررة.

٦ ـ سيدلل تأسيس المصرف على ان التنمية القطرية لوحدها، غير قادرة على تحقيق طموحات واماني الامة العربية، وان التنمية القومية هي السبيل الامثل لبلوغ تلك التمنيات والطموحات.

ـ الجدوى الاقتصادية:

أولا: التأثيرات الاقتصادية الاجمالية.

أ ـ التأثيرات الايجابية وتشمل:

١ ـ زيادة تشغيل القوى العاملة ورفع مستواها المعاشي.

٢ ـ زيادة الانتاجية.

٣ ـ تطوير وتجديد التكنولوجيا المستخدمة في بناء المساكن.

٤ ـ رفع مستوى دخل الفرد والقوة الشرائية.

٥ ـ الارتفاع بمستوى الادخار الفردي.

٦ ـ زيادة الاستثمار في قطاعات متعددة.

ب ـ التأثيرات السلبية:

١ ـ حصول ارتفاعات قطاعية تسهم في ارتفاع المستوى العام للاسعار في الدول العربية التي تشهد وتيرة عالية في النمو في قطاع الاسكان والانشطة المعاونة له.

٢ ـ تخصيص بعض الموارد لقطاع الاسكان والانشطة المعاونة بعد اقتطاعها (بالتنافس) من القطاعات الاخرى.

٣ ـ ضعف مرونة عرض الاراضي السكنية تجاه التوسع في المشاريع الاسكانية.

ثانياً: التأثيرات الاقتصادية القطاعية:

أ ـ يعتبر قطاع ملكية دور السكن المستفيد الاول من تدخلات وتمويلات المصرف، مما يؤدي الى تذليل مشكلة السكن تدريجيا في المدن والقرى العربية.

ب ـ كما سيتأثر ايجابيا قطاع التشييد والبناء

من خلال تنشيط عمليات هذا القطاع.

جـ ـ وسيعمل المصرف على توسيع قطاع المنافع العامة ومعالجة نقص تسهيلاته في الوطن العربي.

د ـ ونتيجة للطلب المتزايد على المواد البنائية والانشائية فسوف يرتفع حجم تعدين خاماتها، وتتوسع طاقات وعمليات الصناعة التحويلية للمواد البنائية والانشائية.

هـ ـ ولأن المصرف المقترح هو مؤسسة مالية عربية مشتركة فان قطاع الصيرفة العربية المشتركة، خصوصاً والقطاع المالي العربي عموماً، سيزداد قوة واستقلالاً عن المؤثرات السكنية لعمل المؤسسات المالية الدولية.

و ـ وسوف ينتفع قطاع الزراعة، بسبب الدور الايجابي للسكن الريفي، في رفع مستوى المعيشة وزيادة ارتباط الفلاح بالارض وبالتالي الحد من الهجرة الريفية للمدن.

ز ـ كما سيشهد قطاع النقل والاتصالات توسعا في انشطته، سواء ما يتعلق بالطرق، او نقل الركاب او شبكات الهاتف الداخلية.

ح ـ وسوف ينشط قطاع السياحة وخاصة في مجال الفندقة التي سيعمل المصرف على تمويل توسعاتها وتحديثها.

ط ـ كما سيساهم المصرف في تمويل المجمعات التسويقية داخل مشاريع السكن ويوفر تسهيلات حديثة لقطاع التجارة الداخلية.

ح ـ الجدوى الاجتماعية:

١ ـ الاسهام في تكوين المجمعات المحلية البعيدة عن التعصب القبلي.

٢ ـ المساهمة في توطين البدو وامتزاجهم بالمجتمع المتمدن.

٣ ـ مكافحة الاحياء المكتظة التي تعاني من العيوب الاجتماعية.

٤ ـ الارتفاع بالمستوى الصحي عن طريق توفير مساكن صحية.

٥ ـ توفير التسهيلات التعليمية في مشاريع السكن.

٦ ـ المساهمة في تجميل المدن العربية.

والخلاصة، فقد استطاعت الندوة، وعلى مدار الايام الاربعة التي شملتها مناقشاتها المكثفة، ان تشخص وبنجاح مشكلة التمويل الاسكاني في الوطن العربي، وان تستعرض بشكل متعمق بعض التجارب الوطنية، خاصة التجربة الاردنية الرائدة في حقل التمويل الاسكاني، كما اشارت سهام الندوة الى العلاج الناجع لمشاكل الاسكان في الوطن العربي، بما فيه ذلك الجزء المحتل من ارضه.

عمر طاهر مسعود

في مواجهة عقد التنمية الضائع

مقدمة:

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة دورته الثانية والاربعون في الفترة ٢٣/٦ ـ ٩/٧/١٩٨٧ في قصر الأمم في جنيف، وتلاه انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة ٩ ـ ٣١/٧/١٩٨٧، وقد شارك في المؤتمر عدد من رؤساء الدول والحكومات، منهم، الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والرئيس المصري السيد حسني مبارك ورئيس وزراء زيمبابوي موغابي، ووزير خارجية العدو الصهيوني، بينما شاركت معظم الدول الاخرى بوفود كبيرة على مستوى وزراء الخارجية والتجارة والاقتصاد.

وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورتين، ورئيس وفد المنظمة الاخ/ احمد ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية، واشتمل الوفد على عضوية كل من الأخ/ نبيل الرملاوي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى منظمات الأمم المتحدة في جنيف، والأخوة د. محمد ابو كوش، د. جواد الناجي، ود. ماهر الكرد من دائرة الشؤون الاقتصادية.

وقد القى الأخ رئيس الوفد ببيان أمام دورة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (راجع نصه في زاوية «نشاطات الدائرة الاقتصادية» ضمن ملف صامد في هذا العدد).

والجدير بالذكر ان الكيان الصهيوني قد شارك بوفد كبير، خصوصاً في الدورة السابعة للاونكتاد، وحضر جلساتها الافتتاحية شيمون بيريز وزير خارجية العدو، وكان من المقرر ان يقوم الجنرال شارون بحضور الجلسات الختامية للدورة، الا ان نشاطات وفد منظمة التحرير الفلسطينية المنسق مع مواقف المجموعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية الصديقة، وتبني المؤتمر للقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية واحباط مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة لمنح الكيان الصهيوني العضوية في احدى اللجان الاقليمية للامم المتحدة (منظمة التحرير

من خلال تنشيط عمليات هذا القطاع.

جـ ـ وسيعمل المصرف على توسيع قطاع المنافع العامة ومعالجة نقص تسهيلاته في الوطن العربي.

د ـ ونتيجة للطلب المتزايد على المواد البنائية والانشائية فسوف يرتفع حجم تعدين خاماتها، وتتوسع طاقات وعمليات الصناعة التحويلية للمواد البنائية والانشائية.

هـ ـ ولأن المصرف المقترح هو مؤسسة مالية عربية مشتركة فان قطاع الصيرفة العربية المشتركة، خصوصاً والقطاع المالي العربي عموماً، سيزداد قوة واستقلالاً عن المؤثرات السكنية لعمل المؤسسات المالية الدولية.

و ـ وسوف ينتفع قطاع الزراعة، بسبب الدور الايجابي للسكن الريفي، في رفع مستوى المعيشة وزيادة ارتباط الفلاح بالارض وبالتالي الحد من الهجرة الريفية للمدن.

ز ـ كما سيشهد قطاع النقل والاتصالات توسعا في انشطته، سواء ما يتعلق بالطرق، او نقل الركاب او شبكات الهاتف الداخلية.

ح ـ وسوف ينشط قطاع السياحة وخاصة في مجال الفندقة التي سيعمل المصرف على تمويل توسعاتها وتحديثها.

ط ـ كما سيساهم المصرف في تمويل المجمعات التسويقية داخل مشاريع السكن ويوفر تسهيلات حديثة لقطاع التجارة الداخلية.

ح ـ الجدوى الاجتماعية:

١ ـ الاسهام في تكوين المجمعات المحلية البعيدة عن التعصب القبلي.

٢ ـ المساهمة في توطين البدو وامتزاجهم بالمجتمع المتمدن.

٣ ـ مكافحة الاحياء المكتظة التي تعاني من العيوب الاجتماعية.

٤ ـ الارتفاع بالمستوى الصحي عن طريق توفير مساكن صحية.

٥ ـ توفير التسهيلات التعليمية في مشاريع السكن.

٦ ـ المساهمة في تجميل المدن العربية.

والخلاصة، فقد استطاعت الندوة، وعبر مدار الايام الاربعة التي شملتها مناقشاتها المكثفة، ان تشخص وبنجاح مشكلة التمويل الاسكاني في الوطن العربي، وان تستعرض بشكل متعمق بعض التجارب الوطنية، خاصة التجربة الاردنية الرائدة في حقل التمويل الاسكاني، كما اشارت سهام الندوة الى العلاج الناجع لمشاكل الاسكان في الوطن العربي . بما فيه ذلك الجزء المحتل من ارضه.

عمر طاهر مسعود

في مواجهة عقد التنمية الضائع

مقدمة:

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة دورته الثانية والاربعون في الفترة ٢٣/٦ ـ ٩/٧/١٩٨٧ في قصر الأمم في جنيف، وتلاه انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة ٩ ـ ٣١/٧/١٩٨٧، وقد شارك في المؤتمر عدد من رؤساء الدول والحكومات، منهم، الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والرئيس المصري السيد حسني مبارك ورئيس وزراء زيمبابوي موغابي، ووزير خارجية العدو الصهيوني، بينما شاركت معظم الدول الاخرى بوفود كبيرة على مستوى وزراء الخارجية والتجارة والاقتصاد.

وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورتين، ورئيس وفد المنظمة الأخ/ احمد ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية، واشتمل الوفد على عضوية كل من الأخ/ نبيل الرملاوي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى منظمات الأمم المتحدة في جنيف، والأخوة د. محمد ابو كوش، د. جواد الناجي، ود. ماهر الكرد من دائرة الشؤون الاقتصادية.

وقد القى الأخ رئيس الوفد ببيان أمام دورة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (راجع نصه في زاوية «نشاطات الدائرة الاقتصادية» ضمن ملف صامد في هذا العدد).

والجدير بالذكر ان الكيان الصهيوني قد شارك بوفد كبير، خصوصاً في الدورة السابعة للاونكتاد، وحضر جلساتها الافتتاحية شيمون بيريز وزير خارجية العدو، وكان من المقرر ان يقوم الجنرال شارون بحضور الجلسات الختامية للدورة، الا ان نشاطات وفد منظمة التحرير الفلسطينية المنسق مع مواقف المجموعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية الصديقة، وتبني المؤتمر للقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية واحباط مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة لمنح الكيان الصهيوني العضوية في احدى اللجان الاقليمية للامم المتحدة (منظمة التحرير

الفلسطينية، تتمتع بالعضوية الكاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ اسكوا)، أدى كل ذلك الى الغاء حضور الجنرال شارون والى تخفيض مستوى تمثيل الكيان الصهيوني في الدورة.

ويأتي انعقاد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الاونكتاد، في ظل احتدام ازمة الاقتصاد العالمي والتراجع الخطير في جهود التنمية. فقد شهدت الثمانينات اقسى نكسة للتنمية منذ الحرب العالمية الثانية. وسجل عدد كبير من البلدان النامية نمواً سلبياً أونمواً لا يذكر بما نجم عن ذلك من ركود وكساد، بل ومن تراجع في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ولا يبدو المستقبل باعثاً على الأمل ما دامت الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تتسم ببطء النمو الاقتصادي وبارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، وعدم كفاية التدفقات الصافية من الموارد العالمية، بل ان صافي تحويلات الموارد من الدول النامية يتوجه الى الدول الرأسمالية المتطورة. وبالاضافة الى ذلك، فان ارتفاع مستويات الحمائية وهبوط اسعار السلع الحقيقية التي تعتمد عليها الدول النامية في صادراتها قد ادى بشكل متزايد الى خلق بيئة اقتصادية عالمية غير مأمونة يخيم عليها عدم الاستقرار وعدم القابلية للتنبؤ.

ومن بين العوامل التي لعبت دوراً اساسياً في جعل الوضع الاقتصادي العالمي على درجة الخطورة التي هو عليها الآن، ثمة ثلاثة يتعين التركيز عليها: ازمة الديون، ومستويات اسعار السلع الاساسية، وارتفاع النزعة الحمائية، ولا شك الآن في أن ازمة الديون لها تأثير انكماشي على الاقتصاد العالمي. وفي الوقت الذي ابدت فيه من ناحيتها بلدان نامية عديدة استعدادا ملحوظا لاعتماد سياسات تكيّف ذات توجه انمائي وبذلك جهوداً كبيرة لتعبئة الموارد المحلية. فان هذه السياسة المحلية الايجابية لا يمكنها ان تعطي النتائج المنشودة الا في بيئة اقتصادية ومالية عالمية منصفة وعادلة، ففي الواقع، يجد عدد كبير من البلدان النامية نفسه يقدم ـ في التحليل النهائي ـ تحويلات رأسمالية الى البلدان الرأسمالية المتطورة، وهو امر شاذ يمثل عكساً تاريخياً للأدوار ويلحق اضراراً بالغة بالعملية الانمائية على المستوى الدولي.

ويعتبر مؤتمر الاونكتاد على وجه التحديد الاطار الدولي الدائم لمواجهة هذه القضايا والسعي المشترك لتحديد أسس نظام اقتصادي عالمي جديد.

التعريف بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاونكتاد:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تم تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب ميثاق الأمم المتحدة ليكون الجهاز الرئيسي لتنسيق النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للامم المتحدة والمنظمات والوكالات المتخصصة. ويشتمل المجلس على (٥٤) عضواً يتم انتخاب (١٨) عضواً منهم لكل عام لمدة ثلاثة اعوام. والمهام الرئيسية للمجلس هي ان يكون المنبر الأساسي لمناقشة النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي ورسم السياسات الخاصة بالقضايا التي تطرحها الدول الاعضاء في الأمم

المتحدة. ويقوم المجلس باعداد دراسات وتقارير ويقدم توصيات بشأن المسائل الدولية المتعلقة بالاقتصاد والثقافة والتعليم والشؤون الاجتماعية. وضمن هذا الاطار يعقد المجلس مؤتمرات دورية ويعد تقاريراً للجمعية العامة للأمم المتحدة حول توجهات السياسات. ومن جهة اخرى، يقوم المجلس بالتنسيق بين المنظمات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، كما يقدم الخدمات التي تقررها الدول الاعضاء للأمم المتحدة. ويتبع المجلس ست لجان متخصصة للاحصاءات والسكان والتنمية الاجتماعية وحقوق الانسان ووضع المرأة والمخدرات كما يتبعه خمس لجان اقليمية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا (ومقرها اديس ابابا)، لآسيا والباسيفيك (ومقرها بانجوك) لاوروبا (جنيف)، لامريكا اللاتينية والكاريبي (سانتاجو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (بغداد). وبالاضافة الى ذلك، يتبع المجلس عدد آخر من اللجان الدائمة والمؤسسات المتخصصة.

الاونكتاد ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف في ربيع ١٩٦٤، تم على اثره تكوين الاونكتاد كمؤسسة تابعة للجمعية الحكومية للأمم المتحدة، ولم تلبث الاونكتاد ان عقدت مؤتمرات اخرى في نيودلهي (١٩٦٨)، وبلغراد (١٩٨٣).

ان احدى المهام الرئيسيّة للاونكتاد هي ان تشكل اطاراً لمفاوضات قانونية في مجالات التجارة الدولية. ولقد تم منذ المؤتمر الأول اعلان «المبادىء العامة والخاصة» التي تحكم العلاقات التجارية الدولية وسياسات التنمية. وأخذت مؤتمرات الاونكتاد على عاتقها التوصل الى مستويات اسعار مستقرة ومنصفة للسلع الاساسية التي تعتمد عليها الدول النامية في صادراتها، فتوصلت الى اتفاقيات دولية حول المطاط الطبيعي (١٩٧٩) والكاكاو (١٩٨٠)، والقصدير (١٩٨١) تم من خلالها تنظيم الاسعار والعرض، كما تم على أثرها تشكيل «الصندوق العام للسلع» وهو مؤسسة دولية لتسهيل العقود الدولية باسعار منصفة.

وفي بداية الثمانينات بدأت الاونكتاد في بذل جهود كبيرة تتمثل في «برنامج العمل الجديد للثمانينات» الخاص بالدول الاقل نمواً لدعم اقتصادياتها وجهودها التنموية. وبموجب قرار الامم المتحدة ٣/٣٤ المؤرخ ٤/١٠/١٩٧٩، وادراكاً من الجمعية العامة بأن الاونكتاد قد اتاحت فرصة فريدة لاجراء استعراض شامل لمشاكل التجارة من حيث علاقتها بالانماء الاقتصادي، ولاسيما المشاكل التي تمس البلدان النامية، واستجابة لرغبة البلدان النامية بانشاء منظمة عامة للتجارة، فقد قررت تشكيل «مجلس التجارة والتنمية» كهيئة دائمة للاونكتاد، وتكون جزءاً من جهاز الامم المتحدة العامل في المجال الاقتصادي، ويتولى، ما بين دورات الاونكتاد، الوظائف الداخلية في اختصاصه ويتخذ التدابير اللازمة لمتابعة تنفيذ توصياته واعلاناته ومقرراته وتأمين استمرار اعماله، عبر اتصالات وثيقة مع اللجان

الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية الحكومية المختصة. والرئيس الحالي للمجلس هو السيد سعد الفرارجي (مصر).

الاطار العام للقضايا الرئيسية:

ان الاحاطة بالجهود التي تبذل على مختلف المستويات منذ السبعينات لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد - هي الجهود التي تمحورت حولها اجتماعات واعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاونكتاد - تشكل المنطلق الاساسي للاطار العالم للقضايا الرئيسية في المؤتمرين. وتسعى هذه الجهود الى مواجهة مشكلات التخلف.

واذا كان الحل المنطقي لمشكلة التخلف هو التنمية، واذا كان جوهر التخلف هو غياب القاعدة الصناعية التمويلية، فاننا نجد أن أهم القضايا المرتبطة باقامة نظام اقتصادي عالمي جديد هي قضية تصنيع العالم الثالث، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه ضمن هيكل النظام الدولي الراهن. ذلك ان التصنيع هو أكثر العناصر ديناميكية في النظام الاقتصادي العالمي القائم من حيث أنه يستقطب كافة ابعاد هذا النظام (التجارة الدولية، نقل التكنولوجيا، حركة الموارد المالية - ازمة المديونية -، تكوين الاطر البشرية الفنية.. الخ).

والواقع انه لا بد من القول ان القضايا الرئيسية التي بحثها المؤتمران (المجلس والاونكتاد) قد اقتصرت على بحث ابعاد النظام المشار اليها اعلاه، دون تناول القضية الجوهرية الخاصة بمعوقات ومتطلبات التصنيع.

نشأة وتطور النظام الاقتصادي - الازمة الراهنة:

لقد قام هيكل النظام الدولي الرأسمالي، من حيث الجوهر السياسي والاقتصادي، على الحيلولة دون تصنيع القارات الثلاث المتخلفة، وذلك لمصلحة تقدم الصناعة في الدول الرأسمالية المتطورة. ويتضح ذلك على صعيد الانتاج، كما يتضح على صعيد التبادل والتوزيع، اي تقسيم العمل الدولي الرأسمالي على اساس التخصص الانتاجي، مع علاقات التبادل القائمة على مبادلة السلع الاولية بالسلع الصناعية. ولقد عملت علاقات التوزيع القائمة على نزح موارد التراكم في المناطق المتخلفة لحساب تحقيق التراكم في المناطق المتطورة، وهكذا، عمل الهيكل في المجالات الانتاجية والتبادلية والتوزيعية على تكريس تبعية واستغلال البلاد المتخلفة.

بدأت المراحل الاولى لتبلور النظام الاقتصادي العالمي (الرأسمالي) في مرحلة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية في اوروبا مع نمو الرأسمالية التجارية منذ القرن الرابع عشر، ومع ان الرأسمالية التجارية لم تغير من علاقات الانتاج الاقطاعية ولم تحقق تطوراً في نمو قوى الانتاج، الا انها حققت التراكم الأولي الذي مهد لقيام رأس المال الصناعي والمالي في نهاية القرن الثامن عشر مع ما صاحب ذلك من تغيير في قوى وعلاقات الانتاج في المركز واحكام السيطرة على افريقيا وآسيا وامريكيا الجنوبية. ولقد تميزت مرحلة نمو الرأسمالية الصناعية:

١ - بالصراع من اجل اقتسام واعادة اقتسام

المناطق التابعة.

٢ - نمو قوى الانتاج والتناقض بين قوى وعلاقات الانتاج.

وبينما ادت المسألة الاولى الى حربين عالميتين خلال القرن العشرين، أدت المسألة الثانية الى الازمات الدورية في الاقتصاد الرأسمالي (تعاقب التضخيم والانكماش) خصوصاً في ازمة الكساد الكبير في الثلاثينات و«التضخيم الركودي» في السبعينات، بينما حقق تقدم قوى الانتاج الثورة العلمية التكنولوجية.

ولقد كانت مرحلة الكساد الكبير في الثلاثينات هي بداية نهاية النظام القديم القائم على حرية التجارة الدولية وقاعدة الذهب، وبداية الاتجاه الى نظام الاتفاقيات الثنائية وسياسة التمييز وفرض نظام الحصص (الكوتا) وسياسة اعانة تشجيع الصادرات وتخفيض العملات وانتهاج سياسات الحمائية الجمركية في مواجهة واردات الدول المختلفة.

ومن جهة اخرى، كان لنجاح تجربة «بناء الاشتراكية في بلد واحد» هو الاتحاد السوفياتي، ثم تشكيل «النظام الاشتراكي العالمي» المتمحور حول الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية، يشكل طرفاً لنظام اقتصادي واجتماعي دولي مناقض للنظام الرأسمالي.

وفي عشية السبعينات، بقيت الملامح الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي ترتكز على السيطرة على اقتصادات البلدان النامية واستغلالها، مما ادى الى تضاؤل الأهمية النسبية للبلاد النامية في تجارة الدول الرأسمالية المتطورة تصنيعاً واستيراداً، ودخلت البلاد المتخلفة الاكثر قدرة على النمو الصناعي نسبياً في اطار شبكة جديدة من تدويل الانتاج وتقسيم العمل الدولي على اساس تكنولوجي مع استمرار نزف موارد البلاد النامية، سواء الطبيعية أو المالية (عبر الارباح والفوائد) او البشرية (نزيف العقول) بدون تدفق معاكس للموارد من العالم المتطور لتعويض ذلك.

وثيقة هافانا - وثيقة برلين:

منذ مطلع السبعينات؛ حدثت مجموعة من التغيرات الجديدة التي عمقت اثار النظام القائم، واصبح المجتمع الدولي مهيئاً للمطالبة باقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

فقد تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتدعيم وتوطيد النظم الاشتراكية من جهة، وبتعاظم اهمية حركات التحرر الوطني العالمية وانتشار ظاهرة الدول المستقلة حديثاً التي اخذت تعي بشكل متزايد، ان الاستقلال الاقتصادي لا ينفصم عن التحرر الاقتصادي والاجتماعي. ومن جهة اخرى، تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بانتقال النمو الرأسمالي الى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، والتي اخذت تعبيرها في النظام الاقتصادي العالمي بتدويل الانتاج وعودة ظاهرة المركنتلية (Mercantilisme) التي كانت قد سادت النظام الرأسمالي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي تعطي الاولوية لتكوين ميزان تجاري ملائم عن طريق اتباع السياسة الحمائية في المركز والمستعمرات. وبالمثل، فان المركنتلية الجديدة - التي سادت مع مطلع السبعينات - تعبر عن ظاهرة رأسمالية الدولة الاحتكارية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظل تفاوت مستويات النمو في النظام

الاقتصادي العالمي للرأسمالية. فالدولة تندمج في الاحتكارات الممتدة في دول رأسمالية اخرى وفي دولة نامية، وبالتالي تتكون للدولة والاحتكارات مصلحة مشتركة في مواجهة الاطراف الاخرى، وتنشأ بالتالي السياسة المركنتلية الجديدة سواء في مجال التجارة الخارجية (عبر وسائل الحمائية) او في مجال مركز رؤوس الاموال والتكنولوجيا او في مجا التعاون الصناعي والفني.

ولقد شهد منتصف السبعينات كذلك نشوء ظاهرة الدول الأشد فقراً أو «الدول الأقل نمواً». وصدرت الدعوة الاولى لمواجهة هذا الوضع الجديد عن مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز (الجزائر ١٩٧٣)، ثم تبعها انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي انعقد في باريس عام ١٩٧٥، واستمر طوال عام ١٩٧٦، وعرف باسم «حوار الشمال والجنوب» اومؤتمر باريس، وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية عام (١٩٨٠) (الدورة الخاصة الحادية عشرة) لتقييم ما تحقق من تقدم من خلال اجهزة الامم المتحدة في مجال اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ولاقرار اسس استراتيجية جديدة للتنمية لعقد الثمانينات، وهكذا تم اعلان عقد الثمانينات عقداً للتنمية.

وثيقة هافانا:

صدرت وثيقة هافانا عن الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الـ٧٧ الذي انعقد في هافانا في الفترة ٢٠ ـ ٢٥/٤/١٩٨٧. وفي الواقع يجب اعتبار هذه الوثيقة «اعلان هافانا الثاني»، ذلك انه كان قد صدر اعلان هافانا الاول عن مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز المنعقد في هافانا عام ١٩٧٩ والذي تناول في ذلك الوقت نفس القضايا التي تناولها اعلان هافانا الثاني عام ١٩٨٧، الا ان الفرق الجوهري بينهما هو ان الاول كان يعبر عن الجهود المبذولة لتحقيق «عقد التنمية في الثمانينات» في حين ان الثاني يواجه وضعاً اكثر تفاقماً بعد ان اصبحت الثمانينات هي «عقد التنمية الضائع».

يستند اعلان هافانا الى اعلان المجموعات الاقليمية الثلاث لمجموعة الـ٧٧ في اجتماعاتها الوزارية في كل من دكا ـ اديس ابابا ـ وسان خوزيه. وقد اعتُمدت وثيقة هافانا كأساس للعمل المتفق عليه في العلاقات الاقتصادية لمجموعة الـ٧٧ مع البلدان المتطورة وفي التعاون الاقتصادي المتبادل فيما بين اعضاء المجموعة وذلك في سبيل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

تبدأ الوثيقة بتأكيد حدة أزمة الاقتصاد العالمي، حيث ان الركود المستمر للنظام الاقتصادي قد اعاق التقدم على نحو خطير، وادت اوجه عدم الملاءمة وعدم الانصاف التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الى نتائج سلبية، مقيدة للتجارة والتنمية والعمالة بدلاً من تعزيزها، واصبحت المجازفة والشك وعدم امكانية التنبؤ بالمستقبل في البيئة الاقتصادية الدولية عوائق كبرى امام المجهودات الوطنية الرامية الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد.

واذا كان العالم ككل قد عانى من هذه الظواهر، فان البلدان النامية كانت هي التي تلقت اعنف ضربة على وجه الخصوص، وخاصة تلك المجموعة منها المعروفة باسم اقل البلدان

نمواً والبلدان الافريقية ـ جنوب الصحراء، ولا زالت هذه الحالة تجعل من الصعب بشكل متزايد اتباع سياسات تنمية معتمدة على الذات تهدف الى القضاء على الفقر وبناء الكوادر البشرية والتحديث التدريجي لوسائل الانتاج وتوسيع فرص المشاركة في النشاط الاقتصادي وفي الفوائد الناجمة عنه. وبشكل خاص اشارت الوثيقة في مقدمتها الى معاناة الشعب الفلسطيني الناجمة عن تدهور ظروف معيشته نتيجة للاحتلال الاسرائيلي، وحاجته الى التحرر من هذا الاحتلال ليتمكن من تنمية اقتصاده الوطني، كما اشارت الى معاناة شعوب افريقيا الجنوبية وناميبيا وشعوب خط المواجهة التي تتعرض برامجها الانمائية للتقويض من جراء سياسات نظام جنوب افريقيا.

وتنبه الوثيقة الى ان هذه الحالة العامة محفوفة بتوترات اقتصادية واجتماعية وسياسية داخل البلدان وفيما بينها، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية والاستقرار الجماعي والسلام والأمن الدوليين.

وتحدد الوثيقة المظاهر الخطيرة لأزمة الاقتصاد العالمي في:

أ ـ انهيار اسعار السلع الاساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري الذي حرم الدول النامية من حاصلات التصدير اللازمة لخدمة الديون ودعم التنمية.

ب ـ عبء المديونية الذي أجبر العديد من الدول النامية على اعتماد برامج للتكيف على حساب الجهود التنموية.

جـ ـ ركود المساعدات الانمائية والتقلص الحاد في التدفقات المالية.

د ـ تحويل صاف للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة.

هـ ـ تكاثر الاجراءات والسياسات الحمائية في البلدان المتطورة التي تعرقل صادرات الدول النامية.

و ـ تدهور الاحترام لمبادىء النظام التجاري المتعدد الاطراف الذي يعرض البلدان النامية لعراقيل تعسفية في طريق تجارتها.

ز ـ الاسعار المتقلبة والمضطربة لصرف معظم العملات وارتفاع القيمة الحقيقية لاسعار الفائدة.

وبعد ان تستعرض الوثيقة الطبيعية الهيكلية للازمة الاقتصادية ومسؤولية سياسات البلدان المتطورة عن تفاقمها، والدور الخاص الذي تؤديه الشركات عبر القومية في فرض السياسات التي ادت الى تفاقم الازمة، وتحكم البلدان المتطورة والشركات عبر القومية بالمعرفة والتطور التكنولوجيين، الأمر الذي ادى الى نشأة ضغوط جديدة في العلاقات الدولية. وتنتهي الوثيقة الى ان النظام الاقتصادي الدولي الذي اعقب الحرب الثانية لم يعد يخدم، على نحو كاف، اهداف تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي.

وتؤكد الوثيقة على ان البلدان النامية لا تستطيع ان تسمح لنفسها بالاعتماد فقط على الحوافز الخارجية للتغلب على الازمة، وانما تسعى كذلك الى تحقيق «الاعتماد الجماعي على الذات» وهو ما كان قد سبق بحثه في اطار «برنامج اروشا»، وفي اطار «خطة عمل كاراكاس» للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتحقيق التعاون جنوب ـ جنوب.

وأخيراً، تؤكد الوثيقة على ان جهود انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يجب ان تقدم على اساس التقيد بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي، وليس من المقبول ان يكون هذا الحق مقيداً باجراءات اقتصادية تطبقها دول اخرى بقصد ممارسة كسر سياسي واقتصادي.

القضايا الرئيسية:

تأتي القضايا الرئيسية الأربع (وهي الموارد اللازمة للتنمية، والسلع الأساسية، والتجارة الدولية، ومشاكل البلدان الاقل نموا) في سياق قضية عامة، هي مسألة انعاش التنمية والتجارة الدولية وتطوير اشكال الدعم المتعدد الاطراف وصياغة سياسات وتدابير لمعالجة القضايا الاساسية.

الموارد اللازمة للتنمية:

خلال الثمانينات، ادت الانخفاضات في تدفق رأس المال وعائدات التصدير بالمقارنة مع ارتفاع مدفوعات الفائدة على الديون الخارجية، الى تقلص القدرة الشرائية الخارجية لمعظم البلدان النامية غير النفطية. ومن الآثار الملحوظة للاتجاهات المالية، ظهور تحويلات صافية سالبة في عدد كبير من البلدان النامية، في حين انخفضت التحويلات الصافية الموجبة في معظم البلدان الاخرى، ولقد اقتضى تمويل هذه التحويلات السالبة اجراء تخفيضات في الواردات والاستثمار مما ادى الى عكس العلاقة بين التمويل الخارجي والنمو عندما كانت التحويلات الصافية الموجبة تسمح للاستثمار بأن يتجاوز المستويات التي يمكن ان تمول بالمدخرات المحلية وحدها.

ومنذ عام ١٩٨١، تقلصت التدفقات المالية الصافية المتوسطة والطويلة الاجل الى البلدان النامية بشكل حاد، وكان قد تحددت في السابق نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي الاجمالي تخصص للمساعدات الانمائية الرسمية، ولقد كانت النسبة الفعلية لدى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (الدول الغربية) أقل من نصف النسبة المستهدفة، بينما كانت لدول الاوبك اعلى من هذا الهدف بنسبة كبيرة.

وتتمثل مخاطر مسألة الدين العالمي خلال الثمانينات في تصور الدائنين ان السبب الحقيقي للمشكلة يكمن في السياسات المحلية للمدينين. وقد ظلت مستويات الديون الرئيسية عند حدود عالية لم تعرف من قبل، حتى بالنسبة للدول النامية الأشد فقراً، واصبحت البلدان المدينة تتحمل الآن عبئاً غير متناسب مع التكيف الاقتصادي الكلي والتكيف التجاري، الأمر الذي يعكس توزيعاً غير متكافىء للتكاليف المالية بين المدينين والدائنين. وتشير التوقعات الى ان معظم البلدان النامية المدينة لن تستطيع في الاجل القريب ان تنعش التنمية مع القيام في الوقت بسداد ديونها. وينبغي النظر في وضع مبادىء متفق عليها دولياً بصدد الديون تحدد دور كل من الدائنين والمدينين وتحقق للمدينين معدلات نمو كافية. ولا يمكن الاعتماد على زيادة المدخرات المحلية بدون تحقيق النمو الذي يتطلب تحقيق ضغوط ميزان المدفوعات على الانتاج والاستثمار، الأمر الذي يحتم اعادة جدولة الديون والاستمرار في التوريد الخارجي

وزيادته. فتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي بحدود ٣,٥٪ سنوياً بالاسعار الجارية، يتطلب زيادة التدفقات الرأسمالية السنوية الصافية بالاسعار الجارية الى البلدان النامية بحوالي (١٣) مليار دولار حتى سنة (١٩٩٠)، وبحوالي (٥٠) مليار دولار فيما بين (١٩٩٠ – ١٩٩٥).

ونظراً للدور المؤثر الذي يؤديه صندوق النقد الدولي،فقد اصبحت الشروط المرتبطة بمساعدات الصندوق صعبة جداً لدرجة ان بلداناً نامية كثيرة عجزت عن الحصول على الموارد التي تحتاجها من خلاله للتكيف مع النمو. لذلك، فان الأمر يتطلب اعادة النظر في شروط الصندوق وتعديلها للسماح للدول النامية بالتكيف مع النمو. وبالاضافة الى ذلك فان الحاجة تدعو الى النظر في زيادة الموارد المالية للصندوق وفي استعادته لوظائفه في مجال خلق الاحتياطي.

السلع الأساسية:

بلغت اسعار السلع الأساسية في مجملها ادنى مستوى لها بالقيمة الحقيقية منذ نصف قرن، ولا يتوقع لها تحسن كبير في الأجل القصير والاجل المتوسط. ولقد اضر الوضع الراهن كافة البلدان المنتجة بدرجات مختلفة، ونال الضرر البالغ بوجه خاص البلدان النامية التي تعتمد بشدة على صادرات السلع الاساسية.

ولقد اثرت عوامل معقدة على الطلب والعرض، واسهمت في الضغط الانحداري للاسعار. ومن بين هذه العوامل المتنوعة: بطء النمو الاقتصادي، وتقلب اسعار الصرف والفائدة، وانخفاض كثافة استخدام بعض السلع نتيجة للتغير التكنولوجي، وتدابير الدعم التي تشجع زيادة الانتاج والصادرات المماثلة في الدول المتطورة، والحمائية. وبالتالي فقد مال نصيب السلع الأساسية في الانتاج الاقتصادي العالمي والتجارة العالمية في اتجاه هبوطي، وازداد نصيب الدول النامية في اجمالي واردات السلع الاساسية.

وازاء هذا الوضع، فان الأمر يقتضي البحث عن حلول مستديمة تعالج بكفاية المشاكل القصيرة الاجل والطويلة الامد في مجال السلع الأساسية.

وازاء هذا الوضع، فان الأمر يقتضي البحث عن حلول مستديمة تعالج بكفاية المشاكل القصيرة الأجل والطويلة الأمد، في مجال السلع الأساسية. وقد اتفقت وجهات النظر للمجموعات المختلفة في لجنة السلع الأساسية على أن التعاون الدولي بين المنتجين والمستهلكين هو اداة ضرورية وفعالة لانجاز هذه الاهداف، وعلى ضرورة تحسين سير العمل في اسواق السلع الاساسية، بما في ذلك تفادي تقلب الاسعار والبحث عن حلول طويلة الأجل للمشاكل السلعية.

ان تنويع اقتصاديات معظم البلدان النامية، افقياً ورأسياً، وزيادة مشاركتها في تجهيز وتسويق سلعها الأساسية، يمثلان هدفاً انمائياً هاماً وطويل الأجل يتطلب تحقيقه تكثيف التعاون الدولي بين المنتجين والمستهلكين. ان مسؤولية جهود التنويع تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية، وينبغي للمساعدة الدولية، ان تراعي الاهداف التنموية لكل بلد على حدة، كما ان شروط الوصول الى الاسواق

ترتبط ارتباطاً مباشراً بجهود التنويع. وقد تنشأ ضرورة زيادة الموارد المالية لتنفيذ برامج التنويع بما في ذلك انشطة التجهيز والتسويق والتوزيع.

وبما ان النقص في فصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية يشكل عقبة هامة امام جهودها الانمائية، فقد شددت مجموعة الـ(٧٧) خلال المناقشات على ضرورة تدعيم وتحسين عمل جهاز «التمويل التعويضي القائم في صندوق النقد الدولي» بغية تسهيل زيادة مسحوبات البلدان النامية بشروط واحكام مناسبة والتغلب على الصعوبات التشغيلية وجوانب الجمود في هذا الجهاز. وتزداد اهمية الترتيبات التعاقدية في هذا المجال، مثل نظام تثبيت حاصلات الصادرات (ستكابكس) والمخطط السويسري المعلن عنه للتمويل التعويضي للنقص في حاصلات صادرات السلع الاساسية.

واستعرضت اللجنة مشكلة تصريف المخزونات غير التجارية من السلع التي تحدث افتعالاً في اسعاف السلع الأساسية، وضرورة ان يتم هذا التصريف بالتشاور مع المنتجين ومع منظمات السلع الأساسية.

وبالنظر الى الآمال الكبيرة المعقودة على الصندوق المشترك للسلع الأساسية، فقد كان لقيام الاتحاد السوفياتي بالتوقيع على اتفاقية الصندوق خلال المؤتمر دلالة بالغة، وسيتمكن هذا الصندوق من تمويل عدد من البرامج الانمائية المتعلقة بسلع اساسية. الا ان الصندوق المشترك لا يمكن له ان يكون علاجا شاملا بحد ذاته لجميع المشاكل القائمة في مجال السلع الأساسية.

التجارة الدولية:

شهدت فترة اوائل الثمانينات زيادة واسعة النطاق في الضغوط والتدابير الحمائية، اقترنت بالانخفاض في النشاط الاقتصادي والزيادة في البطالة الذين حدثا خلال الانحسار، وعلى الرغم من الالتزامات الحكومية في مؤتمر الاونكتاد السادس بالعدول عن التدابير الحمائية او تجميدها إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث. أما التدابير اللازمة لتعزيز التغير الهيكلي في الانتاج والتجارة، فانها لم تتخذ في الوقت الذي كانت فيه الحاجة اليها على اشدها، اي في وقت ارتفاع البطالة وانتشار الفائض في الطاقة الانتاجية وحدوث تغيرات كثيرة في القدرة على المنافسة دولياً، اما التجارة فيما بين النظم الاجتماعية المختلفة، تبلغ ٥٪ من مجموع قيمة التجارة العالمية في العقد الماضي

ولقد استندت مجموعة الدول الغربية . المجموعة (ب)، الى ذلك، في اثارة قضية ازمة الجنوب ـ شرق، بالادعاء ان الازمة لا تقتصر على كونها ازمة شمال ـ جنوب، بل انها ناجمة عن الجمود الكبير في العلاقة الاقتصادية بين الدول النامية والدول الاشتراكية، والذي يؤثر سلبياً على وتيرة نمو النشاط التجاري الدولي بشكل عام. وتلجأ الدول الرأسمالية المتطورة الى اثارة قضية ازمة الجنوب ـ شرق كوسيلة دفاعية امام تعرض سياساتها الاقتصادية للانتقاد بصفتها المسؤولة الرئيسة عن تفاقم ازمة الاقتصاد العالمي وتصدير التضخم الانكماشي منها الى الدول النامية.

وعلى الرغم من تصريحات الالتزام بعيدة

تجارية حرة ومتفتحة، الا ان الحمائية تضاعفت في الثمانينات وتم تطبيقها بشكل تمييزي. وقد كانت هذه الاجراءات موجهة ضد الدول النامية بشكل اساسي. فبينما خضع ١٨٪ من التجارة في المنتجات الصناعية فيما بين الدول الرأسمالية المتقدمة للاجراءات الحمائية، تعرض ٣٠٪ من منتجات الدول النامية لمثل هذه الاجراءات من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة. ولقد تضررت الزراعة وصناعة النسيج بشكل خاص من الاجراءات الحمائية، الأمر الذي سبب اضراراً بالغة للدول النامية.

ويتعرض النظام التجاري الدولي لضغوط شديدة. فالقواعد القائمة لا يتم الالتزام بها، واجراءات «الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة» (GATT) يتم التحايل عليها، وآلية تسوية المنازعات لا تنفذ الحقوق والواجبات بكفاءة، وجزء كبير من التجارة العالمية ـ سواء على اساس المنتجات او على اساس البلدان ـ يتم خارج نظام القواعد التي تحكم التجارة الدولية.

وفضلاً عن ذلك، يتعرض النظام التجاري الدولي لضغوط خارجية، فاسعار الصرف في الثمانينات تذبذبت بشكل واسع، وثمة مبالغ هائلة من رأس المال تستخدم للمضاربة، وغدت مدفوعات خدمة الديون مكبلة للأيدي، وتسبب التطور السريع للتكنولوجيا في تحولات للميزة النسبية في التجارة الدولية (comparative advantage) تستدعي اعادة التكيف خلال فترات قصيرة جدا.

وتشير هذه التطورات بكل وضوح الى ان هناك حاجة لاعادة تقييم النظام التجاري الدولي. فاستمرار الأهمية المعلقة على هذا النظام يتوقف على مدى مساهمته في عملية التنمية، هذه المساهمة التي اصبحت سلبية نتيجة للنظام التجاري الدولي القائم.

مشاكل اقل البلدان نموا:

تمثل اقل البلدان نمواً مجموعة البلدان الاربعين الأشد فقراً في العالم، ويتراوح متوسط اجمالي نصيب الفرد من الناتج القومي فيها حول (٢٠٠) دولار، وهو اقل من ربع المتوسط للبلدان النامية ككل، ولا يمثل أكثر من ٣٪ من المتوسط للبلدان المتطورة.

ولقد تخلفت اقل البلدان نموا على مدى فترة طويلة في التنمية اذا ما قورنت مع دول اخرى، ووصلت بلدان كثيرة منها الى خلق حلقة مفرغة من القيود والفقر والانفجار السكاني، ادت الى الركود والارتداد.

ومنذ بداية «عقد التنمية» في الثمانينات، استمر تدهور حالة اقل البلدان نمواً، فانخفض الناتج القومي الاجمالي للفرد من (٢٢٠) دولاراً في ١٩٨٠ الى (٢٠٠) دولار في ١٩٨٥ وهبط نصيب هذه البلدان في الاقتصاد العالمي والتجارة.

كما ان الاتجاهات الظاهرة للسنوات القادمة لا تشير إلى تحسن. وان الضعف الشديد الذي تعاني منه البنى والهياكل الاقتصادية لهذه البلدان تجعلها اكثر تأثراً من غيرها بالعوامل الخارجية. ومن هنا فان الازمة الراهنة للاقتصاد العالمي كانت اشد ما تكون تأثيراً في هذه البلدان، خصوصاً في مجالات مثل انخفاض اسعار السلع الاساسية ومشكلة المديونية وركود التدفقات المالية الخارجية، وذلك بالاضافة الى الظروف المناخية السيئة والكوارث

الطبيعية، الأمر الذي ادى الى المزيد من انخفاض الانتاج والمستويات المعيشية.

ولا بد من الملاحظة انه مع هذا الوضع العام، فان الكثير من البلدان الاقل نموا قد اجرت اصلاحات اقتصادية شاملة وبذلت جهوداً كبيرة من اجل تحسين فعالية حشد واستخدام الموارد المحلية وتعزيز الادارة الاقتصادية والمالية.

ان اولويات الجهود الذاتية لتحسين اوضاع هذه البلدان تتمثل في تعجيل التنمية الزراعية وزيادة الأمن الغذائي، وتطبيق برامج للتكيف الهيكلي والتنويع تتلائم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد على حدة، وحشد الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب وتعزيز دور المرأة في العملية الانمائية.

والى جانب الجهود الذاتية، فانه لا غنى في هذه الحالة بالذات عن البرامج الدولية للمساعدة المالية والتقنية التي توجه الى دعم اهداف السياسة العامة للبرامج الموجهة الى النمو. وتدعو الحاجة الى زيادة حجم المساعدة المالية لاقل البلدان نمواً زيادة كبيرة بشروط تتفق مع احتياجاتها الانمائية المباشرة والطويلة الاجل.

وتتطلب حالة الديون الخارجية لاقل البلدان نمواً برنامجاً للاغاثة الفورية وذلك بالغاء قروضها غير المسددة في مجال المساعدة الانمائية الرسمية وتخفيض اسعار الفائدة لديونها الحالية الى مستويات معقولة وتوفير جدولة كبيرة ومتعددة السنوات للديون الخاصة.

وبالطبع، يمكن القول ان الصراع الدائر في مناقشة هذه القضايا الأربع هو صراع سياسي بالأساس، تسعى فيه مجموعة الـ(٧٧) ومعها مجموعة الدول الاشتراكية الى اعتماد وثيقة هافانا كأساس لانشاء نظام اقتصادي عالمي جديد، وكانت الدول الاشتراكية قد قدمت في هذا المجال «وثيقة برلين» الصادرة عن الاجتماعات التي عقدتها الدول الاشتراكية في برلين في الفترة ٢٧ ـ ٢٩/٥/١٩٨٧ حول موضوع «مقاومة التخلف وانشاء نظام اقتصادي عالمي جديد».

أما مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة فقد ضغطت باتجاه ان ينحصر المؤتمر في مهمة دراسة وتقييم المشكلات واسبابها وليس في وضع صياغات لبرامج عمل متعددة الاطراف. ذلك ان هذه الدول تفضل دائماً الترتيبات الثنائية التي تمنحها ادوات ضغط سياسية بدلا من الترتيبات الدولية المتعددة الاطراف. ولقد عمدت معظم هذه الدول الى تخفيض مستوى تمثيلها في المؤتمر، فالوفد الامريكي على سبيل المثال يرأسه مساعد وكيل الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، بينما شارك الاتحاد السوفياتي بوفد من (٣٦) عضوا يرأسه وزير التجارة.

وكما عبر رئيس المؤتمر الدكتور ب. تشدزيرو، (وهو وزير المالية ولتخطيط الاقتصادي والتنمية في زيمبابوي) في بيانه قائلا

«.. واعتقد ان أمامنا فرصة فريدة للشروع في عملية حقيقية من اجل انعاش التنمية والتجارة الدولية، وسبيل التعاون الدولي الفعال هو اكثر السبل واقلها تكلفة، ولديّ اقتناع تام بأن الاونكتاد، نظراً لولايته الشاملة المستندة اليه بشكل افضل منبر تمثل فيه جميع الاطراف لدراسة وتنسيق قضايا التجارة الدولية والتنمية».

الوحدة الاقتصادية الخاصة بالشعب الفلسطيني في الاونكتاد:

في يوليو / تموز ١٩٨٣، اتخذ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية القرار رقم ١٤٦ (٦)، وكلف فيه الامين العام بتشكيل وحدة اقتصادية خاصة لدراسة ومتابعة سياسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي التي تعيق التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة.

ومنذ تأسيسها، قامت الوحدة الخاصة للدراسات الفلسطينية في الاونكتاد بتكوين قاعدة معلومات اساسية وتحديد ثغراتها ومصادر استكمال معلوماتها.

كما قامت باجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية واجراء زيارات ميدانية عام ١٩٨٥ الى كل من تونس وعمان والكويت وبغداد ودمشق، وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية.

وقد اخذت الوحدة تصدر تباعاً الدراسات الخاصة بمتابعة الاوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني، كان أولها «عرض الاوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة (تموز/ يوليو ١٩٨٥) بينما واصلت العمل التراكمي لتكوين قاعدة المعلومات حول اقتصاد الاراضي المحتلة، واصدرت عدداً اخر من الدراسات الهامة. وفي عام ١٩٨٧، انهت الوحدة دراسة هامة حول «الهيكل العمالي في الاراضي المحتلة» كما بدأت في الاعداد لدراسة اخرى حول «القطاع التجاري، اوضاعه ونشاطاته».

قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاوضاع الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة

قرار مقدم من كوبا نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ٧٧

ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

اذ يشير الى قرار الاونكتاد ١٠٩ (د ـ ٥) المؤرخ في ١حزيران/ يونيه ١٩٧٩،

واذ يشير ايضاً الى قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٣٩ (د ـ٢٣) المؤرخ في ٩ تشرين الاول اكتوبر ١٩٨١،

واذ يشير كذلك الى قرار الاونكتاد ١٤٦ (د ـ ٦) المؤرخ في ٣ تموز / يوليو ١٩٨٣،

واذ يضع في ، اعتباره قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٢٣ المؤرخه في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤،

واذ يدرك مقرر الجماعة الأوروبية المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ بشأن سلع ومنتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة،

واذ يشعر ببالغ القلق ازاء رفض سلطات الاحتلال الاسرائيلية السماح بتصدير السلع والمنتجات الفلسطينية الى سوق الجماعة الاوروبية،

واذ يرفض الاحتلال الاسرائيلي وقيوده التي تعرقل تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني بما في ذلك قطاع التجارة،

١ ـ يرحب بانشاء الوحدة الاقتصادية الخاصة

(الشعب الفلسطيني) في الاونكتاد؛

٢ ـ يرحب ايضاً بمقرر الجماعة الاوروبية بمنح السلع والمنتجات الفلسطينية فرصة الوصول التفضيلي الى اسواقها على اساس شهادة منشأ فلسطينية؛

٣ ـ يعرب عن استيائه الشديد لقيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بعرقلة تنفيذ المقرر المذكور اعلاه؛

٤ ـ يعرب عن استيائه الشديد ايضاً للعرقلة الاسرائيلية لانشاء ميناء بحري تجاري في قطاع غزة المحتل يكون من شأنه ان يتيح للسلع والمنتجات الفلسطينية فرصة الوصول المباشر الى الاسواق الخارجية؛

٥ ـ يسلم بالحاجة الى انشاء مركز لتسويق وتصدير السلع والمنتجات الفلسطينية بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية؛

٦ ـ يرجو من الاونكتاد اسداء المشورة بشأن انشاء المركز المشار اليه آنفاً؛

٧ ـ يحث جميع الدول على تسهيل وصول السلع والمنتجات الفلسطينية الى أسواقها؛

٨ ـ يحث جميع الدول وهيئات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية لتمكينه من تنمية اقتصاده الوطني، بما في ذلك قطاع التجارة، بمنأى عن الاحتلال؛

٩ ـ يدعو الى اعطاء موظفي وخبراء الاونكتاد فرصة الوصول الى الاراضي الفلسطينية المحتلة؛

١٠ ـ يرجو ايضاً من الأمين العام للاونكتاد ان يقدم تقريراً دورياً الى مجلس التجارة والتنمية والجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

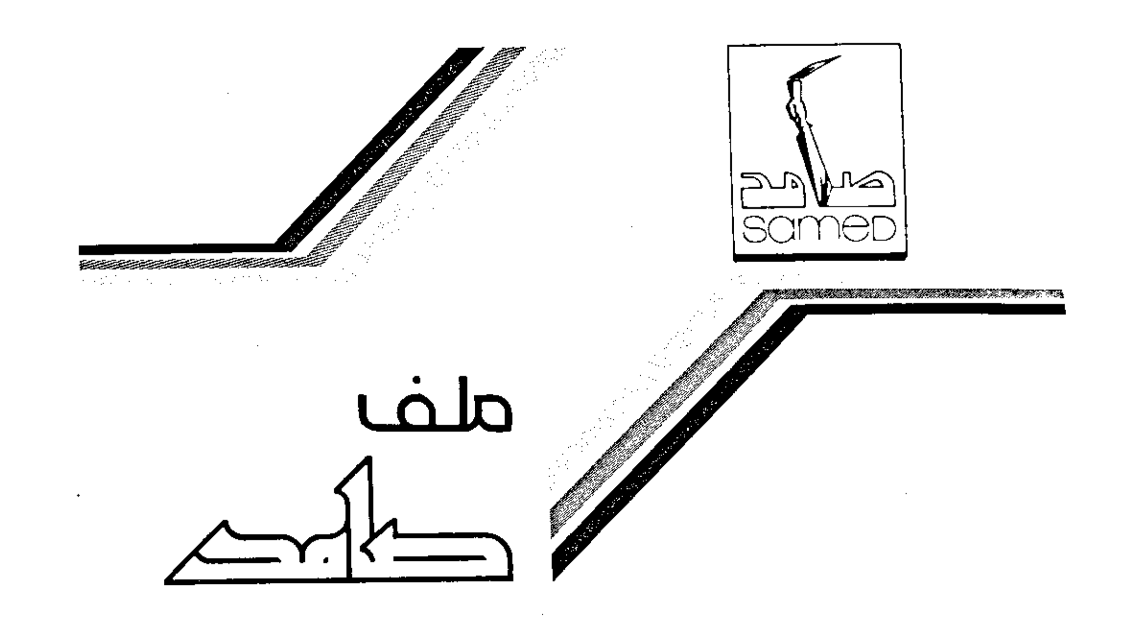
قرار مؤتمر الأمم المتحدة ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

اذ يشير الى مقرر الجمعية العامة ٤٠/٤٣٢ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥، الذي رجت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يعد تقريراً عن الممارسات المالية والتجارية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى،

واذ يلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يشمل سوى الممارسات المالية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة،

يرجو من الأمين العام ان ينفذ مقرر الجمعية العامة ٤٠/٤٣٢ بالكامل وأن يقدم تقريراً عن تنفيذه الى الجمعية في دورتها الثالثة والاربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



(الشعب الفلسطيني) في الاونكتاد؛

٢ ـ يرحب ايضاً بمقرر الجماعة الاوروبية بمنح السلع والمنتجات الفلسطينية فرصة الوصول التفضيلي الى اسواقها على اساس شهادة منشأ فلسطينية؛

٣ ـ يعرب عن استيائه الشديد لقيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بعرقلة تنفيذ المقرر المذكور اعلاه؛

٤ ـ يعرب عن استيائه الشديد ايضاً للعرقلة الاسرائيلية لانشاء ميناء بحري تجاري في قطاع غزة المحتل يكون من شأنه ان يتيح للسلع والمنتجات الفلسطينية فرصة الوصول المباشر الى الاسواق الخارجية؛

٥ ـ يسلم بالحاجة الى انشاء مركز لتسويق وتصدير السلع والمنتجات الفلسطينية بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية؛

٦ ـ يرجو من الاونكتاد اسداء المشورة بشأن انشاء المركز المشار اليه آنفاً؛

٧ ـ يحث جميع الدول على تسهيل وصول السلع والمنتجات الفلسطينية الى أسواقها؛

٨ ـ يحث جميع الدول وهيئات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية لتمكينه من تنمية اقتصاده الوطني، بما في ذلك قطاع التجارة، بمنأى عن الاحتلال؛

٩ ـ يدعو الى اعطاء موظفي وخبراء الاونكتاد فرصة الوصول الى الاراضي الفلسطينية المحتلة؛

١٠ ـ يرجو ايضاً من الأمين العام للاونكتاد ان يقدم تقريراً دورياً الى مجلس التجارة والتنمية والجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

قرار مؤتمر الأمم المتحدة ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي
السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى

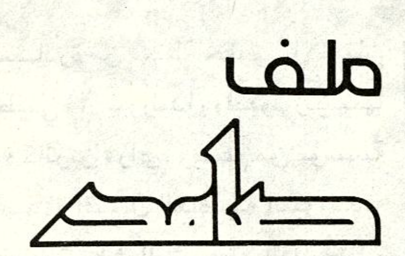
ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

اذ يشير الى مقرر الجمعية العامة ٤٠/٤٣٢ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥، الذي رجت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يعد تقريراً عن الممارسات المالية والتجارية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى،

واذ يلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يشمل سوى الممارسات المالية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة،

يرجو من الأمين العام ان ينفذ مقرر الجمعية العامة ٤٠/٤٣٢ بالكامل وأن يقدم تقريراً عن تنفيذه الى الجمعية في دورتها الثالثة والاربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.





معرض الثقافة الفلسطينية في نيوزلندة

«صامد» في معرضي «بوزنان» و«قبرص»

«صامد» ترعى سباق أحياء افريقيا

الدائرة الاقتصادية تشارك في عدد من المؤتمرات



معرض الثقافة الفلسطينية في نيوزلندة

بمبادرة من «حملة حقوق الانسان الفلسطيني» في نيوزلندا، وجهود رئيستها السيدة كاترين فراي، وبدعم من مؤسسة «صامد»، أقيم في العاصمة النيوزلندية معرض للتراث الشعبي الفلسطيني والثقافة الفلسطينية، احتوى على ما يزيد عن مائة قطعة تراثية وفرتها «صامد» من منتجاتها ومنتجات الأرض المحتلة في هذا المجال.

وقد ضم المعرض، اضافة الى المطرزات والخشبيات المحفورة والصدفيات وقطع الحلي والأواني، مجموعة من اللوحات لبعض الفنانين الفلسطينيين، والتي تعبر عن معاناة الشعب الفلسطيني، ونضالاته، وجذوره الضاربة في عمق الأرض الفلسطينية وحضارته الممتدة في عمق التاريخ.

وقد استمرت هذه التظاهرة الثقافية من ٢٥ نيسان وحتى ٨ أيار ١٩٨٧، واستقطبت اعداداً كبيرة من الرواد ولفتت انتباه الصحافة النيوزلندية التي كتبت مشيدة بالمستوى الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني الذي ينتج هذا



ـ فلسطين في نيوزلندة



ـ جانب من المعرض الفلسطيني



ـ نماذج من المعروضات التي لفتت الانتباه

المستوى الجمالي الرفيع من الابداعات الفنية والصناعات الشعبية التراثية. وعبرت عن ذلك صحيفة «اوكلاند ستار» بقولها: ان هذا المعرض يظهر مدى ثراء التراث الثقافي الفلسطيني المنسي غالباً في خضم الأحداث السياسية العنيفة والصاخبة.

كما لاحظت صحف اخرى في معرض حديثها الايجابي عن هذه التظاهرة، أن الكوفية الفلسطينية قد أصبحت مشهداً مألوفاً في شوارع العاصمة النيوزلندية. وانطلقت من حديثها عن المعرض الى الحديث عن المؤسسات الاجتماعية والثقافية والانتاجية للشعب الفلسطيني التي ترعاها منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الرسالة التي بعثت بها السيدة كاترين فراي للأخ ابو علاء، ثمنت رئيسة حملة حقوق الانسان الفلسطيني الجهد الذي بذلته مؤسسة «صامد» في سبيل انجاح هذه التظاهرة الثقافية مثلما ثمنت جهود «صامد» في مجال احياء ونشر التراث الشعبي الفلسطيني الذي يقدم صورة مشرقة عن حضارة هذا الشعب. وتمنت السيدة فراي على الأخ ابو علاء نشر صور هذا المعرض على صانعي هذه التحف الفنية، اذ أن من حقهم ان يدركوا



- انتاج صامد في نيوزلندة

النتائج الايجابية لصنع ايديهم الثمينة كما تجلت في هذا المعرض.

ومؤسسة «صامد»، اذ تعتز بهذه الشهادة، فانها تؤكد على أن مهمة احياء ونشر وتعميم تراثنا الشعبي الفلسطيني سوف تظل هدفاً أساسياً من اهدافها وهي في الوقت نفسه تعرب عن سعادتها لأن هديتها للشعب النيوزلندي.. قد وصلت.

حضور فلسطيني في معرض بوزنان الدولي

- السيد فويتشك وزير التجارة الخارجية البولندي يفتتح المعرض

اختتمت مساء ٢١ حزيران (يونيو) الماضي، في مدينة بوزنان البولندية الواقعة باتجاه الغرب من العاصمة وارسو، أيام معرض بوزنان الدولي التي استمرت اسبوعا كاملا، بمشاركة (٣٨٥٠) مؤسسة وشركة تجارية، تمثل (٣٨) دولة من كافة ارجاء الارض. كان من بينها (١٧٥٠) شركة تجارية بولندية.

دولي بوزنان هذا العام تميز بنوعية المواد التي عرضت في جميع الاجنحة، مقارنة بمعروضات العام السابق، ويمكن تمييز ثلاثة اجنحة: الجناح السوفياتي والياباني، والامريكي.

المعرض افتتحه صباح ١٤ حزيران وزير التجارة الخارجية أندجي فويتشك، بحضور وفد حزبي وحكومي برئاسة رئيس الوزراء البولندي السيد زبيغنيف ميسنر.

وزارة الخارجية البولندية وضعت طائرة خاصة تحت تصرف اعضاء السلك الديبلوماسي الذين شاركوا في حفل الافتتاح.

في هذا المعرض شاركت جهتان عربيتان وحيدتان هما م.ت.ف. والعراق، والأخيرة عادت لهذا الصرح التجاري الكبير بعد انقطاع خمس سنوات.

م.ت.ف. شاركت، كالعادة، في أعمال هذا المعرض بجناح خاص عرضت فيه

منتوجات جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين «صامد»، والتي شملت الملابس بأنواعها والأزياء الفولكلورية والاشغال اليدوية واشغال الصدف والحفر على الخشب.

العراق شارك بجناح بلغت مساحته ٢٠٠م٢ عرضت فيه كافة المنتجات العراقية.

فهل يا ترى ستعود الدول العربية الأخرى التي توقفت، لسبب او لآخر، عن المشاركة في هذا المعرض؟ هل ستعود تدريجياً؟ وهل يعود الثقل العربي الى هذا المعرض، وسواه من المعارض الدولية التي تقام في بولندا وغيرها، من الدول الاوروبية.

معارض دولية

فلسطين تشارك في معرض قبرص الدولي

شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في معرض قبرص الدولي الثاني عشر الذي افتتحه الرئيس القبرصي سبيروس كبريانو مساء يوم ٢٢/٥/٨٧ والذي سيستمر اسبوعين.

وقد اشتمل الجناح الفلسطيني على ازياء فولكلورية وتحف ومصنوعات يدوية ومطرزات من انتاج مؤسسة «صامد» تعكس التراث والحضارة الفلسطينية.

وزار الرئيس كبريانو الجناح الفلسطيني حيث ابدى اعجابه بالمعروضات مشيرا الى المعاني التي تعكسها المشاركة الفلسطينية في المعرض ومدلولاتها على صعيد علاقات الصداقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقبرص.



مؤسسة "صامد" ترعى سباق أحباء إفريقيا

نشرت جريدة «مويتي» الكونغولية المقال التالي حول السباق الذي رعته مؤسسة «صامد» في العاصمة برازافيل، ورصدت ريعه لصالح القوى التي تناضل ضد نظام «الابرتهايد» العنصري في افريقيا، ولصالح الشعب الفلسطيني الذي يناضل ضد العنصرية الصهيونية في فلسطين.

«أهلا بأحباء افريقيا» كان شعار السباق الشعبي الذي نظمته مؤخراً في شوارع البرازافيل، خلية «شبيبة الحزب الاشتراكي الكونغولي» في المقاطعة ٤٢ - دائرة ٤ في مونغالي.

وقد رعت هذا السباق مؤسسة «صامد» معامل ابناء شهداء فلسطين، وهي المؤسسة التي تساهم في رعاية عدة مشاريع ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي ورياضي في بلادنا. لهذا كان شعار السباق الشعبي «اهلاً بأحباء افريقيا». وقد رصد ريع هذا السباق لصالح دول المواجهة التي تكافح ضد «الابرتهايد»، ومن اجل نضال الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية.

وقد أعطيت اشارة الانطلاق من أمام مقر سفارة فلسطين في الكونغو.

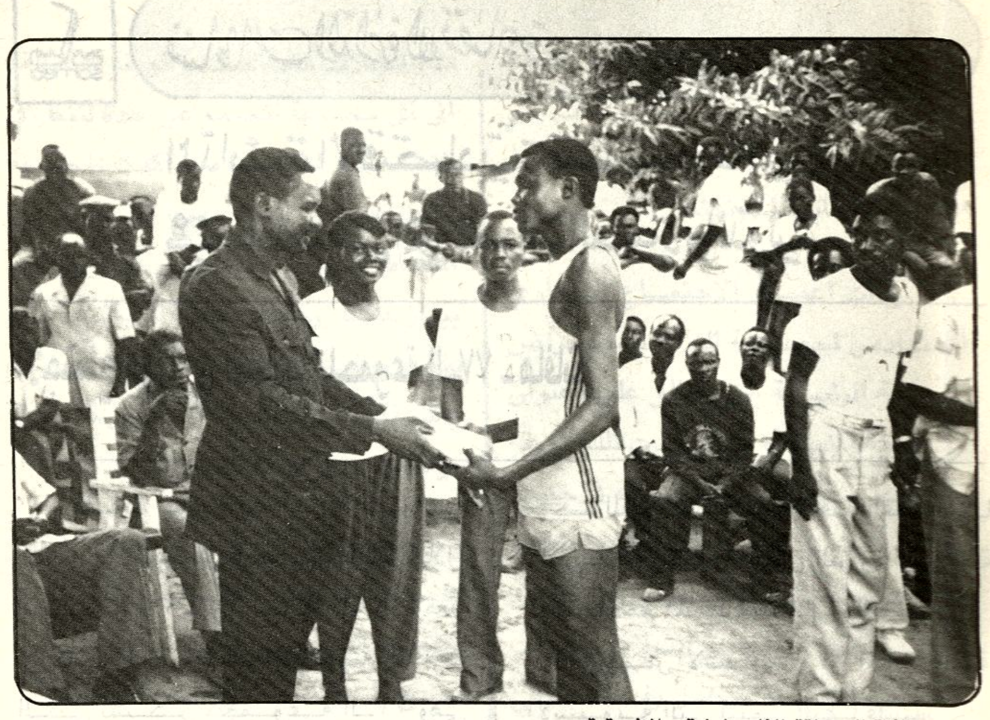
واشترك في السباق تسعون متسابقاً توزعوا على ثلاث فئات (رجال - ناشئين - صغار)، وامتدت مسافة السباق سبعة كيلومترات، ابتدأت من أمام ممثلية م.ت.ف - مروراً بمستديرة ماماتي - مستديرة بولفار الجيش - جسر المئوي - سينما أ.ب.ث - جادة مايامايا - جادة



- تضامن افريقي مع الشعب الفلسطيني



- صامد ترعى السباق



- جائزة الصداقة الفلسطينية - الافريقية

لينين - جادة الشهداء الثلاثة. وكانت النهاية عند مقر اتحاد الشبيبة الاشتراكية الكونغولية.

وعند الوصول سُجل تخلف ١٩ متسابق بينما أتمه ٧١ متسابق.

وقد كافأت مؤسسة «صامد» الخمسة عشر متسابقاً الأوائل من كل فئة من الفئات، وكانت التصفيات كما يلي:

رجال:

١ - نكوادينس ١٨,١٢ دقيقة
٢ - يامبابارفا ١٩,٣٠ دقيقة
٣ - شابوميدار ٢٠,٢٠ دقيقة

ناشئين:

١ - بندا ندزاو ٢٢,٤٤ دقيقة
٢ - بيتسومانوا ٢٨,١٠ دقيقة
٣ - تشابو ٢٨,١٥ دقيقة

صغار:

١ - ندزاوسفرين ٢١,٥٤ دقيقة
٢ - ندزادي ايما ٢٣,٠٥ دقيقة
٣ - مونغابو ٢٣,١٨ دقيقة

ريمون كينكوندا

منتوجات جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين «صامد»، والتي شملت الملابس بأنواعها والأزياء الفولكلورية والاشغال اليدوية واشغال الصدف والحفر على الخشب.

العراق شارك بجناح بلغت مساحته ٢٠٠م٢ عرضت فيه كافة المنتجات العراقية.

فهل يا ترى ستعود الدول العربية الأخرى التي توقفت، لسبب او لآخر، عن المشاركة في هذا المعرض؟ هل ستعود تدريجياً؟ وهل يعود الثقل العربي الى هذا المعرض، وسواه من المعارض الدولية التي تقام في بولندا وغيرها، من الدول الاوروبية.

معارض دولية

فلسطين تشارك في معرض قبرص الدولي

شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في معرض قبرص الدولي الثاني عشر الذي افتتحه الرئيس القبرصي سبيروس كبريانو مساء يوم ٢٢/٥/٨٧ والذي سيستمر اسبوعين.

وقد اشتمل الجناح الفلسطيني على ازياء فولكلورية وتحف ومصنوعات يدوية ومطرزات من انتاج مؤسسة «صامد» تعكس التراث والحضارة الفلسطينية.

وزار الرئيس كبريانو الجناح الفلسطيني حيث ابدى اعجابه بالمعروضات مشيرا الى المعاني التي تعكسها المشاركة الفلسطينية في المعرض ومدلولاتها على صعيد علاقات الصداقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقبرص.



مؤسسة "صامد" ترعى سباق أحباء إفريقيا

نشرت جريدة «مويتي» الكونغولية المقال التالي حول السباق الذي رعته مؤسسة «صامد» في العاصمة برازافيل، ورصدت ريعه لصالح القوى التي تناضل ضد نظام «الابرتهايد» العنصري في افريقيا، ولصالح الشعب الفلسطيني الذي يناضل ضد العنصرية الصهيونية في فلسطين.

«أهلا بأحباء افريقيا» كان شعار السباق الشعبي الذي نظمته مؤخراً في شوارع البرازافيل، خلية «شبيبة الحزب الاشتراكي الكونغولي» في المقاطعة ٤٢ - دائرة ٤ في مونغالي.

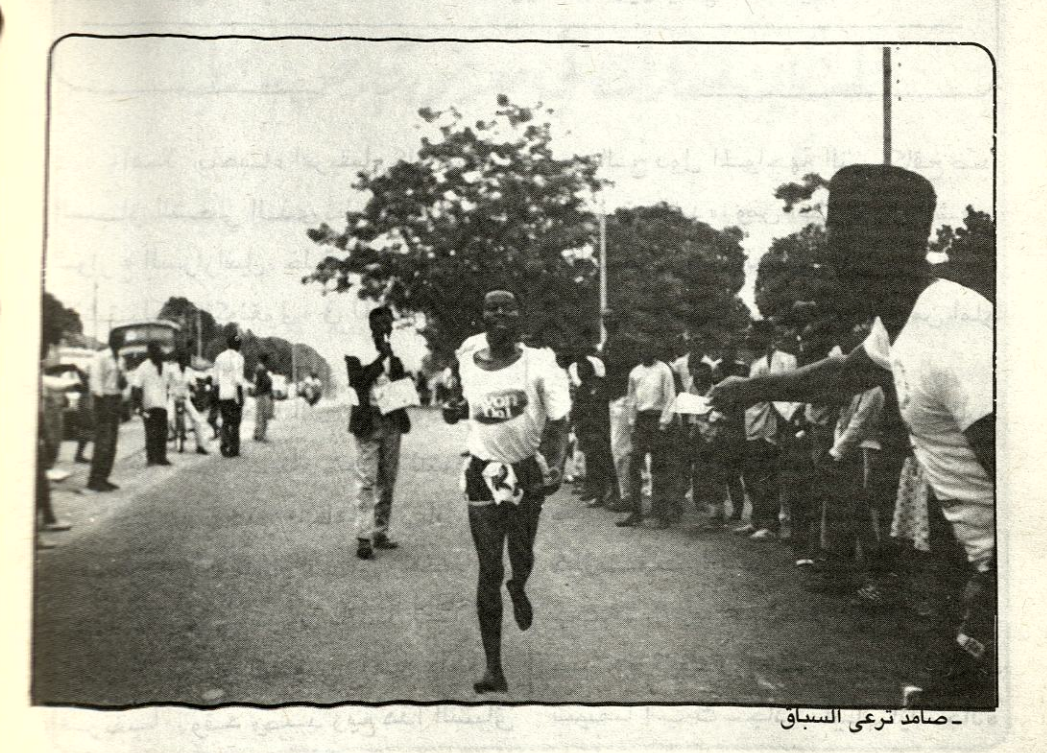
وقد رعت هذا السباق مؤسسة «صامد» معامل ابناء شهداء فلسطين، وهي المؤسسة التي تساهم في رعاية عدة مشاريع ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي ورياضي في بلادنا. لهذا كان شعار السباق الشعبي «اهلاً بأحباء افريقيا». وقد رصد ريع هذا السباق لصالح دول المواجهة التي تكافح ضد «الابرتهايد»، ومن اجل نضال الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية.

وقد أعطيت اشارة الانطلاق من أمام مقر سفارة فلسطين في الكونغو.

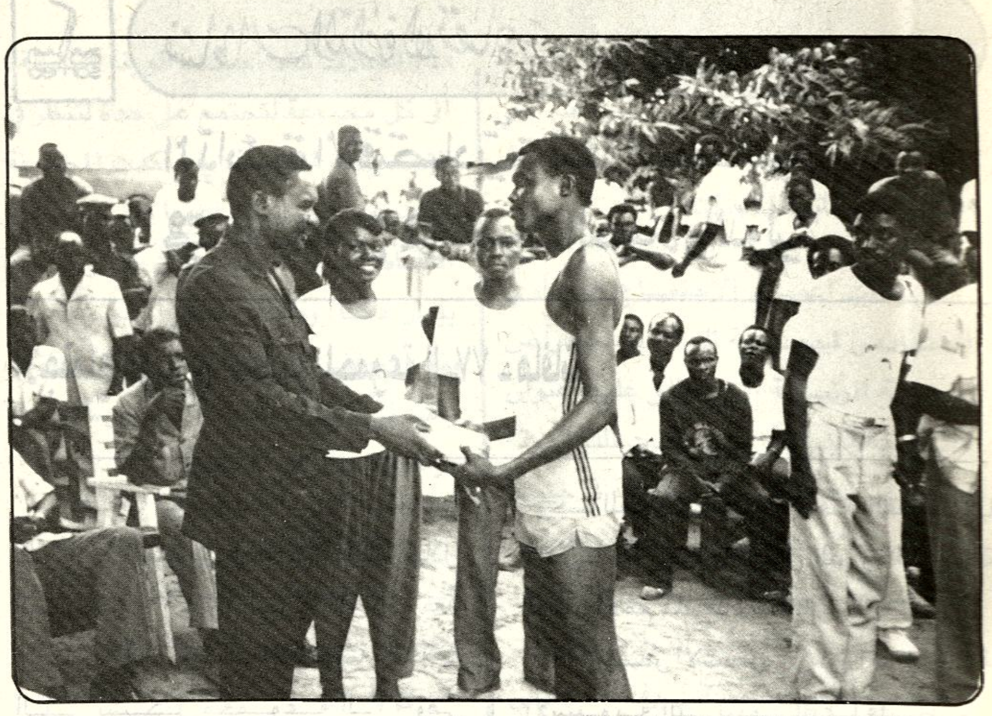
واشترك في السباق تسعون متسابقاً توزعوا على ثلاث فئات (رجال - ناشئين - صغار)، وامتدت مسافة السباق سبعة كيلومترات، ابتدأت من أمام ممثلية م.ت.ف - مروراً بمستديرة ماماتي - مستديرة بولفار الجيش - جسر المئوي - سينما أ.ب.ث - جادة مايامايا - جادة



ـ تضامن افريقي مع الشعب الفلسطيني



ـ صامد ترعى السباق



ـ جائزة الصداقة الفلسطينية ـ الافريقية

لينين ـ جادة الشهداء الثلاثة. وكانت النهاية عند مقر اتحاد الشبيبة الاشتراكية الكونغولية.

وعند الوصول سُجل تخلف ١٩ متسابق بينما أتمه ٧١ متسابق.

وقد كافأت مؤسسة «صامد» الخمسة عشر متسابقاً الأوائل من كل فئة من الفئات، وكانت التصفيات كما يلي:

رجال:

١ ـ نكوادينس ١٨,١٢ دقيقة

٢ ـ يامبابارفا ١٩,٣٠ دقيقة

٣ ـ شابوميدار ٢٠,٢٠ دقيقة

ناشئين:

١ ـ بندا ندزاو ٢٢,٤٤ دقيقة

٢ ـ بيتسومانوا ٢٨,١٠ دقيقة

٣ ـ تشابو ٢٨,١٥ دقيقة

صغار:

١ ـ ندزاوسفرين ٢١,٥٤ دقيقة

٢ ـ ندزادي ايما ٢٣,٠٥ دقيقة

٣ ـ مونغابو ٢٣,١٨ دقيقة

ريمون كينكوندا



الدائرة الاقتصادية تشارك بفعالية في عدد من المؤتمرات العربية والدولية

الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الـ ٧٧ ـ هافانا

عقدت مجموعة الـ ٧٧ اجتماعها الوزاري السادس في مدينة هافانا خلال الفترة من ٢٠ ـ ٢٥ ابريل ١٩٨٧، بعد ان كانت المجموعات الاقليمية الثلاث التي تشكل مجموعة الـ ٧٧ وهي الاسيوية، الافريقية واللاتينية قد انهت اجتماعاتها كل على حدة، وأقرت بياناتها التي تعبر عن وجهة نظر تلك المجموعات ازاء ازمة التجارة الدولية، والاجراءات الممكن اتباعها للتغلب على تلك الازمة، وذلك تمهيدا للمفاوضات التي ستجري بين دول الشمال ودول الجنوب في الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) التي ستعقد في جنيف خلال الفترة من ٩ ـ ٣١ يوليو ١٩٨٧.

ويأتي الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الـ ٧٧ الذي ضم المجموعات الاقليمية الثلاث المشار اليها بهدف التنسيق فيما بينها، والاتفاق على موقف موحد للمجموعة ازاء كافة القضايا المدرجة على جدول اعمال الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتجدر الاشارة الى ان المجموعة الاسيوية التي تنتمي اليها فلسطين، كانت قد عقدت اجتماعها في دكا خلال الفترة من ٩ ـ ١٦ مارس ١٩٨٧، وصدر عنها بيان دكا الذي تضمن في احدى فقراته اشارة الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الاسرائيلي. وكذلك فقد تبنى الاجتماع قراراً مستقلاً حول الاوضاع الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك لتقديمه الى الدورة السابعة للاونكتاد.

وحيث ان بيان دكا وما تضمنه يمثل فقط وجهة نظر المجموعة الاسيوية، فقد كان من الضروري موافقة المجموعة الافريقية واللاتينية على ما ورد في ذلك

البيان بخصوص فلسطين، وذلك لاتخاذ موقف موحد من قبل المجموعات التي تشكل مجموعة الـ ٧٧ تمهيدا لتقديمه الى الدورة السابعة للاونكتاد.

بدأت اعمال الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الـ ٧٧ باستعراض الورقة الرئيسية التي اطلق عليها عنوان «الورقة المنسقة» حيث أعدت تلك الورقة من قبل لجنة من السفراء في جنيف بالتعاون مع سكرتارية الاونكتاد اعتمادا على البيانات الصادرة عن كل من المجموعات الاقليمية الثلاث. وكانت الملاحظة الرئيسية من قبل وفد فلسطيني حول هذه الورقة انها كانت خالية من اية اشارة الى المواضيع المتعلقة بفلسطين والتي تبنتها المجموعة الاسيوية. وأثناء مناقشة تلك الورقة في لجنة الصياغة فقد أكد وفد فلسطين على ضرورة تضمينها النقاط الخاصة بفلسطين والمشار اليها في الوثائق الصادرة عن اجتماع المجموعة الاسيوية في دكا. الا ان اعمال اللجنة قد تعرقلت بسبب الخلافات التي ظهرت بين المجموعتين اللاتينية والافريقية، فبينما أرادت المجموعة اللاتينية التركيز على الديون الخارجية أرادت المجموعة الافريقية التركيز على السلع الأولية والمساعدات للدول الأقل نمواً. وعلى أثر هذا الخلاف فقد أحيلت «الورقة المنسقة» الى كل مجموعة لتجتمع على حدة لتنظر في التعديلات المطلوبة. وقد أكدت المجموعة الأسيوية في اجتماعها من جديد على النقاط المتعلقة بفلسطين كما وردت في بيان دكا، وكلفت منسق المجموعة بأن ينقل موقف المجموعة الى رئيس المؤتمر ومنسقي المجموعات الأخرى، للبت في مواقفها حول هذا الموضوع.

ونظراً للتأخير في توزيع نص القرار، فقد بادر الوفد الفلسطيني بتوزيعه باللغات الرسمية للاجتماع وطلب من منسق كل من المجموعتين اللاتينية والافريقية عرض القرار على مجموعته لاتخاذ موقف. وقد كثف الوفد الفلسطيني من اتصالاته مع الوفود المشاركة من اجل تبني القرار. وبالفعل فقد تبنت المجموعة الافريقية القرار والفقرة الواردة في بيان دكا والتي تشير الى تدهور الاوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الاسرائيلي.

أما المجموعة اللاتينية فكانت تطالب بـ:

١ ـ حذف كلمة الاسرائيلي من عبارة الاحتلال الاسرائيلي الواردة في الفقرة المشار اليها في بيان دكا.

٢ ـ حذف القسم الاول (التمهيدي) من

قرار دكا المتعلق بالاوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣ ـ إحالة القسم الثاني من القرار نفسه الى الدورة السابعة للاونكتاد بدلا من تقديمه او اعتماده.

وعلى ضوء هذا الموقف للمجموعة اللاتينية فقد كثف الوفد الفلسطيني من اتصالاته وخاصة مع وفود المجموعة الأسيوية والافريقية، وقد لعب رئيس الوفد الجزائري دوراً مميزاً في اتصالاته، مؤكداً على ضرورة تبني واعتماد القرار وتضمين بيان هافانا بالفقرة المشار اليها في بيان دكا. ودارت في أروقة الاجتماع، اجتماعات جانبية مكثفة مما تطلب تمديد فترة انعقاد الاجتماع.

وقد اسفرت تلك الاتصالات والاجتماعات الى الاتفاق على:

ـ الابقاء على ذكر كلمة الاسرائيلي في عبارة الاحتلال الاسرائيلي في البيان الذي سيصدر عن الاجتماع.
ـ الغاء القسم التمهيدي من القرار.
ـ اعتماد واحالة القرار الى الدورة السابعة للاونكتاد للنظر فيه.

وعلى ضوء هذا الاتفاق فقد اعتمد الوزراء في نهاية اجتماعهم بيان هافانا الذي تضمن الفقرة الخاصة بالاحتلال الاسرائيلي، والتي تنص على ما يلي:

«يعاني الشعب الفلسطيني متاعب بسبب تدهور ظروف معيشته نتيجة للاحتلال الاسرائيلي وهو لذلك في أمس الحاجة الى التحرر من هذا الاحتلال، حتى يتسنى له تطوير اقتصاده الوطني، وكذلك الأمر بالنسبة الى شعوب منطقة الجنوب الافريقي وناميبيا ولاسيما بلدان خط المواجهة التي تتعرض منشآتها التي طالما اجتهدت في بنائها الى نسف من جانب نظام جنوب افريقيا الساعي الى زعزعة الاستقرار».

كما تبنى قراراً خاصاً بالحالة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (راجع نصه في الكادر).

ومن الجدير بالذكر ان القرار المتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة الذي اعتمده الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الـ٧٧، هو القرار الوحيد المقدم من المجموعة الى الدورة السابعة للاونكتاد.

وقد ترأس الوفد الفلسطيني لهذا الاجتماع الاخ د. محمد أبوكوش مدير العلاقات الدولية في دائرة الشؤون

الاقتصادية، وضم في عضويته الأخ وليد يوسف مساعد مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في هافانا.

ومن الواضح أن الوفد الفلسطيني كان له حضوراً مميزاً ونشاطاً واسعاً ونجح في دفع الاجتماع الى تبني القرار المتعلق بفلسطين رغم المحاولات المتعددة من قبل عدد من الوفود للحيلولة دون اعتماده.

القرار الصادر عن اجتماع هافانا
الحالة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة

ان وزراء مجموعة الـ٧٧ المجتمعين في هافانا ـ كوبا، بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الـ٧٧:

يقررون تبني ونقل القرار التالي الى الاونكتاد السابع لدراسة الحالة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

يذكرون بقرار الاونكتاد رقم ١٠٩ (٥) الصادر بتاريخ ١ حزيران ١٩٧٩.

يذكرون ايضا بقرار مكتب التجارية والتنمية رقم ٢٣٩ (٢٣) الصادر بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٨١.

يذكرون بقرار الاونكتاد رقم ١٤٦ (٦) الصادر بتاريخ ٢ حزيران ١٩٨٣.

واضعين في الاعتبار قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٣/٣٩ الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨٤.

واعين بمقرر المجموعة الاوروبية الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين اول ١٩٨٦ المتعلق بسلع ومنتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة.

يعبرون عن بالغ انشغالهم ازاء رفض السلطات الاسرائيلية الاحتلالية للترخيص بتصدير المنتجات والسلع الفلسطينية نحو السوق الاوروبية المشتركة.

يرفضون الاحتلال الاسرائيلي وقيوده الرامية الى عرقلة تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني بما في ذلك قطاعه التجاري.

١ ـ يرحبون باقامة الوحدة الاقتصادية الخاصة المسماة شعب «فلسطين» في الاونكتاد.

٢ ـ يرحبون بمقرر المجموعة الاوروبية الذي يمنح السلع والمنتجات الفلسطينية فرصة تسويقها نحو هذه السوق على اساس بطاقية فلسطينية الاصل. ◁

٣ ـ يعربون عن استيائهم العميق ازاء العراقيل التي تمارسها السلطات الاسرائيلية الاحتلالية ضد تطبيق المقرر المذكور اعلاه.

٤ ـ يعربون ايضاً عن استيائهم العميق ازاء عرقلة اسرائيل لاقامة ميناء تجاري في قطاع غزة المحتل الذي من شانه ان يسمح للسلع والمنتجات الفلسطينية بالتسويق نحو الاسواق الخارجية.

٥ ـ يعترفون بالحاجة الى اقامة مركز لتسويق وتصدير السلع والمنتجات الفلسطينية بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٦ ـ يطالبون الاونكتاد بتقديم استشارة حول اقامة المركز المذكور اعلاه.

٧ ـ يحثون جميع الدول على تسهيل اقتناء السلع والمنتجات الفلسطينية المتاحة في اسواقها.

٨ ـ يحثون كل الدول، والامم المتحدة والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية قصد تمكينه من تنمية اقتصاده الوطني، بما في ذلك القطاع التجاري بعيدا عن الاحتلال.

٩ ـ يدعون الى السماح لموظفي وخبراء الاونكتاد بالدخول الى الاراضي الفلسطينية المحتلة.

١٠ ـ يطالبون كذلك الامين العام للاونكتاد بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار الى مجلس التجارة والتنمية والى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المؤتمر الاستثنائي لدول عدم الانحياز حول التعاون بين دول الجنوب ـ بيونج يانج

استناداً الى قرار مؤتمر القمة الثامن لدول حركة عدم الانحياز الذي عقد في هراري عام ١٩٨٧ والذي يدعو الى عقد مؤتمر استثنائي للحركة حول التعاون بين دول الجنوب، فقد عقد هذا المؤتمر الاستثنائي في مدينة بيونج يانج عاصمة كوريا الشمالية خلال الفترة من ٩ ـ ١٣ حزيران ١٩٨٧.

وقد شاركت في اعمال المؤتمر ٧٦ دولة من مجموع ١٠٢ دولة عضوا في حركة عدم الانحياز، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية. وقد ترأس وفد

المنظمة الأخ محمد ملحم عضو اللجنة التنفيذية، رئيس دائرة شؤون الوطن المحتل، وضم في عضويته كل من الأخ سلمان الهرفي والدكتور محمد ابو كوش.

وقد استعرض المؤتمر الازمة الاقتصادية العالمية الحالية التي تعيق عملية التنمية للبلدان النامية، وتؤثر سلباً على امكانية قيام تلك الدول بتعزيز التعاون فيما بينها بشكل فعال. فهذه الازمة التي تأخذ طابعاً بنيوياً، قد تفاقمت بسبب السياسات الاقتصادية التي تمارسها بعض البلدان المصنعة والتي تؤدي الى تلك الظاهرة الفريدة، وهي ظاهرة تحويل صافي الموارد الحقيقية للبلدان النامية نحو البلدان المتطورة، وفي هذا السياق فان التعاون جنوب ـ جنوب يكتسب اهمية مضاعفة بالنسبة لبلدان عدم الانحياز (وبلدان نامية اخرى) لما يشكله من جهد في سبيل تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات.

ان النظام الاقتصادي العالمي قد ادى الى عدة مضاعفات خطرة يتمثل اهمها في ازمة المديونية الخارجية التي هي النتيجة المباشرة للنظام الاقتصادي العالمي. ومن جهة اخرى، فان الازمة الاقتصادية العالمية قد ادت الى انعكاسات مالية ونقدية سلبية تظهر من خلال الاختلال في اسعار صرف العملات واستمرار الاتجاه في الصعود للاسعار الحقيقية للفائدة. ان السياسات النقدية والمالية التي تمارسها بعض الدول المتطورة والهيئات العالمية تتعارض مع اهداف التطور الاقتصادي للدول النامية وتعرقل توسيع التعاون جنوب ـ جنوب والسعي نحو تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات.

وبالمثل، فان التجارة الدولية للسلع التي تصدرها الدول النامية تتصف بازدياد عدم الاستقرار في الاسواق والاتجاه المفرط والمتواصل لانخفاض اسعار هذه الصادرات، بالاضافة الى زيادة الاجراءات الحمائية وكذلك الاعانات المقدمة لصادرات الدول المتطورة والتأثير الحاسم للشركات عبر القومية في احتكار السوق والسيطرة على الاسعار.

لقد اكد المؤتمر في بيانه الختامي على ضرورة المواجهة الجادة لهذه القضايا وذلك من خلال اعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي الراهن واقامة نظام يتجاوب وبشكل تام واحتياجات الاقتصاد العالمي المتعددة والمتبدلة، خاصة احتياجات الدول النامية.

ولقد عرّف البيان مفهوم التعاون جنوب ـ جنوب باعتباره «استراتيجية تهدف الى الاستخدام الرشيد والفعال للموارد البشرية والمالية والعلمية والتقنية للدول غير المنحازة ودول نامية اخرى، بغية تشجيع تطورها وتعزيز استقلالها الاقتصادي.. ويرمي الى تشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية على اساس المساواة والمنافع المشتركة ويمثل وسيلة مهمة لخلق الاعتماد الجماعي على الذات وزيادة القدرة التفاوضية مع الدول الصناعية.. ان التعاون جنوب ـ جنوب.. يهدف لاعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة ويشكل عنصراً اساسياً للنضال في سبيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد».

وضمن اطار هذا التعريف، فان التعاون جنوب ـ جنوب لا يشكل بديلاً عن التعاون شمال ـ جنوب ولا يحرر بأي شكل من الاشكال الدول المتطورة من مسؤولياتها كذلك في تسهيل تطور الدول النامية على قاعدة المساواة وضمن اطار المصالح المشتركة ضمن سياق الازدهار العالمي الذي لا يقبل التقسيم.

وقد تبنى المؤتمر اسس ومضمون وثيقة هافانا في حوارها مع الدول المتطورة حول هذه القضايا.

وتجدر الاشارة الى ان المؤتمر قد انتخب منظمة التحرير الفلسطينية نائباً للرئيس في هيئة مكتب المؤتمر. وقد القى رئيس الوفد الفلسطيني كلمته الوزارية امام الاجتماع العام للمؤتمر. وخلال اجتماعات اللجان والمناقشات العامة فقد استطاع الوفد الفلسطيني تثبيت بعض الفقرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر والذي اطلق عليه بيان بيونج يانج. وتشير تلك الفقرات الى الاوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بالاضافة الى التأكيد على التمسك بقرار مؤتمر القمة الثامن الذي يطالب بمعارضة اية محاولة لمنح اسرائيل عضوية كاملة في اية لجنة اقتصادية اقليمية تابعة للأمم المتحدة. ومن بين الفقرات الأخرى التي تشير الى القضية الفلسطينية، الفقرة رقم ١٥ من البيان الوزاري، حيث تضمنت ما يلي:

«اعرب الوزراء عن جزعهم العميق وعن قلقهم ازاء التدهور المستمر للوضع الاقتصادي والاجتماعي في الاراضي الفلسطينية، والجولان، وبقية الاراضي العربية المحتلة، وكذلك في ناميبيا وجنوب افريقيا، نتيجة سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية ونظام

جنوب افريقيا العنصري وحثوا المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لكل من الشعب الفلسطيني والناميبي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي، من اجل مساعدتها على انهاء الاحتلال الاسرائيلي والابرتهايد الجنوب افريقي وتحقيق استقلالها الوطني وتنمية اقتصادياتها بشكل حر، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لهم بالمشاركة النشيطة في التعاون جنوب ـ جنوب.. وتشددوا في ضرورة تطبيق قرارات مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق باوضاع الشعب الفلسطيني».

الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ـ جنيف

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دورته السابعة في جنيف خلال الفترة من ٩ ـ ١٣ تموز ١٩٨٧ بحضور ممثلي ١٤١ دولة من الدول الاعضاء في الاونكتاد، ومراقبين، بالاضافة الى المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة.

وقد تم انتخاب السيد تشيدزيرو وزير المالية والتخطيط والتنمية في جمهورية زيمبابوي رئيساً للمؤتمر. وشارك في حفل الافتتاح رئيس الاتحاد السويسري ورئيس المؤتمر السادس للأونكتاد والأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كويلار والأمين العام التنفيذي لمؤتمر الاونكتاد.

وخلال فترة انعقاد الدورة، القى عدد من رؤساء الدول والحكومات ببيانات امام الدورة، ومن بينهم، الرئيس ميتران والرئيس حسني مبارك ورئيس وزراء زيمبابي موغابي والرئيس السويسري ورئيسة وزراء النرويج والرئيس اليوغسلافي ورئيس جمهورية الكونغو والأمير الحسن ولي عهد الأردن. بالاضافة الى أن المؤتمر قد تلقى احدى عشرة رسالة من رؤساء الدول.

وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية بوفد موسع رأسه الأخ أبو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية، وضم في عضويته كل من الأخوة:

- نبيل رملاوي ـ المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى منظمات الأمم المتحدة في جنيف

ـ د . محمد ابوكوش ـ مدير العلاقات الدولية في دائرة الشؤون الاقتصادية .

ـ د . جواد الناجي ـ مدير العلاقات العربية في دائرة الشؤون الاقتصادية .

ـ د . ماهر الكرد ـ مدير ادارة الوطن المحتل في دائرة الشؤون الاقتصادية .

وقد انبثق عن المؤتمر اربعة لجان لمناقشة القضايا الرئيسية الأربع المدرجة على جدول اعماله، وهي:

١ ـ اللجنة المعنية بالموارد اللازمة للتنمية، بما فيها الموارد المالية، وما يتصل بها من مسائل نقدية .

٢ ـ اللجنة المعنية بالسلع الأساسية .

٣ ـ اللجنة المعنية بالتجارة الدولية .

٤ ـ اللجنة المعنية بمشاكل أقل البلدان نمواً .

ويأتي انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ظل احتدام ازمة الاقتصاد العالمي والتراجع الخطير في جهود التنمية . فقد شهدت الثمانينات أقسى نكسة للتنمية منذ الحرب العالمية الثاية، حيث سجل عدد كبيرمن البلدان النامية نمواً سلبياً أونمواً بطيئاً، مما نجم عن ذلك ركود وكساد، وتراجع في المجالين الاجتماعي والاقتصادي .

ومن بين العوامل الأخرى التي لعبت دوراً أساسياً في اشتداد الأزمة الاقتصادية الدولية، أزمة المديونية ومستويات الاسعار للسلع الأساسية وممارسة النزعة الحمائية . وحيث ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعتبر الاطار الدولي المعني لمناقشة تلك القضايا، والسعي لايجاد الحلول الملائمة لها . فقد عكفت اللجان الأربع المشار اليها آنفاً وعلى مدار عشرين يوماً في مناقشة البنود الأربعة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر والمعنية مباشرة في قضايا التجارة والتنمية الدولية .

وفي نهاية اعمال الدورة اتخذ المؤتمر قراراً بخصوص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة (راجع التفاصيل في التقرير الخاص المنشور في هذا العدد من «صامد الاقتصادي» تحت عنوان «في مواجهة عقد التنمية الضائع» .

وقد القى الأخ ابو علاء كلمة وفد فلسطين في هذا الاجتماع، وفيما يلي نصها:

كلمة الأخ أبو علاء أمام الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـ جنيف

السيد الرئيس:

الوفود الموقرة:

السيدات والسادة:

يسرني باسم منظمة التحرير الفلسطينية وباسم وفدها المشارك في هذا المؤتمر الهام، ان اهنئكم واعضاء مكتب الرئاسة على انتخابكم رئيساً لمؤتمرنا، هذا الانتخاب الذي يعكس بكل تأكيد التقدير الكبير والدور البارز والهام الذي يلعبه بلدكم الصديق المناضل في خدمة قضايا التحرر والسلم العالمي، وهو في الوقت ذاته تقدير لما قدمتموه شخصياً من مساهمات جادة وفاعلة في مجالات الشؤون الاقتصادية الدولية .

كما يسرني ان اتوجه بالشكر والتقدير للسيد / دادزي، الأمين العام للاونكتاد، لاعداده المتاز لهذا المؤتمر الهام وللتقارير القيمة المعروضة على مؤتمرنا هذا .

السيد الرئيس:

ارجو ان اعرب عن مشاركتي الرأي للمتحدثين الذين سبقوني في الحديث واكدوا على ضرورة التغلب على الازمة الاقتصادية الدولية الراهنة التي اصبحت تهدد المجتمع الدولي لما تشكله من تحد واعاقة لتطور ونمو اقتصاديات الشعوب والبلدان النامية .

ان النظام الاقتصادي الدولي الحالي والمهيمن، قد اظهر بوضوح عجزه عن تلبية متطلبات واحتياجات المجتمع الدولي . ومع انه قد تم الاقرار بأن تردي اقتصاديات البلدان النامية قد بلغ نقطة حرجة وخاصة بسبب معدلات النمو السلبية والانخفاض الحاد في اسعار السلع وتراكم الدين الخارجي الذي يقارب (١٠٠٠) بليون دولار والعجز في صافي التحويلات المالية، الا انه لم تتم الاستجابة الكاملة بعد للنداءات المتكررة من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ان وفدنا اذ يرحب باقرار بعض الدول الصناعية بالحاجة الى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد مستقر وملائم، فاننا نحث بقية تلك البلدان لضم جهودها الى جهود بقية دول العالم من اجل انشاء ذلك النظام الذي يمكننا جميعاً من مواجهة المشكلات الراهنة وارساء قاعدة وطيدة لتنمية اقتصادية عالمية مستمرة

ومتنامية تتسم بتجارة دولية ذات شروط متوازنة ومنصفة، وتنتفي فيها عناصر الاستغلال والاحتكار والسيطرة والتحكم.

وإذا كانت النداءات المتكررة من اجل ايقاف سباق التسلح وارساء السلام العادل، يخلقان الاجواء الملائمة للتنمية الاقتصادية ويوفران لها موارد هائلة، فان ازالة الاحتلال الاجنبي هو شرط مسبق لتلك التنمية كذلك، وهذا ماتنص عليه المادة (١٦) من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. وهل لنا ان نتصور امكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للشعوب التي تعاني من الاحتلال الاستيطاني العنصري كنظام بريتوريا في جنوب افريقيا وناميبيا والاحتلال الاسرائيلي الصهيوني لفلسطين، ما لم يتم التسليم بحقوق هذه الشعوب في التحرر والاستقلال وتقرير المصير؟؟

«السيد الرئيس»

لقد انتهجت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تطبيق سياسات لا مثيل لها في العالم، تقوم على مصادرة الاراضي، وبناء المستوطنات ومصادرة المياه وخنق الحريات، ذلك علاوة على كل اشكال السجن والاعتقال والمطاردة وممارسة جميع اشكال التمييز العرقي والديني والطبقي ضد شعبنا الصامد الصابر تحت الاحتلال، كما عملت سلطات الاحتلال على اسر اقتصاديات الاراضي الفلسطينية المحتلة والحاقها باقتصاديات الاحتلال، وتحويلها الى مجرد سوق رئيسية لاستهلاك البضائع الاسرائيلية بحيث اصبحت هذه الاراضي السوق الثانية في العالم للبضائع الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة الامريكية والسوق الاولى اذا ما احتسبنا نصيب الفرد من الاستيراد.

لقد حاصرت سلطات الاحتلال الصهيوني الاراضي الفلسطينية المحتلة عسكرياً وتجارياً وفرضت قيوداً على وارداتها، وحصرها بالواردات من الكيان الصهيوني التي اصبحت تشكل نتيجة هذه الاجراءات الظالمة اكثر من ٩٠٪ من اجمالي الواردات، كما أمعنت هذه السلطات في اعاقة وعرقلة الصادرات الفلسطينية بغض النظر عن البلد المصدر اليها.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى قرار المجموعة الاوروبية الصادر في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٨٦، القاضي بمنح البضائع والمنتجات الفلسطينية حق التمتع بنظام الافضلية في الاسواق الاوروبية بناء على شهادة

منشأ فلسطينية. الا أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد حالت دون تنفيذ هذا القرار ووضع كافة العراقيل امام تنفيذه بحجة منافسة المنتوجات الاسرائيلية في الأسواق الاوروبية.

واسمحوا لنا يا سيادة الرئيس أن نسجل شكرنا وتقديرنا، ومن على هذا المنبر الدولي لدول المجموعة الاوروبية على قرارها هذا الذي نرجو أن تضع في اعتبارها العقبات والموانع التي وضعتها اسرائيل في وجه تنفيذه ودراسة امكانية الغاء أفضلية دخول المنتجات الاسرائيلية الى الاسواق الاوروبية بسبب التجاهل الاسرائيلي وتعطيل قرار المجموعة الاوروبية المشار اليه.

«السيد الرئيس»

ان احتياجات شعبنا نتيجة الاحتلال الاسرائيلي وسياسته لا حدود لها وفي كافة المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية وعلى صعيد احتياجات وتطوير البنى التحتية.

اننا نطمح الى مساعدتكم جميعاً لتمكيننا من التغلب على العقبات التي تفرضها سلطات الاحتلال أمام انشاء ميناء بحري تجاري في مدينة غزة المحتلة، والذي اقرته الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٩/ ٢٢٣ الصادر في ١٨ كانون الاول ديسمبر سنة ١٩٨٤، خاصة وان هذا الميناء سيشكل المنفذ البحري الوحيد للاراضي الفلسطينية المحتلة للاتصال المباشر مع الاسواق الخارجية.

واننا نطمح بمساعدتكم جميعاً في انشاء مركز لتسويق وتصدير المنتوجات الفلسطينية في الاراضي المحتلة، ونأمل من الاونكتاد ومركز التجارة الدولي المساعدة وتقديم النصح والمشورة في هذا المجال الحيوي والهام.

«السيد الرئيس»

لقد صادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حتى الآن ما يزيد على (٥٤) في المائة من اجمالي مساحة الاراضي الفلسطينية المحتلة وخصصتها لاغراضها التوسعية بما في ذلك انشاء مستوطنات استعمارية خارقة بذلك المادة (٥٥) من لوائح لاهاي والمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة. واكد مجلس الامن في قراره رقم: ٤٦٥/ ١٩٨٠ الصادر في ١ آذار/ مارس ١٩٨٠ بأن تلك المستعمرات تشكل عقبة رئيسية امام تحقيق سلام عادل في المنطقة، كما ادان سلطات الاحتلال الاسرائيلي لاستمرارها في تغيير المعالم الطبيعية والديموغرافية للاراضي الفلسطينية المحتلة. وسيطرت سلطات الاحتلال على الموارد المائية

الفلسطينية، وفرضت قيوداً صارمة على استخدام الشعب الفلسطيني للمياه سواء للزراعة او الصناعة او الاستخدام المحلي، علماً بأن تلك السلطات تستولي على حوالي (٩٠) في المائة من الامداد السنوي للموارد المائية الفلسطينية، كما تعتزم ضخ مياه منطقة بيت لحم الى بعض المدن والمستوطنات الاستعمارية الاسرائيلية. وقد ادت السيطرة على الاراضي والمياه الفلسطينية وكذلك القيود الاسرائيلية الاخرى المفروضة على القطاع الزراعي الفلسطيني الى تدهوره مما اضطر العديد من المزارعين الفلسطينيين الى التخلي عن الزراعة كليا والهجرة للخارج، وهذا ما تريده اسرائيل التي تسعى الى تهويد الارض وتشريد سكانها.

وتقوم سلطات الاحتلال بعرقلة استيراد المؤسسات الصناعية الفلسطينية للآلات والمعدات اللازمة لها، وتشترط تسليمها عائدات الصادرات الفلسطينية مقابل العملة الاسرائيلية المتردية قيمتها باستمرار، وتعيق اي محاولة تهدف لتنمية القطاع الصناعي وعلى سبيل المثال فانها ما زالت ترفض منح ترخيص لانشاء مصنع اسمنت في الاراضي الفلسطينية المحتلة رغم الحاجة المتزايدة له ولغيره من صناعات مواد البناء سيما وان هناك عجز في السكن يقدر بحوالي (٤٠،٠٠٠) وحدة سكنية مع العلم ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد دمرت ما يزيد على (٢٠،٠٠٠) وحدة سكنية فلسطينية. وفضلا عن نذلك فقد اصدرت تلك السلطات امراً يحظر توسيع او تشييد المنازل في المخيمات الفلسطينية بل دمرت ما يزيد على (٣) الاف منزل في مخيمات غزة ونقلت سكانها قسراً الى مناطق اخرى بغية اقامة مستوطنات استعمارية في الاماكن التي هجِّروا منها.

وتضع سلطات الاحتلال مختلف العراقيل امام الجمعيات التعاونية السكنية بما في ذلك منعها من الحصول على اي دعم مالي من الخارج. وجنباً الى جنب مع هذه الممارسات، فان سلطات الاحتلال مستمرة في انشاء مستوطنات استعمارية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتعرفون يا سيادة الرئيس ان قوات الغزو الصهيوني قد دمرت اثناء غزوها للبنان معظم المخيمات الفلسطينية هناك، وما زالت مستمرة في عدوانها الآثم ضد مخيمات شعبنا في لبنان بابشع انواع القتل والتدمير والارهاب.

«السيد الرئيس»

كما تعلمون فان مؤتمر الاونكتاد

السادس قد أقر انشاء وحدة اقتصادية في الاونكتاد لمتابعة التطورات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ويسرنا في هذا الصدد أن نشكر الاونكتاد على سرعة الاجراء بانشاء هذه الوحدة التي اصبحت تمارس العمل المناط بها وفقا للقرار رقم (١٤٦) بكل جد وفعالية.

«السيد الرئيس»

اننا لممتنون للمساعدة التي تقدمونها لشعبنا، ولكننا نود التأكيد أن أفضل مساعدة هي تمكينه من ازالة الاحتلال الاسرائيلي وتنمية اقتصاده الوطني بحرية وممارسة حقوقه الثابتة والمشروعة بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه وحقه في تقرير مصيره فوق ارضه وحقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة على تراب وطنه. اننا على ثقة من أن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الاخرى ستتم ازالته وأن ارادة امتنا وشعبنا ستنتصر، كما ستنتصر ارادة شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ضد الاحتلال وكل اشكال العنف والارهاب والتمييز العنصري والعرقي والديني، وما لم يتحقق ذلك يا سيادة الرئيس فان قضية السلم العالمي ستبقى معرضة للخطر.

«شكرا السيد الرئيس»

الاجتماع التأسيسي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ـ الرباط

عقد في الرباط خلال الفترة ٢٤ ـ ١٩٨٧/٧/٢٥ الاجتماع التأسيسي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الاجتماع بوفد ضم كل من الأخ وجيه حسن علي قاسم ممثل منظمة التحرير في الرباط والأخ واصف منصور مسؤول الاعلام في ممثلية المنظمة في الرباط.

وقد جاء عقد هذا الاجتماع كخطوة هامة واساسية وتعبيراً عن ادراك الحكومات والمؤسسات العربية لأهمية اعتبارات البيئة في التخطيط التنموي وضرورة وضع استراتيجية عربية للبيئة. ولقد بدأت الخطوة الاولى في التعبير عن الاستجابة العربية لأهمية البيئة في عقد المؤتمر العربي الوزاري الاول لاعتبارات البيئة في التنمية الذي انعقد في تونس

خلال الفترة ١٣ ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٨٦ وتمخض عن المؤتمر تشكيل مكتب تنفيذي مؤقت برئاسة سمو الامير فهد بن عبد الله آل سعود مساعد وزير الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية. وقد عقد المكتب التنفيذي المؤقت للوزراء العرب المسؤولين عن البيئة اجتماعه الاول في الرياض خلال الفترة من ٩ ـ ١١/ ٢/ ١٩٨٧ حيث تم فيه استعراض تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية حول الاجراءات المتخذة لمتابعة قرارات المؤتمر العربي الوزاري الاول حول اعتبارات البيئة في التنمية، ومشروع النظام الاساسي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ومناقشة بعض البرامج المقترحة لترجمة الاعلان العربي عن شؤون البيئة والتنمية الى مجالات تعاون محددة بين الدول العربية وتحديد اولويات تنفيذ هذه البرامج. وكان المكتب التنفيذي المؤقت قد عقد اجتماعه الثاني في الرباط خلال الفترة من ٢١ ـ ٢٢/ ٧/ ١٩٨٧ تمهيداً للاجتماع التأسيسي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

ولا شك ان قضايا البيئة تتفاعل وتتكامل مع قضايا اخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية. فعلى سبيل المثال، تثير الوسائل المتعلقة بالحفاظ على المصادر الطبيعية غير المتجددة قضايا تتعلق بالأمن والعلاقات السياسية وطبيعة النظم الاجتماعية بقدر ما تثير من قضايا بيئية. وبالمثل، فان قضية شق قناة البحرين التي اثارها العدو الصهيوني تمس الأمة العربية في الصميم، فهي قضية حق ووطن، بالاضافة الى كونها قضية بيئية.

وان ما يبعث على الارتياح ان يكون مشروع النظام الاساسي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، الذي عرض على المؤتمر التأسيسي في الرباط قد عكس ـ الى حد بعيد ـ ادراكاً لهذه القضايا وخطوطها العامة والنظرة التكاملية لقضايا البيئة ضمن اطار المسيرة التنموية الشاملة.

فقد جاء في المادة الثانية من مشروع النظام الاساسي ان «ينشأ في نطاق الجامعة العربية مجلس يتألف من الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة» وجاء في المادة الثالثة، ضمن اهداف واختصاصات المجلس، «ان المجلس يهدف الى تنمية التعاون العربي في مجالات شؤون البيئة»، وخاصة في «.. وضع استراتيجية عربية لادارة البيئة وحمايتها وذلك بعد تشخيص وتحديد

المشكلات البيئية الرئيسية في الوطن العربي واولويات العمل اللازم لمواجهتها تكون اطاراً للاستراتيجيات القطرية في هذا المجال واساساً لخطط وبرامج ومشروعات العمل العربي المشترك في شؤون البيئة». كما حددت اهداف المجلس ضرورة ادخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل ومستويات التخطيط وجعلها جزءاً لا يتجزأ من التنمية، وتشجيع الدول الاعضاء على انشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن حماية وصون وتحسين البيئة وتشجيع انماط الاستهلاك وتقنيات الانتاج التي تتلاءم مع المتطلبات الحقيقية للمواطن العربي وتنسجم مع الموارد البيئية المحلية.

واضافة الى ذلك، فقد اشتملت اهداف المجلس على، تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية المهتمة بقضايا البيئة وتسليط الاضواء على الممارسات الخطيرة التي تهدد البيئة العربية، وعلى وضع الخطط القومية لمواجهة المشاكل البيئية الطارئة، والعمل على حماية المصادر الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في الوطن العربي.

وكانت الدورة الرابعة عشرة للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي انعقدت في نيروبي في الفترة ٨ ـ ١٩/ ٦/ ١٩٨٧ مناسبة هامة، قامت فيها الوفود العربية المشاركة في الدورة بالتداول فيما بينها حول اهم القضايا التي تهم المجالات البيئية في الوطن العربي وتنسيق المواقف خلال الدورة بما يخدم القضايا العربية ويحقق الاهداف المشتركة. وكان من اهم النتائج المحققة في اجتماع نيروبي تقديم مشروع عربي عن انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للبيئة في الاراضي العربية المحتلة، وهي النتائج التي احيلت الى المؤتمر الوزاري العربي في الرباط، بالاضافة الى مذكرة التفاهم بشأن التعاون والتنسيق بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة الموقعة في ١٤/ ١٠/ ١٩٨٦.

ولقد القى رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى الاجتماع التأسيسي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، كلمة تناول فيها انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للبيئة في الاراضي الفلسطينية المحتلة والمتمثلة في تدمير البنى التحتية والتجهيزات الاساسية العربية وتغيير الطابع الديموغرافي للارض ومصادرة الاراضي والمياه واقتلاع المناطق المشجرة وتغيير البيئة الزراعية لخدمة

اهداف الاحتلال، مما يشكل ذلك كله من اخطار على البيئة. وبالاضافة الى ذلك، اشارت الكلمة الى الاخطار الكبيرة التي ستنجم عن شق قناة البحرين والتي ستمتد اثارها الى خارج نطاق الاراضي الفلسطينية المحتلة. ومن هنا فان قضايا الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي للبيئة في الاجزاء المحتلة عام ١٩٦٧ من فلسطين تعتبر جزءاً اساسياً من الهموم التي نعاني منها في الوطن العربي.

وتعكف دائرة الشؤون الاقتصادية في م.ت.ف حاليا على اعداد ورقة شاملة حول «قضايا البيئة في الاراضي المحتلة» وذلك لتقديمها الى الامانة التنفيذية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

الدورة الثالثة والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي / تونس

عقدت الدورة الثالثة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تونس خلال الفترة من ٣٠/٨ - ٢/٩/١٩٨٧ بحضور جميع الدول العربية، ممثلة بوزراء المال والاقتصاد فيها أو من ينوب عنهم، بالاضافة الى ممثلي المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة.

وفي حفل الافتتاح القى معالي الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية في المملكة العربية السعودية كلمة شاملة بصفته رئيساً للدورة الثانية والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد دعا بعدها معالي الدكتور بشير عمر وزير المالية والتخطيط في جمهورية السودان لاستلام رئاسة الدورة الثالثة والاربعين. وقد القى معاليه كلمة بهذه المناسبة تناول فيها الاوضاع الاقتصادية الحرجة التي تمر بها الدول العربية، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، مؤكداً على ان تعزيز التضامن العربي وتطوير العمل العربي المشترك سيبقيان الوسيلة الوحيدة التي تمكن الدول العربية من مواجهة تلك التحديات.

ثم القى الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة شاملة تطرق فيها الى الجوانب الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. وقد اعتمد خطاب الأمين

العام كوثيقة رسمية من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظراً لما تضمنه من معاني قومية تؤكد ضرورة الالتزام بالعمل العربي الجماعي المشترك، ومما جاء فيه:

«اننا في حديثنا عن التطورات الاقتصادية في الوطن العربي لا يمكن ان نغفل مثيلاتها في الارض العربية المحتلة، الصامدة في مواجهة سياسات القهر والاستغلال والاضطهاد. فلقد فرض الاحتلال الصهيوني على الاراضي العربية المحتلة سياسات الدمج والافقار وتفتيت البنية الوطنية لخدمة الاقتصاد الصهيوني وتفريج ازماته. وظلت الطبيعة الطفيلية لهذا الاقتصاد، منذ اليوم الأول، مع ما يتبع من اعتماد على الخارج بشرياً ومالياً وفنياً. تمثل العنصر الرئيسي في الخلل الهيكلي المزمن الذي يعاني منه. واستمر ذلك بالرغم من العون الامريكي الضخم والميسر، والتحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي، والتكامل الاقتصادي والعلمي من خلال اقامة المنطقة الحرة التي تمثل مشاركة امريكية مباشرة في تحمل اعباء المخططات الاسرائيلية، اضافة الى كل المساعدات الآتية من دول اوروبا الغربية.

والآن يواجه اخواننا في الاراضي المحتلة ممارسات تهدف الى اقتلاع جذورهم الراسخة في ارض وطنهم، بواسطة سياسات القمع والتهجير، لافراغ الوطن المحتل من سكانه الاصليين وجلب المزيد من الغرباء لاحلالهم محلهم، ولذلك فان من أولى اولوياتنا تعزيز دعم صمود شعبنا في الارض المحتلة».

وبعد حفل الافتتاح تم اعتماد جدول أعمال الدورة على الشكل التالي:

١ - تقرير الأمين العام ما بين دورتي المجلس.
٢ - الأمن الغذائي العربي.
٣ - التبادل التجاري العربي.
٤ - متابعة التطورات الاقتصادية في العالم وفي الوطن العربي لعام ١٩٨٦ من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٧.
٥ - النشاط العربي في المنظمات الدولية.
٦ - شؤون المنظمات العربية المتخصصة.
٧ - الانضمام الى النظام الشامل للافضليات التجارية بين الدول الاسلامية.
٨ - قرارات الدورة الثانية عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات النقد العربي.

٩ ـ موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة والاربعين.

وعلى مدار اليوم الأول والثاني من أعمال الدورة، استعرض كبار الموظفين بنود جدول الاعمال وما تم انجازه بصددها، خاصة وأن الدورة الثالثة والاربعين قد كرست لمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الحادية والثانية والاربعين التي جاءت قراراتها وتوصياتها محددة في مجال الامن الغذائي العربي والتبادل التجاري البيني.

وبعد مناقشات موسعة عبر كبار الموظفين عن ارتياحهم للاهتمام المتزايد والجهود المبذولة على المستويين القطري والقومي لتطوير قطاعات الانتاج الغذائي ومعالجة مشاكله، وما اسفر عنه من تحقيق زيادات ملموسة في الانتاج الغذائي لعام ١٩٨٦. ومع ذلك فقد أكد كبار الموظفين ان ما تم تحقيقه حتى الآن لا يزال دون المستوى المنشود ولا يتناسب مع خطورة مشكلة التبعية الغذائية أو

الفقرة الخاصة بمنتجات الاراضي المحتلة من القرار رقم ١٠٣٠

بهدف دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة، ومن اجل تمكينه من مواجهة السياسات الاستيطانية الصهيونية التي تستهدف افراغ الارض من سكانها، وبغرض الحد من السياسات الاقتصادية الصهيونية وآثارها على اقتصاد الاراضي المحتلة. وبغية رفع المستوى المعيشي للشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة، فان المجلس يوصي:

١ ـ الاسراع في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠٢٤/د/٤١/ج ـ٢ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٦، وتكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، بمتابعة تنفيذ القرار والعمل على توفير المستلزمات اللازمة لذلك.

٢ ـ الاستفادة من امكانيات الصناديق والمؤسسات المالية العربية والاسلامية في دعم الصادرات الفلسطينية وفق شروط اكثر تيسيراً.

٣ ـ ضرورة التعامل الواعي مع قانون واحكام المقاطعة العربية بما يخدم المواءمة بين هدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في وطنه وبين هدف احكام الحصار الاقتصادي على الكيان الصهيوني.

ينسجم مع امكانيات الدول العربية ومواردها وطاقاتها في هذا المجال والتي تؤهلها، عند تكاملها وحشدها، واتباع سياسات ملائمة، لتحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي. ولهذا يؤكد اجتماع كبار الموظفين على:

١ ـ أهمية الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس في دورتيه الحادية والثانية والاربعين (١٠٢٤ و ١٠٢٨) والتي تحدد سبل معالجة المشكلة في اطار قومي شمولي تعزز الجهود القطرية وتعظم حصيلتها في مختلف ميادين الاستثمار والانتاج والتبادل والاستملاك. وتجدر الاشارة الى ان القرار رقم ١٠٢٨ يتضمن بنداً خاصاً يتعلق بمنتوجات الاراضي الفلسطينية المحتلة. حيث يدعو القرار الدول العربية الى فتح الاسواق العربية أمام المنتوجات الفلسطينية ومعاملتها معاملة المنتوجات الوطنية، بالاضافة الى ضرورة انشاء مركز لتسويق منتوجات الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ولتسهيل تنفيذ تلك القرارات المتعلقة بموضوع الأمن الغذائي اتخذ الاجتماع عدداً من التوصيات.

أما بخصوص موضوع التبادل التجاري وما تم تنفيذه من القرارات الصادرة عن الدورة الثانية والاربعين بهذا الشأن، فقط اثنى المجتمعون على الجهود المبذولة من قبل الامانة العامة في اعداد اوراق العمل المقدمة لاجتماعات لجنتي الخبراء الحكوميين والخاصتين بالتبادل التجاري العربي البيني ووضع معايير تحديد المشروعات العربية المشتركة. كما أكد المجتمعون على ضرورة متابعة تنفيذ القرار رقم ١٠٣٠ الصادر عن الدورة الثانية والاربعين حول التبادل التجاري العربي. والجدير بالذكر ان هذا القرار قد تضمن فقرات خاصة بشأن منتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي مجال تنفيذ هذا القرار اتخذ الاجتماع عدداً من التوصيات التي من شأنها تسهيل متابعة وتنفيذ القرار.

أما بشأن البنود الاخرى المدرجة على جدول الأعمال، فقد اتخذ الاجتماع عدداً من التوصيات بشأنها.

وفي نهاية اجتماعات كبار الموظفين، تم اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماعهم لرفعها الى اجتماع السادة الوزراء.

وقد عرضت تلك القرارات والتوصيات على السادة الوزراء وتم اعتمادها من قبلهم بعد تعديل بعض التوصيات الواردة في التقرير النهائي.

وعلى هامش اجتماعات الدورة الثالثة والاربعين، عقدت اللجنة الوزارية الثمانية المكلفة بتقييم عمل المنظمات العربية المتخصصة اجتماعاً لها استعرضت فيه التقرير المقدم من فريق الخبراء، وأوصت الفريق متابعة مهمته، على ان يقدم تقريره النهائي في الدورة الرابعة والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تقرر ان تخصص لمناقشة شؤون المنظمات القومية والعمل العربي المشترك.

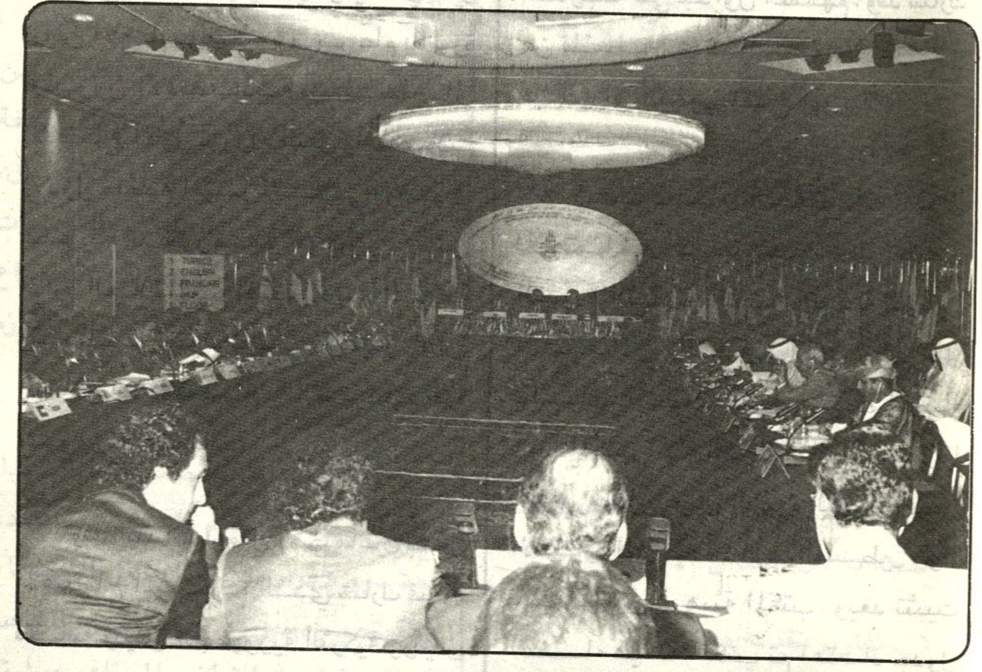
وبخصوص موضوع المنظمات العربية، فقد اتخذ المجلس قراراً يدعو الدول العربية بالاستمرار في دفع مساهماتها في موازنات تلك المنظمات دون ربط ذلك باستكمال اللجنة الوزارية الثمانية لمهمتها. ومناشدة الدول العربية بعدم اتخاذ اجراءات انفرادية تجاه المنظمات العربية لحين صدور قرار من المجلس في ضوء نتائج اعمال اللجنة الثمانية المذكورة.

وقد شاركت فلسطين في اعمال الدورة بوفد رأسه الأخ أبو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية، وضم في عضويته:

- الدكتور جواد ناجي - رئيس ادارة العلاقات الاقتصادية العربية.
- الدكتور محمد ابوكوش - رئيس ادارة العلاقات الدولية
- الدكتور محمد النحال - رئيس ادارة العلاقات الاسلامية
- الدكتور ابرهيم الجندي - ادارة العلاقات العربية.
- الأخ سليم شاهين - المندوب الدائم لمنظمة التحرير لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وحيث ان فلسطين عضو في اللجنة الوزارية الثمانية المعنية بتقديم عمل المنظمات العربية والعمل العربي المشترك، فقد شارك الأخ ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية في الاجتماع الذي عقدته اللجنة على هامش اجتماعات الدورة الثالثة والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الدورة الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي - اسطنبول



- اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي في منظمة المؤتمر الاسلامي

عقدت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي دورتها الثالثة في مدينة اسطنبول خلال الفترة من ٧ - ١٠ سبتمبر ١٩٨٧ بحضور ٣٦ دولة عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي، برئاسة فخامة رئيس الجمهورية التركية كنعان ايفرين الذي يتولى رئاسة اللجنة.

وقد تمثل حضور الدول بمستوى وزراء المال والاقتصاد فيها، فضلاً عن مشاركة السادة وزراء النقل والمواصلات للدول ذاتها، حيث عقدوا اجتماعهم الأول متزامناً مع انعقاد الدورة الثالثة للجنة الدائمة وذلك بناء على قرار لجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة.

وقد شاركت فلسطين بكلا الاجتماعين، حيث ترأس الأخ عبدالرزاق اليحيى رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية وفد فلسطين الى اجتماعات الدورة الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، وضم في عضويته الدكتور محمد النحال رئيس ادارة العلاقات

الاسلامية في دائرة الشؤون الاقتصادية والأخ ربحي حلوم مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في تركيا. في حين ترأس الأخ ابوعلاء - مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية وفد فلسطين الى الاجتماع الاول لوزراء النقل والمواصلات في دول منظمة المؤتمر الاسلامي، وضم في عضويته الدكتور محمد ابوكوش - رئيس ادارة العلاقات الاقتصادية الدولية والدكتور جواد ناجي - رئيس ادارة العلاقات الاقتصادية العربية في دائرة الشؤون الاقتصادية.

وقد ابتدأت أعمال الاجتماعين بحفل الافتتاح المشترك، الذي شارك فيه، فخامة رئيس الجمهورية التركية ورئيس وزراء تركيا والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والذين اكدوا في كلماتهم على ضرورة تعزيز وتعميق التعاون بين الدول الاسلامية في شتى المجالات وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية. ونوهوا الى أهمية توفير كافة المستلزمات الضرورية لآليات العمل الاسلامي المشترك حتى تنهض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بكفاءة.

وبعد حفل الافتتاح مباشرة استقبل فخامة الرئيس كنعان ايفرين رؤساء وفود الدول المشاركة في الاجتماعين وتبادل معهم الحديث بخصوص المواضيع المدرجة على جداول اعمالهم. وقد شارك عن فلسطين في هذا اللقاء كل من الأخ عبدالرزاق اليحيى والأخ ابو علاء.

وبعد ذلك بدأت جلسات العمل للاجتماعين كل على حدة، فعلى صعيد الدورة الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، فقد بدأت اولى جلساتها، حيث تم فيها تثبيت اعضاء هيئة المكتب اثناء الدورة الثانية ليستمروا بالعمل خلال اعمال الدورة الثالثة، وتجدر الاشارة الى انه قد اسند لفلسطين مركز نائب الرئيس في هيئة المكتب. وبعد تثبيت اعضاء هيئة المكتب تم اعتماد جدول الاعمال للدورة الثالثة، وكان قد أضيف الى بنوده اثناء اجتماع كبار الموظفين بنداً مستقلاً حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وذلك بناء على طلب تقدم به وفد فلسطين، ومن أهم البنود التي تضمنها:

١ - تقرير الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

٢ - تقرير لجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

٣ - تقرير البنك الاسلامي للتنمية حول:

- نظام وعمليات مشروع تمويل التجارة طويلة الأجل بين البلدان الاسلامية.
- الاتحاد الاسلامي للمقاصة متعددة الاطراف.
- المشروع الاقليمي لضمان تمويل ائتمانات التصدير.

٤ - الاتفاقية العامة بشأن نظام الافضليات التجارية بين البلدان الاسلامية.

٥ - تقرير بشأن شبكة المعلومات التجارية بين البلدان الاسلامية.

٦ - تقارير مقدمه من:

- المركز الاسلامي للبحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب.
- الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية.

٧ - مساعدة الدول الافريقية المنكوبة بالجفاف.

٨ - الاقتراح الخاص بانشاء صندوق للمساعدة التقنية.

٩ - الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

١٠ - مساعدة لبنان.

١١ - الجلسة الختامية واعتماد القرارات والتوصيات.

وعلى مدار الأيام الثلاثة الأولى من فترة الاجتماع ناقش كبار الموظفين كافة البنود المدرجة على جدول الاعمال، واتخذوا بشأنها القرارات والتوصيات المناسبة ورفعوها بدورهم لاجتماع السادة الوزراء لاعتمادها واتخاذ اللازم بخصوصها.

ومنذ بداية الاجتماع للسادة كبار الموظفين، كان وفد فلسطين قد تقدم بمشروع قرار متكامل حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، حيث تم توزيع مشروع القرار على كافة الوفود المشاركة. ومن أهم البنود التي تضمنها مشروع القرار:

١ - التأكيد على كافة القرارات الصادرة عن منظمة المؤتمر الاسلامي ومؤسساتها بخصوص قضية فلسطين وشعبها.

٢ - دعم تنفيذ برنامج لدعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة بالتعاون والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد

تضمن هذا البند عدداً من الاجراءات والنشاطات.

٣ ـ الطلب من كل دولة عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي ان تحدد شكل وحجم المساعدة التي ستساهم بها في تنفيذ هذا القرار وخصوصاً برنامج دعم الصمود وذلك بالتنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وخلال مناقشة مشروع القرار من قبل كبار الموظفين ظهرت بعض ردود الفعل لدى عدد من الدول حول بعض البنود الواردة في مشروع القرار، ومن البنود موضع الجدل:

١ ـ مقدمة مشروع القرار (الديباجة) الذي يشير الى ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية وسياساتها العنصرية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٢ ـ الاشارة الى ان تنفيذ برنامج دعم صمود الشعب الفلسطين يجب ان يكون من خلال التنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٣ ـ بنود مشروع القرار ضعيفة ولا تتناسب مع حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة ولذلك ترى ضرورة تعزيز مشروع القرار ببنود أكثر جدية.

وعلى ضوء تلك المناقشات، وحيث لاحظ الوفد الفلسطيني ان هناك اتصالات جانبية مكثفة بين عدد من الدول بخصوص مشروع القرار، فقد قطع الطريق أمام تلك الدول في محاولاتها تفريغ القرار من مضمونه، حيث بادر الوفد وبوجه السرعة الى الاتصال مع بعض الدول التي كان حضورها متميزاً كالسعودية والكويت شارحاً لها موقف الوفد الفلسطيني من القرار، كلاً لا يتجزأ. وخلال المداولات التي تمت مع هذه الدول، وبناء على طلب منها، تم حذف مقدمة مشروع القرار التي باعتقادنا تغير شيئاً من مضمونه، خاصة وان عدداً من بنوده يؤكد على ماجاء في مضمون مقدمة القرار. وبهذا التعديل الطفيف تم اعتماد مشروع القرار من قبل اجتماع كبار الموظفين الذين رفعوه بدورهم الى اجتماع السادة الوزراء. وقد سجل كل من وفد ليبيا وايران تحفظهما على القرار.

نص القرار الخاص بفلسطين لدول منظمة المؤتمر الاسلامي في الدورة الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

ان اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي في دورة اجتماعاتها الثالثة:

ان تستذكر قرارات القمة الاسلامية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وأن تستذكر القرارات الصادرة عن دورتها السابقتين حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

تقرر:

١ ـ أ ـ ادانة السياسات الاستيطانية الصهيونية وممارساتها في مصادرة الاراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات عليها، والاستيلاء على مصادر المياه، وسن القوانين والانظمة التي أدت الى تدهور الاوضاع الاقتصادية بشكل عام والاوضاع الزراعية بشكل خاص.

ب ـ ادانة وشجب السياسة الاسرائيلية وممارساتها التعسفية تجاه شركة كهرباء القدس بتحديد مناطق امتيازها وتطبيق القوانين الاسرائيلية عليها كخطوة اولى لمصادرة هذا المرفق الحيوي وضمه لمؤسسات الكيان الصهيوني.

٢ ـ تقديم كل اشكال الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة لتعزيز صموده فوق ارضه وتمكينه من مواصلة نضاله بما في ذلك:

أ ـ تنفيذ برنامج لدعم صمود الشعب الفلسطيني بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية وبما يحقق:

ـ توفير فرص العمل الدائم للعمال والخريجين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة من خلال اقامة مشاريع انتاجية وخاصة في المجالات الزراعية والصناعية.

ـ اقامة معاهد ومراكز للتدريب المهني والتلمذة الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ـ تمويل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الانتاجية في الاراضي المحتلة من خلال مؤسسات منظمات المؤتمر الاسلامي المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ب ـ دعم اقامة مشروعات هامة وحيوية لصالح الشعب الفلسطيني.

جـ ـ منح المنتجات الفلسطينية معاملة تفضيلية في الاسواق الاسلامية وتقديم المساعدات لانشاء مركز لتسويق هذه المنتجات.

٣ ـ يرجى من كل دولة من الدول اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي ان تحدد شكل وحجم المساعدة التي تساهم بها في تنفيذ هذا القرار بالتنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ ـ تطلب من لجنة المتابعة ان تقدم تقريراً الى كومسيك بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الاجتماع الأول لوزراء النقل والمواصلات لدول منظمة المؤتمر الاسلامي

بدأت أولى جلسات هذا الاجتماع بانتخاب هيئة المكتب، التي ضمت تركيا رئيساً وكلاً من فلسطين، الكويت، بنغلاديش وبوركينا فاسو نواباً للرئيس، بينما انتخبت الجزائر مقرراً للاجتماع.

تجدر الاشارة في هذا الصدد ان جدلاً واسعاً قد دار حول تشكيل هيئة المكتب، حيث كانت بعض الدول وفي مقدمتها السعودية لا ترى ضرورة لانتخاب اربعة نواب للرئيس، وتكتفي بنائب واحد فقط، وقد رشحت لهذا المنصب دولة بوركينا فاسو. لكن وفي المقابل كانت هناك دولاً ترى في هذا الطرح تعارضاً مع النظام الداخلي لمنظمة المؤتمر الاسلامي في ادارة المؤتمرات، الذي نص على وجوب انتخاب ثلاثة نواب للرئيس بالاضافة الى فلسطين كمنصب دائم تكريماً لها. وهكذا حسم الأمر وتم تشكيل هيئة المكتب من الدول المشار اليها سابقاً.

وفي الجلسة نفسها، اعتمد السادة الوزراء جدول الاعمال، الذي تضمن البنود الرئيسية التالية:

١ ـ تقرير الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في مجال النقل والمواصلات.

٢ ـ التعاون في مجال النقل العربي وتطوير انظمته.

٣ ـ التعاون في مجال تطوير هياكل الطرق الاساسية.

٤ ـ التعاون في مجال صناعة السيارات.

٥ ـ التعاون في مجال الخدمات التدريبية.

٦ ـ التعاون في مجال النقل البحري.

٧ ـ التعاون في مجال بناء السفن واصلاحها.

٨ ـ التعاون في مجال ادارة الموانيء وتنسيق الانظمة والتطبيقات الخاصة بالنقل البحري فيما بين الدول الاعضاء.

٩ ـ التعاون في مجال النقل بواسطة السكك الحديدية.

ـ صناعة السكك الحديدية.

ـ التدريب والمجالات الأخرى.

١٠ ـ اعتماد القرارات والتوصيات من قبل الدورة الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

وحيث ان الاجتماع هو الأول من نوعه بين الدول الاسلامية، فقد اكتفى الوزراء بالقاء بيانات، موضحين في بياناتهم تجربة بلدانهم في مجال النقل والمواصلات والشوط الذي قطعته بلدانهم

في هذا المجال، مع تحديد وتشخيص للمشاكل التي يواجهها هذا القطاع الهام ورؤيتهم المستقبلية للتغلب على تلك المشاكل. وفي الوقت نفسه فقد تناولت بيانات السادة الوزراء بعض السياسات التي من الممكن ان تنتهجها الدول الاسلامية لتطوير التنسيق والتعاون فيما بينها في مجال النقل والمواصلات.

وقد القى الأخ ابو علاء ـ مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية، رئيس وفد فلسطين للاجتماع كلمة شاملة، تطرق فيها الى قطاع النقل والمواصلات وأهميته في تحديد معالم التطور والنمو للبلدان، كما تناول في كلمته الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة وما تعانيه من مشاكل جراء الاحتلال وسياساته العنصرية التعسفية. وقد لاقت كلمة رئيس الوفد الفلسطيني ترحيباً حاراً، وكان لها صدى واسعاً بين الوفود المشاركة خاصة وان الكلمة قد سمّت الأمور بمسمياتها بالنسبة لمشاكل النقل والمواصلات في الدول الاسلامية بشكل عام ولمجمل عملية التنمية في تلك البلدان بشكل خاص.

أما بخصوص بنود جدول الاعمال، فقد تمت مناقشتها من قبل كبار الموظفين، واتخذوا بخصوصها عدداً من القرارات والتوصيات، وتم اعتمادها من قبل السادة الوزراء. ومن ابرز المواضيع التي كانت موضع خلاف بين الوفود المشاركة هي، موضوع انشاء اتحادات اسلامية نوعية متخصصة في مجال النقل. حيث كانت الدول منقسمة بين مؤيد ومعارض للفكرة، ففي حين كانت دول الخليج معارضة تماماً لهذا الموضوع، كانت دول اخرى مثل تركيا، باكستان، بنغلاديش ودول افريقية اخرى تؤيد فكرة انشاء تلك الاتحادات. وكحل وسط قدم اقتراح من قبل عدد من الدول ومن بينها فلسطين، بأن تقوم الامانة العامة باعداد دراسات جدوى كاملة لتلك الاتحادات وتعرضها على الدول قبل الاجتماع القادم لوزراء النقل والمواصلات لدراستها دراسة وافية حتى تتمكن من اتخاذ موقف بشأنها في الاجتماع الثاني. وهكذا اعتمدت هذه التوصية على هذا الشكل.

وفي نهاية اعمال الدورة، عقد اجتماع ختامي مشترك بي وزراء المال والاقتصاد ووزراء النقل والمواصلات بحضور فخامة الرئيس كنعان ايفرين ورئيس وزراء تركيا والأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي، حيث تم في هذا الاجتماع المصادقة على القرارات

والتوصيات لكلا الاجتماعين، والقى فخامة الرئيس كنعان ايفرين كلمة اختتم بها اعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، مشيداً بالجهود التي بذلوها اصحاب المعالي الوزراء وكبار الموظفين خلال فترة انعقاد الدورة وبالنتائج الطيبة التي توصلوا اليها، وأكد على ضرورة تعزيز الجهود من قبل الجميع لتنفيذ تلك القرارات التي من شأنها تطوير وتعميق التعاون والتنسيق بين الدول الاسلامية.

كلمة الأخ ابو علاء رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر

السيد الرئيس

يسعدني ان اشارك باسم منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لفلسطين وشعبها، في هذا الاجتماع الهام.

كما يسعدني ان اضم صوتي الى جميع من سبقوني في الحديث لتقديم التهنئة لكم لانتخابكم كأول رئيس لاجتماعات وزراء النقل في الدول الاعضاء لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

ويسعدني كذلك يا معالي الأخ الرئيس أن اتقدم بجزيل الشكر والتقدير لفخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية ورئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ولدولة السيد تورغوت اوزال رئيس الوزراء ونائب رئيس اللجنة ولحكومة جمهورية تركيا وللشعب التركي الشقيق على حسن الاستقبال، وكرم الضيافة، والاعداد الجيد لاجتماعنا هذا والمتابعة الدقيقة والديناميكية الهامة التي وفرتها وتوفرها حكومة جمهورية تركيا بقيادة الرئيس كنعان افرين من اجل انجاح مهمات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري واللجان والاتحادات والمنظمات والمراكز المنبثقة عنها.

السيد الرئيس

اذا كانت وحدة عالمنا الاسلامي هي الهدف البعيد المدى نسعى ونناضل من اجله جميعا، فان العمل الجاد والدؤوب من اجل وحدة التوجه والمصير في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية هي الرافعة التي يقوم عليها بنيان الوحدة التي نسعى اليها، كما ان وحدة الرؤيا في تحديد العدو هي من دعائم وحدتنا كذلك.



ـ الأخ ابو علاء يمثل فلسطين في اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي في منظمة المؤتمر الاسلامي.

واذا كان التكامل الاقتصادي والتجاري بين شعوب واقطار عالمنا الاسلامي هو هدف نعمل ونناضل من اجله فان التكامل والتكاتف والتعاون في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات تظل وتبقى من الهياكل الاساسية التي تنهض بهذه الوحدة وتعزز من تدعيمها.

ان نظرة شاملة على عالمنا الاسلامي المعاصر، القائم على مساحات هائلة مترامية الاطراف، ممتدة على امتداد القارات الخمس، تجمع حوالي ربع العالم على كلمة «الله اكبر» تبرز امامنا جملة من الحقائق الموضوعية التي لا نستطيع ان نغمض العين عنها، ونحن نتعرض لموضع هام هو موضوع النقل والمواصلات والاتصالات.

الحقيقة الاولى: ان في عالمنا الاسلامي دولاً مقتدرة وعلى طريق التطور بخطوات جيدة واخرى فقيرة هي من الدول والشعوب الاكثر فقراً في العالم.

الحقيقة الثانية: ان لدى بعض الاقطار الاسلامية من وسائل النقل والمواصلات والاتصالات البرية والبحرية والجوية ما قد يجعلها تقف في مصاف الدول المتطورة. وذلك مبعث اعتزاز وفخر لنا جميعا.

بينما في الجهة الاخرى المقابلة العديد من الاقطار الاسلامية التي انهكها عصر الاستعمار والتخلف وجاءها الاستقلال في ظل ازمة اقتصادية عالمية معالمها التضخم المالي والكساد وتدني اسعار السلع وتضاعف اسعار الفوائد وزيادة حجم المديونية. فوقفت عاجزة عن تطوير بنيتها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وعاجزة عن استثمار مواردها الطبيعية.

الحقيقة الثالثة: ان هناك مشكلات سياسية ضاغطة في عالمنا الاسلامي تشل من قدراته وتصد من تطلعاته نحو الوحدة والتضامن والتكافل والتعاضد ولا اريد ان اضرب هنا سوى مثالين:

المثال الاول: هو الاحتلال الصهيوني لفلسطين وبعض الاراضي العربية - والتهديد الدائم لهذه الدول والاطماع الصهيونية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في هذا العدوان.

أما المثال الثاني: فهو الحرب العراقية الايرانية القائمة منذ اكثر من سبعة اعوام بين بلدين اسلاميين شقيقين وما تآكل من قدرات هذين البلدين الشقيقين ومن قدرات وجهود المسلمين وعلى حساب تطوير ودعم اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الدول الاكثر فقرا.

أما الحقيقة الرابعة: فهل يمكننا يا سيادة الرئيس ان ننجح في تطوير التعاون باتجاه الوحدة في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات دون ان تكون لنا أداتنا المشتركة في عمليات:

- الانشاءات للطرقات والموانىء والمرافىء.
- التصنيع لآليات وأدوات النقل والمواصلات والاتصالات.
- التخفيف كطريق لانتهاء القيود على حركات النقل والتنقل.
- للبضائع والافراد والرسوم الجمركية الباهظة.

وقديما كان يقال يا سيادة الرئيس ان سكة الحديد وليس بسمارك هي التي وحدت المانيا - حتى ذهب العديد من الباحثين الى القول ان بطل وحدة المانيا هو «سكة الحديد».. فهل لنا ان نصنع البطل على الارض لنقوده ونصعد به نحو الوحدة الاسلامية المنشودة. وحتى نصل الى ذلك فهل لنا أن:

نقوم بدراسات معمقة لانشاء شركات للعمل المشترك في مجال:

- الانشاءات للموانىء والطرقات وسكك الحديد وتكون صناعاتها وموادها وتكنولوجيتها اسلامية.

- هل لنا على الاقل ان نخرج من مؤتمرنا هذا بقرار مشترك لصناعة (السيارة والشاحنة الاسلامية) ونعطيها الدعم والاعفاء في جميع اقطارنا.

وهل.. وهل.. لنا يا سيادة الرئيس حتى يتحول عملنا الى شواهد تراها شعوبنا.

ان وفدنا يرى ان هذه الحقائق لا بد من اخذها بعين الاعتبار ونحن نعرض للمؤتمر الاول لوزراء النقل الاعضاء في الدول الاسلامية حتى تكون قراراتنا مستندة الى واقع نعيشه ونعيش همومه.

السيد الرئيس

أما على الجانب الآخر فهناك فلسطين وشعبها. فلسطين التي ظلت تناضل منذ مطلع هذا القرن، وما زالت جذوة النضال فيها مشتعلة. وشعبها الذي يعيش اليوم أقسى انواع المعاناة التي يعيشها اي شعب في العالم.

ففي الارض المحتلة: تصادر الاراضي وتبنى المستوطنات حتى بلغ مجموع الأراضي المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحدها ٥٤٪ من مجموع مساحة الضفة وغزة، وفي القدس الشريف وحدها وحولها تمت مصادرة نصف مليون دونم اقيمت عليها ٣٣ مستوطنة صهيونية - ذلك ناهيك عن الانتهاكات الصهيونية للمسجد الاقصى الشريف والصخرة المشرفة، والحفريات القائمة تحتها بحثا عما يسمونه بهيكل سليمان، ومحاولات حرقه والتهديد المستمر من عصابة كهانا المدعومة من الكيان الصهيوني لهدمه.

والمسجد الابراهيمي في الخليل والانتهاكات اليومية التي يتعرض لها ومحاولات الاستيلاء عليه وتحويله لمعبد من معابدهم.

هذه صورة من الصور، وهناك الاوضاع الاقتصاددية والاجتماعية التي تزداد تدهوراً كل يوم نتيجة لممارسات وسياسات الاحتلال الصهيوني والانظمة والقوانين التي يشرعها ويسنها كل يوم بهدف المضايقة والملاحقة والطرد والاعتقال والهادفة الى تهجير الشعب الفلسطيني من ارضه وتطبيق النظرية الصهيونية (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) وتطبيقاً لنظرية نقاء الدولة الصهيونية العبرية.

كل هذه الأساليب لم تزد شعبنا إلا تمسكاً بأرضه وتشبثا بها واصرار على توفير مقومات الحياة الكريمة والنضال المستمر فوقها حتى جلاء العدوان والاحتلال والانتصار بالعودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

فوق تراب فلسطين المقدسة.

وفي لبنان: يتعرض شعبنا كل يوم لاشكال متعددة من المعاناة القاسية والمريرة المؤلمة، ذلك بالاضافة الى العدوان الصهيوني الدائم والمستمر على مخيمات شعبنا هناك.

وبالأمس فقط وأظنكم قد علمتم بالغارة الجوية الصهيونية على شعبنا في مخيم عين الحلوة، هذه الغارة التي ذهب ضحيتها ١٢٠ بين شهيد وجريح ـ وتتكرر الحالة ويستمر العدوان ـ ولكن بالمقابل تبقى الارادة ويبقى الكفاح ويتصاعد وتستمر الثورة والصمود.

ان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني قد وضعت برنامجها لدعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها وحددت له الاهداف التالية:

١ ـ توفير العمل للعمال والخريجين الفلسطينيين في مشاريع انتاجية.

٢ ـ تدريب العمال الفلسطينيين في مراكز للتدريب المهني تقام في الارض المحتلة ليكونوا قادرين على ادارة مشاريعهم الانتاجية.

٣ ـ العمل بكل الجهد لتحقيق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات جماهير شعبنا في المأكل ـ والملبس ـ والمسكن.

٤ ـ العمل بكل الجهد لاقامة وصيانة وتطوير البنى الاساسية والمشاريع والمرافق الحيوية الكبرى في ارضنا المحتلة:

كالبناء التجاري في غزة.

وميناء صيد الاسماك في غزة

ومصنع الاسمنت في الضفة الغربية

ومصنع تعليب الحمضيات في غزة

وغيرها من المشاريع الزراعية والصناعية والصحية والتعليمية ومشاريع الخدمات التي توفر العمل للعمال، وتؤدي الخدمات للأفراد والمؤسسات، وتؤمن الغذاء والكساد للمواطنين، كل ذلك دعماً لصمود شعبنا وتمسكاً حتى النصر باستمرار كفاحنا.

ولعلكم تعلمون سيادة الرئيس أن عدم التكافؤ في المنافسة بين المنتوجات الصهيونية ومنتوجات الأرض المحتلة، وحجم الضرائب والتكاليف التي تتعرض لها المنتوجات الفلسطينية وعدم تصدير هذه المنتوجات للسوق المشتركة والخارج قد أدت الى اتلاف ١٤٠ الف طن من الفواكه والحمضيات في العام الماضي ـ مما جعل من الميناء التجاري في غزة قضية حيوية وهامة نأمل ان تلقى عنايتكم كما نالت كل هذه المشاريع دعم وعناية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومؤتمر الاونكتاد، والجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٤١/١٨١ الذي اتخذ في شهر ديسمبر سنة ١٩٨٦.

كما انشأت منظمة التحرير الفلسطينية خارج الارض المحتلة مؤسسة «صامد»، هذه المؤسسة التي ما زالت مشاريعها قائمة في المخيمات الفلسطينية، مستمرة في تشغيل العمال الذين يبلغ عددهم في مخيمات لبنان ٤٠٠٠٠ عامل ودفع مرتباتهم رغم كل الظروف والأوضاع الأمنية التي نعرفها جميعا. وامتدت نشاطات هذه المؤسسة الى التعاون في حدود امكانياتها مع الدول الافريقية الشقيقة والصديقة، فأقامت مشاريع لها في الصومال والسودان وغينيا كوناكري وغينيا بيساو والكونغو وتنزانيا وغيرها. تحمل معها رسالة الأخوة والمحبة رسالة الثورة رسالة القضية المقدسة رسالة التعاون.

سيدي الرئيس

انني وباسم فلسطين التي تشارككم هذا اللقاء الهام تقدم لكم الشكر جميعاً على دعمكم وتساءلكم المزيد. أتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم بقيادة اجتماعنا هذا الى القرارات التي تنتظرها شعوبنا تعزيزاً لقدراتها ودفعاً في اتجاه وحدتها.

وشكراً لكم جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقاء الأخ «أبو علاء» مع الأمين العام للاونكتاد

عقد الأخ/ أبو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية لقائين هامين مع الدكتوردادزي الامين العام للاونكتاد. وعبر الأخ/ ابو علاء عن تقديره العميق للدور الهام الذي تقوم به منظمة الاونكتاد في تعزيز سبل التعاون الدولي والتعرف على مشكلات التنمية وادواتها، وبشكل خاص، عبر عن امتنانه للمساعدات التي تقدمها الاونكتاد للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية عبر الوحدة الخاصة للشعب الفلسطيني. وأشار الأخ/ ابو علاء الى لقائه مع مديروحدة الدراسات الفلسطينية، واعرب عن تقديره للتقدم الذي تحرزه الوحدة وخطوات عملها. وقد أكد الطرفان على ضرورة ألا يقتصر دور الاونكتاد في هذا المجال على ما تقوم به الوحدة الخاصة للدراسات الفلسطينية، وضرورة تطوير اشكال اخرى من البرامج الموجهة للاراضي المحتلة. واستعرض الجانبان العراقيل التي يضعها الكيان الصهيوني امام دخول خبراء وموظفي الاونكتاد الى الأراضي المحتلة لمتابعة دراساتهم للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. كما تم بحث العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الصهيوني أمام تنفيذ قرارات السوق الأوروبية المشتركة باعطاء الافضلية لمنتوجات الاراضي المحتلة في الاسواق الأوروبية، وتم الاتفاق على أن تتولى الاونكتاد اعداد دراسة متكاملة من خلال مجموعة من الخبراء العالميين «حول التنمية البديلة» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على غرار الدراسة التي أعدتها لزيمبابوي قبل الاستقلال.

وكذلك اتفق على اعداد دراسة حول التجارة الداخلية والتجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمقترحات العملية للنهوض بها، بعد أن اكملت الأونكتاد دراستها الوافية حول التمويل في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن جهة اخرى عبر الأمين العام للأونكتاد عن تقديره العميق للدور الذي تقوم به مؤسسات الثورة الفلسطينية في افريقيا، والتي تشكل نموذجاً يحتذى للتعاون الجنوب - جنوب، واشار الى اهتمامه «بتطبيق برنامج العمل للانعاش والتنمية الاقتصادية في افريقيا» الذي تشرف عليه الاونكتاد.

واستعرض الأخ/ ابو علاء مع الامين العام مشروع القرار الفلسطيني المقدم للمؤتمر بما في ذلك مركز تسويق وتصدير السلع الفلسطينية.

اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر - اسطنبول

عقد الاجتماع الاول للجنة التنفيذية للاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر في اسطنبول يومي ٥ - ٦/ سبتمبر ١٩٨٧، وذلك بمشاركة فلسطين وتونس والسعودية وليبيا والعراق - والامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع، والباكستان وبنغلادش، ومثل فلسطين في الاجتماع الاخ / الدكتور محمد النحال.

وتجدر الاشارة الى ان الجمعية العمومية للاتحاد كانت قد عقدت اجتماعها الاول في جدة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٠، وتم فيه التصديق على النظم والقرارات الادارية والمالية وانتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية، وبناء على اقتراح تركيا تقرر عقد الاجتماع الاول للجنة التنفيذية في اسطنبول.

وقد تكونت عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد من فلسطين وليبيا والسودان والسعودية والكويت والعراق وتونس والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع.

وتم عقد الاجتماع الاول للجنة التنفيذية للاتحاد قبل موعد انعقاد الاجتماع الاول لوزراء النقل في الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، حيث اعطيت فرصة لنقل اقتراحات اللجنة الى السادة وزراء النقل من اجل دراستها.

وتضمن جدول اعمال اللجنة عدة بنود اهمها: انتخاب اللجان الدائمة، وانضمام الاتحاد الى المنظمات الدولية البحرية، وتعديل بعض مواد النظام الأساسي للاتحاد، واعداد المقترحات التي ستقدم لوزراء النقل والمواصلات في الدول الاسلامية، ومشروع الميزانية التقديرية لعام ١٩٨٨، والاقتراحات المالية والادارية للاتحاد.

وقد انتخبت اللجنة التنفيذية السيد جوركان اوك ممثل تركيا رئيسا للجنة، والسيد س - تقوى ممثل باكستان نائبا للرئيس وذلك لمدة ثلاث سنوات حسب ما ورد في المادة ١٨ من النظام الأساسي للاتحاد، وتشكلت ثلاث لجان دائمة للاتحاد هي:

١ ـ اللجنة الادارية والمالية وعضويتها من باكستان وتونس والسعودية.

٢ ـ اللجنة الفنية والهندسية وعضويتها من السعودية وليبيا وفلسطين والباكستان وتركيا وبنغلادش.

٣ ـ اللجنة الاقتصادية والقانونية وعضويتها من ليبيا وباكستان والسعودية وتونس وتركيا وفلسطين التي مثلها فيها الأخ د. محمد النحال.

وقد قررت اللجنة الموافقة على انضمام الاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر كمراقب لدى الهيئات والمنظمات البحرية والدولية وقبول هذه المنظمات والهيئات البحرية الدولية كمراقب لدى الاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر. كما قررت تسديد رسوم الاشتراك المطلوبة للمؤتمر البلطيقي للملاحة الدولية بالدانمرك وقدرها (١٢) الف كرونا، ورسم انضمام وقدره (٧٠٠٠) كرونا كرسم اشتراك سنوي وذلك عن انضمام الاتحاد الى المؤتمر البلطيقي.

كما قررت اللجنة أيضا تعيين السيد عدلي حاتم توفيق، من المملكة العربية السعودية، مديرا لمكتب الامين العام اعتبارا من ١/٤/١٩٨٧.

وقد حدد موعد الاجتماع الثاني للجنة في مدينة جدة خلال شهر ديسمبر من العام الحالي.

المحاور الخاصة في صامد الاقتصادي

العدد	التاريخ	المحور
٤٦	ت٢، ك١ / ١٩٨٣	الزراعة في الارض المحتلة
٤٧	ك٢، شباط / ١٩٨٤	صامد: التجربة وآفاق المستقبل
٤٨	آذار، نيسان / ١٩٨٤	الاستيطان الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة
٤٩	أيار، حزيران / ١٩٨٤	دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة
٥٠ ـ ٥١	تموز، آب، ايلول، ت١ / ١٩٨٤	عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨: الاوضاع الاقتصادي والاجتماعية
٥٢	ت٢، ك١ / ١٩٨٤	الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية
٥٣	ك٢، شباط / ١٩٨٥	صامد: خمسة عشر عاما من التجربة
٥٤	آذار، نيسان / ١٩٨٥	ازمة الاقتصاد الاسرائيلي
٥٥	أيار، حزيران / ١٩٨٥	الطبقة العاملة في فلسطين
٥٦	تموز، آب / ١٩٨٥	النفط وقضية فلسطين
٥٧	أيلول، ت١ / ١٩٨٥	مؤتمر صامد الثالث
٥٨	ت٢، ك١ / ١٩٨٥	قضايا التعليم في الوطن المحتل
٥٩	ك٢، شباط / ١٩٨٦	الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال
٦٠	آذار، نيسان / ١٩٨٦	افريقيا.. والعرب.. واسرائيل
٦١	أيار، حزيران / ١٩٨٦	التنمية الريفية في الارض المحتلة
٦٢	تموز، آب / ١٩٨٦	واقع المرأة الفلسطينية
٦٣ ـ ٦٤	أيلول، ت١، ت٢، ك١/ ١٩٨٦	الاوضاع الصحية في الاراضي المحتلة
٦٥	ك٢، شباط / ١٩٨٧	قطاع غزة: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية
٦٦	آذاد نيسان / ١٩٨٧	المقاطعة العربية لاسرائيل
٦٧ ـ ٦٨	أيار، حزيران، تموز، آب / ١٩٨٧	التراث الشعبي الفلسطيني

في الاعداد القادمة من

الاقتصادي
صامد

محاور خاصة حول

- السياحة في فلسطين
- التنمية للصناعية في الوطن المحتل
- التعليم المهني الفلسطيني
- برنامج دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة
- التعليم الجامعي الفلسطيني

سلسلة دراسات صامد الاقتصادي

العنوان	المؤلف
١ ـ نقض الاطروحة الاسرائيلية حول الوطن البديل	ج. اي. درابر
٢ ـ المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته	جون ريتشاردسون
٣ ـ ام الفحم ـ الاوضاع التعليمية والاجتماعية	انجيلا بلومان
٤ ـ دور اسرائيل في العالم / اسلحة من اجل القمع	د. اسرائيل شاحاك
٥ ـ منظمة التحرير الفلسطينية / المؤسسات المدنية	د. تشريل روبينبرغ
٦ ـ منطقة التجارة الحرة	عدة مؤلفين
٧ ـ حتمية الاختيار / القضايا الاستراتيجية للجيل الثاني في اسرائيل	الوف هرابين
٨ ـ الطبقة العاملة الفلسطينية / نشأتها وتطورها	مها بسطامي
٩ ـ الضفة الغربية في استراتيجية الحرب الاسرائيلية	اريبه شيلو
١٠ ـ الفلاشا	ديفيد كسلر
١١ ـ الدولة الفلسطينية شرط للسلام العالمي	خالد الحسن (ابوالسعيد)
١٢ ـ الحرب على الجبهة الاقتصادية	عمر سعادة
١٣ ـ القدس في افريقيا	زياد ابو الهيجاء
١٤ ـ الهجرة اليهودية من فلسطين المحتلة	د. محمد عبد العزيز ربيع
١٥ ـ الهلال الاحمر الفلسطيني	د. عبد العزيز اللبدي
١٦ ـ قراءة نقدية لثلاث مبادرات	خالد الحسن (ابوالسعيد)
١٧ ـ مذكرات حمار وطني	خال الحسن (ابوالسعيد)
١٨ ـ اسرائيل والطاقة الذرية	ناجح الجسراوي
١٩ ـ الفلسطينيون في لبنان / مسالة الحقوق المدنية	د. تشريل روبينبرغ
٢٠ ـ وقفية صلاح الدين	د. احمد العلمي ١٩٨٦
٢١ ـ الفلسطينيون / التهجير القسري والرعاية الاجتماعية	خليل السواحري
٢٢ ـ السلام في الشرق الاوسط / وجهة نظر فلسطينية	خالد الحسن (ابوالسعيد)
٢٣ ـ اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني	د. غازي ربابعه
٢٤ ـ اسرائيل والقارة الافريقية / الابعاد والمخاطر	د. محمد عبد العزيز ربيع
٢٥ ـ فلسطينات ١	خالد الحسن (ابوالسعيد)
٢٦ ـ القدس تشكيل جديد للمدينة	عبد الرحمن ابو عرفه
٢٧ ـ معسكر اليسار الاسرائيلي	د. محمود خالد
٢٨ ـ اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية	خالد الحسن (ابوالسعيد)
٢٩ ـ رد دعوى نزع الملكية	هند البديري
٣٠ ـ اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الاسرائيلية	د. غازي ربابعة
٣١ ـ الازمة اللبنانية ـ محاولات للفهم	خالد الحسن (ابوالسعيد)
٣٢ ـ بين التراث الرسمي والتراث الشعبي	د. عبد اللطيف البرغوثي
٣٣ ـ الطاقة في اسرائيل	عمرو كمال حموده
٣٤ ـ القرى الفلسطينية المدمرة	د. كمال عبد الفتاح
٣٥ ـ فلسطينيات ٢.	خالد الحسن (ابو السعيد)

صدر حديثاً ..

من سلسلة ..

دراسات صامد الاقتصادي

- بين التراث الرسمي والتراث الشعبي. / د. عبد اللطيف البرغوثي
- الطاقة في إسرائيل. / د. عمرو كمال حمودة
- القرى الفلسطينية المدمرة. / د. كمال عبد الفتاح
- فلسطينيات "٢". / خالد الحسن (أبو السعيد)

كتاب "صامد"

- قطاع غزة - الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. / عدة مؤلفين
- فلسطين: القصة الحزينة. / سعد القطاطري
- التعليم في فلسطين - الجزء الأول. / عبد الله القطشان
- متصرفية القدس في العهد العثماني. / د. عبد العزيز عوض



صامد :

الإسكان ودعم الصمود في الأرض المحتلة

سوريا ١٠ ل.س	اليمن الديمقراطي دينار واحد	الاردن دينار واحد	البحرين ١٢٠٠ فلس
الجمهورية العربية اليمنية ١٠ ريالات	الجزائر ١٥ دينار	السودان ٣ جنيهات	قطر ١٢ ريال